مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السادس عشر - العدد الأول - ربيع ١٩٨٨

ـ، قطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهمّ، البحرين (ـ,١) دينار،
لاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن
ـر (ـ٥,١) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين ١و٢ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السادس عشر - العدد الأول - ربيع ١٩٨٨

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي :
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص. ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055
هاتف : ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس : ٢٢٦١٦ KUNIVER

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة :

١ـ تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

٢ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

٣ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

٤ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

٥ـ ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

٦ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

٧ـ يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث :

١ ـ يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

٢ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (١) هنا تقريبا.

٣ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

٤ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش :

١ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك بحثان لكاتبين مختلفين (القوصي، ١٩٧٣، مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981, Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثان لكاتب في سنة واحدة (الفارابي أ ١٩٦٤، ب ١٩٦٤) و(Smith, 1962a, 1962b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠: ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59).

٢ـ توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

١٩٨٦ «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص ١٧ - ٣٦ في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

١٩٨٥ «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية ـ ١٣ (شتاء): ١٦٩ ـ ٢٢٣.

أبوزهرة، م

١٩٧٤ الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١ـ تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

□ عدد ١ ، ١٩٧٣

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ـ الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ـ ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ـ الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ـ النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ حريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر ـ النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث ـ عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

□ عدد ١ ، ١٩٧٤

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان ـ قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ النجار، أزمة نظام النقد الدولي ـ أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الابراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية ـ عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين ـ خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق ـ السالم، نظريات متداولة في تطور الادارة ـ سليمان، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف ـ الفرا، بعض خصائص سكان الكويت.

□ عدد ٢ ، ١٩٧٤

الجميلي، التشرد في العراق ـ سامي/ بازرعه/ رمضان ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ـ بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرشيد، البيئة الثورية ـ منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي ـ صقر، نموذج مهلانوبس للتخطيط ـ أبولغد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية ـ عليش، العلاقات الانسانية في الصناعة.

□ عدد ١ ، ١٩٧٥

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ـ زحلان/ ربيع ، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع ـ السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم ـ الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ـ عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية ـ زحلان، تخطيط القوى البشرية.

□ عدد ٢ ، ١٩٧٥

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ـ بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ـ عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير ـ الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ منصور، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء ـ القدسي/ المصري، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال ـ مرار، الاغتراب التنظيمي.

☐ عدد ١ ، ١٩٧٦

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية - الحسن ، العلاقات الانسانية في العمل - فرح/ السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان - النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

- صقري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي - كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان - فرح، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة - عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم - شركس، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة : وجهة نظر سلوكية .

☐ عدد ٢ ، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم - أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية - الثاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

- خيرالدين ، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم - القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية .

☐ عدد ٣، ١٩٧٦

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية - عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

- حريق ، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة - بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية .

☐ عدد ٤، ١٩٧٦/١٩٧٧

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج - حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها - بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي - تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي - مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الاطار النظري العام .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

- شارون/ أبولين، تعليم الاناث في الوطن العربي - السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية .

☐ عدد ١، ١٩٧٧

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن - القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - جلال الدين، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

- الغـزاوي، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي - إيرلي، ظهور زعيم حضري : تحليل اجتماعي - فارس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط .

☐ عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون - السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت - الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني - سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية .

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية - عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية .

☐ عدد ٣، ١٩٧٧

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية ـ السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ـ عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الحسيني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين ـ فيرلي/ كيفجين، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري ـ خير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ـ القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية ـ خدوري، يهود العراق في القرن التاسع عشر ـ حداد، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي ـ النقيب، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية ـ رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي ـ النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ بريجر، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ـ غربال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ عبدالباقي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي ـ ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد ٣، ١٩٧٨

النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام ـ فرج، الابداع والفصام ـ ياغي، العراق والقضية الفلسطينية ـ علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ـ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة ـ قوراني، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث ـ سزروفي/ العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد ٤، ١٩٧٨

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ الفقي/ ناصر/ عبده، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت ـ أبو لبده، مص الأصابع ـ الليبي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الأمين، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي ـ اسماعيل، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل ـ غربال، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة - **ابراهيم**، التوجيه التربوي للمبدعين - **فؤاد**، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي - **خصاونة**، التخطيط التربوي والتنمية - **الخطيب**، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **اسماعيل**، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو - **شريدي**، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان - **بركات**، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: ١٩٥٠ - ١٩٧٦.

☐ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر - **أحمد**، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية - **العوضي**، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي - **الجواهري**، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **صقري**، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون - **خير الدين**، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (١٩٦٠-١٩٧٤) - **ناجي**، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد ٣، ١٩٧٩

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية - **النجار**، نحو نظام نقدي دولي جديد - **مرار**، مشاركة العاملين في الادارة - **أبو النيل**، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **الكبيسي**، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية - **غربال**، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية - **فالسان**، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٩/ ١٩٨٠

المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية - **عبده**، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي - **عبدالرحمن**، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - **الركابي**، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **الحداد**، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي - الوظيفي - **محمود**، المساعدات الأمريكية لاسرائيل - **بوحوش**، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد ١، ١٩٨٠

رشاد، تبقرط العملية السياسية - **ناجي**، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني - **عبدالرحيم**، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين - **بركات**، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **عيسى**، تطور السوق المالية في الأردن - **الصايغ**، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد - **البعلي/ برايس**، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - **الأحمد/ الجاسم**، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - **تركي**، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة - **الخطيب**، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال - العايد، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية - عيد، سوق رأس المال في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ عدد ٣، ١٩٨٠

الشاقب/سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب - توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية - أحمد، علم الاجتماع: التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية - السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

القدسي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج - بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل.

☐ عدد ٤، ١٩٨٠/١٩٨١

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية - الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل - عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية - منصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- هاريس/ حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات - الموسى، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية - صقري، مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية.

☐ عدد ١، ١٩٨١

التميمي، مفهوم التسوية السياسية - مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية - الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت - الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الرمحي، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية - اليابانية - ظاهر، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

☐ عدد ٢، ١٩٨١

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي - الفرا، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية - النجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله - العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

الأمين، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طاقة العراق الاستيعابية ١٩٥١-١٩٨٠ - منصور، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا - الميداني، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.

☐ عدد ٣، ١٩٨١

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية - تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة - كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات - توق/ عباس، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن - عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صالح، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ البعلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

☐ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ بشاي، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

☐ عدد ١، ١٩٨٢

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ الحمود/ رفاعي، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

☐ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ الخترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو١٩٣٢) ـ أبو إسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ نعيم، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٢

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ـ الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

☐ عدد ٤، ١٩٨٢

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي ـ الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ الطحيح، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ عدد ١، ١٩٨٣

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٣

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ ساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ الفرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٣

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد ٤، ١٩٨٣

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ نعيم، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ جميل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ رفاعي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٤

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ سالم، التحليل العلمي للدعاية ـ الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ الشربيني، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٤

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ اسماعيل، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ هدية، السلطة والشرعية ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

☐ عدد ٤ ، ١٩٨٤

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ ـ رشاد، النتائج السياسية للرأي العام ـ سهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ ١٩٦١، ١٩٧٦.

☐ عدد ١ ، ١٩٨٥

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية ـ سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

☐ عدد ٢ ، ١٩٨٥

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ـ مرسي، سيكولوجية العدوان ـ حسين/ السلمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ الريحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ غبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد ٣ ، ١٩٨٥

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة.

☐ عدد ٤ ، ١٩٨٥

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/ حالة المرأة العربية الخليجية ـ الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ الريحاني/ الخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين.

☐ عدد ١ ، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين ـ علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ـ أسيري/ المنوفي، الانتخابات النيابية السادسة

(١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ـ الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية : دراسة وصفية استطلاعية ـ ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ الفيل، الأمن الغذائي في الكويت ـ بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٦

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ عبدالجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات ـ رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ـ رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني ـ شاهين، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية : نحو معايير موضوعية ـ عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته : مدخل تسويقي

☐ عدد ٣، ١٩٨٦

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ـ ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ـ باشا/ الطويجي، الصناعات والمنتجات الثقافية : الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق ـ سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨-١٩٨٠) ـ عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ حسين، لافون : قضية أخلاقية-لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة

☐ عدد ٤، ١٩٨٦

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، عبدالخالق، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ المطوع/ عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ الشيخ/ الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ حبيب/ قاسم،اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

☐ عدد ١، ١٩٨٧

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر ـ عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي ـ منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين ـ حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج ـ علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ـ عيسى/ حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب ـ ناجي، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي ـ البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها ـ الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٧

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية ـ سليمان، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام ـ مفتي، المنهجية السياسية الغربية : تحليل نقدي ـ بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية ـ طاهر/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية ـ

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال ـ ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ـ رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر ـ عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية ـ شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

☐ عدد ٣، ١٩٨٧

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ـ عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ـ حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ـ الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت ـ حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي ـ رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا ـ العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ـ الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

☐ عدد ٤، ١٩٨٧

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت ـ الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية ـ العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات ـ مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة ـ سعادة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية ـ التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين ـ يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) ـ عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (١٨٦٠ ـ ١٩٦٣) ـ محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

الابحاث

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية:

مشكلات الشباب الكويتي بين الماضي والحاضر والمستقبل

مصرى عبد الحميد حنوره
كلية الاداب ـ جامعة الكويت

مقدمة

اذا كان صحيحا أن الأطفال هم نصف الحاضر وكل المستقبل فإن الشباب هم نبض الحاضر وحكمة المستقبل. وليس ثمة شك في أن فاعلية اى جماعة تتوقف الى حد كبير على فاعلية أفرادها، ليس باعتبارهم أفرادا متفرقين، ولكن على أساس مايفيض عنهم من حيوية تعتمد في جانب كبير منها على علاقة هؤلاء الافراد بعضهم مع بعض، وعلاقتهم جميعا بالمجتمع الكبير الذي ينتمون اليه.

ولقد أهتمت الأمم المختلفة منذ اقدم العصور برعاية أبنائها. خاصة من هم منهم في عمر الشباب، بعد أن يكونوا قد اجتازوا مراحل النمو السابقة. وعلى الرغم من أن الشاب أو الفتاة يحمل فوق كاهله تاريخا طويلا من معطيات التنشئة الا أن المحطة النهائية تظل مرتبطة الى حد بعيد بما يوليه المجتمع لمن يحملون هذه الحصيلة من رعاية واهتمام في المراحل المختلفة من أعمارهم (Levinson,1985:40 - 63).

وعلى ذلك فليس يكفى أن نرعى اطفالنا ثم نتوقف عند أبواب مرحلة من المراحل عن هذه الرعاية، متوهمين ان الفتى أو الفتاة لم يعد بحاجة الى مزيد من العناية أو المودة أو الاهتمام، على أساس أنه قد نما بما فيه الكفاية وأنه يعرف مصلحته وأنه بلغ من العمر ما يجعله قادرا على رعاية نفسه، فنتركه لهواه أو لهوى غيره من أقرانه أو لمعطيات وسائل الثقافة الوافدة بكل مافيها من ترهات وقيم مرذولة والعاقبة معروفة، متمثلة في الانحراف والتسيب واللاانتماء والانسحاب.. الى آخر ماكشفت عنه الدراسات المتعددة في شتى بلدان العالم شرقا وغربا (ابراهيم، ١٩٨٥: ١٩٧، حنورة، ١٩٨٣).

من هنا فإن الحاجة تظل مستمرة لمتابعة شبابنا بالدراسة والتقويم، وليس يكفي في ذلك ان تجرى دراسة هنا وأخرى هناك، لنأخذ منها نتيجة أو نستدل منها على علاقة، بل إن الامر اصبح يتطلب ليس فحسب متابعة الجهد، ولكن تكثيفه من خلال أجهزة متكاملة لها صفة الدوام والاستمرار تكون بمثابة أجهزة رصد Monitoring systems لما يتعرض له الشباب وما يفرزه هذا التعرض من تداعيات، خاصة وأنه قد اتضح أن مايتعرض له الشباب من تغيرات سريعة ومفاجئة يمكن أن يقود الى وقوعه في المشكلات (على، ١٩٧٥ : ١٢٥).

وشبابنا العربي من اكثر شباب العالم احتياجا الى هذه المتابعة، خاصة وانه يمر، شأنه في ذلك شأن كل ابناء المجتمعات النامية، بظروف خاصة أبسط مايمكن ان توصف به انها الظروف التي تصاحب دائما مراحل الانتقال وما يكتنفها من عدم استقرار وضياع Disorientation وقلق وعدم وضوح للرؤية، وهو مايجعله دائما في موقف الإحباط والانسحاب أو على أفضل تقدير في موقف الترقب والانتظار وتأجيل اتخاذ أي قرار يؤدي بالشباب الى أن يعيش في مناخ من الأنومى أو اللامعيارية Anomie تضعف فيه القيم التي استقرت طويلا، حتى لتمتلىء الحياة بالمتناقضات، الى حد أن يتعذر الاتفاق على شيء مشترك يلتزم به المجتمع. (حجازى، ١٩٨٥ : ٨١-٨٥).

في مثل هذه الحالة أيضا يمكن ملاحظة وقوع الفرد، وبخاصة من جيل الشباب فريسة لتنازع الأقطاب، وكثيرة هى الأقطاب المتضادة في حياتنا: العمل والترويح، والأمانة (ونقيضها) والتساهل والصرامة، والمحافظة والتجديد، بما يؤدي في النهاية أيضا الى صورة أو اخرى من صور العجز عن اتخاذ القرار وعدم القدرة على استيعاب المتناقضات والتأليف بين الأقطاب من اجل التكامل المنشود (Long,1984) والمشكلات التي يتعرض لها الشباب العربي بعامة، والكويتي بخاصة، متعددة، وقد أجريت مجموعة من البحوث حاول الباحثون فيها رصد هذه المشكلات كل من زاوية خاصة. ومن البحوث التي أولت الشباب من طلاب الجامعة اهتماما مبكرا دراسة نجاتى التي استخدمت فيها قائمة مطورة عن قائمة مونى للمشكلات (نجاتي. ١٩٧٤) والتي خلص منها الى أن المناهج وطرق التدريس والتوافق للحياة الدراسية والأخلاق والدين والنشاط الاجتماعي والترفيهي، كانت من أبرز المجالات التي يتعرض بسببها الشباب للمشكلات، أما أقل المجالات إثارة للمشكلات فقد كانت البيت والأسرة والحالة المالية والمعيشية والمستقبل التعليمي والمهني والصحة والنمو الديني. وفي المقارنة بين مشكلات الشباب الكويتي وغيره من البلدان الأخرى وجد نجاتى اتساقا بين رتب المشكلات لدى الكويتين والبحرينيين وأبناء الإمارات العربية واليمنيين بما لم يقل عن معامل ارتباط مقداره ٠,٧٧ يصل أحيانا الى ٠,٩٧ .

وفي دراسة تالية توصل على (علي، ١٩٧٥ : ١٢٥-١٢٩) الى أن ترتيب فئات مشكلات التوافق عند الجنسين يختلف من سنة لأخرى خلال سني المراهقة، ففي بداية المراهقة عند الذكور نجد إن أول هذه المشكلات هي (عدم تقبل الذات) ثم مشكلات التوافق الجنسي والاجتماعي وعند الإناث يأتي عدم تقبل الذات أولا ثم الخوف والقلق الجنسي، وفي نهاية مرحلة المراهقة تأتي مشكلة التوافق الجنسى أولا، أما عند البنات فتظهر مشكلة الخوف والقلق أولا. وأكثر المشكلات انتشارا عند الشباب في جميع مراحل العمر هي مشكلة عدم تقبل الذات ثم مشكلات التوافق الجنسي ثم مشكلات التوافق الاجتماعي ثم مشكلات الخوف وحدة الطبع ثم مشكلات سوء التوافق الأسرى.

وفي دراسة تالية أجرتها نادية شريف ومحمد عوده (١٩٨٤) عن مشكلات طلاب جامعة الكويت باستخدام قائمة جديدة للمشكلات ظهر أن مجالات الحاجة الى الارشاد والتوجيهات القيمية والظروف الدراسية قد احتلت الرتب الثلاث الأولى بشكل عام، ويتفق بعض ما ورد بهذه النتائج مع ما توصل اليه نجاتي من قبل خاصة مايتعلق بالنسق القيمي والأخلاق والدين وحاجة الشباب الى ترشيح أو تبني سلم من القيم يقود خطاه ويوجهه نحو ما فيه الخير له ولمجتمعه.

ولقد ظهر في دراسة اجريت على نسق القيم عند كل من طلاب الجامعة المصريين والكويتيين (عيسى وحنورة، ١٩٨٧ ؛ حنوره، ١٩٨٥) أن القيم تمثل جانبا أساسيا في بناء شخصية الشباب وأن القيم التي احتلت الرتب الثمان الأولى سواء عند المصريين أو الكويتيين تمثلت في الحياة العائلية والحب والأمن الشخصي والتطلع والاستكشاف والنقاء الديني والمعرفة واحترام الذات والطموح وقد وصل معامل ارتباط الرتب بين ترتيب القيم لدى المجموعتين الى ٠,٨٧ وإن دل ذلك عله شيء فإنما يدل على تبنى كل من الكويتيين والمصريين لنسق متشابه من القيم، كما أنه يدل على أن الحاجات الأساسية التي يسعى الفرد الى إشباعها تنبع وتنشأ في أحضان هذه القيم والتي إذا لم تشبع أدى هذا إلى ما يطلق عليه التنافر المعرفي (Cognitive Dissonance)، كما يقرر ليون فستنجر (Festinger,1957: 64).

ويبرز سلم القيم المشار اليه في دراسة حنورة وعيسى أن الحياة العائلية تستأثر بأعلى اهتمام كقيمة منظمة وموجهة لسلوك الشباب سواء في مصر أو في الكويت، مما يدل على أهمية هذا المتغير ذي الأثر البارز في تنشئة سلوك الأنسان، وهو ماتبرزه وتؤكده سلسلة الدراسات الحديثة التي أجريت، وتجرى، عن الشباب في الكويت والتي صدر منها عدة تقارير أولها عن الشباب والأسرة (جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية. ١٩٨٥). وقد أبرزت هذه الدراسة أن المشكلات البارزة عند الشباب الكويتي وغير الكويتي (ممن يقيمون في الكويت) كانت على النحو التالي:-

(١) عدم شعور الشباب باهتمام أفراد الأسرة.

(٢) عدم تفهم الأسرة للشباب.
(٣) كثرة عدد الإخوة والأخوات في الأسرة.
(٤) عدم رضاء الأسرة عن أصدقاء الشباب.
(٥) زواج الأب من امرأة أخرى.
(٦) عدم القدرة على التعبير عن الرأي في وجود الوالد.
(٧) تعارض رأي الشباب مع آراء الوالدين.

هذا بالإضافة الى مشكلات برزت عند الكويتي دون غير الكويتي والعكس، فالكويتي يشعر أنه يعامل على أنه أصغر من سنه وغير الكويتي يشعر بعدم ثقة أهله به، كذلك ظهر وجود فروق جنسية، فقد يحدث لدى الذكور مشكلات ليست لدى الإناث والعكس، حيث أتضح أن الذكور أحسوا أكثر من الإناث بمشكلة زواج الأب من أخرى وأن الأسرة تعامل الشاب على أنه اصغر من سنه أما الاناث فقد برز لديهن (أكثر من الذكور) عدم ثقة الوالدين بهن وتعارض رأي الأسرة مع آرائهن. (جهاز البحوث والدراسات الاستشارية، ١٩٨٥؛ ٧٢: ٧٣).

أهمية الدراسة

من الواضح بعد هذا الاستعراض الموجز لبعض البحوث التي اهتمت بمشكلات الشباب أن هناك نوعا من الالتقاء في بعض النتائج ونوعا من التقارب والتباين من دراسة الى أخرى، وربما كان السبب راجعا الى عامل أو أكثر من العوامل التالية:ـ
(١) اختلاف الأدوات المستخدمة في الدراسات المختلفة.
(٢) اختلاف طبيعة العينة من دراسة لأخرى.
(٣) اختلاف المشكلات نفسها من وقت الى آخر ومن جماعة لأخرى.

من هنا تأتي أهمية الدراسة الحالية، حيث رأينا أننا محتاجون الى النظر الى مشكلات الشباب على متصل زمني يمتد من الماضي الى الحاضر الى المستقبل وذلك بقصد النظر الى المشكلة في سياقها الزمني الحي بدلا من النظر اليها في لحظة عابرة من حياة الإنسان قد لاتوجد قبلها وقد تنتهي ولا يتعرض لها الإنسان بعد ذلك.

من ناحية أخرى فأن الأدوات التي استخدمت في الدراسات السابقة اعتمدت على عدد من الأسئلة يدور كل منها حول مجال معين يحدد أبعاد المشكلة، وبعض الأدوات استخدم أسئلة تربو على أربعمائة سؤال ويحتاج الى وقت طويل وجهد كثيف وتركيز شديد من المفحوصين، وهو ما يمكن أن يؤدي الى قيام الشخص بإعطاء استجابات لا تعبر بدقة عن واقعه النفسي، ومن هنا فقد رؤى الاعتماد على أداة قصيرة ما أمكن.

من ناحية ثالثة فإن الأداة، على خلاف ماحدث في دراسات سابقة، اعتمدت على استشارة الواقع الفعلى لمشكلات الطلبة الجامعيين كما عبروا عنها بشكل حر، وتم أخضاعها لتحليل مضمون صيغت بناء على نتائجه القائمة المستخدمة في الدراسة الحالية وهو ما سوف نعرض له بشيء من التفصيل فيما بعد.

مشكلة الدر اسة

تسعى الدراسة الحالية الى الإجابة عن عدد من الأسئلة هي :ـ
(١) ماهى المشكلات الاكثر انتشارا بين الشباب الكويتي؟
(٢) ماهى المشكلات التي يزيد انتشارها لدى كل جنس من الجنسين الذكور والإناث؟
(٣) هل يختلف ترتيب المشكلات لدى كل من الجنسين باختلاف الزمن (الماضي ـ الحاضر المستقبل) الذي يتعرضون فيه للمشكلة؟

منهج الدراسة

أ ـ العينـــــة: استخدمت في الدراسة الحالية عينة من طلاب الجامعة الكويتيين بلغ مجموعها ١٤٧ طالبا وطالبه (٩٢ طالبا و ٥٥ طالبة) بمتوسط أعمار مقداره ٣ر٢٢ سنة للذكور و ٩ر٢٠ سنة للأناث بانحراف معياري مقداره ٤ر٤ للذكور و ١ر٢ للإناث، وبمقارنة الفروق بين متوسطي العمرين لم يوجد فرق دال إحصائيا بين البنين والبنات في العمر. وقد تم الحصول على العينة من فصول دراسية كاملة تدرس مقررا عاما يتلقاه طلاب من كليات الجامعة المختلفة هو مقرر مدخل الى علم النفس، ومقررا آخر تخصصياً هو سيكولوجية التعلم، وقد تم التطبيق على جميع الطلاب الكويتيين وغير الكويتيين وبعد الانتهاء من التطبيق تم فصل مجموعة الكويتيين وحدهم لدراسة مشكلاتهم، خاصة وأن الطلاب الآخرين لهم ظروفهم النوعية لدرجة يمكن معها تصور أن كلاً منهم له واقعه المختلف تماما عن واقع الآخرين بما يجعل دراسة مشكلاتهم في إطار الدراسة الحالية أمرا غير عملي.

وعلى هذا النحو فإن عينة الدراسة الحالية هي عينة خاصة تعبر فقط عن قطاع من طلاب الجامعة بنين وبنات وبالتالي فهي لا تمثل كل قطاعات شباب الكويت سواء من حيث العمل أو العمر أو الموقع الاجتماعي الاقتصادي. وإنما قطاعا من شباب الجامعة في الكويت الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ ، ٢٧ سنة.

ب ـ الأداة وجمع المادة: اعتمدنا في تصميم الأداة على اللجوء مباشرة الى استشارة الواقع الفعلي حيث قمنا في أول ديسمبر ١٩٨٤ بطرح سؤال على أحد الفصول الدراسية بالجامعة

(ممن يدرسون مقرر مدخل الى علم النفس، وعددهم ٩٠ طالبا وطالبة ٤٨ طالبا و ٤٢ طالبه) طلب منهم فيه أن يذكر كل منهم المشكلات التي يشعر أنها تؤثر عليه سواء كانت شخصية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دراسية أو غير ذلك مما يشعرون أنه يمثل بالنسبة لهم مشكلة أو حاجة أو يسبب لهم قلقا أو غموضا أو خوفا . . الخ .

وقدم تم بعد ذلك عمل حصر للمشكلات التي طرحها الطلاب وصيغت كبنود قابلة للاستجابة من قبل الآخرين. وقد تم عرض هذه البنود بتعليمات التطبيق على ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في علم النفس لإبداء الرأي فيها من حيث الشمول ومن حيث الصياغة. بعد ذلك تم طبع الصيغة المتفق عليها وطرحها على فصل دراسي لتجربتها خاصة من حيث قابليتها للفهم والاستجابة. وقد تم جمع ملاحظات واستفسارات الطلاب الخاصة ببعض الألفاظ أو المعاني أو الصياغات ووضعت في الاعتبار، حيث أعيدت صياغة بنود الاستمارة وتم طرحها بعد ذلك على مجموعة أخرى عددها ٣٣ فردا منهم ثمانية عشر طالبا وخمس عشرة طالبة يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤ ، وبعدها بأسبوع تم إعادة طرحها على نفس المجموعة وذلك من أجل حساب الثبات.

وقد تم حساب ثبات للبنود جميعها بالنسبة للأزمنة الثلاثة (ماض، حاضر، مستقبل) وهي الأزمنة التي طلب من الطلاب تحديد شعورهم بالمشكلة خلالها أو توقعهم لها مستقبلا. وقد تراوحت النسب المئوية للاتفاق بين ٦٨٪ و ٩٢٪ لجميع البنود وفي مختلف الأزمنة.

أما من حيث الصدق فقد سعينا الى التحقق منه من خلال آراء المحكمين (٣ من أساتذة الجامعة المتخصصين في علم النفس) لتحديد ما إذا كانت البنود ـ التي تم استقاؤها أساسا من تحليلنا لاستجابات مجموعة من الطلاب ينتمون لنفس مجتمع عينة الدراسة ـ ذات مضمون وثيق الصلة بالموضوع المطروح للدراسة وقد جاءت إجابات المحكمين متفقة بمتوسط ٩٥٪ بالنسبة لجميع البنود في اتجاه الموافقة. هذا فضلا عن أن البنود تعد بمثابة صياغة لما تم حصره بالفعل من مشكلات الطلاب من خلال تحليل مضمون الاستجابات المشار إليها، وهو الأسلوب الذي اعتمد عليه نجاتي في دراسة مماثلة (١٩٧٤).

والاستمارة في صيغتها النهائية التي استخدمت في التطبيق تحمل في رأسها بنودا عن الجنس والجنسية والعمر والدين، ثم تحتوي على مقدمة توضح للمفحوص الغرض من تطبيق الأداة، وطريقة الاستجابة لبنودها، بحيث يضع صفرا أمام البند إذا لم تكن المشكلة تمثل له أي أهمية ولا يتعرض لها، أما إذا كان يتعرض لها فيمكنه الإجابة بدرجة تتراوح بين (١ ، ٥) وذلك على حسب شدة تعرضه للمشكلة. وكلما زادت الدرجة زادت وطأة المشكلة. وسوف نكتفي في التقرير الحالي بالتعامل مع الفئتين الكبيرتين للاستجابة (صفر)

وتعني عدم التعرض للمشكلة وعدم أهميتها اطلاقا، أو التعرض للمشكلة بصرف النظر عن درجة التعرض لها.

بعد ذلك تأتي بنود القائمة وعددها خمسة وعشرون بندا تعرضت للمشكلات الاقتصادية والصحية والانفعالية والمعرفية ووقت الفراغ والابتكار وحرية الرأي والتعبير والعلاقات الاجتماعية مع الأسرة والزملاء والزميلات.

وأمام كل بند توجد ثلاثة مواضع يضع المفحوص في كل منها درجة يعبر بها عن تعرضه لهذه المشكلة في الأزمنة المختلفة: موضع لتعرضه للمشكلة في الماضي وموضع لتعرضه للمشكلة حاليا وموضع لتوقعه للتعرض للمشكلة مستقبلا. وقد تم استخدام هذا الإجراء لاعتبارين: أولهما أن تتاح الفرصة للشخص للمقارنة بين تعرضه للمشكلة في الأزمنة الثلاثة، وثانيهما للمحافظة على دلالة البند (كمنبه) واحد في سياق القائمة، وبذلك نتجنب ما قد يحدث من اكتساب البند معاني متباينة نتيجة وروده في مواضع متباينة من السياق.

جـ ـ التطبيق: بعد الاطمئنان إلى ملاءمة بنود القائمة قمنا بتطبيقها على العينة المشار إليها في الفترة من يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٨٤ وحتى ٥ يناير ١٩٨٥، وقد حرصنا على أن تكون العينة التي تعتمد عليها الدراسة الحالية من الطلاب الذين لم يشاركوا في مرحلة بناء الاستمارة وحساب نسب الثبات الخاصّة بها. وقد كان التطبيق يتم على مجموعات تراوحت أعدادها بين ٣٠ وخمسين طالبا وطالبة وفي ظل ظروف متماثلة من حيث قراءة تعليمات التطبيق والبنود والرد على الاستفسارات والحرص على أن يتم التطبيق في صمت ودون تبادل للتعليمات أو الآراء بين أفراد العينة. وقد تم استبعاد الاستبيانات التي لم يلتزم أصحابها بذلك وتلك التي لم يكمل أصحابها الاستجابة لكل بنودها.

د ـ تحليل البيانات: بعد الحصول على استجابات الطلاب وفرزها تم الحصول على ١٤٧ استبيان منها ٩٢ للبنين ٥٥ للبنات، وقد تم تفريغ الاستجابات في جدول وفقا لفئات الإجابة بحيث تم إعداد جدولين مستقلين لكل مشكلة أحدهما للذكور والآخر للاناث.

وقد تضمن كل جدول تكرارات فئات الإجابة بالنسبة للأزمنة الثلاثة. ثم جمعت التكرارات الخاصة بالتعرض للمشكلة معا في مقابل التكرارات الخاصة بعدم التعرض لها، وتم بعد ذلك حساب النسب المئوية للتكرارات. تلا ذلك ترتيب المشكلات وفقا لحجم النسب المئوية الخاصة بالتعرض للمشكلة وعدم التعرض لها وذلك كتمهيد من أجل:ـ

(١) حساب الفروق بين النسب المئوية بين البنين والبنات في الأزمنة المختلفة.

(٢) حساب معامل ارتباط الرتب للنسب المئوية الخاصة بالتعرض للمشكلة على نحو ما تعرضه الجداول التي سوف نقدمها فيما بعد.

النتائج

سنعرض فيما يلي النتائج التي حصلنا عليها من خلال معالجة البيانات وسوف يتضمن استعراضنا للنتائج النقاط التالية:

(١) مدى انتشار المشكلات بين الجنسين في الأزمنة الثلاثة ورتبها.
(٢) معاملات ارتباط للرتب بين قوائم المشكلات داخل الزمن الواحد بين البنين والبنات وبالنسة للأزمنة المختلفة للبنين (بين الماضي والحاضر، والماضي والمستقبل، والحاضر والمستقبل) وللبنات على نفس النحو أيضا.
(٣) الفروق بين النسب المئوية للبنين والبنات بالنسبة لكل مشكلة داخل كل زمن من الأزمنة الثلاثة.

أولا: مدى انتشار المشكلات في الأزمنة الثلاثة لدى الجنسين: يعرض الجدول رقم (١) لمشكلات الطلاب وفقا لرتب النسب المئوية للتكرارات الخاصة بالذين أقروا بتعرضهم للمشكلة أو إحساسهم بها أو توقعهم لها مستقبلا، وذلك في كل من الماضي والحاضر والمستقبل.

أ ـ مشكلات الماضي: بالقاء نظرة عامة على المشكلات العشر الأولى عند البنين والبنات (في الماضي) نلاحظ أنها متشابهة في سبعة منها هي المشكلات (١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤). بصرف النظر عن فروق الترتيب الذي سنعرض له فيما بعد، والمشكلات خاصة بنقص فرص وأماكن قضاء وقت الفراغ، والظروف الطبيعية، وعدم تشجيع الابتكار، والعجز عن تحقيق الأماني الشخصية، وعدم التعبير عن النفس، والتعرض للتنافر المعرفي، والعجز عن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، والندم على عدم القيام بأعمال معينة. ويتميز الذكور بتعرضهم لمشكلتين هما المشكلة رقم (٥) وهي خاصة بالعلاقة بالزملاء الذكور، والمشكلة رقم (٢٣) وهي الندم على القيام بأعمال معينة أما البنات فقد تفوقن في المشكلة رقم (٨) وهي زيادة التوتر والقلق والاكتئاب والمشكلة رقم (١٧) وهي نقص فرص الاطلاع المتاحة لهن.

جدول رقم (١)

ترتيب المشكلات وفقا لما استحوذت عليه من نسب مئوية*

م	المشكلات	رتب المشكلات*					
		الماضي		الحاضر		المستقبل	
		بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات
١	اقتصادية	١٤	٢١	٦	٢٠	١	١٤
٢	عائلية	١٧	١٧	٢٠	١٦	٢٣	١٤
٣	التعليم والتحصيل	١١	١٦	٤	٢	١٢	٩
٤	الذكاء والفهم	١١	١٥	١٧	١٥	١٩	١٤
٥	العلاقة بالزملاء	٧	٢٣	١٥	٢٣	١٩	٢٣
٦	العلاقة بالزميلات	٢٤	١٢	٢٣	١٦	٢٤	٢٠
٧	عاطفية	٩	١٨	١٦	١٦	٢٠	١٩
٨	شخصية: توتر، قلق.. الخ	١٨	٤	١٨	١	١٨	٥
٩	عمل وتوظف	٣	٢٥	١	٢٤	٤	١٤
١٠	علاقات اجتماعية يومية	٢٣	١٣	١٣	٤	١٠	١
١١	توافق ديني	٢١	١٨	١٩	١٤	٢٢	١٨
١٢	نقص فرص السفر	١٥	٢٢	١٤	٢١	١٣	٢١
١٣	السكن	٢٢	٢٤	٢٤	٢٠	٢١	٢٥
١٤	الصحة البدنية	٢٠	١٤	٢١	١٩	١٤	٧
١٥	الترويح ووقت الفراغ	٦	٩	٧	٧	٦	٢
١٦	الظروف الطبيعية	٧	٩	١١	٧	١	٤
١٧	نقص فرص التثقيف	١٦	٣	٨	١٣	٧	١٣
١٨	نقص فرص الابتكار	٥	٤	٤	٤	٧	٩
١٩	العجز عن تحقيق الاماني	١	٤	٣	٤	٢	٧
٢٠	التعبير عن النفس	٢	٢	٢	١٢	٤	١٢
٢١	التنافر المعرفي	٧	١	٣	٧	٧	٧
٢٢	اتخاذ القرار	٣	٤	١٢	٧	١٠	٩
٢٣	الندم على التصرفات	٧	١١	٨	١١	١٥	١٢
٢٤	التدخل فيما لا يعنيه	٤	٨	٨	٣	١٠	٥
٢٥	السخط بسبب العجز عن التصرف	١١	١٠	١٢	٢١	٢٥	٢٢

* للوقوف على النسب المئوية للتكرارات انظر الجدول رقم ٣

ب ـ **مشكلات الزمن الحاضر**: أما بالنسبة لمشكلات الزمن الحاضر فيتفق الذكور والإناث في سبع مشكلات هي (٧، ١٥، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤) مع خلاف في الترتيب الداخلي وهي مشكلات التوتر النفسي، ووقت الفراغ، والتجديد والابتكار، والعجز عن تحقيق الأماني الشخصية، والتنافر المعرفي، والقيام بأعمال معينة، وعدم القيام بأخرى، وقد اختص الذكور بالمشكلات ٩ (العمل والتوظيف) و٢٠ (التعبير عن النفس) و١ (متاعب اقتصادية) و ١٧ (الاطلاع والتذوق) أما البنات فقد تفوقن على البنين في الأحساس بالمشكلات ٣ (التعليم والتحصيل الدراسي) و١٠ (العلاقات اليومية مع الناس) و١٦ (الظروف الطبيعية) و٢٣ (العجز عن اتخاذ القرار) (يلاحظ أن هناك مشكلة

زائدة حيث أن المشكلة العاشرة عند كل مجموعة تشابه تكرارها مع الحادية عشرة). هذا عن مشكلات الزمن الحاضر، مع ملاحظة تركيزنا على المشكلات العشرة الأولى (من حيث الترتيب) عند كلا الجنسين، كما ذكرنا من قبل.

جـ - مشكلات المستقبل: اما المشكلات التي يتوقع أفراد العينة مواجهتها في المستقبل فقد اتفقت المجموعتان في سبع مشكلات هي ١٠ (العلاقات اليومية مع المجتمع)، ١٥ (وقت الفراغ) و١٦ (الظروف الطبيعية) و١٨ (التجديد والابتكار)، ١٩ (الإحساس بالعجز عن تحقيق الأماني الشخصية) و٢١ (التنافر المعرفي)، ٢٤ (الندم على القيام بأعمال معينة) هذا ايضا في نطاق المشكلات العشرة الأولى من حيث عمومية الترتيب عند كلا الجنسين وبصرف النظر عن موضع الرتبة داخل المشكلات العشرة الأولى عند كل جنس.

وبالنظر في أوجه الاتفاق والاختلاف بين البنين والبنات في ترتيب المشكلات العشرة الأولى نلاحظ أن هناك مشكلات وردت في جميع الأزمنة وعند الجنسين هي ١٥، ١٩، ٢١، ٢٤ وهناك مشكلات غيرها وردت عند الجنسين في الحاضر والمستقبل مثل ١٦، ١٨ وهناك مشكلات تخص المستقبل عند الجنسين مثل المشكلة رقم ١٠ (الخاصة بالعلاقات مع الناس في الحياة اليومية).

هذا عن ترتيب المشكلات العشرة الأولى التي نكتفي باستعراضها هنا لأنها تدل على ابرز المشكلات التي وردت عند معظم أفراد العينة، أما باقي المشكلات فهي وإن كانت ذات تكرارات فسوف نكتفي بعرضها في الجدول، كما سنعلق عليها عند مناقشة الفروق في النسب المئوية للتكرارات.

ثانيا: الارتباط بين رتب تكرارات التعرض للمشكلات: تم حساب معاملات ارتباط الرتب للنسب المئوية لتكرارات التعرض للمشكلات فيما يعرضه الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)
ويعرض للارتباطات الخاصة بالتعرض للمشكلات بالنسبة للزمن والجنس*

م	الزمن	الجنس	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	الماضي	بين البنين والبنات	-,٣١	-
٢	الحاضر	بين البنين والبنات	,٣٩	,٠٥
٣	المستقبل	بين البنين والبنات	,٥٩	,٠١
٤	بين الماضي - والحاضر	ذكور	,٥٦	,٠١
٥	بين الماضي - والمستقبل	ذكور	,٦٤	,٠١
٦	بين الحاضر - والمستقبل	ذكور	,٨١	,٠١
٧	بين الماضي والحاضر	إناث	,٦٨	,٠١
٨	بين الماضي والمستقبل	إناث	,٦٢	,٠١
٩	بين الحاضر والمستقبل	إناث	,٨٢	,٠١

* (حسبت معاملات الارتباط باستخدام طريقة ارتباط الرتب لسبيرمان بين رتب النسب المئوية للمشكلات).

وحين ننظر الى هذه الارتباطات نلاحظ أن أضعفها هو الخاص بالعلاقة بين البنين والبنات في ترتيب مشكلات الحاضر (للقائمة كلها) يليه مشكلات الماضي ثم المستقبل اما عن المقارنة بين قوائم كل جنس على حدة في الأزمنة المختلفة فيظهر ضعف العلاقة بين الماضي والحاضر عند البنين وتشابه ترتيب المشكلات بالنسبة للماضي والمستقبل عند الجنسين وهو ارتباط متوسط. اما عن الارتباط بين مشكلات الحاضر ومشكلات المستقبل فقد ازداد عند كلتا المجموعتين وتجاوز ٨, بما يدل على إحساس كلا الجنسين بأن ترتيب مشكلات اليوم، مستمر الى حد ما في المستقبل.

ثالثا الفروق بين النسب المئوية للتكرارات لدى الجنسين: يعرض الجدول رقم (٣) لقيم النسب الحرجة عند الجنسين بين النسب المئوية للتكرارات ويتضح أن أبرز الفروق (الدالة) كان على النحو التالي:-

أ - في الماضي: كان هناك فرق بالنسبة للمشكلة الأولى حيث قررت نسبة أعلى من الذكور تعرضهم لها، كذلك في المشكلة رقم (٥، العلاقة بالزملاء) قررت نسبة أعلى من الذكور تعرضهم لها، وبالنسبة للمشكلة رقم (٦ العلاقة بالزميلات) برزت أكثر لدى الاناث حيث قررن تعرضهن لمشكلات بسبب هذه العلاقة. ثم تأتي المشكلة رقم (٨ التوتر والقلق والاكتئاب) فيظهر ان نسبة اعلى من الإناث قررن تعرضهن لها، وفي المشكلة رقم (١٢، نقص فرص السفر والاتصال) قررت نسبة أعلى من الذكور إحساسهم بها، ثم مشكلة السكن، (١٣) شعر بها الذكور اكثر، والمشكلة رقم (١٤، الصحة البدنية) شعرت بها الاناث اكثر والمشكلة رقم (٢١، التنافر المعرفي) شعرت بها الاناث اكثر ثم (المشكلات التي تقع بسبب تدخل الشخص فيما لا يعنيه) قررت نسبة أعلى من الذكور تعرضهم لها. وأكبر الفروق كان في المشكلة (٩) حيث برزت كمشكلة عميقة عند الذكور وهي خاصة بالعمل والتوظف.

مشكلات الحاضر: قررت نسبة اعلى من الذكور تعرضهم للمشكلة رقم (١) المشكلة الاقتصادية، متفقين مع انفسهم (بالنسبة لمشكلات الماضي) ثم مشكلة العلاقة بالزملاء (٥) (مشابهين لما قرروه في الماضي أيضا) قررت نسبة أعلى من الذكور تعرضهم لها ثم (المشكلة ٨، القلق والتوتر النفسي) قررت نسبة اعلى من الاناث تعرضهن لها متفقات

جدول رقم (٣)
الفروق بين النسب المئوية لدى البنين والبنات في الأزمنة المختلفة بالنسبة للمشكلات

	الأزمنة	الماضي			الحاضر			المستقبل		
	المشكلات / الجنس	بنين	بنات	ن.ح*	بنين	بنات	ن.ح	بنين	بنات	ن.ح
١)	اقتصادية	٦٨	٤٧	٢,٥٤	٨٢	٤٧	٤,٥٢	٨٥	٦٠	٧,٢٨
٢)	عائلية	٥٨	٥٦	٠,٢٤	٦٠	٦٤	٠,٤٩	٥١	٦٠	١,٠٨
٣)	التعليم والتحصيل	٧١	٦٢	١,١٥	٨٤	٨٩	٠,٨٤	٦٥	٦٧	٠,٤٢
٤)	الذكاء والفهم	٧١	٦٥	٠,٧٦	٦٦	٦٩	٠,٣٨	٦٢	٦٠	٠,٤٢
٥)	العلاقة بالزملاء	٧٨	٢٧	٦,٢١	٧٠	٤٠	٣,٦٤	٦٥	٣٦	٣,٤١
٦)	العلاقة بالزميلات	٢٧	٦٩	٤,٩٩	٥٠	٦٤	١,٦٢	٥٠	٤٧	٠,٣٥
٧)	عاطفية	٥٠	٥٥	٠,٥٨	٦٧	٦٤	٠,١٢	٦١	٥١	١,١٨
٨)	شخصية/ توتر قلق	٥١	٨٠	٣,٥	٦٦	٩٣	٣,٧١	٦٤	٧٣	١,١٢
٩)	عمل وتوظف	٨٤	٧	٩,١	٩٠	٢٠	٨,٥٥	٧٨	٦٠	٢,٣٣
١٠)	العلاقات الأجتماعية اليومية	٤٠	٦٩	٢,٥٥	٧٣	٨٧	٢,٠١	٧٠	٨٥	٢,٠٥
١١)	التوافق الديني	٤٧	٥٥	٠,٩٢	٦٢	٧١	١.١١	٥٣	٥٧	٠,٤٢
١٢)	نقص فرص السفر	٦٧	٤٣	٢,٨٥	٧٢	٤٤	٣,٣٨	٦٨	٤٤	٢,٨٣
١٣)	السكن	٤١	١٦	٣,٥٧	٤٧	١٣	٤,٢	٥٧	٣٣	٢,٨٢
١٤)	الصحة البدنية	٥٠	٦٧	٢,٠١	٥٩	٦٣	٠,٤٨	٦٧	٧١	٠,٥١
١٥)	الترويح ووقت الفراغ	٧٩	٧٣	٠,٨٣	٨٠	٨٤	٠,٦٠	٧٥	٨٠	٠,٧٠
١٦)	الظروف الطبيعية	٧٨	٧٣	٠,٦٩	٧٨	٨٤	٠,٨٨	٧٩	٧٦	٠,٤٢
١٧)	نقص فرص التثقيف	٦٧	٨٤	٠,١٩	٧٩	٧٣	٠,٨٣	٧٣	٦٢	١,٣٣
١٨)	نقص فرص الابتكار	٨١	٨٠	٠,١٥	٨٤	٨٧	٠,٥	٧٣	٦٧	٠,٧٨
١٩)	العجز عن تحقيق الاماني	٨٩	٨٠	١,٥٥	٨٨	٨٧	٠,١٣	٧٩	٨٠	٠,٢٢
٢٠)	التعبير عن النفس	٨٦	٨٩	٠,٥٤	٨٩	٧٦	٢,١٣	٧٨	٦٢	٢,٠٩
٢١)	التنافر المعرفي	٧٨	٩	٢.١١	٨٨	٨٤	٠,٦٣	٧٣	٧١	٠,٢٦
٢٢)	اتخاذ القرار	٨٤	٨٠	٠,٦٧	٧٦	٨٤	١,١٥	٧٠	٦٧	٠,٣٨
٢٣)	الندم على التصرفات	٧٨	٧١	٠,٩٤	٧٩	٨٠	٠,١٥	٦٦	٦٤	٠,٢٥
٢٤)	التدخل فيما لا يعنيه	٧١	٥٠	٣,٧	٥٤	٤٤	١,١٨	٤٦	٣٨	٠,٩٦
٢٥)	السخط لعجزه عن التصرف	٨٢	٧٠	٧٩	٧٩	١,٥٦	٧٠	٧٣	٣٩	٠,٣٩

* ن ح (النسب الحرجة) التي قيمتها ٢,٥٤ فأكثر دالة بعد مستوى ٠١, اما القيم التي تصل الى ١,٩٦ واقل من ٢,٥٤ فهي دالة فيما بعد ٠٥, («ن» ذكور ٩٢ و «ن» اناث ٥٥).

وقد تم استخدام معادلة (النسب المئوية) لحساب النسب الحرجة بين النسب.

(Guilford & Fruchter, 1973: 149-17)

مع ما ورد لديهن في الماضي ايضا، ثم (مشكلات العمل والتوظف ٩) قررت نسبة عالية جدا من الذكور تعرضهم لها الآن ثم (مشكلة العلاقات اليومية مع الناس، ١٠) قررت

نسبة أعلى من الإناث تعرضهن لها ايضا كما ورد لديهن في الزمن الماضي. ثم (المشكلة رقم ١٢، نقص فرص السفر) قررت نسبة أعلى من الذكور تعرضهم لها (مشابهين في ذلك ما ورد في الزمن الماضي) ثم (نقص فرص التعبير عن النفس) قررت نسبة أعلى من الذكور تعرضهم لها حاليا بأكثر مما ورد لدى الإناث أو لديهم في الماضي.

جـ ـ التوقعات بالنسبة للمستقبل: المشكلات التي ظهر أنها تشغل الشباب بالنسبة للمستقبل تمايزت في الذكور والاناث في نفس اتجاه التعرض للمشكلات (حاليا) ما عدا المشكلة رقم (٨ وهي زيادة تعرض البنات للقلق والتوتر) فهن يأملن ان يقل في المستقبل، وبذلك تساوين تقريبا في التكرارات مع الذكور.

تعليق على النتائج

بالنظر في النتائج السابقة يمكن بوجه عام ملاحظة عدة امور تحتاج إلى تأمل وتفسير، فالمشكلات التي يواجهها الشباب الجامعي في الكويت تكاد تمتد على متصل زمني في بعضها بحيث يحملها الشباب معه، فتى كان أو فتاة، وبعضها الآخر يبدو أنه مرتبط بظروف معينة وهو الأمر الذي يتطلب بعض التعليق:

١) **الظروف الاقتصادية وما يتعلق بها من مشكلات:** تظهر النتائج أن الفتاة لا تشعر بالمشكلة الاقتصادية أو مشكلة السكن مثلما يشعر بها الشاب، وهذا أمر وارد ومفهوم من حيث أن ظروف التنشئة الاجتماعية والثقافية تفرض على الفتى أن يكون مسئولا عن رعاية نفسه وغيره، كما أن الخروج الى معترك التنافس اليومي قد يضفي على سلوكه روح التحدي وعدم القناعة بما هو متاح له، الأمر الذي يجعله في مواجهة مستمرة مع المشكلة الاقتصادية، ومشكلة الاستقلال بالسكن (وهي في أساسها مشكلة اقتصادية ايضا).

هذا على الرغم مما هو متاح في المجتمع الكويتي من إمكانيات اقتصادية معقولة. والملاحظ على المشكلة الاقتصادية انها مستمرة لدى الشباب الذكور والإناث عبر الأزمنة الثلاثة مع ميل لدى الإناث لتوقع مواجهتها مستقبلا.

من ذلك أيضا مشكلات العمل والتوظف وقد اتسقت المواقف فيها لدى كل من البنين والبنات في الأزمنة المختلفة وهي مشكلة ملحة ويشعر بها الذكور أكثر من الإناث لنفس الأسباب المذكورة من قبل.

يرتبط بهذه المجموعة من المشكلات ايضا ـ وبشكل متسق ـ مشكلة العجز عن تحقيق الرغبات والأماني الشخصية، والحقيقة أن الفروق وإن كانت لصالح الذكور بالزيادة

الا أنها غير دالة، ولكن إحساس الشباب بها ذكورا وإناثا مرتفع، وهو ما يدل على ان الشباب الكويتي على الرغم مما هو متاح له من إمكانيات تحقيق الرغبات والأماني والحاجات، الا أن الإحساس قائم لدى كلا الجنسين (الذكور والإناث) بالحاجة إلى مزيد من الإشباع، والمشكلة قد لا تكون تعبيرا عن حاجة حقيقية بقدر تعبيرها عن التطلع إلى المزيد من الإشباع، وهو ما قد لا تكون له نهاية أمام ما هو متاح من إمكانيات اقتصادية أو ما يتصور الشباب أنه كذلك.

(٢) مشكلة العلاقات الاجتماعية: بالنظر الى النتائج الخاصة بالبعد الاجتماعي والعلاقات بالآخرين يلاحظ أن هناك نوعا من الاستقرار فيها عبر الأزمنة ولدى الجنسين، حيث نلاحظ بالنسبة للمشكلات العائلية وجودها لدى الجنسين بنفس النسبة تقريبا مع ميل للزيادة الطفيفة في الحاضر.

أما العلاقة بالزملاء (الذكور) فقد قرر الذكور، بأكثر مما قررت الإناث، تعرضهم لها، ولكن مع ميل لتراجع النسب المئوية من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل وبشكل متسق. أما العلاقة بالزميلات (الإناث) فقد قررت الفتيات، بأكثر مما قرر الذكور، تعرضهن لها وبشكل متسق ولكن مع تراجع عبر الأزمنة من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل. اما العلاقة مع المجتمع (خلال المعاملات اليومية) فقد ظهر وجود اتساق ولكن مع تصاعد النسب من الماضي وعبر الحاضر الى المستقبل مع ميل الإناث للإحساس وبشكل دال لتعرضهن لهذا النوع من المشكلات.

ويبدو من هذه النتائج مجتمعة وجود مجموعة مشكلات لها منطق واضح حيثما يكون الاحتكاك متسما بين الفتاة وزميلتها بالمنافسة وربما بالغيرة. اما مع زميلها فقد لا يوجد هذا النوع من التحدي أو المواجهة، وهو ما ينطبق ايضا على الفتى في علاقته بزميلاته. فهو يحس بالتهديد أو بالمنافسة مع زميله من نفس جنسه. اما مع العائلة فان البنت وإن كانت تحس في الحاضر وتتوقع في المستقبل المزيد من تعرضها للمشكلة مع العائلة إلا أن الفروق لم تكن دالة بين الذكور والإناث، على حين ان العلاقة اليومية مع أفراد المجتمع يظهر منها إحساس الفتاة بوطأة المشكلة، وربما كان هذا راجعا إلى المطامح التي تتشوق البنت اليها ولكن تواجهها عقبات في سبيل تحقيقها أو ربما يرجع هذا الى ما يحصل عليه الذكر، من وجهة نظر الأنثى، من الاعتراف والتقدير الاجتماعي، اكبر مما تحصل عليه الفتاة، وهو الأمر الذي يجعلها غير راضية وغير متقبلة لوضعها، وربما لجأت الى ضروب من السلوك تسبب لها المزيد من المشكلات، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فربما تكون الفتاة فعلا واقعة تحت تأثير ممارسات استفزازية من قبل الآخرين ليس الذكور فحسب، ولكن ربما بعض الإناث من أفراد عائلتها او جاراتها أو زميلاتها، وهي ممارسات واردة في ظل ظروف

تغير حضاري واجتماعي سريع يتميز بالتوترات النفسية المرتبطة بالقيم وما يصاحبها من ردود فعل غير توافقية تحس بها الفتاة وتتأثر بها بدرجة أكبر من الفتى.

من ناحية ثالثة ربما يكون التسامح الممنوح لتصرفات الفتيان أكثر من التسامح الممنوح لتصرفات الإناث، وهي حالة تميز بشكل أكبر المتجمعات العربية عموما، وربما مجتمعات الجزيرة والخليج على نحو خاص، من حيث الخشية التي تتبناها معتقدات الآباء والأمهات والنخوة التي يشعر بها الإخوة الذكور تجاه أخواتهم، والأقاويل التي يتناقلها أفراد الجماعة حول تصرفات البنات، وهو الأمر الذي قد لا يشين الفتى بقدر ما يعتبر بمثابة كارثة بالنسبة للفتاة.

٣) **المشكلات العاطفية**: ننتقل الآن الى المشكلات العاطفية حيث يتضح وجود ميل لزيادتها لدى الذكور عن الإناث في الحاضر وما يتوقع حدوثه في المستقبل، ولكن بشكل غير دال احصائيا. وعموما فان تطور المشكلات العاطفية خلال الأزمنة لدى كل من الفتيان والفتيات يأخذ شكل منحنى، قمته في الحاضر ويميل طرفاه في الماضي والمستقبل الى الانخفاض.

٤) **مشكلة الصحة البدنية والنفسية**: فيما يختص بمشكلات الصحة البدنية تشير النتائج الى تعرض الإناث لها بأكثر من تعرض الذكور وذلك عبر الأزمنة الثلاثة، ولكن بشكل دال إحصائيا في الماضي، ويرتبط بالصحة البدنية أيضا ميل الإناث الى التعرض اكثر لمشكلات نفسية (توتر وقلق واكتئاب) بأكثر مما يتعرض له الذكور بشكل دال إحصائيا، سواء في الماضي أو في الحاضر وبشكل ملموس لما يتوقعن التعرض له مستقبلا، وحين نمزج بين هذه النتائج والنتائج الخاصة بالعلاقة بين الفتاة والأسرة والمجتمع والزميلات يمكن الوصول الى تفسير معقول لها، حيث ان الاحباطات التي تتعرض لها الفتاة أكثر مما يتعرض له الفتى، كما أن حجم التسامح الذي يحصل عليه الفتى أكبر، وحرية الحركة متاحة له بشكل أفضل وفرصه في التعبير عن مشكلاته، سواء بشكل مقبول أو غير مقبول، أكبر نسبيا من فرص الفتاة، كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى وجود بعض مبررات الصراع النفسي والتوتر والقلق والاضطراب، خاصة وأن الفتاة تشعر حينئذ أنها تتعرض لنوع من الظلم أو التفرقة في المعاملة بأكثر مما يتعرض له اخوها أو زميلها أو جارها.

وقد أوردت دراسات متعددة ما يشير الى صحة هذا التفسير من حيث ميل المجتمع للتسامح مع الولد الذكر بأكثر مما يتسامح مع الفتاة أو يمنحها من فرص (نجاتي ١٩٧٤، رمزي، ١٩٧٦، تركي ١٩٧٤، سليمان ١٩٨٣، حسين وآخرون ١٩٨٢ - أ، ب).

ولسنا في حاجة للاشارة الى مدى الضرر الذي يمكن أن يحيق بالفتاة ويؤثر على كفاءتها البدنية والنفسية وما يترتب على ذلك من عائد مادي أو معنوي متمثل في إنتاجيتها

ورعايتها لأبنائها، وتقع على عاتقها مسئولية رعايتهم أو تنشئتهم، وهو ما يجعل من الضروري توجيه قدر أكبر من الاهتمام لرعاية اهتمامات الفتاة وبحث احتياجاتها.

٥) **مشكلات الترويح والاتصال والاطلاع**: تشير النتائج الى أن هذا النوع من المشكلات وهو وإن كان ليس في قمة الترتيب في قائمة المشكلات، الا أنه يعبر عن احتياج حقيقي يتمثل في ان ٦٧٪ من الذكور قرروا انهم تنقصهم فرص السفر والاتصال بالعالم الخارجي وتصل النسبة الى ٧٢٪ في الحاضر و ٦٨٪ لما يتوقع الفتيان حدوثه مستقبلا. والفروق بين الذكور والإناث دالة في جميع الأزمنة اما بالنسبة لمشكلات الترويح فقد ظهر ان كلا من الذكور والاناث يتعرضون لها بدرجة كبيرة مع ميل ملحوظ للزيادة لدى الذكور في الماضى والحاضر وميل ملحوظ للزيادة لدى الإناث فيما يتوقعن حدوثه مستقبلا. ونفس الامر تقريبا بالنسبة لفرص التثقف والاطلاع والتذوق مع ميل واضح لدى الذكور للإحساس بالمشكلة اكثر في الحاضر والمستقبل وميل لدى الإناث لزيادة تعرضهن للمشكلة بشكل أكثر في الماضي.

وبشكل عام فانه من الواضح ان هذه المجموعة من المشكلات تحتل موقعا متقدما في الزمن الحاضر، ويحس بها الشباب من الجنسين بشكل حاد، ربما بسبب انخراطهم حاليا في مرحلة التعليم الجامعي، وما كانوا يتوقعونه من هذا التعليم من منحهم فرصا أكبر للانخراط في أنشطة ترفيهية اكبر مما هو حادث بالفعل.

(٦) **مشكلات الفهم والتحصيل وفرص الإبداع والتنافر المعرفي**: تحتل مشكلة التحصيل الدراسي موقعا متقدما في الوقت الحاضر بالنسبة للجنسين بأكثر مما حدث لهم في الماضي أو ما يتوقعون حدوثه في المستقبل. وتتفق هذه النتيجة مع بعض ما توصل اليه باحثون سابقون (نجاتي ١٩٧٤، شريف عوده ١٩٨٤). وهكذا تتأكد حقيقة ما يواجهه الطلاب في التحصيل والفهم لما يعرض عليهم من برامج دراسية، أما فرص الإبداع والابتكار والتجديد فيظهر من النتائج. أن كلا من الذكور والإناث يعانون من المشكلة، وبنسب متقاربة، وتزداد التكرارات في الزمن الحاضر لتحتل موقعا متقدما على قائمة المشكلات حيث يقرر ٨٤٪ من الذكور و٨٧٪ من الإناث إحساسهم بهذه المشكلة. وإذا ما كان ذلك كذلك، وربطناه بما يعانيه الطلاب من قصور في التحصيل والفهم أدركنا أن هناك نوعا من التزامل بين احتياجات الطلبة المعرفية، وهو ما يقتضي النظر الى المشكلة في أساسها وهو أسلوب التعلم والتحصيل وقيادة وترشيد استعدادات الطالب العقلية. وتصبح الحاجة ماسة الى تشجيع استخدام الجانب الإبداعي من التفكير سواء في أسلوب وظروف التعليم أو في تنشيط خيال الطالب واستعداداته الإبداعية، حيث أنه من المسلم به حاليا أن كثيرا من مشكلات القصور الإنجازي سواء في المجتمعات النامية أو حتى المتقدمة راجع أساسا

الى التقصير في تنمية هذا البعد النفسي من السلوك الإنساني ألا وهو البعد الإبداعي الذي تمكنت بفضل احتضانه ورعايته دولة ذات ١١٥ مليون منجز هي اليابان فيما يقرر تورانس من تحقيق التفوق على أكثر الدول تقدما الا وهي أمريكا. (تورانس، ١٩٨٠).

وفي نفس الوقت الذي لا يحصل فيه الشباب على فرص جيدة في التحصيل الدراسي أو التعلم أو تنمية الإبداع نلاحظ أنهم يقررون تعرضهم لنوع من التشويه وعدم الاتساق المعرفي، وبما يؤدي الى نشأة حالة التنافر المعرفي Cognitive Dissonance والذي نبه اليه ليون فستنجر وتناوله عديد من الباحثين وأشاروا الى خطورته على الصحة النفسية، بل وعلى تخفيض انتاجية الفرد إعاقة نمو الجماعة (Festinger, 1957:64)، (حجازي، ١٩٨٥، ٨٤ - ٨٦).

(٧) مشكلات التعبير عن النفس واتخاذ القرار والفعل الإرادي: تكشف هذه الزملة من المشكلات بشكل عام عن تفوق الذكور من حيث التعرض لها، ويبدو أيضا بشكل عام تفوق الذكور في الماضي من حيث التعرض للمشكلة وتفوق الإناث في الحاضر، أما بالنسبة للمستقبل فالفروق ضئيلة بين الجنسين وليست ذات اتجاه واحد، وتميل الى الانخفاض، وهو ما يشير الى أن نظرة الأمل والثقة في النفس والرغبة في تجاوز حالة العجز والإحباط موجودة عند كلا الجنسين.

أما عن تفوق الذكور في الحاضر من حيث تعرض عدد أكبر منهم لهذه المشكلات فهو يشير الى تحمل الذكور من الشباب الكويتي للمسئولية الشخصية (أو رغبته في ذلك) وتعرضه لممارسة أنواع مختلفة من النشاط سواء في العمل الوظيفي أو المهني أو إحباطه لعدم قدرته على حل مشكلاته الشخصية، وهي أمور ترتبط بزملة الظروف الاقتصادية التي أشرنا اليها من قبل.

وربما أمكن القول بأن الإحباط الناتج عن الإحساس بالمشكلة الاقتصادية والعمل والسكن يرتبط أيضا بالإحساس بالعجز عن مواجهة هذا الواقع أو وجود ظروف تحول دون اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب . . الخ وهي كلها متغيرات متفاعلة، ولا ينبغي النظر الى كل منها على استقلال اذا ما كانت لدينا الرغبة في مواجهتها بشكل عملي.

(٨) التوافق الديني : تحتل مشكلة التوافق الديني موقعا متوسطا في ترتيب المشكلات سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل مع ميل الى ارتفاعها في الوقت الحاضر. وهناك تقارب بين تكرارات البنين وتكرارات البنات في الأزمنة المختلفة بما لم يظهر فروقا ذات دلالة بين كلا الجنسين، وإن كان من الواضح أن المشكلة أكثر ظهورا لدى البنات مما هي لدى البنين. وتفسير ذلك أن المشكلات الأخرى كالظروف الاقتصادية والعمل والسلوك الإرادي، والتعبير عن النفس والتحصيل الدراسي مشكلات ذات تأثير مباشر على السلوك اليومي

للإنسان. أو ربما يكون السبب هو سيادة روح التدين ووضوح شعائره لدى الشباب ويسر التعامل مع معتقداته، وهو أمر يختلف فيه شباب الكويت عن شباب بلدان أخرى يتعرض وبشكل مكثف، لتيارات كثيرة متنافرة، وإن كان هذا لا يمنع من أن نسبة غير ضئيلة تتجاوز ٥٠٪ من الجنسين تتعرض للمشكلة وتحس بها.

بهذا نكون قد تعرضنا بالتعليق على قائمة المشكلات في الأزمنة المختلفة، وأيضا للفروق بين البنين والبنات مع إشارة إلى رتب المشكلات المختلفة في أعمدة القائمة. وربما نكون بحاجة الى كلمة أخيرة عن الارتباطات بين رتب المشكلات.

(٩) الارتباط بين الرتب بالنسبة للجنس والأزمنة: تشير النتائج الى وجود علاقة إيجابية منخفضة بين ترتيب تكرارات النسب المئوية لدى الجنسين بالنسبة للأزمنة الثلاثة. أما بالنسبة لارتباط رتب تكرارات النسب المئوية بالنسبة لكل جنس على حدة في الأزمنة الثلاثة فانها مرتفعة، وهذا يدل على أن كل جنس يحمل معه مشكلاته من الماضي الى الحاضر ويتوقع التعرض لها مستقبلا. وهو ما يدل على أن هناك إحساسا عميقا بالمشكلات لدى من يحسون بها، يتبدى ذلك في تشابه النسب وارتفاع الارتباطات عند كل جنس على حدة على الرغم من الفروق الواضحة بين الجنسين.

ومن الواضح أن النتائج تؤكد على أن الشباب من الجنسين يحدد معطيات المستقبل على ضوء معطيات الحاضر، بصرف النظر عما قد يحمله المستقبل من معطيات جديدة، وهو ما يؤدي الى نوع من الاحباط في مواجهة التغيرات الطارئة، الامر الذي يحمل معه للشباب المزيد من المشكلات الجديدة فضلا عما هو قائم من مشكلات، ويمكن أن تفيدنا هذه النتيجة في التوجيه والارشاد النفسي بحيث أن تغيير نظرة الشاب للحاضر يمكن أن تسهم في التأثير على نظرته للمستقبل بل وفي تعامله مع معطيات هذا المستقبل أيضا.

المصادر العربية

ابراهيم، ع.
١٩٨٥ الإنسان وعلم النفس، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

تركي، م.
١٩٧٤ «الفرق بين الذكور والإناث من الأبناء في إدراك الرعاية الوالدية بالأسرة الكويتية». مجلة كلية الآداب والتربية، العدد السادس: ٢٣٩-٢٥١، جامعة الكويت.

تورانس، أي بول ترجمة سليمان، ع.م
١٩٨٠ «دروس عن الموهبة والابتكار نتعلمها من أمة ذات ١١٥ مليون فائقي الانجاز». مجلة العلوم الاجتماعية ٣،٨ (خريف): ٦٣-٨١٧٤، جامعة الكويت.

جهاز الدراسات الاستشارية لصاحب السمو أمير الكويت.
١٩٨٥ الشباب في الكويت. الكويت: الشباب والأسرة

حجازى ، ع.
١٩٨٥ الشباب العربي ومشكلاته ط. ٢ . الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

حسين ، م.أ. وشرف الدين، ع. شوقي، م. أ
١٩٨٢أ -«المحاور الأساسية لتنشئة الفتيات الجامعيات في الأسرة المصرية: دراسة عاملية» ص.ص ١٣-٤٣ في عبد الخالق (محرر) بحوث في السلوك والشخصية. الإسكندرية: دار المعارف.

———
١٩٨٢ب -«المقارنة بين التنشئة التي تعيشها الفتاة الجامعية في أسرتها والتنشئة التي تتمناها» ص.ص٤٥-٦٩ في أ. عبد الخالق (محرر) بحوث في السلوك والشخصية. الإسكندرية: دار المعارف.

حنورة، م.ع.
١٩٨٣ «مشكلة تعاطى المخدرات بين طلاب الجامعة» المؤتمر الدولى الثامن للإحصاء وبحوث العمليات والعلوم الاجتماعية. ندوة بحوث المخدرات: جامعة المنيا ٢-٤ ابريل.

———
١٩٨٥ «قيم الشباب العربي، دراسة عاملية لتحليل مضمون السير الذاتية لمجموعتين من طلاب الجامعة في كل من مصر والكويت». المؤتمر الأول لعلم النفس في مصر، ٥ - ٨ أبريل ١٩٨٥ والمنعقد بمقر كلية التربية بجامعة حلوان (ص: ص٥٥٦-٥٧٩ من مجلد أعمال المؤتمر).

رمزى ، ن.
١٩٧٦ «عوامل التنشئة الاجتماعية بوصفها متغيرات لدى الأناث» رسالة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة القاهرة.

سليمان ، ع . م .
١٩٨٣ «مدى توفر عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة» ورقة قدمت الى المؤتمر الخليجي الأول لعلم النفس. الكويت ٢-٣ أبريل

شريف، ن وعوده، م.
١٩٨٤ «مشكلات الطالب الجامعي وحاجاته الإرشادية» ورقة قدمت الى ندوة قسم علم النفس التربوي تحت شعار: الإرشاد النفسي والتربوي بدولة الكويت من أجل التنمية، الكويت، ١٩-٢٢ مارس

علي ، م . ع .
١٩٧٥ التوافق النفسي والاجتماعي للشباب الكويتي ومشكلاته. الكويت: رابطة الاجتماعيين.

عيسى، وحنورة، م.
١٩٨٧ «دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب لدى مجموعتين من طلاب الجامعة الكويتيين والمصريين». مجلة العلوم الاجتماعية، ١٥، ١ (ربيع): ١٧٩-٢٠٤، جامعة الكويت.

مرسي ، ك : أ.
١٩٧٩ القلق وعلاقته بالشخصية في مرحلة المراهقة . القاهرة: دار النهضة العربية.

نجاتي . م . ع.
١٩٧٤ «مشكلات طلبة جامعة الكويت: (١) فروق الجنس والجنسية في مشكلات طلبة جامعة الكويت». مجلة كلية الآداب والتربية، العدد السادس: ٢٠٣-٢٢٩، جامعة الكويت.

المصادر الاجنبية

Festinger, L.C.
1957 A Theory of Cognitive Dissonance. California: Stanford Univ. Press.

Guilford, J.P. & Fruchter, B.
1973 Fundamental Statistics in Psychology and Education (Fifth ed.) New York: McGraw Hill.

Levinson, D.G.
1985 The Seasons of A Man's Life, New York: Knopf

Long, V.O.
1984 «Integration Polarities, a Model for Growth,» J. Hum. Educ. Devel 23, 3: 101-106

أيديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي

مختار عجوبه
كلية الاداب ـ جامعة الملك سعود

مقدمة

لم يحظ هذا الموضوع، حسب علم الباحث ـ بدراسة متخصصة في الوطن العربي وإن كانت هناك بعض الاشارات المتفرقة في الكتب الدراسية عن أيديولوجيات الرعاية الاجتماعية في العالم على وجه العموم ومحاولة ربطها ربطا تعسفيا بتجارب الرعاية الاجتماعية في بعض البلدان العربية كما سنبين ذلك فيما بعد، ويقصد بالوطن العربي في هذا البحث البلدان المنضوية في عضوية الجامعة العربية حاليا.

يحاول الباحث بدراسته لهذا الموضوع أن يتعرف على المنطلقات الأيديولوجية للرعاية الاجتماعية في الوطن العربي في ماضيه وحاضره. فالرعاية الاجتماعية المعاصرة في البلدان العربية مختلفة من حيث النشأة التاريخية والغايات والأهداف والمدى، فمن حيث النشأة التاريخية مثلا ـ نجدها نشأت في مصر في الثلاثينات من هذا القرن بينما نشأت في الكويت في الخمسينات وفي المملكة العربية السعودية في أوائل الستينات.

إن البداية التاريخية للرعاية الاجتماعية في بلد من البلدان لاتدل على أنها حققت تطورا في هذا البلد أكثر من غيره، فالإمكانيات الاقتصادية المتوفرة لدول الخليج العربية مكنتها أكثر من غيرها من البلدان العربية من أن تقدم رعاية اجتماعية شاملة لكل مواطنيها، بل والمقيمين فيها من غير مواطنيها، على الرغم من النشأة التاريخية المتأخرة للرعاية الاجتماعية المعاصرة في هذه البلدان. أما البلدان غير البترولية والتي نشأت فيها الرعاية في وقت متقدم نسبيا فإنها لم تستطع أن تطور من الرعاية الاجتماعية لتصبح برنامجا شاملا، بل إن إمكانيات الرعاية الاجتماعية قد تدهورت في بعض هذه البلدان نتيجة للكوارث الطبيعية كالجفاف أو الحروب، أو الانفجار السكاني مما أدى الى انخفاض الدخل

الحقيقي للأفراد، والإبقاء على نسب الأمية على ماهي عليه، أو تزايدها، وانتشار البطالة بأنواعها.

إن شمولية برامج الرعاية الاجتماعية في البلدان العربية النفطية لاتدل على أن آثار هذه الشمولية كانت إيجابية في كل الأحوال، فقد أدى تدخل الدولة المكثف إلى البطالة المقنعة، والاعتماد الكلي على الدولة، والترفع عن المهن اليدوية والحرفية والفنية، وتزايد نسبة الإعالة بين المواطنين، مع تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة، مما نتج عنه إرهاق البنية الأساسية لخدمات الرعاية الاجتماعية وتزايد الأعباء على الخزينة العامة.

خطوات الدراسة

تيسيرا لتناول موضوع المنطلقات الأيديولوجية للرعاية الاجتماعية في الوطن العربي، فإنه لابد من تحديد خطوات الدراسة، والتي تتمثل في تحديد منهج الدراسة وفرضياتها وتحديد المصطلحات والمفاهيم الأساسية المستخدمة فيها، ثم دراسة المنطلقات الأيديولوجية للرعاية الاجتماعية كل على حدة مع تحديد مبادئه الأساسية والظروف التي أدت الى نشأته والانتقادات التي وجهت اليه وفقا لما يلي:

منهج الدراسة

يقوم البحث على أسلوب الدراسة المكتبية التي تعتمد في الأساس على التراث العلمي الذي يتصل بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة فتقوم الدراسة على الاستقراء التاريخي لتجارب الرعاية الاجتماعية المعاصرة في البلدان الغربية وتحديد مدى تأثر تجارب البلدان العربية بها.

ومايهمنا في هذا البحث ليس هو المبادىء المحددة للأيديولوجيات فحسب ولكن سيتم التركيز على التطبيقات العملية لهذه الأيديولوجيات وماتمخض عنها من نتائج سواء في العالم الغربي أو في العالم العربي وفقا للفروض التالية:

فروض الدراسة

من خلال الاستقراء التاريخي لماضي الرعاية الاجتماعية وحاضرها في الوطن العربي سيحاول الباحث التحقق من الفروض التالية، والتي يمثل التحقق منها الإسهام البحثي الحقيقي في مجال الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي:

١ ـ إن نماذج الرعاية الاجتماعية المعاصرة في الوطن العربي وتطبيقاتها مستمدة من التجارب والأيديولوجيات الغربية في الأساس ولأسباب متعددة.

٢ ـ إن المنطلقات الأيديولوجية للرعاية الاجتماعية المعاصرة في البلدان العربية لم تساعد

على بلورة نماذج عربية ولم تؤد الى النتائج المرجوة منها في كثير من الأحوال.

٣ ـ لتطوير نماذج عربية للرعاية الاجتماعية لابد من التعرف على التجربة الإسلامية العربية التاريخية في مستوياتها النظرية والتطبيقية.

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

تجنبا للخلط بين المفاهيم والمصطلحات سيحاول الباحث تحديد مفاهيم البحث الأساسية مع تحديد الظروف والملابسات التاريخية التي نشأت وتبلورت فيها هذه المصطلحات وفقا لما يلي:

أ ـ مفهوم الأيديولوجية : يستخدم الباحث مفهوم الأيديولوجية باعتباره انتاج أو تعبير فكري من مصالح يمكن تعيينها وتحديدها. وأن أصحاب الأيديولوجية قد يكونون على وعي بالطبيعة الحقيقية لأفكارهم. ومن خلال هذا البحث سيحاول الباحث الكشف عن الظروف التي أملت المنطلقات الأيديولوجية للرعاية الاجتماعية في الوطن العربي في ماضيه وحاضره.

إذا كانت الأيديولوجيات ماهي إلا تبريرات صادرة عن وعي أو لاوعي معتنقيها للدفاع عن مصالح الطبقة التي ينتمون أو لاينتمون اليها، فإن الرعاية الاجتماعية تتأثر حتما بهذه التوجيهات، ذلك أن محاولة تطبيق هذه الأيديولوجيات يقتضي صياغة برنامج عمل ويتطلب إقامة نظم اجتماعية وسياسية جديدة. ومحاولة التطبيق هذه تواجه صراعا داخليا وخارجيا إما لفشل الأيديولوجية المعنية في الوفاء بمبادئها أو لجمودها وفشلها في الاستجابة لمتطلبات اجتماعية مستجدة، قد تقتضي انبثاق أيديولوجية جديدة أو الرجوع مرة أخرى للأيديولوجية في صورتها الاصولية المجردة قبل التطبيق، ذلك أن الأيديولوجية غالبا ماتصبح بعد تطبيقها تعبيرا عن آراء ومصالح صفوة تمثل طبقة اجتماعية تتعارض مصالحها مع مصالح الأغلبية، وهذا مايشكل أزمة المنطلقات الايديولوجية للرعاية الاجتماعية في الوطن العربي (كتبي ١٩٨٧ ؛ Hassan, 1986).

وباختلاف المصالح اختلفت الأيديولوجيات واختلفت الأمم وتصارعت وتعمقت الخلافات حول مفهوم وأهداف وبرامج الرعاية الاجتماعية. وتعزى هذه الاختلافات الى عدم الاتفاق حول تحديد المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية ومايجب أن يعمل تجاهها. وفي دراستنا هذه تنحصر المنطلقات الأيديولوجية في أربعة محاور وهي:

(١) المنظور الرأسمالي للرعاية الاجتماعية

(٢) المنظور الاشتراكي

(٣) المنظور الانتشاري الثقافي الانساني

(٤) المنظور الاسلامي.

هذه المنطلقات الأيديولوجية المختلفة جعلت من الصعب إيجاد تعريف موحد للرعاية الاجتماعية، فبعضهم يتوسع فيها لتشمل كل ماتقوم به الدولة من أنشطة تتعلق بفرض الضرائب وجمعها والدفاع الوطني وحماية البيئة والطاقة والموارد وتوفير الصحة والتعليم والإسكان والترفيه والمساعدات العامة، وبعضهم يقصرها على الإجراءات الحكومية والخيرية المتمثلة في الخدمات المقدمة للفقراء والمسنين والمعاقين والمرضى والأيتام والأرامل والمطلقات. (King, 1983 : 8 - 12).

كما يختلف الباحثون حول الدافع الى اتخاذ قرار بشأنها، وفي طبيعة هذا القرار، وهل هو قرار سياسي، أم إنساني، أم أنه قرار اقتصادي وعلماني مرشد، أم أنه استجابة لدوافع دينية؟ وباختلاف أيديولوجيات الرعاية الاجتماعية اختلفت تعريفات دولة الرعاية الاجتماعية أو الرفاهية الاجتماعية وكل مايتعلق بها من عناصر.

ب ـ مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية : يرى بعض الدارسين أن تطور الرعاية الاجتماعية خاضع للصراع الأيديولوجي بين الدول، فاذا لم يكن هناك صراعات أيديولوجية واضحة من داخل البلد وخارجه، لما كان هناك أي تطور في الرعاية الاجتماعية سواء في العصر الحديث أو ماسبقه من عصور. فالصراعات الأيديولوجية، وفقا لوجهة النظر هذه هي التي تصحح الأوضاع الخاطئة الظالمة في أى بلد من البلدان.

فمفهوم دولة الرعاية الاجتماعية في البلدان الغربية ـ كما يرى بعض الدارسين ـ تم تطويره كمفهوم معارض للدولة الشيوعية والنازية الشمولية وأن الديمقراطية الغربية وحدها هي القادرة على إقامة دولة الرفاهية الاجتماعية.

من هذا المنطلق يعرف (Piet Thoenes) دولة الرفاهية الاجتماعية بأنها «شكل من أشكال المجتمع يتسم بنظام حكومة ديمقراطية تقدم رعاية اجتماعية شاملة لمواطنيها، وتتلاءم والمحافظة على نظام الإنتاج الرأسمالي». أما (Marshall) فإنه يطلق على دولة الرفاهية الاجتماعية «دولة الرفاهية الديمقراطية الرأسمالية». وهناك من الدراسين من يرى أن نشأة الرعاية الاجتماعية في البلدان الغربية الديمقراطية لم يكن خيارا تلقائيا، وإنما كان استجابة لمخاوف معينة. فقد ذهب (Titmuss) الى أن دولة الرفاهية الاجتماعية في البلدان الغربية الديمقراطية قد قامت خوفا من ثورة الطبقة العاملة التي قد تؤدي الى تغيرات جذرية في المجتمع. وهناك من يرى أن دولة الرفاهية الاجتماعية قد قامت نتيجة عملية تراكم طويلة من الخبرات التي تهدف الي تصحيح أخطاء ومظالم رأسمالية الاقتصاد الحر. (Madison, 1974 : 171 - 172).

وهناك من الدارسين من لايربط بين الرعاية الاجتماعية والأيديولوجيات الحديثة ويرى أن تدخل الدولة المتزايد في حقل الرعاية الاجتماعية بدأ في وقت مبكر قبل الثورة

الصناعية ونشوء الرأسمالية، ولذلك يمكن أن تقصر هذه التجربة على المجتمعات الصناعية سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية، وهناك بلدان غير صناعية في الماضي والحاضر أخذت بمبدأ الرعاية الاجتماعية وليس أدل على ذلك من أن دساتير معظم الدول المعاصرة نصت على مسؤولية حكوماتها في تحقيق الرعاية الاجتماعية.

يذهب (Galbraith) الى أن دولة الرفاهية الاجتماعية أصبحت حقيقة تسعى الى إقامتها جميع الدول في العالم بغض النظر عن نظامها الاقتصادي والسياسي والأيديولوجي، ولذلك يصبح لا معنى لربطها بالنظم الرأسمالية فحسب، فنمط الانتاج الحديث قد يكون هو العامل الحاسم في تبني برامج الرعاية الاجتماعية». بينما يربط (Rimlinger) بين التحولات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، ويرى أن «الرعاية الاجتماعية الحديثة ماهي إلا نتاج للتحول من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي وأن هذه الخدمات ضرورية في النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي». (Madison, 1974 : 158 - 178)

يرى المؤيدون لتدخل الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية أن برامج الرعاية الاجتماعية قد قللت من ظاهرة الفقر ومن ثم قللت من عدم المساواة في الدخل، ورفعت كثيرا من المعوزين فوق خط الفقر في كثير من البلدان كما ساعدت على الحراك الوظيفي والجغرافي والاجتماعي، وساوت بين الناس في الفرص ونمت المقدرات الفردية، وبذلت كل المحاولات الممكنة لزيادة الموارد المتاحة وإعادة توزيعها من خلال برامج محددة كالضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية المجانية والاسكان.

الخلاصة من هذه التعاريف أن الأيديولوجيات تختلف حول مدى تدخل الدولة في وضع السياسات الاجتماعية وتحديد المستحقين ومصادر الاستحقاق وأنواعه وأجهزته. فالأيديولوجية الرأسمالية ترى أن غاية الرعاية الاجتماعية هي تعليم الناس كيفية التحرر منها، وتخشى من أن تصبح الرعاية الاجتماعية مدخلا ثابتا ومستمرا لسوء استخدام السلطة والنفوذ من قبل الدولة، فتقيد حرية رأس المال وتضيق من الخيارات الفردية. ومن هنا يتعرض التوسع في الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة لهجوم مرير واسع النطاق من المحافظين المتشددين والاقتصاديين على حد سواء، على أساس أن الرعاية الاجتماعية مسؤولة عن التضخم والجمود والتعنت والنمو الأخطبوطي للبيروقراطية التي أفرزت جماعات احترفت الاتكالية والتبطل سواء بالتوظيف في مجال الرعاية الاجتماعية أو بالاستفادة من خدماتها في المجتمعات الصناعية والرأسمالية، فتدخل الدولة غير المحدود قد يؤدي الى هدر إمكانياتها ومواردها النادرة في برامج رعاية اجتماعية غير ضرورية ولا تمثل أسبقية هامة. وتفضل وجهة النظر هذه الرعاية الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات غير الحكومية التي تعلمت كيف تقدم خدمات اجتماعية مرشدة وغير مكلفة اقتصاديا وبذلك قضت على اتكالية سلبية الأفراد. (Madison, 1974 : 162).

وفي العالم العربي تعرضت الرعاية الاجتماعية ـ أيضا ـ لهجوم مرير من منطلق آخر يرى في المزيد من تدخل الدول العربية في العمل الاجتماعي ضرورة لابد منها، بل إن استراتيجية العمل الاجتماعي العربي[١]، تهاجم المفهوم التقليدي للرعاية الاجتماعية وتدعو الاستراتيجية الى الأخذ بالمفهوم التنموى للعمل الاجتماعي، فالفعل الاجتماعي العربي منذ ظهوره كعمل منظم اقتصر على ما عرف بمجالات الرعاية الاجتماعية كما يذهب إلى ذلك ميثاق استراتيجية العمل الاجتماعي العربي. وأن أول مشكلة من مشاكل العمل الاجتماعي في صوره التقليدية إنما تكمن في قصوره، فقد ارتبطت وظيفته في مجملها بعمليات ومجالات وبرامج الإسعاف والإنقاذ والإنعاش لفئات محرومة أو معاقة تستوجب العطف، وهذا يعني أن الرعاية الاجتماعية تعالج مظاهر المشكلات ولا تتعرض لجذورها وأسبابها الرئيسية. وتدعو استراتيجية العمل الاجتماعي للعمل الاجتماعي من أجل التنمية، لتكون وظيفته الأساسية إحداث تغييرات أساسية وإرادية لتطوير ظروف المعيشة وسلوك الأفراد.

إن ما يؤخذ على استراتيجية العمل الاجتماعي هو وضع هذه الاستراتيجية دون الرجوع الى ماكانت عليه تطبيقات الرعاية الاجتماعية في المجتمعات العربية الاسلامية قبل العصر الحديث. فإذا كان الموقف من مدى تدخل الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية يختلف باختلاف الأيديولوجيات، فإن تعريف الرعاية الاجتماعية وتحديد مفاهيمها يتأثر أيضا بهذه الأيديولوجيات في الماضي والحاضر.

ج ـ **مفهوم الرعاية الاجتماعية**: من مقالة قيمة للفاروق يونس نورد مايلي «يشهد الوطن العربي نموا واضحا في خدمات الرعاية الاجتماعية لمواجهة الاحتياجات التي أفرزتها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويظهر ذلك في النمو المتزايد لميزانيات وأنشطة الوزارات العاملة في المجال العريض للرعاية الاجتماعية وظهور العديد من المؤسسات لخدمة فئات مختلفة من الناس في المجتمع، الى جانب البرامج والتشريعات والخدمات في المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية كالتأمينات الاجتماعية، والمساعدات العامة، والخدمات الصحية وخدمات رعاية الطفولة والشباب ورعاية المعوقين والمتخلفين، والصحة النفسية وغيرها. حقيقة أن بعض الدول العربية لها تاريخ طويل في هذا المجال أكثر من غيرها، على أن الاختلافات الإقليمية بين أقطار الوطن العربي لاتنفي حقيقة النمو المتزايد لخدمات الرعاية الاجتماعية واتجاه الخدمات في نموها نحو الشمول في تغطية مختلف جوانب الحياة وفي حماية المواطنين جميعا، ونحو تغيير النظرة لهذه الخدمات لتصبح حقا للمواطن على الدولة» (يونس، ١٩٨١: ٢٨).

إن نمو الرعاية الاجتماعية لتصبح حقا للمواطن على الدولة لم يكن مرحلة يسهل الوصول اليها، وإنما سبقتها جهود مكثفة سواء في البلدان الغربية أولا، أو البلدان العربية

ثانيا، وبهذه الجهود والمواقف الفكرية تأثرت تعريفات الرعاية الاجتماعية وفقا لنموذجين اثنين لكل منهما أنصاره حسب المواقف الأيديولوجية من مدى تدخل الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية.

١ ـ **النموذج الاول** : وهو نموذج الرعاية الاجتماعية المؤقتة (Residual) ويعرف أنصار هذا الاتجاه الرعاية الاجتماعية على أساس أن هناك قناتين طبيعيتين. يشبع الفرد احتياجاته من خلالهما، وهما الأسرة والسوق، وهما الأساسان المفضلان لامداد الفرد باحتياجاته في الظروف العادية، ولكن يحدث في بعض الأحيان أن تفشل هاتان المؤسستان في أداء وظائفهما، فقد تتعرض حياة الأسرة للاضطراب أو الانهيار، كما أن الأزمات الاقتصادية قد تقع في بعض الأزمان، كما أن الفرد قد يعجز في حالات أخرى عن الاستفادة من هذه القنوات بسبب كبر السن أو المرض، وفي مثل هذه الحالات، فانه لابد من انبثاق قناة ثالثة لإشباع الاحتياجات وهي بنية أو أجهزة الرعاية الاجتماعية. ونموذج الرعاية المؤقت يأخذ بمبدأ التخطيط المركزي وإنما يترك الأمر لتلقائية السوق (Wilensky & Lebeaux, 1974: 23-24; Higgins, 1981: 35-37)

من هذا يتضح أن الرعاية الاجتماعية الاستثنائية أو المؤقتة تهدف أساسا الى خدمة وظائف طارئة ويتوقع منها أن تنسحب عندما تستطيع البنية الاجتماعية «الأسرة والنظام الاقتصادي» استعادة عملهما بصورة مناسبة، وتتسم بالبر والإحسان والتصدق، وأنها وصمة في جبين مستحقيها، لأنهم يتلقونها لعجز فيهم وليس لخلل اجتماعي، ومن ثم فإنها ليست حقا لهم وليست واجبا على الدولة.

وفقا لهذا المفهوم يعرف (Philip Klein) الرعاية الاجتماعية بأنها (إدارة خدمات معينة تقدم للأفراد والأسر الذين يجدون صعوبة أو استحالة في المحافظة على حياتهم أو حياة من يعولونهم ماديا وصحيا بالاعتماد على أنفسهم (Federico, 1973:4).

٢ ـ **النموذج الثاني**: ويشمل الخدمات التي تغطيها أنشطة الرعاية الاجتماعية التي عددها الفاروق يونس في الوطن العربي أعلاه، حيث ينظر هذا المفهوم الى الرعاية الاجتماعية نظرة شمولية مؤسسية وتنموية، على أساس أنها أمر طبيعي، وأن الرعاية الاجتماعية تمثل خط الدفاع الاجتماعي الأول في المجتمع الصناعي الحديث. فهي نظام رسمي وكفالة اجتماعية لها إدارتها وميزانياتها وخططها وتشريعاتها التي تخدم فئاتها المستحقة ومصادر استحقاقها وشروط استحقاقها، ولايوجد دافع للربح من ورائها، وتنظر الى احتياجات الانسان نظرة تكاملية، وتسعى الى إشباع أقصى الاحتياجات الاستهلاكية، وأنها نظام أو نسق اجتماعي يتضمن منهجا شاملا مخططا لمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ويعكس قيما اجتماعية، ويستخدم خبرة المهن ذات الصلة من أجل خير المجموع.

وفقا لهذا المفهوم يعرف (Friedlander) الرعاية الاجتماعية بأنها «نسق منظم من الخدمات والمؤسّسات الاجتماعية خصصت لمساعدة الأفراد والجماعات لتحقيق مستويات مرضية من الحياة والصحة ولترقية معيشتهم في اتساق مع احتياجات أسرهم ومجتمعهم» (Federico, 1973 :4-5).

وبهذا المفهوم تصبح الرعاية الاجتماعية عبارة عن مؤسسة مجتمعية شأنها شأن التربية ووظيفتها تحديد احتياجات الناس وإشباعها. فهي حق للمواطن وواجب على الدولة، ويتفق هذا مع وجهة نظر الاشتراكيين الديمقراطيين. ومن هنا يتفجر الخلاف مرة أخرى بين مختلف الأيديولوجيات حول ما يجب توفيره لإشباع الاحتياجات وطرق ووسائل إشباعها، فالأيديولوجية الرأسمالية ترى أن المجتمع يجب أن يوفر موارد الرعاية الاجتماعية في حالة الحرمان القصوى، وليس من المفترض ترسيخ الظروف التي تؤدي الى تدني قيمة الحياة. المنظور الإسلامي للرعاية الاجتماعية ربما يحل هذه المشكلة لأنه يرى أن الرعاية الاجتماعية حق للمواطن، وهي أيضا عملية بر وإحسان من المفترض شرعا أن لا تصحبه وصمة ولا مَنٌّ ولا أذى، وهذه الملاحظة سيتقصاها الباحث عندما يتناول المنظور الإسلامي.

من المشكلات التي تواجه الباحث في حقل الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي، ذلك الخلط بين المفاهيم، أو التفرقة الصارمة بين مفاهيم متشابهة، ويتضح هذا الخلط بصورة جلية في المناهج الدراسية والأدبيات العربية التي تتناول الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، فالكتاب أحيانا يعمدون الى التمييز. و أحيانا يخلطون بينهما حسب مقتضى الحال، علما بأنه من الناحية التاريخية فإن الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية تصفان مجالا متسعا من الخدمات، والتفرقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية ومؤسسة الرعاية الاجتماعية تفرقة حديثة، ومصاحبة لصبغ الخدمة الاجتماعية بصبغة المهنية التي استدعت وجود خبراء، والمزيد من التعقيد والبيروقراطية في مجتمع قائم على أسس علمية متخصصة.

والأسس العلمية المتخصصة في حقل الرعاية الاجتماعية قائمة في جزء منها على الفرضيات الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية. التي تذهب الى أن الظروف الإنسانية والاجتماعية والبيئية تستجيب للتدخل المهني، وأن المشكلات الاجتماعية قد تكون ناجمة عن عوامل بيئية أو من عجز الفرد أو منهما معا، فالمشكلات ذات طبيعة معقدة وللمشكلة الواحدة ربما كانت هناك عدة أسباب فالإطار الأيديولوجي للرعاية الاجتماعية الذي تمارس فيه الخدمة الاجتماعية يؤثر في تحديد المشكلة ووضع الأهداف وتطوير السياسات، فممارسة الخدمة الاجتماعية موجهة أساسا لحل المشكلات التي تنتج عن التفاعل الخاطىء بين الأشخاص والبيئة (Loewenberg, 1977 :13-14).

د ـ **مفهوم الخدمة الاجتماعية**: على الرغم من وجود تشابه بين مجالات الرعاية الاجتماعية وتطبيقات الخدمة الاجتماعية، إلا أنه من الضروري التفرقة بين هذين المفهومين، ذلك أن مؤسسة الرعاية الاجتماعية تمثل الاطار العام الذي تمارس فيه الخدمة الاجتماعية، فالخدمة الاجتماعية هي إحدى الأدوات الرئيسية التي يتم عن طريقها تنفيذ سياسة الرعاية الاجتاعية، حيث أن حقل الرعاية الاجتماعية يضم مهنا إنسانية مساعدة أخرى غير الخدمة الاجتماعية مثل الطب، التعليم، والمحاماة.

فالخدمة الاجتماعية باعتبارها ذات صلة مباشرة بالرعاية الاجتماعية شهدت نموا ملحوظا في الوطن العربي كما يذهب الى ذلك الفاروق يونس، سواء على مستوى الممارسة أو على مستوى الاعداد المهني للاخصائيين الاجتماعيين، وهكذا انتشرت البرامج الدراسية على مستويات أكاديمية مختلفة، بدأت في مصر على مستوى المعاهد المتوسطة والعليا في أواخر الثلاثينات، وتطورت الى المستوى الجامعي وفوق الجامعي في مصر في السبعينات وفي بلدان الخليج العربي وليبيا والسودان على المستوى الجامعي وفوق الجامعي في السبعينات والثمانينات. وعلى الرغم من ذلك فإن الخدمة الاجتماعية لاتزال تعاني من بعض أوجه القصور وخاصة بتركيزها على المنهج العلاجي في الدراسة والممارسة، كما لاتزال تنمو ببطء شديد لتصبح مهنة مساوية للمهن الأخرى في الوطن العربي.

ومهما كان التشابه بين الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في كونهما تصفان مجالا متسعا من الخدمات إلا أنه لا يمكن إرجاع نشأة الخدمة الاجتماعية كمهنة الى ماقبل القرن التاسع عشر، بينما ترجع الرعاية الاجتماعية الى أقدم عصور الإنسانية. فالخدمة الاجتماعية نشأت في أحضان الرعاية الاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر الذي عرف بأنه عصر الايديولوجيات، ولذلك تأثرت تعريفاتها ومفاهيمها بالاختلافات الأيديولوجية حول مفهوم الرعاية الاجتماعية، والدراسات التي ترجع نشأة الخدمة الاجتماعية الى ماقبل القرن التاسع عشر تخلط بين المفهومين، مفهوم الرعاية الاجتماعية ومفهوم الخدمة الاجتماعية.

إن بدايات الخدمة الاجتماعية كانت كلها ذات طابع متعلق بمفهوم الرعاية الاجتماعية الاستثنائية القائمة على البر والاحسان والتصدق، حيث انبثقت الحاجة الى التدريب من خلال أنشطة ما يعرف بجمعيات تنظيم الاحسان التي أسست النموذج الفردي في الخدمة الاجتماعية، حيث يتخذ من الفرد وحدة للعمل، وأسهم هذا النموذج بدور كبير في تطور مهنة الخدمة الاجتماعية وقيامها على التخصص الدقيق، بينما عارضتها حركة المحلات الاجتماعية والتي طورت النموذج الثاني للخدمة الاجتماعية، وهو النموذج المجتمعي الذي يتخذ من المجتمع وحدة لعملة ويدعو الى تغيير البنية الاجتماعية. فالنموذج الفردي كان استجابة للأيديولوجية الرأسمالية، بينما كان النموذج المجتمعي

استجابة للأيديولوجية الاشتراكية بمختلف مدارسها، وقد بدأت هذه التجارب في بريطانيا أولا، وانتقلت الى الولايات المتحدة التي أخذت بالنموذج الفردي وطورته بينما أخذت بريطانيا بالنموذج المجتمعى حيث شكلت الأحزاب العمالية والحركات الاصلاحية والاشتراكية قوة لايستهان بها.

بهذين النموذجين تأثرت نشأة الخدمة الاجتماعية وتطورها في الوطن العربي، ولكن الغلبة الواضحة كانت للنموذج الأمريكي في حقل تعليم الخدمة الاجتماعية وخاصة في المؤسسات التعليمية المصرية التي كان لها تأثير واضح في مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية في البلدان العربية الأخرى على وجه العموم وبلدان الخليج العربية على وجه الخصوص.

التركيز على الفردية في الخدمة الاجتماعية يتضح من خلال تعريفاتها التالية: في سنة ١٩٥٨ يعرف اتحاد الأخصائيين الاجتماعيين الأمريكيين الخدمة الاجتماعية بأنها «مساعدة الأفراد والجماعات لتحديد المشكلات التي يواجهونها وعلاجها والحد منها، وهي المشكلات الناجمة عن عدم التوافق بينهم وبين البيئة التي يعيشون فيها، مع تحديد المجالات المحتملة لعدم التوازن وللخلل بين الأفراد والجماعات والبيئة، وذلك من أجل الوقاية من حدوث أي خلل أو عدم توازن في المستقبل. وبالإضافة الى الأهداف العلاجية والوقائية هذه، فإن الخدمة الاجتماعية تهدف الى إطلاق وتطوير مقدرات الأفراد والجماعات لإحداث التوازن». (Loewenberg, 1977: 13 - 14)

إن هذا التعريف يعكس أن الهدف من الخدمة الاجتماعية هو إحداث التوازن من خلال مناهجها التخصصية المتمثلة في خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع، أما إحداث التغيير الاجتماعي كواحد من أهداف الخدمة الاجتماعية، فقد واجه معارضة شديدة في الولايات المتحدة، وعندما أخذ به كان يعني التغيير على المستويات المحلية الذي لا يصل الى تغيير البنية الاجتماعية. بهذه التوجهات تأثر تعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها في الوطن العربي، حيث ظل الهدف منها إحداث الاستقرار والتوازن وتنفيذ السياسات الاجتماعية الحكومية دون إحداث تغيير فيها أو في البنية الاجتماعية. ولذلك تساءل كثير من الدارسين عن مدى ملاءمة النموذج الأمريكي للبلدان العربية، ودعا هؤلاء الى تبني منهج مجتمعي تكاملي شامل يهدف في الأساس الى إحداث التنمية كبديل للنموذج العلاجي، ولكن مثل هذه الدعوات لم تجد لها استجابة إلا على مستوى المعاهد التعليمية في صورة حشد لمناهج كلا النموذجين، أما على مستوى الممارسة فقد ظلت السيادة المطلقة للنموذج الفردي.

ليس أدل على حشد المناهج والمفاهيم من تضارب وتعدد المسميات التي تطلق على

المقررات الدراسية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن مقرر مدخل الخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت يقابله مدخل الى الرعاية الاجتماعية في جامعة الملك سعود، وخدمات إجتماعية مدرسية في جامعة الكويت يقابلها مقرر خدمة اجتماعية مدرسية في جامعة الملك سعود، والمفهومان مختلفان وبالمثل خدمات اجتماعية صناعية تقابلها خدمة اجتماعية عمالية، وخدمات اجتماعية طبية تقابلها خدمة اجتماعية طبية[٦].

إن السبب في هذا الخلط غير المتعمد بين المفهومين يرجع الى أن الجامعات العربية قد أخذت بنموذج واحد في تعليم الخدمة الاجتماعية، حيث لا توجد فوارق جوهرية بين ما يدرس في الجامعات المصرية أو الجامعات الخليجية والليبية رغم اختلاف الظروف واختلاف سياسات الرعاية الاجتماعية ومواردها.

أما على مستوى الكتب الدراسية فان جميع الكتب الدراسية المقررة في مواد الرعاية الاجتماعية كمعارف وكعلوم مساعدة على التخصص في الخدمة الاجتماعية، قد حددت مجالاتها وقيمها ومهاراتها وطرقها وفقا للنموذج الأمريكي، وكتبت على نمط يكاد يكون واحدا، وكذلك مواصفات المقررات في أقسام الخدمة الاجتماعية أو شعبها في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الكويت، وجامعة قطر، وجامعة العين، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة حلوان، وجامعة أم درمان الاسلامية . . الخ، فالكتب التي ألفها والمقررات التي صممها رواد تعليم الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي جميعها تسير على نمط واحد، ولا تزال تفرض سيطرتها في تدريس مقرر الرعاية الاجتماعية، وتبدأ هذه الكتب وماجاء مقلدا أو ناقلا عنها من كتب، من الناحية التاريخية، بالرعاية أو الخدمة الاجتماعية كمصطلحين متلازمين مترادفين في مصر الفرعونية، ثم في بلاد ما بين النهرين، وعند اليونان والرومان، وفي الأديان السماوية ومنها الإسلام، وفي أروبا في العصور الوسطى، وحديثا في بريطانيا وأمريكا، وقد يتناول بعضها الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الاشتراكية ـ وخاصة في عهد جمال عبد الناصر ـ ولكن يسقط هذا الجزء فيما يلحق من طبعات، ولتتفرع بعد ذلك الفصول الى مجالات الخدمة أو الرعاية الاجتماعية حسب مقتضى الحال، ولكن في النهاية لا يوجد فرق جوهري بين مجالاتها، وتكاد تخلو هذه الكتب رغم قيمتها ومابذل فيها من جهد رائد، من أي أسهامات نقدية لتجارب سياسات وخدمات الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي. (حسن، ١٩٧٣؛ بدوي، ١٩٥٧؛ خليفة وبيومي؛ ١٩٨٣، يونس، ١٩٧٠) على الرغم من أنها تحفل بانتقادات مترجمة من التجارب العالمية الأخرى، وهذا ما يضطرنا للاستعانة بأدبيات العلوم الاجتماعية الأخرى التي قدمت دراسات نقدية للتجارب العربية في مناقشتنا للأيديولوجيات التي انطلقت منها تطبيقات الرعاية الاجتماعية.

إن هناك غيابا للحوار المباشر بين شتى المدارس الفكرية العربية حول الخدمة

الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، فخبراء الجامعة العربية أهملوا قضية ضرورة التركيز على تدريس سياسات الرعاية الاجتماعية، ويناقشون تطبيقات الرعاية الاجتماعية بمعزل عن أساتذة الخدمة الاجتماعية، وبمعزل عن دعاة المنظور الإسلامي، وهؤلاء يناقشونها بمعزل عن أصحاب التوجهات الاشتراكية أو الرأسمالية، وأساتذة الرعاية الاجتماعية يتناولونها بمعزل عن أفكار وآراء بعضهم البعض ولا يودون الدخول في اختلافات فكرية، بالرغم من أنهم يحرصون على استعراض هذه الاختلافات الفكرية حول نشأة وتطور الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في المجتمعات الأوربية والأمريكية.

إن غياب هذا الحوار بين أستاذة الخدمة والرعاية الاجتماعية هو الذي جعل البلدان العربية عرضة لشتى الايديولوجيات والمذاهب والتجارب الفردية في الخدمة والرعاية الاجتماعية التي حفلت بها كثير من الممارسات وكثير من أدبيات الخدمة والرعاية الاجتماعية في الوطن العربي.

وفي مناقشة هذه الاشكالية سنعتمد في بحثنا هذا على عدد من المنطلقات الأيديولوجية التي انطلقت منها تطبيقات الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي محاولين الكشف عن أوجه الشبه بينها وبين الأصول التي تأثرت بها سواء في التجارب الرأسمالية أو الاشتراكية أو الإسلامية أو الإنسانية على وجه العموم، ملتزمين بالمفاهيم التي سبق وأن حددناها.

هـ ـ المنطلقات الأيديولوجية للرعاية الاجتماعية: في دارستنا لايديولوجيات الرعاية الاجتماعية سنركز على المباديء الأساسية لكل أيديولوجية من الأيديولوجيات والانتقادات التي وجهت اليها وهذه الانتقادات تمثل في حد ذاتها أيديولوجية بديلة، كما يلي:

١ ـ الرعاية الاجتماعية مرتبطة بأيديولوجية المواطنة في المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية الغربية، وهي ـ أي الرعاية الاجتماعية ـ بالضرورة محافظة في مقاصدها ونتائجها، وهدفها تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة على مبدأ الحرية الاقتصادية والفردية، فالاقتصاد الحر والديمقراطية السياسية شرطان سابقان لتقديم الرعاية الاجتماعية. ولمضاعفة الإنتاج، فليس من المفترض أن تسيطر الدولة على الموارد لتمويل الرعاية الاجتماعية، وعلى الأفراد الاعتماد على أنفسهم، وتمول الرعاية الاجتماعية مما يجود به المستثمرون طوعا أو بفرض ضرائب في أضيق حدود. ولذلك فان الرعاية الاجتماعية ظاهرة عامة في المجتمعات الديمقراطية الرأسمالية، والرعاية الاجتماعية ظاهرة لايمكن تجنبها في المرحلة الصناعية لأن للأسواق الصناعية الحرة ضحاياها.

٢ ـ الرعاية الاجتماعية أداة من أدوات المساواة والتوزيع العادل للثروة والنفوذ وفقا

للأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية، وقد نشأت الرعاية الاجتماعية وتطورت لإنصاف الطبقة العاملة وبمبادرة وتحت ضغوط الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في البلدان الصناعية، ولعدالة التوزيع فإنه لابد للدولة من السيطرة على الموارد.

٣ ـ الرعاية الاجتماعية نابعة من مفهوم الاحتياجات الإنسانية الأساسية ولا علاقة لها بالأيديولوجيات لأنها عملية فنية صالحة عالميا لعلاج مشكلات معاصرة في جميع البلدان، وعن طريق الانتشار الثقافي تبادلت البلدان خبراتها، وتأثرت ببعضها البعض في سد الفجوات في مجالات الرعاية الاجتماعية في كل بلد من البلدان، وفقا لإمكانياته المادية والبشرية، ووفقا لما يحتاج له من موارد عالمية.

٤ ـ الرعاية الاجتماعية تعبير عن قيم دينية أزلية خالدة، وهي تعبير عن التكافل الاجتماعي القائم على الصدقة والبر والإحسان وفاءاً والتزاما من الموسرين تجاه المعسرين.

تمثل هذه المقولات المنطلقات الأساسية لسياسات وتطبيقات الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي، وهذا ما يفسر لنا سر الاختلافات في المنطلقات والتطبيقات، وهو أمر لا يحتاج الى برهان، ولكن تسهيلا للبحث سنتناول كل واحدة من هذه المقولات باعتبارها تمثل أيديولوجية الرعاية الاجتماعية في بلدان عربية عالمية، وفقا لاختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للتعرف على نتائجها وما وجه اليها من انتقادات بصورة مجملة سواء على المستوى العالمي أو المستوى العربي، مع ملاحظة أن القاسم المشترك بين أيديولوجيات الرعاية الاجتماعية هو رعاية الفئات المحرومة كالمعاقين أو المعرضة للحرمان كالعمال، وسيتم تناول هذه الأيديولوجيات وفقا لما يلي:ـ .

١ ـ المنظور الرأسمالي للرعاية الاجتماعية: يرى (Marshall, 1981:8) أحد المؤسسين لأيديولوجية الرعاية الاجتماعية في البلدان الرأسمالية، «أن البلدان الغربية ازدهرت اقتصادياتها لأنها بلدان كانت ولا تزال ديمقراطية، والديمقراطية السياسية في وجهة نظره كانت دون شك أساسا لتطور الرعاية الاجتماعية، وأن الرعاية الاجتماعية مكنت اقتصاديات الدول الغربية من النمو والرخاء، والازدهار الاقتصادي والرخاء الاقتصادي مكن بدوره من التوسع في الرعاية الاجتماعية بالنسبة للمواطنين بحكم انتمائهم الى بلد أو وطن معين. والمواطنة تحقق التضامن والوفاق الاجتماعي فالحقوق المدنية والسياسية شروط سابقة للتمتع بحقوق الرعاية الاجتماعية.

وفي عالمنا العربي نجد أن ميثاق العمل الاجتماعي العربي ينص على أن الديمقراطية هي أحد الأسس والقواعد التي ينبغي أن يقوم عليها العمل الاجتماعي، ليكون ضمانا

لعدم جنوح المشروعات الاجتماعية عن أهدافها وعن الاحتياجات الفعلية للمواطنين، كما ارتبطت الرعاية الاجتماعية بالديمقراطية، فانها أيضا ارتبطت بمفهوم المواطنة الكاملة، ولذلك يرى (S. M. Lispet) بأن المعضلة السياسية الرئيسية للثورة الصناعية قد حلت عن طريق الرعاية الاجتماعية، حيث مكنت الرعاية الاجتماعية العمال من تحقيق المواطنة السياسية والصناعية الكاملة (Friedman, 1981: 14 - 15; Marshall, 1981: 10).

وتأكيدا لمبدأ الديمقراطية والمساواة فإن (ميثاق العمل الاجتماعي العربي ١٩٨٣: ٢٣٧) يدعو الى «ضرورة الاعتراف لجميع الأفراد دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو الدين أو المركز الاجتماعي أو العقيدة السياسية أو غير ذلك، بحقهم في التمتع بثمرات التنمية الاجتماعية وعليهم أن يسهموا فيها .. وأن المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان هي الدعائم الأساسية للتقدم الاجتماعي.

أيديولوجية الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية تسعى الى تحقيق المساواة في الخدمات الاجتماعية من ضمان وتأمين اجتماعي وصحة وتعليم وإسكان، ولكنها لا تسعى الى تحقيق المساواة في الدخل، إنها تسعى الى الحد من ظاهرة الفقر الذي لا يمكن استئصاله في النظام الرأسمالي لأن عدم المساواة يؤدي وظيفة هامة وضرورية هي مضاعفة الإنتاج والثروة والمحافظة على الحقوق السياسية وإلا كان البديل نظاما شموليا وبيروقراطيا، وهذا النوع من النظم السياسية لا يقدم رعاية اجتماعية في وجهة نظر المدافعين عن الديمقراطية الغربية، ويرى (Friedman) «أن الرأسمالية شرط ضروري للديمقراطية، وأن الرعاية الاجتماعية شرط ضروري للرأسمالية» (King, 1983:15).

من هذا المنطلق فقد تعرض تدخل الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية والتوسع فيه لهجوم ومعوقات عديدة فكرية واقتصادية وسياسية ودينية، فقد وجدت الأيديولوجية الرأسمالية صدى لها في علم الاجتماع وفي الداروينية الاجتماعية على وجه الخصوص، حيث كانت ولا تزال نظرية ملائمة لرجال الأعمال وتعطيهم مشروعية علمانية ودينية لمعارضة التوسع في برامج الرعاية الاجتماعية عن طريق فرض مزيد من الضرائب عليهم، ومنذ القرن التاسع عشر يعارض الاقتصاديون الرأسماليون معارضة صريحة توسع الدولة في مجالات الرعاية الاجتماعية كما وقفت المذاهب الدينية كالبروتستانتية الكالفينية موقفا معارضا لتدخل الدولة على أساس أنه يحد من الحرية والمبادرات الفردية، وعلى الإنسان أن يعمل عملا شاقا، والمنافسة والعمل الشاق هما أساس تحقيق النجاح ـ والمكافأة على النجاح هي اقتناء المزيد من الثروة والجاه والنفوذ. والنظام التنافسي لابد فيه من وجود ضحايا، وهم غير القادرين على المنافسة. والفشل الاقتصادي يرجع لخطأ فردي وضعف في الشخصية، يمكن تبريره علمانيا ودينيا، على أساس أن الله يساعد أولئك الذين يساعدون أنفسهم بمضاعفة جهدهم (Higgins, 1981:68 - 91).

الأيديولوجية الرأسمالية سواء في البلدان الصناعية أو في عالمنا العربي استفادت من جماعات الضغط واهتمامات رجال الأعمال والمنظمات المهنية في تعويض تطور الرعاية الاجتماعية في بعض البلدان، (الجمعية الطبية الأمريكية) مثلا عارضت التأمين الصحي القومي، وكذلك عارضته شركات التأمين الصحي الخاصة (Anderson, 1978:68 - 69). وفي العالم العربي هناك أدلة على أن الرأسمالية تعارض التوسع في مجالات الرعاية الاجتماعية، فعلى الرغم من الدعم السخي والذي يقدم لرجال الأعمال والشركات أو للقطاع الاجتماعي في بعض البلدان العربية النفطية والذي يساء استخدامه أحيانا، فقد عارض بعض أصحاب العمل أو ماطلوا في تطبيق برامج التأمينات الاجتماعية العمالية لما يتوقع أو يجب عليهم من إسهامات فيها. كما استخدم كثير من المواطنين فوائد التأمينات الاجتماعية وغيرها من برامج الرعاية الاجتماعية استخداما غير مرشد[٣].

ويورد (عبدالمعطي، ١٩٨٣: ٣٢٨ ـ ٣٢٩) مثلا باعفاء الاستثمارات الأجنبية في مصر من الضرائب تطبيقا لسياسة الانفتاح، ولا يخفى علينا أن الرعاية الاجتماعية تستمد جزءا كبيرا من تمويلها من الضرائب، وأن الاعفاء الضريبي يقلل من فرص تمويلها، كما أنه تطبيقا لهذه السياسة فإنه ليس من حق العاملين تنظيم أنفسهم في شكل نقابات، وقد كانت نتيجة ذلك تقلص المشاركة العمالية، والمشاركة العمالية من أساسيات الرعاية الاجتماعية.

ويعطي (التيمومي، ١٩٨٣: ١٨٢)، مثلا من تونس حيث يعارض المهنيون كالأطباء والبياطرة والمحامين فرض الضرائب عليهم لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية. كما تضيف (الفلاح، ١٩٨٣: ٩١) في دراستها عن الكويت، بأن فئة التجار ورجال الدين والتكنوقراط قد تخلت عن الدعوات الإصلاحية الاقتصادية والسياسية في غمرة ارتياح تام لدخول فاحشة وسياسة توزيع عائد لها فيه النصيب الأكبر. ويستخلص من دراسة (سرحان، ١٩٨٣: ٢٣٧) عن لبنان بأن مناشط الرعاية الاجتماعية قد أصبحت استثمارا من قبل القطاع الخاص وهذا يتنافى مع شرط أساسي من شروط الرعاية الاجتماعية وهو عدم الربحية، فعدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس الحكومية وتمثل المستشفيات الخاصة خمسة أضعاف عدد المستشفيات الحكومية. وهذا يدل على أن الرعاية الصحية والتربوية تقوم في معظمها على أسس تجارية حيث لا تقدم الدولة إلا قدرا ضئيلاً منها.

حرصا على حرية المواطنين فإن الأيديولوجية الرأسمالية تعطي مجالا واسعا لحرية التنظيم والعمل التطوعي، فغاية الرعاية الاجتماعية الأساسية هي أن تعلم الناس كيفية التخلص منها. ولكن صورة العمل التطوعي في الوطن العربي هي صورة أقرب لهذا العمل في الأنظمة الشمولية حيث نجد أن الأجهزة التطوعية في كثير من البلدان العربية عبارة عن مؤسسات صورية وتشريفية تابعة تبعية مباشرة للدولة وتقوم بتمويلها. ولذلك

فان كثيرا من الدراسات أثبتت فشل هذه الاجهزة وحلت محلها الجماعات التقليدية، كالقبيلة والعشيرة والطائفية والإقليمية، والتي لا زالت تلعب دوراً رئيسيا في مجال الرعاية الاجتماعية. وتشخص استراتيجية العمل الاجتماعي العربي مشكلة الجمعيات التطوعية في عدم وضوح الرؤية بسبب تشتت أعمالها، وعدم توفر الكفايات الفنية لديها، وعدم التنسيق بينها وبين الحكومة، هذا فضلا عن سيطرة روح الإسعاف والإحسان في عدد غير قليل منها، وخير مثال على سوء تنظيم العمل الخيري والتطوعي إمكانات وموارد الإغاثة العالمية والعربية المهدرة في السودان (أبو كشوة، ١٩٨٦).

إن الانتقادات الموجهة لأيديولوجيات الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية والعربية التي اختارت طريق النمو الرأسمالي انتقادات عديدة يمكن حصرها فيما يلي:

أ - الرعاية الاجتماعية لا يمكن قصرها على المجتمعات الديمقراطية الرأسمالية فحسب، كما أن الرعاية الاجتماعية في هذه المجتمعات لم تتطور وفق نموذج موحد، فبريطانيا مثال لنموذج الرعاية الحكومية المؤسسية الشاملة، وأمريكا لنموذج الرعاية الاجتماعية الاستثنائية أو المؤقتة في الغالب وفي بريطانيا تلعب الدولة دورا أساسيا في تقديم الرعاية الاجتماعية بينما تركت في الولايات المتحدة واليابان لمؤسسات القطاع الخاص الا فيما يتعلق بالخدمات العامة والضمان الاجتماعي، ويرى (Myrdal) أن أمريكا خلافا لمعظم البلدان الأوروبية لم تستطع أن تطور نظاما شاملا للرعاية الاجتماعية حيث لا يوجد في أمريكا تخطيط اقتصادي واجتماعي مركزي بعيد المدى، ولا توجد قنوات لإعادة توزيع الدخل (Higgins, 1981:38).

ب - الرخاء الاقتصادي ليس عاملا وحيدا وشرطا ضروريا لتقديم الرعاية الاجتماعية، فأمريكا رغم رخائها الاقتصادي، خلافا لمعظم البلدان الأوروبية، لم تستطع أن تطور نظاما شاملا للرعاية الاجتماعية.

ج - الرعاية الاجتماعية في البلدان الرأسمالية لم يقصد منها تحقيق المواطنة الكاملة بالنسبة للطبقة العاملة، وإنما قد يكون الغرض منها إحكام السيطرة على الموارد البشرية أوعدم تشجيع الصراع الطبقي أو تمييعه بوقف المد الاشتراكي. ففي القرن العشرين كان الهدف من الرعاية الاجتماعية في كثير من البلدان الرأسمالية هو الحيلولة دون استقطاب الأحزاب السياسية للطبقة العاملة (Higgins, 1981 : 115) وفي بعض البلدان العربية ربما كانت الرعاية الاجتماعية تهدف الى حماية مواطنيها من التأثيرات الأيديولوجية والسياسية لبلدان عربية أو عالمية مناوئة.

د - أيديولوجية الرعاية الاجتماعية في البلدان الرأسمالية تحافظ على طبقة الفقراء، لأغراض وظيفية بزرع الفرقة بين العمال، وحجب وعيهم، ووصمهم بثقافة معينة

تدفعهم للقيام بأعمال يترفع عنها الموسرون، الذين يتخذون من الفقراء حقلا لممارسة أعمال البر والإحسان وتوزيع الصدقات والتكفير عن الذنوب والسيئات (Marshall, 1981:30 - 34).

هـ ـ إذا كانت أيديولوجية الرعاية الاجتماعية قد تمكنت في البلدان الرأسمالية من مضاعفة الإنتاج بتخويف الطبقة العاملة من الوقوع تحت خط الفقر، فان الأخذ بمبادئها وأساليبها في الوطن العربي لم يؤد الى نفس النتائج، فعن بلدان رأسمالية الدولة ذات الرخاء الاقتصادي يورد (الرميحي، ١٩٨٣ : ٤٩) أدلة على استشراء الفساد والبطالة المقنعة والمرفهة.

ويرى بعض الدارسين العرب، أن الرأسمالية العربية رأسمالية مشوهة هامشية تابعة للرأسمالية الغربية، ويضيف بأن الرأسمالية العربية هي رأسمالية بحكم ارتباطاتها الخارجية، وليس بحكم تكويناتها الداخلية. وهي رأسمالية غير قادرة على الاعتماد على الذات، وان بشرت بذلك في خطط وبرامج الرعاية الاجتماعية، لأن الاعتماد على الذات يعني الاعتماد على الجماهير وهذا أمر غير مرغوب فيه على وجه العموم في الوطن العربي (الرميحي، ١٩٨٣ : ٤٧-٦٤؛ عبدالمعطي، ١٩٨٣ب: ٦٥١-٦٥٣، الفلاح، ١٩٨٣ : ٩١) ويلاحظ (ابراهيم، ١٩٨٦) أن بعض البلدان العربية قد حققت معدلات نمو كبيرة متبعة الطريق الرأسمالي، ولكن حددت معظم هذا النمو في قطاع استخراج مواد أولية مثل النفط ولم يتطور النمو بالتالي اعتمادا على الصناعة التحويلية (والصناعات التحويلية هي التي تلازمها نشأة وتطور الرعاية الاجتماعية من أجل مضاعفة الإنتاج ولكن الذي حدث أنه لا توجد في هذه البلدان أي محاولات لمضاعفة الإنتاج الفردي)، حيث تتراوح ساعات العمل المنتج بين ٥٧ دقيقة وساعتين للفرد في اليوم بالقياس الى ثماني ساعات منتجة للعامل في معظم الدول المتقدمة.

وتبين (الفلاح، ١٩٨٣ : ٩٢) في دراسة عن الكويت أن استيعاب الغواصين والبحارة والحرفيين والرعاة والمزارعين في العمل لدى الدولة كمستخدمين وموظفين لم يكن الهدف منه توظيفهم من أجل العمل، بقدر ما هو وسيلة لتوزيع جزء من عائد النفط الوفير على هذه المجمعات في شكل رواتب وأجور، وقد أدى هذا الى تدني الإنتاجية.

وتشخص (استراتيجية العمل الاجتماعي العربي، ١٩٨٣ : ٢٢٥) المشكلة بصورة أكثر وضوحا بأن ما تعرضت له قيمنا الروحية والثقافية نتيجة للغزو الثقافي الأجنبي ونتيجة للجمود الفكري في عصور انحطاط الأمة العربية، قد عرض بعض هذه القيم للاهتزاز والاضطراب، ومن أمثلة ذلك ما يظهر في بعض جهود التنمية من روح التواكل وتغليب المنفعة الفردية والفئوية على حساب مصلحة الجماعة واختلال التوازن بين الأخذ والعطاء من ناحية، ومطالب الإنتاج والجهد والمسؤولية من ناحية اخرى.

إذا كان هذا هو مصير الرعاية الاجتماعية في البلدان العربية التي أخذت بطريق النمو الرأسمالي، فهل كان مصيرها أفضل في البلدان العربية التي أخذت بطريق النمو الاشتراكي؟

٢ ـ المنظور الاشتراكي للرعاية الاجتماعية: يرى الاشتراكيون ان التعارض الداخلي والخارجي بين الأيديولوجيات يعتبر واحدا من أهم العوامل المؤثرة في توجهات المجتمعات وأخذها بمبدأ الرعاية الاجتماعية، وهم يرون أن إعادة توزيع الدخل من خلال الرعاية الاجتماعية هو قرار سياسي بينما يرى الرأسماليون أنه قرار اقتصادي متروك لحرية السوق وتفاعلاته.

ويرى الاشتراكيون الديمقراطيون ان الرعاية الاجتماعية قضية طبقية تعبر بها الطبقة العاملة عن اهتماماتها ومصالحها وتتخذ منها قنوات لتمرير مراعاتها (Spiro, 1983 : 6).

وفقا لهذه المفاهيم، فان دولة الرعاية الاجتماعية ترجع أصولها لمشكلات العمال في النظام الرأسمالي، وعلى وجه الخصوص الى النزاع بين العمال وأصحاب العمل حول توزيع العائد والموارد الأخرى بينهم، ان مدى الرعاية الاجتماعية المقدمة في بلد من البلدان يتوقف على مدى وعي الطبقة العاملة بعلاقات الإنتاج. ولذلك فإن نشأة وتطورات الرعاية الاجتماعية تعتبر عملية سياسية مرهونة بدرجة ومقدرة الحركات العمالية على ممارسة الضغط أو السيطرة على أجهزة الدولة في اتخاذ القرارات السياسية. وعلى سبيل المثال يوضح الاشتراكيون بأن قوة وتماسك تنظيمات الحركات العمالية في الدولة الاسكندنافية قد أدت الى التوسع في مجالات الرعاية الاجتماعية في كل من السويد والنرويج والدنمارك (Higgins, 1981:39 - 51; King, 1983: 36 - 45; Shalev, 1983: 30)

كما يرى الاشتراكيون أن الرعاية الاجتماعية تتأثر بالبناء الطبقي والأيديولوجي، ومن هذا المنطلق صادفت الرعاية الاجتماعية في البلدان الاشتراكية هوى في نفوس اساتذة الخدمة والرعاية الاجتماعية في الوطن العربي في الستينات من هذا القرن، وخاصة في جمهورية مصر العربية، ومن ذلك ما يذهب اليه كل من (البطريق ونجيب ١٩٨٠ : ٢٠ ـ ٢٢، ٥٦ ـ ٧٥) من أن الأساس الأيديولوجي العقائدي للرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة يرتبط ارتباطا كاملا بالعقيدة الاشتراكية ويسميانه التطبيق العربي للاشتراكية.

ويرى (حسن، ١٩٧٣ : ١٢٢ ـ ١٣١، ٢٧٥ ـ ٢٧٦) أن التأمينات الاجتماعية تعتبر إحدى دعامات المجتمع الاشتراكي، ويذهب (عيسى، ١٩٦٥ : ٤ ـ ١٢) الى أن التخطيط الشامل مرادف للاشتراكية، ويضيف بأن الخدمة الاجتماعية هي التطبيق المنهجي لقواعد علم الاجتماع الذي هو بحق «علم الاشتراكية»، والخدمة الاجتماعية في

إطار الاشتراكية العربية تتميز بفاعلية أقوى لأن الاشتراكية العربية أكثر الأشكال الاشتراكية رعاية للفرد). ويخطىء (عيسى) حين يعتقد بأن الخدمة الاجتماعية ما هي إلا علم الاجتماع التطبيقي شأنه شأن بعض الدارسين.

أما (يونس، ١٩٧٠ : ٨٩ ـ ٩٧) فإنه يرى «ان الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي كان لابد من أن تتخلى عن القيم العتيقة في ظل النظام الإقطاعي، لتحقيق القيم الجديدة، والتي ارتبطت بالنظام الاشتراكي الجديد، ويضيف بأن الاشتراكية العربية اشتراكية ديمقراطية تحرر الفرد من الاستغلال بجميع صوره وأشكاله وتؤمن بتكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات والتعبير الحر وبالتعاون والإصلاح» . لقد ألفت كتب في الخدمة الاجتماعية لتكون أبواق دعاية سياسية وتباع للطلاب كمقررات دراسية فلم تسهم في تطوير الممارسة المهنية التي لا تزال نموذجا مشوها للنموذج الأمريكي وعبارة عن مجموعة إجراءات بيروقراطية في مؤسسات عقابية أو علاجية.

يشك بعض الدارسين في أن الاشتراكية قد استطاعت أن تحقق أي واحد من هذه الأهداف سواء كان ذلك في الوطن العربي أو في غيره من البلدان، ويبني هؤلاء انتقاداتهم للرعاية الاجتماعية في المجتمعات الاشتراكية وفقا لما يلي من أدلة وبراهين:

أ ـ أن تولي اليسار الديمقراطي أو العربي الاشتراكي السلطة لم يبرهن أيديولوجيا على مقدرة الاشتراكيين الديمقراطيين في أوروبا الغربية او الاشتراكيين العرب في الوطن العربي، على تقديم رعاية اجتماعية أفضل مما قدمته الأحزاب أو الحكومات المحافظة أو اليمنية، بل إن بعض أحزاب اليسار ربما أعاقت مقدرة الدولة على الإنفاق نتيجة رفضها لتوقعات العمال أو فرض مزيد من الضرائب عليهم باسم رفاهية اجتماعية موعودة (King, 1983: 43).

ب ـ الرعاية الاجتماعية التي قدمت منذ عهد بسمارك في ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر كان الغرض منها جعل العمال اكثر اعتمادا على الدولة، فالدولة أصبحت هي المتصدق وتريد الشكر والعرفان والثناء، ففي الاتحاد السوفيتي ـ مثلا ـ تعطي فوائد الضمان الاجتماعي على أساس أنها هدية من الدولة ودليل على جديتها ومصداقيتها وبرهان على الاشتراكية الانسانية. فالضمان الاجتماعي ربما كان سلاحا لاحكام سيطرة الدولة على المواطنين وليس لرفاهيتهم، وانما لحرمانهم من المشاركة الحقيقية (Higgins, 1981:71). وفي هذا الصدد يورد (التيمومي، ١٩٨٣ : ١٧٩) مثالا من تونس فقد اتخذت الحكومة التونسية جملة تدابير لمنع الطبقة العاملة من إحداث أي تغيير سياسية، وقد فرض الحزب الاشتراكي الدستوري على التنظيمات النقابية والمهنية بأن تعتبر نفسها امتدادا للحزب، وحل الاتحاد العام للشغل واستطاعت الدولة تحطيمه بخلق تنظيم نقابي مواز له.

ويذهب (عبدالمعطي، ١٩٨٣ أ: ٣٦٨ ـ ٣٦٩) الى «أن الحزب الحاكم في مصر يسعى نحو سيطرة قيادات موالية على تنظيمات العمال، وأن هذه القيادات ذات خصائص تقترب من البرجوازية فكرا وموقفا وسلوكا، وبالتالي يشكلون ضبطا وقهرا للعمال، والأسلوب الشائع التعيين الانتخابي الذي تقف وراءه الحكومة وحزبها بكل امكانياتها وضغوطها وترغيبها وتخويفها».

مثل هذه المواقف لم تكن مقصورة على تونس ومصر فقد عرفها السودان وعرفتها الجزائر واليمن الجنوبية وسوريا وكل البلدان العربية التي رفعت أو لا تزال ترفع شعار الاشتراكية.

ج ـ مما سبق نخلص الى أن مفهوم الرعاية الاجتماعية على أساس أنها انعكاس لمصالح واهتمامات الطبقة العاملة ربما كان مفهوما خاطئا لأن الطبقة العاملة غير موحدة الوعي والاهتمامات والمصالح، فهناك فئات من العمال تعارض أي اصلاحات يقصد بها المساواة في فرص التوظيف والدخل، فالطبقة العاملة ربما كانت منقسمة على نفسها وفقا لاعتبارات واختلافات ثقافية وإقليمية ودينية ومصلحية وفئوية وطائفية.

فالحركات العمالية في الولايات المتحدة على سبيل المثال منقسمة على نفسها وفقا للاعتبارات السابق ذكرها، كما انها تم ترويضها وتجريدها من اهتماماتها السياسية ومتابعة مصالحها ومن ثم عرض قادتها التوسع في الضمان الاجتماعي لاعتبارات إقليمية أو عرقية في المقام الأول (Higgins, 1981: 66 - 67) وفي الوطن العربي لم تنجح كثير من البلدان العربية في التقريب بين الفئات الاجتماعية المتنافرة مهنيا وطائفيا واقليميا وسياسيا واقتصاديا، فسياسات الدمج ربما واجهت مقاومة، خاصة إذا كان التدرج الاجتماعي قائما على المفاهيم القبلية والإقليمية والطائفية (الرميحي، ١٩٨٣: ٤٧ ـ ٦٤). فعن لبنان يذكر (سرحان، ١٩٨٣: ٢٣٢) ان النظام الطائفي غير المتوازن أعطى امتيازات سياسية واقتصادية لطوائف دون أخرى. وفي السودان ـ مثلا ـ نجد أن الميزانية السنوية لجنوب السودان كله لا تتجاوز ثلث ميزانية مديرية الخرطوم، على الرغم من أن سكان الجنوب يمثلون ثلاثة أضعاف سكان مديرية الخرطوم. (مؤتمر عن جنوب السودان، ١٩٨٥) وفي بلدان الخليج تتعارض مصالح الطبقة العاملة الوطنية مع مصالح العمالة الأجنبية.

د ـ الصراع الطبقي والطبقة العاملة ربما لم يكن لها أي تأثير في نشأة الرعاية الاجتماعية، وهناك أدلة على أن البلدان العربية التي تحكمها أحزاب اشتراكية باسم الطبقة العاملة نفسها تعاني من المجاعات كالسودان في أيام «نميري» وتعاني من البطالة

كتونس حيث يورد (التيمومي، ١٩٨٣: ١٩٧) أن هناك ٢٥٠ ألف عاطل عن العمل حسب احصائيات سنة ١٩٨٣م، كما يورد (عبدالمعطي ب، ١٩٨٣ : ٦٦٨) ملاحظة بأن مفهوم المشاركة قد أفرغ من محتواه ولا دور للجماهير العربية في الرقابة السياسية. ويضيف بأن استمرار سياسات النمو الحالية ستؤدي الى مزيد من الصراع الاجتماعي وسوء توزيع الدخل القومي والى تردي الاوضاع والخدمات الاجتماعية والهجرة والبطالة في الوطن العربي. وفي اليمن الديمقراطية على الرغم من أن الحزب الحاكم يولي اهتماما خاصا بطبقة عمالية ضئيلة العدد، فإن استيراد الغذاء يمثل عبئا أساسيا، كما أن هناك انخفاضا مستمرا في متوسط الدخل، الأمر الذي يشير الى تدهور مستوى المعيشة (أبو مندور وشمسان، ١٩٨٣: ٤٥ ـ ٥٤٦). وفي مصر يوجد تناقص مستمر في الرقعة الزراعية وانخفاض في معدل الإنتاج الزراعي للغذاء الضروري، وهناك أدلة على وجود تدهور كمي ونوعي في الخدمات الاجتماعية وانخفاض مستمر لنصيب الفئات الأقل دخلا من الدخل القومي. ويذكر (هلال، ١٩٨٣ : ٥١٣) أن تحقيق العدالة في توزيع الدخل هو من صلب مبادىء المجتمع الاشتراكي بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، إلا أن ما تحقق خلال السبعينات هو نشوء تمايزات اجتماعية وفروقات هائلة في الدخول الفردية يستحيل تصنيفها ضمن مبادىء المجتمع الاشتراكي، فهناك نسبة ٥٨٪ من سكان الريف يمكن تصنيفهم على أساس أنهم فقراء، و٤٥٪ من سكان الحضر يمثلون شرائح هامشية فقيرة ومحرومة وحصيلتها في حدود ١٠٪ من الدخل القومي.

هـ ـ لماذا تتدهور الأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي، وما هي جدوى شعارات الرعاية الاجتماعية إذا كانت كل المؤشرات تسير عكسها تماما. لعل المشكلة لا تكمن في الأيديولوجيات بقدر ما هي كامنة في التجزئة كما يشخص أسبابها وآثارها ونتائجها (ابراهيم، ١٩٨٦) فيما يلي:

«الاقطار العربية الغنية فقيرة في مواردها البشرية والمؤسسية وذات سوق محدودة، وبالتالي لن تستطيع أن تنجز تنمية حقيقية، سواء اتبعت الطريق الرأسمالي أو الاشتراكي وينتهي بها الأمر عادة الى تبديد مواردها المالية في مشاريع تستورد الخام والادارة. أما الدول الغنية بمواردها البشرية وبضخامة أسواقها فإنها عادة فقيرة في مواردها المادية وتضطر للاستدانة من الخارج وتبتلع الديون ثمرة مشاريعها. ومن هنا فإن الدولة القطرية سواء كانت غنية أو فقيرة بحكم ميراثها التاريخي والاجتماعي وبحكم هيكلها الاقتصادي وبحكم طبيعة النظام الدولي المهيمن، قد عجزت عن القيام بوظائفها الأساسية، فلا هي أنجزت تنمية اقتصادية ولا هي أقرت عدالة اجتماعية ولا هي حافظت على أصالة حضارية ولا هي سمحت بمشاركة».

يستخلص من هذا النص أن الرعاية الاجتماعية لا بد أن تسندها قاعدة اقتصادية تسمح بإقامة دولة الرفاهية الاجتماعية من أجل تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية لا تتحقق بمعزل عن المشاركة، وكثير من البلدان العربية لم تتمكن من اقامة قاعدة اقتصادية أو مشاركة سياسية أو عدالة اجتماعية، وهذه أساسيات الرعاية الاجتماعية.

نخلص إلى أن الأيديولوجيات سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية لم تنجح في تحقيق تنمية او رعاية اجتماعية حقيقية في الوطن العربي، فهل التخلص من الأيديولوجيات هو الطريق الى الرعاية، إن هناك مؤشرات لقيام نواة للرعاية الاجتماعية التي تقدم على مستوى الوطن العربي، والتي تقترب حينا وتبتعد أحيانا أخرى عن المؤشرات الأيديولوجية سواء تمثل ذلك في أنشطة الجامعة العربية أو الأمم المتحدة أو المؤتمر الإسلامي. من ذلك أيضا أن الرعاية الاجتماعية في البلدان النفطية تشمل مواطنين عربا من بلدان أخرى يعملون في البلدان النفطية، كما تسهم صناديق التنمية العربية والاتفاقيات الثنائية بين الدول النفطية وغير النفطية في تقديم برامج مباشرة أو غير مباشرة للرعاية الاجتماعية، يضاف الى ذلك العون الغذائي والمادي والفني الذي تقدمه البلدان العربية بعضها لبعض في حالات الكوارث والنكبات الطبيعية أو في حالات الحروب.

٣ ـ المنظور الانتشاري الثقافي للرعاية الاجتماعية: ينطلق هذا المنظور من مفهوم الاحتياجات الإنسانية الأساسية ويمكن أن نطلق عليه أيديولوجية الخبراء، فالرعاية الاجتماعية وفقا لهذا المنظور تعكس قيما انسانية مشتركة ويمكن ان تختلف في التطبيق باختلاف ثقافات وتتكيف معها وترى وجهة النظر هذه أن الرعاية الاجتماعية نتاج للنمو الاقتصادي المعاصر، وما ترتب عليه من نتائج ديمغرافية وبيروقراطية بدأت في ألمانيا بالتأمين الصحي في سنة ١٨٨١م والتأمين الاجتماعي في سنة ١٨٨٩م، وبدأت في بريطانيا بداية حقيقية بين ١٩٠٨ ـ ١٩١١م، وفي الولايات المتحدة في منتصف الثلاثينات، وفي فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة (King, 1983: 76 - 77).

ويرى هذا المنظور أن أهمية الأيديولوجيات في تفسير الرعاية الاجتماعية وتقديمها قد انتهى عصرها، فالأيديولوجيات المعاصرة الشمولية أو الديمقراطية تسير كلها في اتجاه واحد ومستفيدة كل منها من تجارب الأخرى، فالرعاية الاجتماعية هي تعبير عن المحبة المتبادلة بين الناس، وأنها إحساس عميق بالالتزام الاجتماعي.

والرعاية الاجتماعية انعكاس لتوازن القوى الطبقية في المجتمع، وهي عملية احتواء للصراع ساعد عليها تمركز السلطات الحكومية والاتحادات العمالية وأصحاب العمل، فتعددت وتيسرت قنوات الوفاق والتفاوض حول قضايا أساسية، فالوفاق السياسي هو أساس تقدم الرعاية الاجتماعية (Higgins, 1981: 28 - 35).

من هنا فإن الرعاية الاجتماعية هي استجابة لاحتياجات مجتمع او مجتمعات تتحول أو تم تحويلها من أشكال بسيطة إلى أشكال أكثر تعقيدا، ووظيفة الرعاية الاجتماعية الأساسية هي تصحيح الأخطاء التي أفرزها النظام الاقتصادي الحديث كالحرمان وعدم المساواة. وقد قبلت المجتمعات المعاصرة بمبادىء الرعاية الاجتماعية، وهذا يمثل نهاية للصراع الأيديولوجي حولها (Higgins, 1981: 53 - 86).

كما يرى بعض الدارسين بأن الصراعات الأيدولوجية تلغي بعضها بعضا وينتهي الأمر بقبول الرعاية الاجتماعية، حيث يتم تخصيص ما بين (٢٠ ـ ٣٠٪) من الناتج القومي في الدول الصناعية لمقابلة متطلبات الرعاية الاجتماعية، وقد أصبح ذلك نموذجا تسعى جميع دول العالم الى الوصول اليه منذ تقرير (بفيردج) الذي قدم فيه تصورا شاملا للرعاية الاجتماعية طبقته بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح نموذجا عالميا تسعى الدول الى تطبيقه، ويتمثل في توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل هذه الاحتياجات الدخل والعمل والتعليم والصحة والإسكان، وهي خدمات موجهة لمحاربة أعداء الإنسان الخمسة، وهي الجوع والبطالة والجهل والمرض والتشرد، كما حددها (بفيردج) نفسه ومن أصحاب هذا الاتجاه «Vladimir Rys Kaim - Caudle, Harold Wilensky» الذين يرون أن الاستعمار والمنظمات الدولية والمساعدات الفنية والتعاون الدولي والتجارة الدولية والإعلام العالمي والتبادل الثقافي كلها عوامل ساعدت على انتقال نماذج الضمان والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليمية والإسكان والترفيه، بين عدد من الثقافات وعلى مستويات مختلفة وعبر مؤسسات مختلفة أدت كلها الى تقارب نماذج الرعاية الاجتماعية في شتى أنحاء العالم (Higgins, 1981: 49 - 52).

وقد وجهت انتقادات عديدة الى هذا المنظور شأنه شأن المنظور الاشتراكي والمنظور الرأسمالي ومن الذين انتقدوا هذا المنظور كل من:
(Goldthrope و Myrdal و Mishra) فقد ذهب هؤلاء الى أن الرعاية الاجتماعية لم تتطور وفق خطوط واحدة وأن تجارب الرعاية الاجتماعية مختلفة اختلافا جذريا، فالمعتقدات السياسية والثقافات والصراع الأيديولوجي والمؤشرات التاريخية لا تزال تلعب دوار أساسيا في الرعاية الاجتماعية (Higgins, 1981: 38 - 40)، إلا أنه يجب ألا يخفى على الباحث أن نموذج الاحتياجات الأساسية أو الانتشارية الثقافية هو نموذج معدل للنموذجين الرأسمالي والاشتراكي حيث يرى أن الصورة المثالية للرعاية الاجتماعية تاريخيا وعمليا هي الصورة الموجودة في البلدان الرأسمالية الغربية، وما على البلدان الأخرى إلا بذل المزيد من الجهد لنقل تجارب جاهزة في الرعاية الاجتماعية. وهذا ما ترفضه استراتيجية العمل الاجتماعي العربي، حيث ترى أن التنمية ـ كبديل للرعاية ـ عملية إرادية لصناعة بناء حضاري

اجتماعي متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، ومن ثم لا تتحقق التنمية عن طريق مجرد التقليد والنقل لأنماط وأساليب تستخدمها مجتمعات أخرى سبقت في طريق التنمية واختلفت ظروفها وأوضاعها وقيمها عن الواقع العربي.

لا أعتقد أن الدعاوي والشعارات والآمال التي نطلقها عن التنمية ستقودنا نحو نجاح حقيقي، ولكن لكي نحقق النجاح لا بد من أن نسترجع التاريخ للتعرف على عوامل الضعف والقوة فينا وإبرازها بصراحة من خلال دراسة تاريخ الرعاية الاجتماعية في المجتمعات العربية.

٤ ـ المنظور الإسلامي للرعاية الاجتماعية: لعلي أتفق مع (علي، ١٩٨٥ : ٧ ـ ٢١) في أن كثيرا من الأقلام التي تكتب عن الخدمة أو الرعاية الاجتماعية في الاسلام قد كتبت في فترات سابقة الكلام نفسه تحت عناوين الخدمة أو الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي العربي، بل ان بعض المؤلفين بادروا الى إلغاء الفصول والفقرات الخاصة بالرعاية الاجتماعية في المجتمعات الاشتراكية، وأعادوا طبع الكتب نفسها دونما أدنى إشارة للأسباب أو العوامل التي دفعتهم الى إلغاء هذه الفصول والفقرات (حسن، ١٩٨٣؛ يونس، ١٩٧٨). والمنظور الإسلامي للرعاية الاجتماعية في هذه الكتابات لا يتعدى المستوى النظري الى المستوى التطبيقي العملي إلا فيما يندر، ومن أمثلة التنظير ما يذهب اليه (يونس، ١٩٧٠ : ٣٩) من أن الإسلام جاء بنظام متكامل للرعاية الاجتماعية يقوم على أساس الربط بين الفرد والجماعة والتكامل والتعاون بين الناس في سبيل الخير وحض الناس على الرحمة والبر والعدل والإحسان، ولعل ما ذكره هنا عن الرعاية الاجتماعية في الإسلام لا يختلف عما سبق أن أورده عن الخدمة الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية في الاشتراكية العربية، وهذا يدل على أن جوهر الخدمة أو الرعاية الاجتماعية لم يتغير وإن حاول كثير من الكتاب إلباسها أثوابا لا تلائمها ولم يبذلوا جهدا في ذلك، ويكتفون بمجاراة الشعارات السياسية دون بذل أي جهد أصيل.

أما (خليفة وبيومي، ١٩٨٣ : ٢٥) فإنهما يؤكدان أن الأساس الديني الإسلامي للرعاية الاجتماعية يختلف في مبناه ومعناه عن الاساس النفعي لتنظيم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات غير الإسلامية، لأن الحاكم في الإسلام مسئول عن رعاياه أمام الله قبل الناس.

ولا ندري ما الذي يعيب الرعاية إذا كانت نفعية؟

ويرى (مختار، ١٩٨٦ : ٣١) أن «المنظور الإسلامي بمثابة الاتجاه الانساني المتوازن» Humanitarian Approach وأن النظام الإسلامي في الخدمة الاجتماعية من أجل توفير خدمات الرعاية الاجتماعية ليس من صنع بشر وليس محصلة اجتهادات إنسان ولكنه من

صنع الله عز وجل «ولا ندري كيف يوفق (مختار) بين الاتجاه الإنساني والاتجاه الرباني؟ وهما مفهومان مختلفان. أما (استراتيجية العمل الاجتماعي العربي، ١٩٨٣ : ٢٣٨)، فإنها لا تلتزم بدين معين ولكنها تؤكد أن «المجتمع العربي يملك من الطاقات الروحية وشرائعها الأصلية ما يكون حافزا في سبيل النفع العام وترتيب الحقوق والواجبات».

نتفق مع هؤلاء جميعا في أن نظام الرعاية الاجتماعية في الإسلام من صنع الله عز وجل، ولكن اجتهادات البشر التطبيقية لهذه التعاليم الدينية كانت هي المحك الرئيسي للتوفيق أو عدم التوفيق في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وفقا لهذه التعاليم في المجتمعات العربية الإسلامية. ولدراسة الرعاية الاجتماعية في المجتمعات العربية التاريخية فإننا لابد بالإضافة الى الاهتمام بالتشريعات أن نهتم بالمكونات والمتغيرات المجتمعية التي اثرت في نشأة الرعاية الاجتماعية او اضمحلالها في المجتمعات العربية الإسلامية. لقد نأت التطبيقات عن روح الإسلام، ولذلك كان لا بد لها من أن تجمد وتتدهور لتحل محلها الرعاية الاجتماعية المتأثرة بالبلدان الغربية في العصر الحديث، سواء كان السبب في ذلك الاستعمار أو الاحتكاك الثقافي أو التأثر ببرامج الأمم المتحدة وأنشطتها.

لمناقشة المنظور الإسلامي للرعاية الاجتماعية لا بد من التعرف على الأساس التشريعي الذي قامت عليه من جهة والمكونات المجتمعية الأساسية التي أثرت في تطبيقاتها وانحرفت بها عن أصولها الشرعية، وفقا لما يلي:

أ ـ مصادر التشريع الاجتماعي في الإسلام هي القرآن والسنة، وقد حددت الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة تحديدا دقيقا مصادر استحقاقات الرعاية الاجتماعية والمتمثلة في الزكاة والإحسان والبر والصدقات والأوقاف والغنائم والفيء والجزية والخراج والكفارة بأنواعها. كما حددت الآيات والأحاديث فئات الاستحقاق بالنسبة لكل مصدر من المصادر وأنواع الاستحقاق ومدته ومقاديره وشروطه (القرضاوي، بلا تاريخ).

ب ـ الرعاية الاجتماعية في الاسلام تكافل اجتماعي لا يميز بين كون الرعاية الاجتماعية برا واحسانا وصدقة وكونها حقا للمسلم وواجبا عليه، فالكل راع والكل مسؤول عن رعيته، فالزكاة رعاية اجتماعية وتكافل اجتماعي وهي زكن من أركان الاسلام وهي حق للمعسرين على الموسرين.

ج ـ إن منافع الرعاية الاجتماعية تقوم على رابطة الدين قبل رابطة المواطنة فقط، علما بأن الرعاية الاجتماعية في الاسلام تشمل المسلم وغير المسلم طالما أنه يعيش في كنف الدولة الاسلامية.

د ـ الإسلام يحث على العمل ويعطيه قيمة قصوى، بل إن الإسلام جعل من العمل عبادة وساوى بين الناس والمهن ونهى عن الترفع عن تأدية الأعمال التي تعود بالنفع على المجتمع أو الإنسانية.

هـ ـ في التاريخ الإسلامي قامت مؤسسات وأجهزة لتنظيم الرعاية الاجتماعية متمثلة في بيت المال وفي نظام الحسبة ومؤسسات الإدارة والقضاء والأوقاف والمساجد والأربطة والمستشفيات والمدارس والملاجىء والمناسبات والأعياد، ولكن دور كثير من هذه المؤسسات في الرعاية الاجتماعية لم يجر تطويره في البلدان العربية المعاصرة وتم استبداله بنظم الرعاية الاجتماعية الحديثة المستجلبة من البلدان الغربية بداية بعصر الاستعمار ونهاية بالانفتاح الكامل على الحضارة الأوروبية بعد الاستقلال.

و ـ إن معظم البلدان العربية تنص في دساتيرها أو خططها التنموية على أن القرآن والسنة هما مصادر التشريع الاجتماعي الأساسية وبالرغم من ذلك فإن قوانين ونظم ولوائح وإدارات ومصادر الإستحقاق وفئات الإستحقاق في الرعاية الاجتماعية مستمدة من النماذج الغربية سواء بالنسبة للضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية أو الرعاية الصحية والتعليمية وغيرها. فالدور الذي تلعبه الزكاة في حقل الرعاية الاجتماعية في معظم البلدان العربية دور محدود بالمقارنة مع دورها في المجتمعات الإسلامية القديمة وإن كانت الآن تلعب دورا في جهود الإغاثة التي تقدمها البلدان العربية أو إسلامية أخرى.

ز ـ للتعرف على مدى تطبيق هذه المبادىء والأسس وما صاحبها من نجاحات الرعاية الاجتماعية التي لا تزال ماثلة بدرجة تزداد قوة أو ضعفا حسب التكوينات السياسية للبلدان العربية في الماضي والحاضر، وانطلاقا من هذه الحقيقة، فربما كان من الأجدر أن نستخدم نفس المناهج التي استخدمها المؤرخون العرب في دراستهم للمجتمعات العربية، فمفهوم العصبية الخلدوني ربما كان خير إطار لتحليل التكوينات المجتمعية القديمة والمعاصرة ومدى تأثيرها في الرعاية الاجتماعية.

الخلفية التاريخية للرعاية الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية

لقد حاول كل من (الرميحي، ١٩٨٣) و (الفلاح، ١٩٨٣) تطبيق مفهوم العصبية عند ابن خلدون، في دراستيهما عن المجتمعات الخليجية ونجحا إلى حد بعيد في ذلك أكثر من نجاح (عبد المعطي، ١٩٨٣ أ) و (علي، ١٩٨٣) و (التيمومي، ١٩٨٣) في استخدامهم للإطار الماركسي في تحليل البنية الاجتماعية للمجتمعات العربية في كل من مصر والسودان وتونس على التوالي.

وللتطبيق الأمثل للعصبية فإن علينا أن نوسع من مفهومها لتشمل العصبية الطائفية والحزبية والإقليمية والفئوية والمهنية حتى نستطيع دراسة الأسس التي قام عليها التدرج

الاجتماعي في الوطن العربي قديما وحديثا، وكيف أثر هذا التدرج في توزيع الأرزاق على العباد. فالأصل في الإسلام المساواة في مسئوليات المعاملات والعبادات، والتفرقة في توزيع الأرزاق التي تشرف عليها الدولة في صدر الإسلام وفقا للسبق في الإسلام ودرجة القربى من الرسول. وقد أدى هذا فيما بعد إلى تمييز إقتصادي واجتماعي وأصبح متوارثا بين المسلمين.

يقسم المؤرخون المجتمع الإسلامي الى طبقات، ملوك قدمهم الاستحقاق بالنسب الرفيع أو السيف السريع، ووزراء وولاة وقادة فضلتهم الفطنة والرأي، وعلية أنهضهم اليسار وهؤلاء هم الأعيان والملاك والتجار، وأوساط ألحقهم بهم التأدب وهم الفقهاء والعلماء وحملة الأقلام، أما الناس بعدهم فزبد وجفاء، . . . لكع ولكاع من صناع وزراع (ماجد، ١٩٧٢ : ٣٤٠ - ٣٤٣).

منذ الخلافة الأموية أصبح هذا الإطار للتدرج الاجتماعي اطارا صارما لتوزيع الأرزاق، فكلما سمت مكانة الطبقة كلما ارتفع نصيبها من الأرزاق وقلت أعدادها، وكلما تدنت مكانتها كلما قل نصيبها وكثرت أعدادها (خماش، ١٩٨٠، حطب، ١٩٧٦ - ١٣٠ - ١٣١).

لقد كان من المفترض - شرعيا - أن تكون طبقة العامة أكثر الفئات استحقاقا للرعاية الاجتماعية في المجتمعات العربية (القرضاوي، بلا تاريخ)، ولكن طبيعة تكوين هذه الطبقة، وموقفها من السلطات الحاكمة وموقف السلطات السياسية والمؤسسات الفكرية منها، حالت دون تمتعها بهذه الاستحقاقات إلا فيما ندر، ويرجع ذلك إلى أن توسع دولة الإسلام قد صاحبه توفر في الموارد والعمران الى العصر العباسي، ولكن أيضا صاحب ذلك زيادات وتنوع في السكان فقلت الموارد والأرزاق وتوالت الأزمات، وبالتدريج عوملت فئات العامة من المسلمين كمعاملة الذميين، فألزمت فئات الصناع والزراع والحرفيين بأزياء معينة، كما ألزموا بدفع الجزية والمكوس والغرامات ووقعت عليهم المصادرات وألزموا في بعض العصور بركوب الحمير دون الخيول والبغال (ابن القيم، ١٩٦١، ٧ - ٨) وسخروا وأكرهوهم على أشق الأعمال (الحجي، ١٩٨٤ : ١٨٥ - ١٨٤). كما أن موارد بيت المال متنوعة، وبتنوعها تتنوع فئات الاستحقاق فللزكاة مصارف تختلف الى حد ما عن مصارف الجزية والفيء والغنائم مثلا، وقد كانت هذه الموارد عرضة للتذبذب وسوء التوزيع وعدم العدالة حسب مصادرها. وبعمران الدول واتساعها تكثر أوجه الانفاق وتتأزم المواقف إن قلت المصادر، وذلك للأسباب التالية: (السخلي، ١٩٧٦ : ٣٢ - ٦١).

أ - تكوين طبقة ذوي المهن والحرف: كان معظم أصحاب الحرف في الإسلام من أهل البلاد المفتوحة، وكان العرب أبعد الناس عن الصنائع، والفلاحة من معاش المستضعفين

كما يقول ابن خلدون، وقد ترفع العرب المسلمون عن الحرف لانشغالهم بالجندية، فكان يشغلها الذميون والموالي من فرس ونبط وقبط ويهود ويونان وروم وزنج، وفي العصر الوسيط مارس النصارى صنائع مختلفة فكان منهم عطارون وصيارفة وصاغة كما اشتغلوا بأمور البناء. كذلك شارك الذميون عموما في الادارة والتجارة والصناعة خاصة في صدر الإسلام وفي عصر الخلافة العثمانية، أما اليهود فقد احترفوا الدباغة والصياغة ومارسوا الحدادة منذ عهد الرسول ومارسوا صناعة الحرير والزجاج، أما العبيد فقد كان دورهم في ميدان المهن والحرف واضحا وتختلف قيمة العبد باختلاف المهن التي يمارسها، وكانوا يزاولون الحجامة والطبخ والخياطة والجزارة. وقد روعيت الرعاية الاجتماعية للذميين فأعفى من الجزية الشيخ الفاني والصغير الذي لم يبلغ الحلم والنساء والمعاقون من الذميين والرهبان. أما الموالي وهم المسلمون من أهل البلاد المفتوحة ـ فقد كانوا هم والذميون يتبعون للطوائف الحرفية دون تمييز، ولكن طوائف المسلمين من الصناع نتيجة لشعورها المستمر بالدونية والاضطهاد ـ بدأت تبحث عن نسب عريق يرفع من شأنها فألحقوا أنسابهم الحرفية بسلمان الفارسي الذي عمدته الطوائف إماما للصناع، ولعل سلمان الفارسي كان الحرفي الوحيد بين الصحابة وتمسك بحرفته طول حياته ومارسها حين اعتزل الحياة العامة نتيجة للفتنة الكبرى بين علي ومعاوية وقد شايع عليا منذ البداية، وباسمه كانت تبدأ النقابات مراسيمها واحتفالاتها، وباسمه اقترن قسمها ودساتيرها ونظمها. كما راجت الطرق الصوفية والتشيع بين الحرفيين والصناع وهذا ما يفسر حرصهم على الانتساب لسلمان الفارسي الذي كان من أوائل الشيعة في الإسلام. ولهذه الأسباب كلها توجس كثير من الحكام خيفة من هذه الطبقة فهي في العصر العثماني مكونة في معظمها من الذميين والكدية والصوفية والفتوات والعيارين والشطار، ولذلك كان لا بد من مراقبتها والسيطرة عليها، وقد أوكل هذا الدور الى نظام الحسبة في الإسلام (السخلى، ١٩٧٦ : ١٧٦ ـ ١٧٩؛ عبداللطيف، بدون تاريخ : ١٦٥).

ب ـ نظام الحسبة ومراقبة الأسواق: ارتبط عمل المحتسب بمكافحة الزندقة والزنادقة الذين كثروا في عصر الخليفة المهدي، وهددوا النظام العباسي منذ عصر المنصور الذي استشعر هذا الخطر من وجود الأسواق داخل أسوار بغداد نتيجة لقيام أبي زكريا المحتسب باستغواء العامة لإحداث الشغب مما أدى الى أمر الخليفة المنصور بقتله ونقل الأسواق الى الكرخ، وأصبح منذ ذلك التاريخ دور المحتسب هو تنظيم الأسواق ومراقبتها لئلا تقوم الفتنة، وألزمت كل فئة من الصناع بزي مميز، كما ألزم الذميون بلبس مميز، وحتى البغايا في أيام المماليك ـ وقد كثرن ـ ألزمن بزي معين.

لقد قام المحتسب بما يشبه أو يفوق دور النظار الاجتماعيين الذين نصت على تعيينهم قوانين الفقر الانجليزية وخاصة قانون الملكة إليزابيث، وقد أجمل (ابن خلدون، ١٥٧٢)

وغيره من المؤرخين دور المحتسب في الأمر بالمعروف بإقامة العبادات والرفق فيها، والعناية بالمساجد، والنهي عن المنكر والتأديب على إتيانه، وإلزام الصناع والذميين بأزيائهم، ومراقبة الأجور والأسعار، والرفق في معاملة الرقيق وتحرير الإماء اللائي فرض عليهن الرق ظلما وبهتانا، وتخصيص أموال من بيت المال لشراء الرقيق وتحريرهم والرأفة بالحيوان، ومراقبة الطرقات، ومنع الاختلاط ومضايقة الناس في الطرقات، والحرص على سلامة الناس في السفن والمركبات، وأمرهم بإصلاح المباني والتخلص من النفايات من المتنزهات والمصانع، ومراقبة القضاة والأطباء والصيادلة والمعلمين في أداء أعمالهم على الوجه الشرعي، ومنع الغش والتدليس في المبايعات والأسعار والديون والعقودات. (ابن خلدون، ١٩٧٩ : ٣٣٧ ـ ٣٣٨، ٥٤٢؛ المقاصيدي، ١٩٧٦ : ٨ ـ ٢٠؛ ابن بسام؛ ١٩٦٨ : ١ ـ ٤٠).

هذه صورة مجملة لنظام كان يمكن أن يتطور ليصبح واحدا من أفضل نظم الرعاية الاجتماعية في العالم، ولكن فساد النظام نفسه عجل بنهايته، ففسدت الأخلاق في الأمصار والمدن والأسواق، فقد أصبح المحتسبون في نهاية العصر المملوكي عرضه للفساد والإفساد والرشاوي واحتكار الأسواق والتسلط على الصناع والحرفيين على غير وجه حق، كما لجأ الجباة والحكام الى فرض مزيد من المكوس والمغارم والخراج والمصادرات والعقوبات على الحرفيين والصناع. مما أدى الى اضمحلال الصناعة وتدهورها وعدم نموها إلا بعد الانفتاح على أوروبا في القرن التاسع عشر.

جـ ـ ثقافة الصناع: تسمى الطبقة التي ينتمي اليها الصناع بالعامة وسميت بالعامة لكثرة أفرادها وعدم إحاطة البصر بهم، ويسمون السوقة، والسوقة من الناس من لم يكن ذا سلطان، والسوقة بمنزلة الرعية التي تسوقها الملوك فتنساق لهم.

ويحدد (الجاحظ) هذه الطبقة في ضوء الأقليات العرقية في البلدان الإسلامية في ذلك العصر كالزنج وأشباه الزنج والأكراد، أو في ضوء المهن الهامشية التي كانت تقوم بها هذه الفئة كسقاة الخمر والجوالين والحمالين والمساجين والسجانين، كما تشمل هذه الطبقة سكان أقاليم معينة في مفهوم (الجاحظ) كسكان الجبال والجزائر والبحار النائية ويذهب (الجاحظ) الى أن العامة من حيث ثقافتهم العقلية أقل مرتبة من الخواص، وأنهم أداة للخاصة تبتذلها للمهن وتزجي لها الأمور، وتطول بها على العدو وتسد بها الثغور. ويورد (الجاحظ) مبررات لنظرته من أقوال نسبت الى الصحابة أو لعلماء وفقهاء أجلاء، فيروي عن (علي بن أبي طالب) «أنه قال عن العامة» أعوذ بالله من قوم إذا اجتمعوا لم يملكوا، وإذا تفرقوا لم يعرفوا».

وعن (واصل بن عطاء) يروى انه قال عن العامة «ما اجتمعوا الا ضروا ولا تفرقوا الا نفعوا». نفعوا برجوع كل صانع الى صناعته، وقد رتب الغزالي وابن خلدون ترتيبا

متقاربا بتدرج الصنائع وفقا لأعمال العقل، فالمهن والصنائع العقلية الخالصة كالفلسفة وعلوم الدين، ومهن يستخدم فيها العقل والجوارح كالطب، ومهن تستخدم فيها الجوارح فقط، وهذه أحط أنواع الصنائع، وقد نصح بعض الفقهاء بعدم مجالسة الصناع أو مخالطتهم ووصفهم (الجاحظ) بسوء الأخلاق أولهم كآخرهم وكهولهم كشبابهم في البذاءة والسخف والجهل والكذب في المواعيد، والغش في الصناعة، والسخط والحماقة والغباء والظلم، سفهاء سفلة وأنذال بخلاء (عويس، ١٩٧٧ : ١٥٦ - ١٦٠؛ السخلي؛ ١٩٧٦ : ٩٤ - ٩٥).

النظرة الى الطبقة العاملة نظرة دونية من قبل الطبقة العليا ومن قبل بعض الحكام ربما وجدت تبريرا دينيا لها في آراء بعض الفقهاء وتبريرا عمليا في آراء (الجاحظ) بوصفه رمزا-لتيار فكري في ذلك الزمان، لمعاملة هذه الطبقة وأخذها بالشدة في معظم العصور بما في ذلك عصرنا الراهن. فاحتقار المهن اليدوية والحرفية وعدم الإقبال عليها ربما كان راجعا الى هذه الخلفية التاريخية من التاريخ العربي.

د ـ التشدد في معاملة الصناع : لقد تشدد الحكام في معاملة العامة خاصة بعد مشاركتهم في الثورات والفتن التي قام بها القرامطة والإسماعيلية في العصر العباسي وقد قست الشرطة على هذه الفئات وخاصة في أيام المماليك حيث كان والي الشرطة ينفذ عقوبات غير شرعية عرفتها أوروبا في القرون الوسطى، ومن هذه العقوبات «التوسط» وهو قطع الشخص من عند بطنه و «العصر» بأن يعصر الشخص بين خشبتين حتى يموت أو تسميره على عامود وقطع اللسان او الاذن او الانف او اخراج العينين وقلع الاضراس ودقها في الراس أو تسخين طست والإجلاس عليه، أو إلباس طاسة محماة أو ضرب الوتد في الأذن أو دق القصب في الأظافر، أو تكحيل العينين بالنار أو أن ينعل المعاقب كما تنعل الخيل أو ربط الأثقال في قدميه وتعليقه من يديه حتى تخلع أعضاؤه (ماجد، ١٩٧٩ : ١٣٥). بالاضافة الى أن المعاقبين كان يطاف بهم في الطرقات للتشهير بهم وضرب المارة لهم لا فرق في ذلك بين رجال ونساء.

وهناك عقوبات تدوم مع الشخص أيضا طوال حياته وهو ما يعرف بالترسيم أي تعويق الشخص المعاقب ومنعه من التصرف بنفسه، أما المسجونين فإنهم يعملون وهم في الحديد ويعيشون على ما يتصدق به السلطان والناس وما يصادر من بضائع مغشوشة.

وقد وصف (المقريزي) هذه السجون بأنها غير إسلامية. لقد اشتد الظلم على الناس حتى اضمحلت دولة الإسلام، يقول الامام أحمد بن تيمية «إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة . . » ويقال تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم (ابن تيمية، ١٩٨٣ : ٩١).

بعد كل هذا لا أدري لماذا يجتهد أساتذة الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في الوطن العربي في تصوير المظالم التي كانت تقع على الطبقة العاملة في أوروبا، أما كان الأجدر بهم أن يتجهوا الى تراثهم وينقبوا فيه؟ وإذا كانت الطبقة العاملة في أوروبا قد نظمت نفسها لمواجهة المظالم تنظيما مرشدا وعمليا متطورا، فإن الطبقة العاملة في البلدان الإسلامية العربية قد لجأت أيضا الى تنظيم نفسها، ولكنها أخطأت فلم تتطور نقاباتها وفقا للخطوط التي تطورت عليها تنظيمات هذه الطبقة في أوروبا لأسباب عديدة نوجزها فيما يلي بالإضافة الى ما سبق:

هـ ـ **نقابات الصناع**: كانت العصور الإسلامية تتميز بالتخصص في الصناعات والتجارة مما أدى الى نشأة نظام النقابات الذي يعتبر النظام الشعبي الوحيد في المجتمعات العربية الإسلامية الحضرية، وتقوم كل مهنة على تدرج مهني صارم غالبا ما يكون متوارثا، ولكل مهنة تقاليدها ولباسها، وكان لكل طائفة من أصحاب الحرف مكان واحد تتجمع فيه ويسمى بها. وكان لكل صنعة طرق ومراحل تعليم وأساتذة يشرفون عليها ومراسم التحاق وقيم ودستور وقسم يحكم الولاء إليها، مع وجود نوع من الضمان أو التأمين الاجتماعي ضد النكبات بين أعضاء الحرفة الواحدة، فاذا ما أصيب أحدهم بنكبة أو سوء أو أراد أن يتزوج ولم يكن لديه ما يكفيه أخلوا له سوقهم يوما أو يومين ينفرد وحده بالبيع (ماجد، ١٩٧٩: ١٢٩ ـ ١٣٠).

ما تعرضت له هذه الطبقة من مظالم بالرغم من تعريبها وإسلام قطاعات كبيرة منها في كثير من البلدان لم يساعدها في تطوير نقاباتها وتطورت تنظيمات موازية لها، هدفها الحماية من الظلم أو العدوان، ففي أيام المماليك تكونت عصابات في الأحياء الفقيرة لحماية الأحياء من عصابات المماليك التي كانت تنهب وتخطف النساء وتنتزع الخيول من أصحابها. لقد أخذت جماعة «الفتوة» المكونة من الحرافيش والفرافير وغيرهم من أهل الحرف والباعة تلاقي إقبالا من جماعات عرفت بالشطار والعيارين المنظمين في شكل جماعات كبيرة مدربة ومسلحة وموجهة ضد الحكام والأغنياء ولكن سرعان ما وضعها الحكام في مصلحتهم فأصبحوا يعتدون على الرعية التي انبثقوا من أوساطها في بعض الأحيان، وقد كانت هذه التنظيمات تخضع لتدريب دقيق فضمت شأنها شأن النقابات شيوخا وعرفاء ونقباء وأمراء، ومثلما كان للأشراف نسب متصل تحميه وتدافع عنه نقابة الأشراف، أصبح للشطار والعيارين نسب يتصل بسلمان الفارسي شأنهم شأن الصناع، وقد كانت النقابات والفتوات وتنظيمات الشطار تشترك في الاحتفالات والمهرجانات وتعتز وتفتخر بمهنها وحرفها (السخلي، ١٩٧٦: ١٠٥ ـ ١٦٩).

لقد كانت العامة عنصر تهديد مستمر للحكام الظالمين ومعاونيهم من الجباة الذين فرضوا الجزية والمكوس والعوائد والمغانم والمصادرات على العامة والخاصة من المسلمين،

وعندما تشتد ثورات العامة يأمر السلطان بوضع السيف في الرقاب، وعندما يزداد القمع والرهبة يبدأ السلطان بامتصاص النقمة عبر إطلاق المسجونين وتقويم الوضع الاقتصادي من قبل الحكام من حيث إعادة توزيع الأموال والضرب على مصالح التجار والملاك وتوزيع أموالهم على الفقراء (الحجي، ١٩٨٤: ١٨٤ - ١٨٥).

وما أشبه الليلة بالبارحة وخاصة في البلدان التي تعاني من ضائقات اقتصادية في الوطن العربي في وقتنا الراهن حيث يفرض صندوق النقد الدولي شروطا تؤدي الى تقليص ورفع الدعم عن الغذاء ومخصصات الرعاية الاجتماعية فيقبلها الحكام وترفضها الجماهير، وقد كان هذا سببا في حدوث اضطرابات تفاوتت درجاتها في كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب والسودان.

و - الرعاية الاجتماعية وفئات الاستحقاق: لم يكن دور الحكام دورا سلبيا في كل الأحوال، فقد كانت الصدقات تجمع في الأعياد والمهرجانات والمناسبات وتوزع على الفقراء والمحتاجين، ومايصادره المحتسب من سلع أو أواني كان يوضع في بيت المال ويوزع على الفقراء والمساكين، وقد كان العامة والخاصة يطمعون في أعياد رأس السنة الهجرية وفي أعياد النيروز والمهرجان والعيدين وفي مناسبات تولية الحكام وعودتهم من الخارج وشفائهم من الأمراض وزواجهم حيث اعتاد الحكام والموسرون التوسيع على الأهل والأقارب واليتامى والمساكين.

وفي الكوارث والمجاعات كان الحكام يقومون بتصنيف الفقراء وتوزيعهم على الأمراء والأثرياء والتجار ويمنعوهم التسول، ويلزمونهم بحمل بطاقات هوية للتعرف على من يموتون فجاءة في حالات المجاعات والأوبئة، ويعينون ابن السبيل والمنقطع والضيف واللاجيء والمستجير على حق والمكاتبين والأرقاء والغارمين، كما كان الخيرون يوقفون مدارس تعليم القرآن لإيواء اليتامى واللقطاء. وكانت توجه عناية خاصة للأطفال في حالات الختان، فيعطيهم الحكام أعطيات وهدايا لمواجهة نفقات العلاج، واهتم بعض الحكام باقامة المستشفيات التي تقدم علاجا مجانا ومساعدات لكل مريض يطرق بابها.

ومن الفئات التي كانت تتمتع برعاية الأوقاف، الأرامل والمطلقات فقد أقيمت دور لرعايتهن في بعض البلدان الى أن يتزوجن واليتامى الذين خصصت مدارس لرعايتهم وتعليمهم مع العاجزين والمتصوفة، أما الفقهاء وطلاب العلم وأرباب القلم فقد كانت تجرى عليهم رواتب نقدية ومخصصات عينية من الحنطة والتمر والسكر وغيرها، وقد كانوا أحيانا يمنعون من الاشتغال بالتجارة أو المشاركة فيها، حتى لا يتحرروا من عطاء السلاطين (خماش، ١٩٨٠: ٢٠١ - ٢١٣) علما بأن (ابن خلدون، ١٩٧٩: ٤٧٧ - ٤٧٩) قد صنف العلوم العقلية والنقلية كصنائع لا يرغب العرب في الاشتغال بها.

من هذا الاستعراض يمكن أن نستخلص بأن التجارب العربية الاسلامية في واقعها التطبيقي يمكن أن تكون منطلقا لدراسة الرعاية الاجتماعية وما يجب أن تكون عليه في وطننا العربي، فماضي الأمة العربية متصل بحاضرها وما تكون من اتجاهات سلبية في الماضي تجاه الطبقة العاملة لايزال عالقا في الأذهان، ولا يمكن أن يزال إلا بتجاوز الحساسيات والبعد عن التهويمات والخيالات والأخذ بالدراسات الجادة والمثابرة لواقعنا في ماضيه وحاضره.

وللبرهنة على فروض هذا البحث، فإنه قد اتضح لنا بأن نماذج الرعاية الاجتماعية المعاصرة في الوطن العربي مستمدة من التجارب والايديولوجيات الغربية وهذا لم يساعد في بلورة نماذج عربية أصيلة، ولتأصيل هذه النماذج لابد من دراسة تراثنا العربي والإسلامي وفقا لما يلي من نتائج ومستخلصات.

الخلاصة

من واقع استطلاعنا للمنطلقات الأيديولوجية للرعاية الاجتماعية في الوطن العربي في ماضيه وحاضره يمكن أن نستخلص مايلي من نتائج :-

١ - على الرغم مما أنجزته البلدان العربية في مجال الرعاية الاجتماعية والتفاوت الكبير بين هذه البلدان في ما حققته من مستويات النمو، إلا أن هناك أدلة على وجود قصور ملموس إذا نظرنا الى الوطن العربي في مجمله، وليس أدل على ذلك من أن الرعاية الاجتماعية لم تؤد الى تضييق الفجوة بين الموسرين والمعسرين بقدر ما أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية الى تعميق الفجوة الاقتصادية الاجتماعية بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة مع انخفاض الدخول الحقيقية لنسبة كبيرة من المواطنين في الوقت الذي تبنت فيه خطط التنمية العربية عدالة توزيع الدخل وضمان الحد الأدنى من إشباع الاحتياجات الأساسية وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات أخرى[٩].

٢ - على الرغم مما بين البلدان العربية من روابط تاريخية ومعاصرة فإنها حتى الآن لم تتمكن من تطوير نماذج أو نموذج أصيل للرعاية الاجتماعية يمكن أن نطلق عليه النموذج العربي أو النماذج العربية مقابل النماذج الأوربية والأمريكية (يونس: ١٩٨١)، ونفس الشيء ينطبق على تعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها التي لا تزال أسيرة للنموذج الفردي، علما بأنه كان يمكن دراسة نظام الحسبة في الإسلام دراسة متأنية لأنه كان الأداة المنفذة لسياسات الرعاية الاجتماعية في البلدان العربية الإسلامية شأنه شأن الخدمة الاجتماعية بالنسبة للرعاية الاجتماعية المعاصرة بمختلف مبادئها.

٣ ـ نظم الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي تتخذ ثلاثة أشكال رئيسية وفقا للنظم السياسية السائدة في هذه البلدان، فهناك بلدان أقامت نظاما شاملا للرعاية الاجتماعية ولكنها لم تأخذ بمبدأ الديمقراطية، وبلدان حاولت تطبيق نظام شامل للرعاية الاجتماعية ولكنها لم تستطع إقامة قاعدة اقتصادية راسخة تمكنها من تقديم هذا النظام الشامل للرعاية الاجتماعية، وهناك بلدان لا هي استطاعت أن تقيم قاعدة اقتصادية راسخة ولا نظاما شاملا للرعاية الاجتماعية ولا هي أخذت بمبدأ الديمقراطية بمفهومها الغربي أو الاشتراكية بمفهومها الشرقي.

٤ ـ لم تستطع البلدان العربية حتى الآن إقامة نظام كامل للرعاية الاجتماعية يستمد أصوله من الشريعة الاسلامية وتاريخ تطبيقاتها، فاذا كانت الزكاةقد لعبت دورا هاما في الرعاية الاجتماعية في تاريخ الإسلام فان دورها لا يزال هامشيا وفرديا وغير حكومي في معظم البلدان العربية، إما بسبب الوفرة الاقتصادية التي أغنت الدولة عنها في بعض البلدان، وإما لأن بعض الدول أخذت بالنظام الضريبي الأوربي، فالزكاة التي يخرجها الموسرون في بعض البلدان ربما كانت تمثل قدرا ضئيلا من الدعم المادي والمعنوي المباشر الذي تيسره لهم الدولة، ومن هنا قد يصعُب اعتبارها قناة من قنوات إعادة توزيع الدخل بين الموسرين والمعسرين في داخل هذه البلدان، ولذلك وجه قدر كبير منها الى المسلمين في البلدان الأخرى سواء كانت عربية أو غير عربية من خلال منظمات الإغاثة الإسلامية والمنظمات الخيرية الإسلامية الأخرى.

٥ ـ حتى الآن لم ينظر الى الفئات التي تستحق الرعاية كطبقة اجتماعية من المفترض أن تلعب دورا أساسيا ومشاركا في الرعاية الاجتماعية، وإنما ينظر اليها كتجمع من المحرومين غير المتجانسين، وقد قبلت ظاهرة الفقر كمظهر طبيعي في المجتمعات العربية قديما وحديثا وإن أعلنت سياسات للحد منها. وقد قرن بعض المفكرين بين ظاهرة الفقر وبعض الفئات الطائفية والإقليمية والمهنية والديانات الأخرى والأعراق، فأشاع هؤلاء المفكرون أفكارا خاطئة في الماضي عن الفقراء والعامة والزراع والصناع، وربما أعاقت هذه النظرة خطط التنمية في كثير من البلدان العربية، ولعل هذا ما يفسر لنا عدم الإقبال على الإنتاج وعلى المهن الصناعية والحرفية وخاصة في البلدان النفطية، فتقدم البلدان العربية رهن بتقدم الصناعة فيها، وتقدم الصناعة رهن بالاهتمام بالصناع والزراع، والاهتمام بالصناع وفقراء الريف هو عين الرعاية الاجتماعية، فقد ارتبطت نشأة الرعاية الاجتماعية بالمجتمع الصناعي، كما ازدهرت الرعاية الاجتماعية في البلدان العربية قديما عندما ازدهرت الحرف والصناعات في هذه البلدان.

٦ ـ لم تكتسب الفئات المستحقة للرعاية الاجتماعية حقوقا ثابتة مستمرة في المجتمعات

العربية وإنما كانت عرضة لرغبات الحكم وتقلبات الأحوال، ولذلك كان من السهل أن يقضي على نظمها وتستبدل قوانينها وأسسها وأجهزتها بنظم مستجلبة من البلدان الغربية بداية بظاهرة الاستعمار والى ما بعد الاستقلال، كما أن الرعاية الاجتماعية إذا كانت قد حققت نجاحا في بعض البلدان العربية وخاصة النفطية منها بتأسيس مظلة التأمينات الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي، فانه ينبغي التنبه الى علاج آثارها الجانبية المتمثلة في تدني قيمة العمل والبطالة المقنعة والاعتماد الكلي على الدولة.

٧ ـ الرعاية الاجتماعية لم تعد قرارا داخليا وإنما تحكمها سوق محلية وعالمية ومصالح متضاربة لقوى اجتماعية تقليدية وحديثة متنافرة على المستوى القومي، وفي هذا الصدد لا بد من الأخذ بمواثيق المنظمات العربية واستراتيجيات العمل الاجتماعي مأخذ الجد بدلا من أن تتخذ وكأنها مناسبات تشريفية، كما أن التكتلات العالمية لا يمكن مواجهتها إلا بقدر من الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القادرة على مواجهة الكوارث والحروب التي تتعرض لها مختلف البلدان العربية.

٨ ـ التجارب العربية والإسلامية بإيجابياتها وسلبياتها قديما وحديثا ومن خلال الحوار الجاد يمكن أن تكون أساسا لأيديولوجية عربية في مجال الرعاية الاجتماعية بدلا من الانسياق وراء استجلاب تجارب أخرى وتجاهل التاريخ ودروسه الماثلة في حاضرنا وذلك حتى يتمكن الباحثون من استحداث نظرية مستقاة من التراث والمعاصرة للرعاية الاجتماعية بدلا من مجاراة شعارات سياسية سرعان ما تتبدل.

ويأمل الباحث في أن يكون قد خطا ببحثه هذا خطوة نحو تحقيق هذا الهدف.

الهوامش

١ ـ لمزيد من التفاصيل انظر: «استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي»: مجلة «شئون عربية» ـ ٢٦ (ابريل) ١٩٨٣ تونس : جامعة الدول العربية: ٢١٩ ـ ٢٥٩.

٢ ـ للمقارنة بين محتويات ومسميات المناهج الدراسية في الخدمة الاجتماعية راجع:
- جامعة الكويت، الدليل الدراسي، ١٩٧٩/١٩٨٠: ١٤٥.
- جامعة الإمام محمد بن سعود، دليل كلية العلوم الاجتماعية ١٤٠١/١٤٠٢هـ: ١٥١.
- جامعة قطر، دليل الجامعة، ١٩٨٠ / ١٩٨١: ١٧٣ ـ ١٧٤ جامعة الإمارات، دليل جامعة الامارات ١٩٨٢/١٩٨٣: ١١٥ ـ ١١٦.
- جامعة حلوان، دليل الجامعات العربية، اتحاد الجامعات العربية (بلا تاريخ)،: ٧٣٩.

٣ ـ لمعرفة بعض الآثار السالبة لبرامج الرعاية الاجتماعية في الخليج، راجع:
- ندوة الاجتماعيين الكويتيين: صحيفة السياسة الكويتية: ١٩٨٧/٣/٣٠
- خطة التنمية الرابعة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٥: ٨١.

٤ ـ لمقارنة النتائج راجع: «منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات في الوطن العربي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي شؤون عربية (نوفمبر) ١٩٨٢ تونس، جامعة الدول العربية، ص.ص : ٤٥ ـ ٨٣.

المصادر العربية

ابراهيم، س.
١٩٨٦ «مأزق التنمية في الوطن العربي» محاضرة غير منشورة القيت بنادي الخريجين بالبحرين.

أبو كشوة، س.
١٩٨٦ «منظمات الإغاثة» تراجم الصحف، صحيفة الراية السودانية (نوفمبر).

ابن تيمية، أ.
١٩٨٣ الحسبة في الاسلام: بغداد: دار الأرقم.

أبو مندور، م. وشمسان، م.
١٩٨٣ «التنمية والتغير الاجتماعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» ص.ص. ٥٤٥ ـ ٥٧٠ في التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

ابن خلدون، ع.
١٩٧٩ تاريخ ابن خلدون: ج١ بيروت: مؤسسة جمال.

ابن بسام، م.
١٩٦٨ نهاية الرتبة في طلب الحسبة: بغداد: مطبعة المعارف.

ابن قيم الجوزية
١٩٦١ احكام أهل الذمة: دمشق: مطبعة جامعة دمشق

البطريق، ونجيب، م.
١٩٧٠ مجالات الرعاية الاجتماعية: القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

بدوي، ز.
١٩٥٧ أصول الخدمة الاجتماعية؛ القاهرة: دار الفكر الحديث.

التيمومي، ح.
١٩٨٣ «الطبقات الاجتماعية التونسية» ص.ص ١٧٩ ـ ١٩٧ في التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الاقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

الحجي، ح.
١٩٨٤ احوال العامة في عصر المماليك: الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع.

حسن، م.
١٩٨٣ الخدمة الاجتماعية المقارنة: صبيروت: دار النهضة العربية.

حطب، ز.
١٩٧٦ مقدمة الرعاية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

خليفة، م. وبيومي، أ
١٩٨٣ اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها المهنية: القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

خماش، ف.
١٩٨٠ الإدارة في العصر الأموي: دمشق: دار الفكر.

الرميحي، م.
١٩٨٣ «التشكيل المتزامن والتنمية التابعة» ص.ص ٢٢٧ - ٢٣٩ في التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

السخلى، ص.
١٩٧٦ الأصناف نشأتها وتطورها: بغداد: دار الحرية للطباعة.

سرحان، ب.
١٩٨٣ «الواقع والتغير الاجتماعي في لبنان» ص.ص ٢٠٦ - ٢٣٧ في التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

علي، ح.
١٩٨٥ «علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي» المستقبل العربي (اغسطس) ٧٨: ٧ - ٢١.

———
١٩٨٣ «حول عملية التنمية والتغير الاجتماعي في السودان»ص.ص ٤٤ - ٤٥٤ في التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

عبدالمعطي، ع.
١٩٨٣أ «مستقبل المسألة المجتمعية المصرية» ص.ص ٣١٨ - ٣٩٨ في التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

١٩٨٣ب «نحو تشخيص للتكوين الاجتماعي العربي وما تسوده من أنماط انتاجية ص.ص ٦٣٤ - ٦٥١ في التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

عبداللطيف، م.
بدون تاريخ حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني: دار الثقافة للطباعة والنشر.

عويس، م.
١٩٧٧ المجتمع العباسي من خلال كتابات الجاحظ: القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

عيسى، م.
١٩٦٥ الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية: القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

الفلاح، ن.
١٩٨٣ «محاولة لفهم البناء الاجتماعي: ص.ص ٧٦ - ٩٢ في التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

القرضاوي، ي.
بدون تاريخ فقه الزكاة، جـ١، م؛ بيروت: مؤسسة الرسالة

كتبي، خ «دور الأيديولوجية في علم الاقتصاد التقليدي» صحيفة الشرق الأوسط
١٩٨٧ ١٩٨٧/٣/٢.

لقبال، م.
١٩٧١ «الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي: نشأتها وتطورها. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

مختار، ع.
١٩٨٦ «المنظور الإسلامي للخدمة الاجتماعية» مجلة الخدمة الاجتماعية، الكويت: وزارة التربية والتعليم.

ماجد، ع.
١٩٧٩ نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

ماجد، ع.
١٩٧٢ تاريخ الحضارة الإسلامية في القرون الوسطى. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

المقاصيدي، ع.
١٩٧٦ واسط في العصر الأموي: بغداد: دار الحرية للطباعة.

هلال، ر.
١٩٨٣ «القطر العربي السوري» ص.ص ٤٩٢ - ٥١٣ في التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية الكويت: المعهد العربي للتخطيط : ٤٩٢ - ٥١٣.

يونس، ف.
١٩٨١ «الاتجاهات الجديدة في الخدمة الاجتماعية» المجلة العربية للعلوم الإنسانية. ٤ (خريف): ٢٧ - ٧٤.

_____ ١٩٧٨ الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي: ط٢: القاهرة: عالم الكتب.

_____ ١٩٧٠ الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي: القاهرة: عالم الكتب.

المصادر الأجنبية

Anderson, M.
1978 Welfare. Stanford: Stanford University Press.

Friedman, K.
1981 Legitimation of Social Rights and the Western Welfare State. North Carolina: North Carolina Press.

Federico, R.
1973 The Social Welfare Institution. London: Heath and Company.

Hassan I.
1986 "The Conciousness and Ideology," Dialectical Anthropology, 11:1:49-62, Netherland:

Higgins, J.
1981 States of Welfare. Oxford: Basil Blackhwell and Martin Robertson.

King A.
1983 "The Political Consequences of the Welfare State" PP 7 - 43. in E. Spiro (ed.) Evaluating the Welfare State. London: Academic Press.

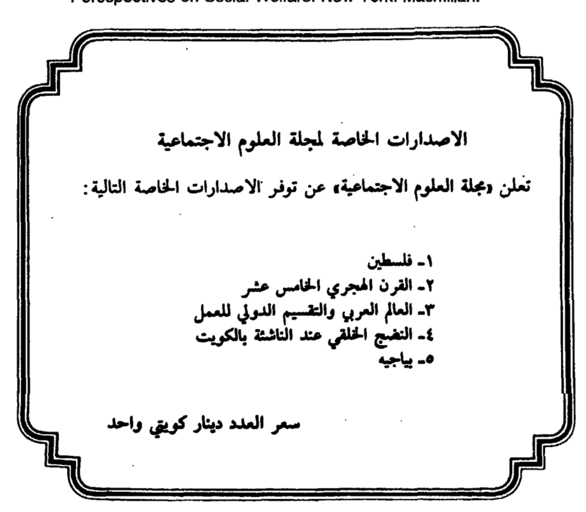
Loewenberg, F.
1977 Fundamentals of Social Intervention. New York: Columbia University Press.

Marshall, J.
1981 The Right to Welfare. London: Heinemann.

Madison, B.
1974 "The Welfare State: Some Unanswered Questions for the 1970's" Welfare: pp. 158 - 178 in P.E. Weinberger (ed.) Perospectives on Social Welfare (2nd ed.) New York: Macmillan.

Shalev, M.
1983 "Class Politics and the Western State," pp. 27 - 47 in E. Spiro (ed). Evaluating The Welfare State. London: Academic Press.

Wilensky. H. and Lebeaux, N.
1974 "Conceptions of Social Welfare", pp. 23 - 24 in P. Weinberger (ed.) Perospectives on Social Welfare. New York: Macmillan.



تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية
(دراسة حالة الانتخابات في الاردن)

أحمد سعيد نوفل
جنيف / سويسرا

مقدمة

تعتبر الدعاية الانتخابية في انتخابات المجالس التشريعية في معظم دول العالم وبشكل خاص في دول العالم الثالث، فرصة مهمة للأحزاب والجماعات السياسية وكذلك الأفراد المستقلين من أجل إظهار قوتهم للنظام السياسي والرأي العام المحلي وتمرير ما يمكن تمريره من مواقف وأفكار سياسية عبر قنوات الاتصال التي تسمح فيها الأنظمة السياسية للمرشحين خلال فترة الانتخابات بمخاطبة الناخبين والاتصال معهم. وخلال المعارك الانتخابية يكون المجال واسعا ومسموحا به ـ بشكل نسبي أمام المشرحين ـ بعرض القضايا الأساسية التي تهم الناخبين، ولهذا يأتي تركيز المرشحين في برامجهم الانتخابية على تلك القضايا، وربطها مع مواقفهم السياسية واستعدادهم لتنفيذها عند فوزهم في الانتخابات، وذلك في محاولة لكسب عطف وتأييد المواطنين، ليس من أجل الفوز فقط، بل من أجل تثقيف المواطنين والتغلغل في صفوفهم. كما أن بعض المرشحين يريد إظهار أهميته عن طريق الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات أمام السلطة التنفيذية. ويحاول البعض الآخر عمل دعاية شخصية لنفسه مستغلا الحملات الانتخابية. ويعتمد المرشحون بشكل عام خلال حملاتهم الانتخابية على الخطب المباشرة واللقاءات الشخصية مع تجمعات الناخبين وكذلك على برامج انتخابية يطرحون فيها القضايا العامة التي تهم المواطنين وليس فقط المرشحين. وتهدف هذه الدراسة في البحث عن القضايا الرئيسية التي تهم المواطن الأردني من خلال تحليل ما جاء في البرامج الانتخابية للمرشحين في

الانتخابات التكميلية في الأردن ومعرفة القاسم المشترك للقضايا التي لها شمولية في معظم برامج المرشحين. ودراسة تأثير تلك البرامج على نتائج الانتخابات التشريعية لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة حقيقية بين البرامج والنتائج أو أن فوز بعض المرشحين لا علاقة له بالبرامج، وأن نجاحهم في الانتخابات ـ كما هو الحال في العالم الثالث ـ يعود لعوامل أخرى (عشائرية، دينية، سياسية... الخ) وهو ما تحدث عنه الكاتب الأمريكي صاموئيل هانتجون، وجون نيلسون في كتابهما (لاخيار سهل) (Huntington & Nelson, 1976).

واعتمدنا في هذه الدراسة الميدانية على مصدر أساسي هو البرامج الانتخابية للمرشحين حيث حللنا برامج مائة مرشح نيابي رشحوا أنفسهم في خمس مناطق في الأردن لملء ثمانية مقاعد نيابية شاغرة في مجلس النواب الأردني. وقسمنا القضايا الرئيسية التي تناولتها البرامج الانتخابية وعددها ٢٨ قضية، الى قضايا اقتصادية واجتماعية وخدمات وسياسية في كل منطقة من المناطق التي جرت فيها الانتخابات، لكي نتعرف في النهاية على أولويات القضايا التي تحدث عنها المرشحون وتهم المواطنين في كل منطقة، وبالتالي في الأردن بشكل عام.

وكذلك إلى تحليل برامج الفائزين ومقارنتها مع بعض المرشحين الآخرين. وفي بداية البحث سنتحدث عن مسيرة التجربة النيابية في الأردن منذ بدايتها حتى موعد إجراء الانتخابات التكميلية عام ١٩٨٤.

المجالس التشريعية

كانت المملكة الأردنية الهاشمية حتى عام ١٩١٦ تابعة للدولة العثمانية، وأصبحت بعد ذلك جزءا من الدولة الفيصلية (نسبة الى الملك فيصل بن الحسين) التي شكلها وضمت سوريا الكبرى (سوريا، فلسطين، الأردن، لبنان) حتى انهيارها عام ١٩٢٠. وبعد اتفاقيات سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا أصبحت الأردن تابعة للنفوذ البريطاني وتحت إشراف المندوب السامي البريطاني في فلسطين ومعتمدة في عمان. وفي عام ١٩٢٣ تم تشكيل أول مجلس شورى في الأردن، برئاسة وكيل العدلية وعضوية شخصين عن كل مقاطعة من المقاطعات الست التي كانت تتألف منها شرق الأردن[١].

وبعد أن اعترفت بريطانيا باستقلال شرق الأردن في ٢٥ مارس (آذار) ١٩٢٣، تألفت لجنة أهلية بادارة أميرية من أجل وضع القانون الأساسي للمجلس النيابي، إلا أن هذا القانون لم يصدر إلا بعد توقيع المعاهدة الأردنية ـ البريطانية الأولى في فبراير (شباط) ١٩٢٨ حيث صدر قانون المجلس التشريعي وأجريت الانتخابات الأولى من أجل انتخاب أعضاء المجلس التشريعي في شهر ابريل (نيسان) ١٩٢٩، ضم ١٦ شخصية أردنية. وبعد عامين

أجريت الانتخابات التشريعية الثانية في شرق الأردن. وتكررت عملية انتخابات المجلس التشريعي خمس مرات حتى عام ١٩٤٦، حيث استقلت الأردن وأعلنت الملكيّة فيها. والجدير بالذكر أن الدوائر الانتخابية كانت في تلك الفترة أربعة هي البلقاء ولها ٦ أعضاء وعجلون أربعة والكرك ٤ ومعان عضو واحد، بالإضافة الى عضوين عن العشائر البدوية في البادية الأردنية، ويلاحظ أن المجالس التشريعية الخمسة كانت تمثل الزعامات السياسية التقليدية وزعماء العشائر حيث كان خمسون عضوا من مجموع أعضاء المجالس التشريعية الخمسة وعددهم ثمانون يمثلون خمس عشرة أسرة أو عشيرة.

وفي عام ١٩٤٧ تم وضع الدستور الجديد في البلاد الذي نص على أن السلطة التشريعية مناطة بالملك ومجلس الأمة الذي يتكون من (١) مجلس النواب المنتخب طبقا لقانون الانتخاب الذي روعي فيه التمثيل العادل للأقليات وحددت مدة الفصل التشريعي فيه بأربع سنوات، وعدد أعضائه عشرون عضوا. و(٢) مجلس أعيان يعين بإرادة ملكية من عشرة أعضاء.

وكانت أول انتخابات تشريعية تجرى في الأردن لانتخاب مجلس النواب بعد الاستقلال في ٢٠ اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧، إلا أن هذا المجلس لم يكمل الفصل التشريعي، وحلّ في عام ١٩٥٠ بسبب الوحدة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية. حيث أجريت انتخابات جديدة بعد تعديل قانون الانتخابات السابق في نفس العام وأصبح عدد أعضاء مجلس النواب الأردني ٤٠ عضوا مناصفة بين الضفتين. وكان عمر هذا المجلس قصيرا حيث صدر في ديسمبر (كانون أول) من عام ١٩٥٢ الدستور الأردني المعمول به حاليا والذي نص على أن «الأمة مصدر السلطات» وأن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام المجلس، وأجريت تعديلات على الدستور الأردني عام ١٩٥٤» أعطى بموجبها مجلس النواب صلاحيات جديدة فيما يتعلق بعلاقته مع مجلس الوزراء. وصدر في عام ١٩٦٠ قانون الانتخابات المعمول به حاليا والذي حدد عدد أعضاء مجلس النواب، بـ٦٠ عضوا موزعين مناصفة على الضفتين الشرقية والغربية. (٢).

وسارت الحياة النيابية في الأردن بشكل عادي حتى عام ١٩٦٧، حيث أجريت في شهر أبريل (نيسان) من نفس العام آخر انتخابات عامة في الضفتين، ولم تجر أي انتخابات نيابية بعد انتهاء ولاية المجلس النيابي الذي انتهت مدته في عام ١٩٧١.

وجددت عدة مرات. وبعد القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي السابع في ٢٩ اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٤ والذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني وموافقته على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انتهاء الاحتلال الاسرائيلي عنها، جمد الأردن الحياة النيابية وعدل من بعض المواد

الدستورية حيث أعطى للملك صلاحية تأجيل اجراء الانتخاب العام إذا كانت هناك ظروف قاهرة.

وبقيت الحياة النيابية مجمدة الى أن وَجه العاهل الأردني في عام ١٩٧٨ رسالة الى رئيس الوزراء دعاه فيها الى وضع قانون مؤقت يتم بموجبه إنشاء المجلس الوطني الاستشاري من أجل أن يحل بشكل مؤقت محل مجلس النواب. وأكد الملك حسين في رسالته على أن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لا يعني أنه البديل عن المؤسسات الدستورية القائمة وأبرزت الرسالة أن مهمة المجلس الاستشاري هو تقديم المشورة للسلطة التنفيذية ومناقشة السياسة العامة للبلاد.

وشكل أول مجلس استشاري في نفس العام وعين أعضاؤه بإرادة ملكية بعد موافقة مجلس الوزراء، حيث ضم ٦٠ عضوا. وأما المجلس الاستشاري الذي تشكل عام ١٩٨٢ فقد ارتفع عدد أعضائه الى ٧٥ عضوا، واستمر هذا المجلس حتى عودة الحياة النيابية عام ١٩٨٤، حيث أعيد تنشيط المجلس النيابي السابق الذي انتخب عام ١٩٦٧ وجرت انتخابات تكميلية ـ وهي التي يدور حولها البحث ـ من أجل ملء المقاعد التي خلت بوفاة أعضائها. ووافق مجلس النواب الحالي في مطلع عام ١٩٨٦ على قانون جديد للانتخابات الأردنية ارتفع بموجبه عدد أعضاء المجلس الى ١٢٠ عضوا، ومن المقرر أن يبدأ في تطبيق القانون الجديد في الانتخابات النيابية القادمة.

المرشحون والبرامج الانتخابية[٣]

تنافس في الانتخابات التكميلية ١٠٠ مرشح توزعوا على محافظة العاصمة (عمان) ولها مقعد شاغر واحد تنافس عليه ٣٦ مرشحا، وإربد ولها مقعد شاغر واحد تنافس عليه ١٩ مرشحا، والبلقاء ولها ثلاثة مقاعد تنافس عليها ٢٦ مرشحا، والكرك ولها مقعدان تنافس عليهما ١٦ مرشحا، والطفيلة ولها مقعد واحد تنافس عليه ثلاثة مرشحين. ولهذا فقد استند معظم المرشحين على البرامج الانتخابية من أجل الدعاية لانفسهم وتناولوا في براجهم القضايا العامة التي تهم الناخبين واعدينهم بتحقيق ما يرضيهم على كافة المستويات وفي مختلف الميادين والمجالات.

وسنحاول في هذا الجزء من البحث دراسة أهم القضايا العامة التي كانت تهم المواطنين وركز عليها المرشحون في براجهم الانتخابية، ومن ثم سنقارن بين نسبة هذه القضايا التي ركز عليها المرشحون في كل منطقة مع المناطق الأخرى.

المشرحون والقضايا الاقتصادية

جدول رقم (١)
المرشحون والقضايا الاقتصادية المحلية

المنطقة	الزراعة	الصناعة	الأسعار والتموين	تطوير الاقتصاد	السياحة
العاصمة (عمان)	٣٩٪	٢٥٪	١٣,٨٪	٣٦,١٪	-
إربد	٦٨٪	٢٦,٣٪	-	١٥,٧	-
البلقاء	٦٥٪	٢٣٪	١١,٥٪	٣٨,٤٪	٢٪
الكرك	١٩٪	٦٪	-	١٨٪	-
الطفيلة	-	-	-	-	-

نالت القضايا الاقتصادية اهتماما لا بأس به في برامج المرشحين، وعلى الرغم من التفاوت في معالجة المشاكل الاقتصادية عند المرشحين، إلا أن معظم المرشحين الذين تحدثوا عن هذه القضايا ركزوا على قضايا تطوير الزراعة والصناعة والاقتصاد والأسعار والتموين. وبالنسبة للزراعة فقد تحدث ٤٧ مرشحا عنها من المائة مرشح الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات وطالبوا بضرورة تطويرها. ويعود سبب اهتمام المرشحين ـ تقريبا النصف ـ بالزراعة إلى أن الأردن يعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة في اقتصاده أكثر من اعتماده على الصناعة. ولهذا فإن من مصلحة المرشحين إثارة القضايا التي تهم الناخبين، وموضوع الزراعة من المواضيع المفضلة لدى المواطن الأردني خاصة أن نسبة عالية من الناخبين في المدن الرئيسية التي جرت فيها الانتخابات لهم جذور قروية واهتمامات زراعية لأنهم قدموا من الريف وما زالت تربطهم به علاقات قوية. وهناك عائلات كثيرة ما زال نصف أعضائها يعتمد على الزراعة في دخله. والاهتمام بتحسين أوضاع المزارعين الذين تربطهم علاقة القرابة مع الناخبين في المدن الرئيسية يخدم في النهاية المواطنين في جميع أنحاء المملكة.

وعلى الرغم من الاهتمام بتحسين أوضاع الزراعة في برامج المرشحين إلا أن طريقة تطبيق ذلك كان متفاوتا بين مرشح وآخر حسب مبادئه السياسية، وكذلك بين منطقة وأخرى فنجد أن أحد المرشحين في عمان دعا الى «دعم وحماية المزارعين وإنتاجهم بشكل عام» بينما طالب مرشح آخر في نفس المحافظة بوضع سياسة زراعية سليمة تعتمد على

«تجميع الملكيات الصغيرة على شكل مزارع تعاونية وإقامة مزارع تعاونية حكومية في أراضي الدولة الواسعة، واتباع سياسية تسويقية سليمة لدعم المنتجات المحلية والحد من منافسة مثيلاتها المستوردة، ووضع الحوافز لتشجيع المواطن على تطوير زراعته... الخ» وربط مرشح فائز من التيار الإسلامي بين تحسين الزراعة والأمن الغذائي في البلاد وكذلك بين ضرورة الاهتمام بالزراعة وآرائه السياسية حيث دعا الى تطبيق التشريع الزراعي على نحو منهج النبي ﷺ الذي قال «من أحيا أرضا مواتا فهي له» ودعا مرشح آخر، وهو الذي تلا الفائز في الأصوات الى تطوير الزراعة على أسس علمية، واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، واعتماد التخطيط في انتاجها وتسويقها. بما يكفل الأمن الغذائي.

بينما طالب مرشح ثالث في منطقة إربد الزراعية الى الاهتمام بتحسين وضع المزارع نفسه، وتقديم التسهيلات اللازمة له. وعلى اعتبار أن محافظتي إربد والبلقاء تعتبران من أهم المناطق الزراعية في الأردن، فقد ارتفعت نسبة من تحدثوا عن الزراعة في هاتين المحافظتين ما بين ٦٨ و ٦٥٪ من مجموع القضايا العامة في البرامج الانتخابية، وهبطت هذه النسبة لتصل في محافظة العاصمة الى ٣٩٪ ومحافظة الكرك في جنوب الأردن الى ١٨٪ وأما منطقة الطفيلة فلم يتحدث أحد من المرشحين الثلاثة فيها عن الزراعة (انظر جدول رقم ١)[٤]. أو أي قضية اقتصادية أخرى، والجدير بالذكر أن منطقتي الكرك والطفيلة تقعان في منطقة جنوب الأردن الأكثر تخلفا من الوسط والشمال.

والموضوع الثاني الذي تناوله المرشحون في براجهم بالنسبة للقضايا الاقتصادية هو الصناعة حيث تحدث عنه ٢١ مرشحا من المائة مرشح. وطالب بعض المرشحين بالغاء قانون ضريبة الدخل تشجيعا لرأس المال الأردني والعرب في الاستثمار في بناء مصانع في الأردن. كما طالب أحد المرشحين الفائزين في الانتخاب بقيام نهضة صناعية شاملة توفر «اللقمة التي نأكل، والثوب الذي نلبس، والسلاح الذي به نصون كرامتنا ونحمي امتنا» وعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعة في اقتصاد الدول إلا أن المرشحين لم يطالبوا بأن يعتمد الأردن على الصناعة في اقتصاده، كما أن معظم من تحدث عن الصناعة ربطه بقطاع التجارة. وهذا يظهر لنا أن مقدرة المرشحين في طرح القضايا التي تهمهم في براجهم مرتبط بمدى أهمية مثل هذه القضايا عند الناخبين وليس العكس.

فعلى سبيل المثال فإن عدد من تحدثوا عن ضرورة السياحة لأهمية هذا القطاع في اقتصاد الدولة بلغ مرشحاً واحدا فقط من أصل المائة، وهذا المرشح الذي لم يحالفه الحظ في الانتخابات كان في منطقة جرش الغنية بالآثار، والتابعة لمحافظة البلقاء. وتوزعت نسبة من تحدث عن الصناعة في المحافظات التي شملتها الانتخابات كالتالي إربد ٢٦,٣٪ وعمان ٢٥٪ والبلقاء ٢٣٪ والكرك ٦٪ ولم يتحدث أحد من المرشحين في الطفيلة عن هذا الموضوع.

ومن جهة أخرى فقد طالب ٩ مرشحين بتدخل الدولة لحماية أسعار السلع الاستهلاكية والتموين الغذائي. ولم يتحدث عن هذا الموضوع سوى ١٣,٨٪ من المرشحين في العاصمة و١١,٥٪ في محافظة البلقاء، وبقية المناطق لم يثر المرشحون هذه القضية في برامجهم الانتخابية. وطالب ٢٦ مرشحا بتطوير اقتصاد الأردن ودعمه بشكل عام دون الخوض في تفاصيل ذلك، وتوزعت النسب على المحافظات كالتالي:ـ
البلقاء ٣٨,٤٪ وعمان ٣٦,١٪ والكرك ١٨٪ وإربد ١٥,٧ والطفيلة لا أحد. (انظر جدول رقم ١).

جدول رقم (٢)
المرشحون وقضايا الخدمات العامة

المنطقة	التعلم	الاهتمام بتطوير الريف	الخدمات الصحية	المحافظة على البيئة	دعم الرياضة والشباب	دعم الكتاب ودور النشر	الاهتمام بمصالح الموظفين والعمال	تطوير الخدمات في المخيمات
العاصمة (عمان)	٣٨,٨٪	١٩,٤٪	٥,٥٪	٢,٧٪	١٦,٦٪	٥,٥٪	٤١,٦٪	١٦,٦
إربد	٢٦,٣٪	١٥,٧٪	-	-	٥,٢٪	-	٣١,٥٪	-
البلقاء	٤٢,٣٪	١٩,٢٪	١٩,٢٪	٧,٦٪	٣,٨٪	٣,٨٪	٣٤,٦٪	١٥,٣٪
الكرك	١٢٪	٦٪	-	-	١٢٪	-	٢٥٪	
الطفيلة	٣٣٪	-	-	-	-	-	-	-

المرشحون وقضايا الخدمات العامة

تعتبر خدمات الدولة من أهم القضايا التي تهم المواطن بشكل مباشر ولهذا فإن معظم المرشحين أثاروا قضايا الخدمات في برامجهم الانتخابية وطالبوا بضرورة الاهتمام بها وتطويرها.

وتناولنا في هذا المجال ثمان قضايا رئيسية تحدث عنها المرشحون في برامجهم وهي التعليم والاهتمام بتطوير الريف والخدمات الصحية والمحافظة على البيئة ودعم الرياضة والشباب ودعم الكتاب ودور النشر والاهتمام بمصالح الموظفين والعمال وتطوير الخدمات في المخيمات.

وتفاوت اهتمامات المرشحين في موضوع الخدمات من محافظة الى أخرى، ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد من تحدث عن قضايا التعليم بشكل عام ٣٣ مرشحا من المائة، لم يتحدث عنها في الكرك سوى ١٢٪ من المرشحين. وتوزعت النسب الأخرى الى ٣٨,٨٪ في محافظة العاصمة و ٢٦,٣٪ في اربد ٤٢٪ في محافظة البلقاء و٣٣٪ في الطفيلة.

وتنوعت برامج المرشحين بالنسبة للتعليم، ففي منطقة عمان طالب أحد المرشحين

بضرورة تطبيق مبدأ التعليم الإلزامي على المواطن بينما طالب آخر بضرورة رفع مستوى المعلم المعيشيّ، إلا أن مرشحا آخر ملتزم سياسيا طالب بربط التعليم العام الثانوي والجامعي والمهني بحاجة الاقتصاد الوطني وحاجات المجتمع كما طالب بتوفير فرص التعليم العالي مجانا لجميع المواطنين. وركز مرشح آخر من التيار الديني على طلب تغيير البرامج التربوية تغييرا جذريا بشكل يتلائم مع العقيدة الإسلامية كما طالب بعض المرشحين في المناطق الأخرى على ضرورة قيام جامعة في كل مدينة أردنية فيها كثافة سكانية عالية، ووجه أحد المرشحين نداء خاصا الى المعلمين لتأييده، تحت شعار الآية الكريمة التي تقول: «قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون».

أما قضية الاهتمام بتطوير الريف الأردني فلم تحظ سوى باهتمام ١٦ مرشحا من المائة، وفي الوقت الذي تساوت فيه النسب تقريبا في منطقة عمان ومنطقة البلقاء ٤,١٩٪ - ٢,١٩٪ فإنها انخفضت في منطقة الكرك لتصل الى ٦٪، وأما مرشحو منطقة الطفيلة فلم يثيروا من قضايا الخدمات سوى قضية التعليم فقط، ولم يذكروا في براجحهم أية إشارة الى الخدمات العامة الأخرى، ونالت إربد ٧,١٥٪.

وبالنسبة للخدمات الصحية والمطالبة بتحسينها لم يتحدث عنها سوى ٧ مرشحين فقط من المائة مرشح، توزعوا على منطقتي البلقاء، حيث نالت ٢,١٩٪ وعمان ٥٪. وكذلك الأمر بالنسبة لدعم الرياضة والشباب حيث أثار ١٠ مرشحين من المائة مرشح هذا الموضوع، وتوزعت النسب على المحافظات كالتالي عمان ٦,١٦٪ والكرك ١٢٪ وإربد ٢,٥٪ والبلقاء ٨,٣٪. ولم يتجاوز عدد من تحدث عن المحافظة على البيئة، ومن طالب بدعم الكتاب ودور النشر من المرشحين سوى ثلاثة فقط، توزعوا على منطقتي عمان والبلقاء (انظر الجدول رقم ٢). وكانت قضية الاهتمام بالموظفين والعمال هي أهم قضية من القضايا التي أثارها المرشحون بالنسبة لقضايا الخدمات العامة، حيث تحدث عنها ٣٤ مرشحا من أصل المائة مرشح. ويعود ارتفاع هذه النسبة الى أن معظم الناخبين هم من الموظفين والعمال ويعتبرون أكثر الفئات حرمانا في طبقات المجتمع ولهذا نجد أن المرشحين ركزوا عليهم وعلى احتياجاتهم وكان توزيع النسب على المناطق الخمس التي شملتها الانتخابات متقاربة تقريبا[٥].

حيث توزعت على العاصمة ٦,٤١٪ والبلقاء ٦,٣٤٪ وإربد ٥,٣١٪ والكرك ٢٥٪. وأما قضية تطوير الخدمات في المخيمات الفلسطينية فقد تركزت فقط على المناطق التي يوجد فيها مخيمات عديدة مثل العاصمة والبلقاء ومع ذلك فإن عدد المرشحين الذين تحدثوا عنها قليل نسبيا، حيث بلغ ١٠ مرشحين فقط توزعوا على منطقة العاصمة ٦,١٦٪ ومنطقة البلقاء ٣,١٥٪ (انظر جدول رقم ٢).

المرشحون والقضايا الاجتماعية

جدول رقم (٣)
المرشحون والقضايا الاجتماعية

المنطقة	دعم حقوق المرأة	محاربة الفساد
العاصمة (عمان)	٣٣/٣٪	٢٥٪
إربد	٣٦,٨٪	٢٦,٣٪
البلقاء	٥٣,٨٪	١٩,٢٪
الكرك	٦٪	١٢,٥٪
الطفيلة	-	٢٣٪

على الرغم من صعوبة التفريق بين القضايا الاجتماعية وغيرها من القضايا العامة التي عولجت في برامج المرشحين، إلا أننا ركزنا في البحث على قضيتين أساسيتين من القضايا الاجتماعية وهما قضية دعم حقوق المرأة ومحاربة الفساد.

وبالنسبة للقضية الأولى فنجد أن ٣٤ مرشحا من المائة مرشح أثاروا هذه القضية في براجهم لأهميتها وارتباطها بالوضع الاجتماعي العام في الأردن، خاصة إذا علمنا أنه من حق المرأة المشاركة في التصويت. إلا أنه لوحظ أن المرشحين انقسموا على أنفسهم في معالجة هذه القضية حسب اختلافاتهم السياسية، فمثلا ركز مرشحو التيار الاسلامي على ضرورة إعطاء حقوق للمرأة الأردنية حسب ما جاء في الشريعة الإسلامية، من دون تقديم تفاصيل واضحة حول طبيعة هذه الحقوق، بل إن بعض مرشحي هذا التيار وضع حكم النبي ﷺ عن المرأة «النساء شقائق الرجال» كأساس عند الحديث عن حقوق المرأة، كما طالبوا بإعطاء المرأة الاعتبار الإسلامي ليمكنها من القيام بواجبها الحقيقي. أما التيار العلماني فقد طالب بإعطاء المرأة حقوقها كاملة مثلها مثل الرجل كحقها السياسي والاجتماعي وطالب آخرون ببلورة دور المرأة الأساسي في «مسيرة النهضة والتقدم وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية على سائر المستويات».

وبالنسبة الى اهتمامات المناطق الانتخابية حول هذه القضية فقد تساوت تقريبا في منطقتي عمان وإربد ٣٣,٣٪ و٣٦,٨٪، إلا أنها ارتفعت في منطقة البلقاء ذات الكثافة السكانية العالية لتصل الى ٥٣,٨٪. وأما منطقة الكرك في الجنوب التي تعتبر من أكثر المناطق محافظة في الأردن فقد انخفضت النسبة لتصل الى ٦٪ فقط.

وكذلك الأمر في منطقة الطفيلة المحافظة أيضا فلم يهتم أحد من المرشحين بإثارة

مثل هذه القضية. وهذا يدل على أن المناطق المحافظة جدا لم يهتم المرشحون فيها بإثارة مثل هذه القضايا في برامجهم الانتخابية لاعتقادهم أنها لا تهم الناخبين.

والقضية الثانية من القضايا الاجتماعية هي محاربة الفساد، فقد لوحظ أن بعض المرشحين ركزوا في برامجهم على هذه القضية دون تحديد لنوعية الفساد المراد محاربته. إلا أن البعض الآخر اهتم بالتركيز على محاربة الفساد الوظيفي في مؤسسات الدولة ومحاربة الرشوة. ومع ذلك فإن عدد من تحدث من المرشحين عن هذه القضية لم يتجاوز ٢٣ مرشحا. وكانت أعلى نسبة موجودة في منطقة الطفيلة حيث بلغت النسبة ٣٣٪(١) تليها منطقة العاصمة ٢٥٪ والنسب الأخرى وزعت على البلقاء ٢ , ١٩٪ وإربد ١٨٪ والكرك ١٢٪ (انظر جدول رقم ٣).

المرشحون والقضايا السياسية الداخلية

من خلال تحليل برامج المرشحين في الانتخابات الأردنية، لوحظ الاهتمام الكبير الذي أعطاه المرشحون للقضايا السياسية، ونظرا لتعدد تلك القضايا فقد وجدنا أنه من الأفضل تقسيمها الى قسمين، قضايا سياسية داخلية وقضايا سياسية خارجية.

جدول رقم (٤)

المرشحون والقضايا السياسية الداخلية

المنطقة	المواطنون واحترام الحريات العامة	حرية الصحافة	تشكيل الأحزاب السياسية	الديمقراطية	العدالة الاجتماعية	الوحدة الوطنية	دعم القوات المسلحة	تطبيق الشريعة الإسلامية
العاصمة (عمان)	٤٧,٢٪	٣٦,٦٪	٢٥,٥٪	٣٠,٧٪	٣٣,٣٪	٢٢,٢٪	١٩,٤٪	١٩,٤٪
إربد	٣١,٦٪	٢١٪	١٠,٥٪	١٠,٥٪	٢١٪	٢٦,٣٪	٢٦,٣	١٥,٧٪
البلقاء	٣٨,٤٪	٢٦,٩٪	٢٣٪	٣٠,٦٪	١٩,٢٪	٤٢,٣٪	١٥,٣٪	٧,٦٪
الكرك	٣٧٪	٦٪	٦٪	١٢٪	١٨٪	١٨٪	١٢٪	٦٪
الطفيلة	٣٣٪	-	-	-	-	-	٢٣٪	٣٣٪

وبالنسبة للقضايا السياسية الداخلية فقد أخذنا أهم ثمان قضايا ركز عليها المرشحون في برامجهم، وهي احترام المواطنين والحريات العامة، وحرية الصحافة، والعدالة الاجتماعية، ودعم القوات المسلحة، وتشكيل أحزاب سياسية، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتحقيق المزيد من الديمقراطية، وتطبيق الشريعة الاسلامية.

وفيما يتعلق باحترام المواطنين والحريات العامة، فقد طالب بتحقيقها ٤٠ مرشحا من المائة مرشح في برامجهم الانتخابية، ولم يحددوا نوعية الحريات التي طالبوا بها، إلا أن المرشحين على مختلف فئاتهم السياسية اتفقوا على ضرورة احترام المواطنين وإعطائهم المزيد

من الحريات. وتحدث أحد المرشحين عن ضرورة إطلاق الحريات العامة بما فيها حرية الانتماء الفكري والسياسي والغاء تحصين القوانين الاستثنائية ضد محكمة العدل العليا. وطالب مرشح ثان بصيانة حقوق المواطنين في حرية الرأي والتعبير. وتطبيق نصوص الدستور المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الانسان.

ونالت محافظة العاصمة ومنطقة البلقاء أعلى نسبة ممن تحدثوا عن قضية الحريات بين المرشحين، فقد حصلت عمان على ٤٧٫٢٪ والبلقاء على ٣٨٫٤٪، وتقاربت النسب الباقية في سائر المناطق الأخرى الكرك ٣٧٪ والطفيلة ٣٣٪ وإربد ٣١٫٦٪. وربط بعض المرشحين في برامجهم بين الحريات العامة وحرية الصحافة، إلا أن نسبة من ذكر حرية الصحافة في برنامجه الانتخابي قد انخفضت الى ١٩ مرشح فقط من المائة، وتوزعت هذه النسب على عمان ٣٦٫٦٪ والبلقاء ٢٦٫٩٪ وإربد ٢١٪ والكرك ٦٪ وتجاهل مرشحو الطفيلة هذه القضية ولم يتحدث عنها أحد من المرشحين.

وبالنسبة لمطالبة المرشحين بتشكيل الأحزاب السياسية فقد ربطها البعض مع الحريات العامة، ولم يثر هذه القضية سوى ١٠ مرشحين فقط من المائة مرشح، وكانت أعلى نسبة في محافظة عمان حيث بلغت ٢٥٫٥٪، تليها البلقاء ٢٣٪ ومن ثم إربد ١٠٫٥٪ والكرك ٦٪ ولم يهتم أحد من المرشحين في الطفيلة بهذه القضية.

وكذلك الأمر بالنسبة للمطالبة بتحقيق المزيد من الديمقراطية فقد طالب ١٨ مرشحا بتحقيق ذلك، وركز مرشحو التيار الديني على ضرورة أن تكون الديمقراطية «تتناسب مع منهاجنا الاسلامي» وطالب فريق آخر بضمان «الحريات العامة والممارسة الديمقراطية السليمة» وتعميق الديمقراطية الحقيقية. وتساوت النسب في محافظتي العاصمة والبلقاء حيث بلغت على التوالي ٣٠٫٧٪ و٣٠٫٦٪. وتقاربت في منطقتي الكرك وإربد حيث بلغت ١٢٪ و١٠٫٥٪ وأما منطقة الطفيلة فلم يتحدث أحد من المرشحين الثلاثة عن قضية الديمقراطية.

والقضية الخامسة التي تحدث عنها المرشحون من القضايا السياسية المحلية هي قضية العدالة الاجتماعية، وبلغ مجموع من أثارها في برنامجه الانتخابي ٢٣ مرشحا من بين المائة مرشح. وأبرزت هذه القضية مواقف معظم المرشحين الذين تحدثوا عنها في برامجهم الانتخابية. ففي الوقت الذي تحدث فيه البعض عن العدالة الاجتماعية بين المواطنين بشكل عابر كتحسين «الأوضاع المعيشية والحياتية وتوفير فرص العمل لجميع فئات الشعب» فان المرشحين الملتزمين بالأحزاب اليسارية طرحوا أنفسهم كمدافعين عن الفقراء باعتبارهم مرشحين عن «الطبقات الكادحة» ووجهوا برامجهم الى «كافة القطاعات الشعبية والفقيرة والكادحة والقوى الوطنية والمناضلة» كما طالب البعض منهم بدعم «الطبقة العاملة من أجل تحقيق مطالبها في تحسين دخل العامل». وطالب مرشحو التيار الديني بتحقيق

العدالة الاجتماعية عن طريق تطبيق الشريعة الإسلامية. وأما المرشحون المستقلون فقد طالبوا بتخفيف «الأعباء المعيشية عن كاهل الفئات الشعبية من ذوي الدخل المحدود وزيادة دخولهم» وقال مرشح آخر «لنصرخ معا مطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والإثراء الغير مشروع» وتوزعت نسب المرشحين الذين تحدثوا عن تحقيق العدالة الاجتماعية على المحافظات التي شملتها الانتخابات كالتالي: العاصمة ٣ر٣٣٪، اربد ٢١٪ البلقاء ٢ر١٩٪ والكرك ١٨٪ والطفيلة لاشيء.

وأما قضية الوحدة الوطنية فيلاحظ أن معظم من أثاروها هم من المرشحين المسيحيين الذين تحدثوا عنها من مفهوم الوحدة بين المسلمين والمسيحيين، دون تحديد ذلك في براجهم. كما أن مرشحين آخرين اثاروا قضية الوحدة الوطنية من خلال الوحدة بين الشعبين الفلسطيني والأردني كمطالبة أحدهم بتعزيز «الوحدة الوطنية والعمل على تحقيق الوفاق العربي» وطالب مرشح أخر بالحرص على ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية دون تحديد. ويلغ عدد المرشحين الذين تحدثوا عن الوحدة الوطنية في براجهم الانتخابية ٢٧ مرشحا. وكانت أعلى نسبة في المحافظات التي تحدث المرشحون فيها عن الوحدة الوطنية هي محافظة البلقاء حيث بلغت ٣ر٤٢٪ وتليها إربد ٣ر٢٦٪ ومن ثم العاصمة ٢ر٢٢٪، ونالت الكرك ١٨٪ فقط واما الطفيلة فلاشيء.

كما أثار بعض المرشحين في براجهم قضية دعم القوات المسلحة الأردنية وبلغ عددهم ١٩ مرشحا من أصل المائة مرشح. وربط معظمهم بين دعم القوات المسلحة والقضية الفلسطينية، ودعا أحد المرشحين في منطقة إربد الى «دعم قواتنا المسلحة وبذل الغالي والنفيس في تزويدها بأحدث الأسلحة وفي توفير حياة كريمة لكل منتسبي القوات المسلحة لتكون درع الوطن وعدة التحرير» كما طالب مرشح آخر في منطقة العاصمة بدعم القوات المسلحة وتوفير الأسلحة الحديثة لها لتتمكن من أداء مهمتها، والمساهمة في التصدي للخطر الصهيوني على الأردن، وطالب مرشح ثالث، بناء القدرة العسكرية الذاتية لمواجهة الخطر الصهيوني، أي أن المرشحين ربطوا بين دعم القوات المسلحة والخطر الصهيوني على الأردن وقضية تحرير الأراضي المحتلة.

ومن جهة ثانية فقد طالب مرشحو التيار الديني أيضا بدعم القوات المسلحة استنادا إلى الآية الكريمة التي تقول «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم»، وكانت أعلى نسبة للمحافظات في دعم المرشحين للقوات المسلحة في منطقة الطفيلة حيث بلغت ٣٣٪ تليها على التوالي إربد ٣ر٢٦٪ عمان ٤ر١٩٪ البلقاء ٣ر١٥٪ والكرك ١٢٪.

والقضية الأخيرة من القضايا السياسية المحلية التي أثارها المرشحون في براجهم الانتخابية هي قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، ومع أننا سنعود الى هذا الموضوع مرة ثانية

في نهاية البحث عندما سنتحدث عن تأثيرات البرامج على نجاح المرشحين، الا أنه يلاحظ بشكل عام أن مثل هذه القضية لم يتحدث عنها سوى ١١ مرشحا فقط من المائة، ومع ذلك نجد أن معظم الفائزين في الانتخابات كانوا من التيار الديني الذي طالب بتطبيق الشريعة الاسلامية. وربط مرشح نجح في الانتخابات بين انتخابه وتطبيق الشريعة «من أجل السعي لتطبيق الشريعة الإسلامية في شتى مجالات الحياة... انتخبوا..» كما قال مرشح أخر. «بالاسلام وحده كنا خير أمة أخرجت للناس وحين ابتعدنا عن الإسلام أصبحنا أضحوكة لحثالات الأمم»، ودعا ثالث الى رفض القرارات التي تتعارض مع مبادئنا ومعتقداتنا لقوله عليه السلام «ألا إن رحى الاسلام دائرة فدوروا مع الاسلام حيث دار»، وطالب مرشح رابع بالعودة الى «كتاب الله فكرا وعقيدة ومنهجا وسلوكا ونظام حياة، ومن أجل أن ترتفع راية الإسلام فوق كل الرايات».

وفي المقابل فان بقية المرشحين لم يتحدثوا في براجمهم عن ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية ولم يثيروا القضايا الدينية لا من قريب ولا من بعيد في براجمهم. وكانت أعلى نسبة أثيرت هذه القضية فيها، في الطفيلة حيث نالت ٣٣٪ ، وتليها على التوالي منطقة العاصمة ١٩ر٤٪ واربد١٥ر٨٧٪ والبلقاء ٧ر٦٪ والكرك ٦٪. وتعود النسبة المتدنية في البلقاء والكرك الى أن بعض المرشحين قد نزل في الانتخابات لملء المقعد الشاغر عن المسيحيين في تلك المناطق (انظر الجدول رقم (٤).

المرشحون والقضايا السياسية الخارجية

(جدول رقم ٥)
المشرحون والقضايا السياسية الخارجية

المنطقة	دعم منظمة التحرير الفلسطينية	دعم الصمود في فلسطين	رفض اتفاقيات كامب ديفيد	تحقيق الوحدة العربية	دعم القضايا
عمان	٥٥,٥٪	٥٢,٧٪	٣٠,٥٪	٤١,٦٪	٣٨,٨٪
إربد	٦٣,١٪	٦٣,١٪	٣٦,٨٪	٤٢,١٪	٤٢,١٪
البلقاء	٦٩,٢٪	٦١,٥٪	٣٨,٥٪	٣٨,٥٪	٣٨,٥٪
الكرك	٣١,٣٪	٣١,٣٪	١٢,٥٪	١٢,٥٪	-
الطفيلة	-	-	-	-	-

نالت القضايا السياسية الخارجية أكثر الاهتمامات عند المرشحين في براجمهم الانتخابية بالمقارنة مع القضايا الأخرى التي تحدثنا عنها من قبل. وأخذنا خمس قضايا

أساسية أثارها المرشحون، وهي دعم منظمة التحرير الفلسطينية ودعم الصمود في فلسطين ورفض كامب ديفيد والمشاريع الاستسلامية والمطالبة بتحقيق الوحدة العربية ودعم القضايا العربية.

وبالنسبة لدعم منظمة التحرير الفلسطينية فقد بلغ عدد المرشحين الذين أثاروا قضية دعم منظمة التحرير ٥٥ مرشحا من المائة مرشح. وهي أعلى نسبة من المرشحين الذين يتفقون على قضية مشتركة واحدة في برامجهم الانتخابية من مختلف التيارات السياسية. وارتفعت هذه النسبة في محافظة البلقاء لتصل الى ٦٩٫٢٪ بالنسبة للمرشحين في المنطقة وعددهم ٢٦ مرشح، تليها محافظة إربد حيث بلغت النسبة ٦٢٫١٪ من المرشحين في المنطقة وعددهم ١٩ مرشحا، ومن ثم محافظة العاصمة ٥٥٫٥٪ من المرشحين وعددهم ٣٦ مرشحا، ومحافظة الكرك ٣١٫٣٪ من المرشحين في المحافظة وعددهم ١٦ مرشحا، وأما منطقة الطفيلة فلم يثر قضية دعم منظمة التحرير أي مرشح من المرشحين الثلاثة.

وتشابهت تقريبا برامج المرشحين حول هذه القضية فطالب أحدهم بالدعم الكامل واللامحدود لمنظمة التحرير الفلسطينية والمحافظة على وحدتها ومقاومة التدخل في شئونها الداخلية. ودعا آخر الى «دعم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني والتأكيد على استقلالية القرار الفلسطيني». ولوحظ أن معظم المرشحين الذين دعوا الى دعم منظمة التحرير شددوا على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتحدث أحد المرشحين عن دعم المنظمة من خلال حديثه عن العلاقة ما بين الشعبين الفلسطيني والأردني وقال إن هذه العلاقة الخاصة والمتميزة تملي علينا أن نقدم كل أشكال الدعم الى منظمة التحرير الفلسطينية ودعم كفاحها في قيادة شعب فلسطين».

ومن جهة أخرى فقد ربط بعض المرشحين بين قضية دعم منظمة التحرير الفلسطينية وقضية دعم صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة.

وبلغ مجموع من تحدث عن قضية دعم الصمود في الأراضي المحتلة ٥٢ مرشحا من أصل المائة مرشح، ولهذا فقد جاءت هذه القضية في المرتبة الثانية من القضايا التي اثيرت في برامج المرشحين وتوزعت النسب على المناطق الخمس التي شملتها الانتخابات حسب عدد المرشحين في كل منطقة، إربد ٦٣٫١٪ والبلقاء ٦١٫٥٪ والعاصمة ٥٢٫٧٪ والكرك ٣١٫٣٪ واما منطقة الطفيلة فلم يتحدث أحد من المرشحين عن هذه القضية. وكان بعض المرشحين يربط بين هذه القضية وقضية دعم منظمة التحرير الفلسطينية، الا أنه كان من النادر أن يتحدث المرشح في برنامجه عن نوعية الدعم الذي يريده للصمود في فلسطين ولهذا فقد كان معظم المرشحين الذين أثاروا هذه القضية يتحدثون عن ضرورة دعم الصمود دون الخوض في التفاصيل.

وأما قضية رفض كامب ديفيد والمشاريع الاستسلامية، فقد لوحظ أن ٣٣ مرشحا من المائة مرشح تحدثوا عن رفضهم لاتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وربطوا بين ذلك الرفض وبين رفضهم للمشاريع الاستسلامية لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، والسياسة الأمريكية في المنطقة العربية. ونجد أن احد المرشحين الذين فشلوا في الانتخابات قد ركز في برنامجه الانتخابي على القضية الفلسطينية، ومما جاء في برنامجه «لا لمشروع ريغان وألف لا لأمريكا، لا لكامب ديفيد. . ولا مهادنة مع الرجعية والاستعمار، نعم للتحرير، فما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة، ونعم لحرب التحرير الشعبية ونعم للدولة الفلسطينية المستقلة الحرة على كامل تراب فلسطين» ورفض مرشح آخر «كافة المشاريع التي تطرحها الولايات المتحدة في المنطقة لعدم مصداقيتها وأية مشاريع أخرى تنتقص من كرامة الأمة العربية وحقوق شعب فلسطين الكاملة» ومرشح ثالث في منطقة الكرك دعا الى «الوقوف بحزم ضد المخططات الإمبريالية والمشاريع الاستسلامية».

وسنلاحظ عند حديثنا عن العلاقة بين برنامج المرشح وفوزه أن الفائزين الثمانية لم يتحدثوا عن مثل هذه القضايا في برامجهم، كما أن التيار الديني لم يتحدث عنها الا بشكل عام، وكانت أعلى نسبة من بين الذين تحدثوا عنها من المرشحين في منطقة البلقاء ٣٨٫٥٪ تليها أربد ٣٦٫٨٪ ومن ثم عمان ٣٠٫٥٪ والكرك ١٢٫٥٪ وأما الطفيلة فلم يثير هذه القضية أي من المرشحين الثلاثة الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات. ولقد اعترف رئيس الوزراء الأردني احمد عبيدات في مقابلة تلفزيونية بعد الانتخابات ان إجماع المرشحين انصب على القضية الفلسطينية «وهي القضية المركزية وهذا شأن جوهري من شؤوننا في هذا البلد ونتيجة طبيعية نفهمها ونتفاعل معها»[٧].

القضية الأخرى التي تحدث عنها المرشحون هي قضية الوحدة العربية، هذه القضية لم يذكرها سوى ٣٥ مرشحا من المرشحين المائة، مع العلم بأن الشعبين الفلسطيني والأردني يعتبران من أكثر الشعوب العربية إيمانا بالوحدة العربية وضرورة تحقيقها (ابراهيم، ١٩٨٠ : ١٣٢). واتفق معظم المرشحين الذين تحدثوا عن قضية الوحدة العربية على ضرورة مشاركة الشعوب العربية في هذه الوحدة. وكانت منطقة إربد هي أعلى المحافظات التي تحدث المرشحون فيها عن ضرورة قيام الوحدة العربية حيث بلغت ٤٢٫١٪ بالنسبة للمرشحين فيها، وتليها العاصمة ٤١٫٦٪ والبلقاء ٣٨٫٥٪ والكرك ١٢٫٥٪ والطفيلة لا أحد. وربط معظم المرشحين هذه القضية مع قضية دعم القضايا العربية في برامجهم، وتحدث عن القضية الأخيرة ٣٢ مرشح من المائة، توزعوا على إربد حيث بلغت النسبة ٤٢٫١٪ وهي نفس نسبة من تحدث عن الوحدة العربية. وتقاربت النسب بين محافظتي العاصمة والبلقاء حيث بلغت على التوالي ٣٨٫٨٪ و٣٨٫٥٪ ولم يتحدث عنها أحد من المرشحين في منطقتي الكرك والطفيلة.

مقارنة بين برامج الفائزين وبقية المرشحين

بعد أن استعرضنا في الصفحات السابقة أهم القضايا التي أثارها المرشحون في برامجهم الانتخابية، وقارنا بين كل منطقة وأخرى من المناطق الخمس التي تمت فيها الانتخابات حسب نسبة توزيع القضايا على كل محافظة. كان لابد من البحث في تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات التكميلية لنعرف ان كانت لهذه البرامج والقضايا العامة التي أثيرت، فيها أية علاقة بفوز المرشحين. أي بعبارة أخرى لنتوصل الى نتيجة ما إذا كانت هناك صلة بين برامج المرشحين وبين فوزهم في الانتخابات النيابية، أم أن هناك عوامل أخرى تتحكم في فوز المرشحين.

من خلال دراسة برامج المرشحين الثمانية الذين حالفهم الحظ وفازوا في الانتخابات التكميلية، نلاحظ أن هؤلاء لم يتعرضوا في برامجهم الانتخابية لمعظم القضايا العامة التي تحدث عنها المرشحون الآخرون وعددها ٢٨ قضية ومع ذلك فقد فازوا وكان فوزهم بنسب عالية جدا من الأصوات بالمقارنة مع المرشحين الآخرين. وقد فاز أحد المرشحين الذي لم يعالج سوى ١٣ قضية فقط من أصل ٢٨ قضية عولجت في برامج المرشحين (انظر جدول رقم ٦)، في برنامجه الانتخابي واعتبر أكثر الفائزين الذين طرحوا القضايا العامة في برنامجه الانتخابي، ونال هذا النائب من الأصوات ١٨٤٥٨ صوتاً، بينما المرشح الذي تلاه في الأصوات ولم يحالفه الحظ في الانتخابات لم ينل سوى ٩٣٣٢ صوتا أي النصف تقريبا، مع العلم بأنه تناول ٢٦ قضية من القضايا التي أثيرت في الانتخابات. كما أن العديد من المرشحين في نفس المحافظة أثاروا عدة قضايا في برامجهم لم يثرها المرشح الفائز ومع ذلك فقد سقطوا في الانتخابات بل إن احد المرشحين الذين أثاروا حوالي ٢٠ قضية لم يحصل سوى على مائة صوت تقريبا.

ومرشح آخر فاز في الانتخابات لم يتحدث إلا عن ٦ قضايا من ٢٨ قضية حصل على ٢٣٢٢٨ صوتا، ومرشح ثان في نفس المحافظة تحدث عن ١٨ قضية ونال ألف صوت تقريبا. وبعض المرشحين الذين لم يكن لهم برنامج شامل كالآخرين تناولوا في الصحف أو المناشير قضية واحدة أو اثنتان من القضايا وركزوا عليها، مثل محاربة الفساد أو دعم المواطنين والحريات العامة وهؤلاء حصلوا على أصوات أكثر من الأصوات التي حصل عليها مرشحون عالجوا عدة قضايا في برامجهم الانتخابية.

ولهذا فلانجد أن هناك أية علاقة بين برنامج المرشح وفوزه في الانتخابات حتى أن بعض الفائزين نجحوا دون وجود برامج شاملة لهم في الحملات الانتخابية. وركز ثلاثة من الفائزين ـ من أصل ثمانية ـ على الشريعة الإسلامية والقضايا الدينية فقط «من أجل أن ترتفع راية الإسلام فوق كل الرايات» و«النظام الاسلامي يؤمِّن لكل مواطن ضرورات

الحياة في مجتمع نظيف»، ونجحوا في الانتخابات باغلبية الأصوات وهم الذين يشكلون التيار الديني. ومع أن معظم التيارات الفكرية من أقصى اليمين الى أقصى اليسار قد شاركت في ترشيح أعضاء منها، إلا أن هذه المشاركة لم تؤثر تأثيرا فعالا في نتائج الانتخابات على الرغم من وجود برامج انتخابية كاملة لها. وأظهرت الانتخابات وجود تياران أثّرا على نتائج الانتخابات تيار عشائري وتيار إسلامي.

وبالنسبة للتيار العشائري فيستدل من نتائج الانتخابات النفوذ الواسع للعشائر في عملية الانتخابات خاصة في مناطق الجنوب والبلقاء حيث اعتمد مرشحو هذا التيار منذ البداية على قوتهم العشائرية ولم يثيروا قضايا عامة في برامجهم الانتخابية مثل قول أحدهم «لقدرتي على حمل الأمانة وبدعم من عشائر. . . ونزولا عند رغبة عشائر. . . فإنني قررت ترشيح نفسي لمجلس الأمة وواعدا إياهم أن أكون مخلصا لوطني مبتعدا عن كل الشعارات الزائفة والبراقة» كما أن بعض العشائر كانت توجه نداءات الى الناخبين لتأييد مرشح معين «نداء باسم عشائر سحاب عامة وعشيرة. . خاصة الى أقربائهم وأبناء عمومتهم يناشدونهم مؤازرة مرشحنا. . .» مثل هذه الشعارات والنداءات سيطرت على جانب كبير من المرشحين في الحملة الانتخابية، ولم يهتموا بالتقدم ببرنامج شامل للناخبين، وفاز ثلاثة مرشحين يمثلون هذا الاتجاه في الانتخابات في محافظة واحدة وهؤلاء الثلاثة ورثوا مقاعد شغلها من قبلهم الآباء والأجداد ومع أن العشائرية في مجتمع محافظ كالمجتمع الأردني كان لها تأثير أوسع في الانتخابات السابقة إلا أنها حافظت على بعض قواعدها خاصة في محافظتي البلقاء والكرك.

وأما التيار الاسلامي الذي نال هو أيضا ثلاثة مقاعد كان اثنان منهم لهما جذور عشائرية ، الى جانب أن هذا التيار هو الوحيد الذي تغض الحكومة الطرف عن نشاطاته. الى حد أن رئيس الحكومة في ذلك الوقت قال في مقابلة تلفزيونية ونشرتها الصحف الأردنية في اليوم التالي إنه من الطبيعي نجاح المرشحين الثلاثة في بلد الأغلبية الساحقة فيه قاعدتها قاعدة محافظة وبالتالي مرتكزنا هو العقيدة [٨]. أما اصحاب التيار الاسلامي فركزوا على الجوانب الدينية في برامجهم الانتخابية، وبقيت معالجتهم للقضايا العامة من خلال المفهوم الاسلامي لها.

وبذلك نجد أن تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية يبقى محدودا، حيث لعبت عوامل أخرى لها أهمية أكثر من أهمية البرامج الانتخابية في نتائج الانتخابات كالقبلية والعشائرية والدين.

جدول رقم (٦)
توزيع القضايا الرئيسية على المرشحين

الرقم	الموضوع	عدد المرشحين الذين تحدثوا عنه
١	دعم منظمة التحرير الفلسطينية	٥٥ مرشحا
٢	دعم الصمود في الأراضي المحتلة	٥٢ مرشحا
٣	تطوير الزراعة	٤٧ مرشحا
٤	احترام المواطنين والحريات العامة	٤٠ مرشحا
٥	تحقيق الوحدة العربية	٣٥ مرشحا
٦	الاهتمام بمصالح الموظفين والعمال	٣٤ مرشحا
٦ مكرر	دعم حقوق المرأة	٣٤ مرشحا
٨	رفض كامب ديفيد ومشاريع الاستسلام	٣٣ مرشحا
٨ مكرر	تطوير التعليم والاهتمام به	٣٣ مرشحا
١٠	دعم القضايا العربية	٣٢ مرشحا
١١	المحافظة على الوحدة الوطنية	٢٧ مرشحا
١٢	تطوير الاقتصاد	٢٦ مرشحا
١٣	محاربة الفساد	٢٣ مرشحا
١٣ مكرر	تحقيق العدالة الاجتماعية	٢٣ مرشحا
١٥	تطوير الصناعة	٢١ مرشحا
١٦	دعم القوات المسلحة	١٩ مرشحا
١٦ مكرر	حرية الصحافة	١٩ مرشحا
١٨	الديمقراطية	١٨ مرشحا
١٩	الاهتمام بتطوير الريف	١٦ مرشحا
٢٠	تطبيق الشريعة الإسلامية	١١ مرشحا
٢١	تشكيل الأحزاب السياسية	١٠ مرشحين
٢١ مكرر	الاهتمام بتطوير المخيمات الفلسطينية	١٠ مرشحين
٢١ مكرر	دعم الرياضة والشباب	١٠ مرشحين
٢٤	الأسعار والتموين	٩ مرشحين
٢٥	الخدمات الصحية	٧ مرشحين
٢٦	المحافظة على البيئة	٣ مرشحين
٢٦ مكرر	دعم الكتاب ودور النشر	٣ مرشحين
٢٨	دعم السياحة	١ مرشح واحد

الخلاصة

بعد الدراسة التي أجريناها على برامج المرشحين لمعرفة أهمية القضايا التي تطرق إليها المرشحون في برامجهم الانتخابية، وجدنا أن هناك ٢٨ قضية أساسية ذكرها المرشحون. وكانت بعض تلك القضايا تأتي في مرتبة أقل أهمية من القضايا الأخرى، فمثلا وجدنا أن قضية دعم السياحة في الأردن لم يتطرق اليها سوى مرشح واحد من أصل المائة مرشح - وهذا المرشح لم ينجح في الانتخابات. وجاءت هذه القضية في أسفل جدول القضايا ذات الأهمية لدى المرشحين (انظر جدول رقم ٦) بعكس قضية دعم منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت أكثر القضايا أهمية في برامج المرشحين حيث تحدث عنها ٥٥ مرشحا من المائة مرشح. ولكن هذا الاهتمام الكبير من قبل المرشحين من هذه القضية لا يعني أن هناك قضية عامة مشتركة اتفق عليها المرشحون في برامجهم وأثاروها، بل إنه حتى قضية دعم منظمة التحرير التي اعتبرت أهم القضايا التي اتفق عليها المرشحون لم يتحدث عنها سوى ٥٥ مشرحا، وهذا يعني أن ٤٥ مرشحا من المائة لم يتفقوا على كون تلك القضية من القضايا المهمة في البلاد. كما أنه لوحظ أن هذه القضية لم يتطرق اليها سوى مرشحين اثنين فقط من بين المرشحين الثمانية الذين فازوا في الانتخابات أي أن ستة من الفائزين لم يهتموا بالقضية الأولى في سلم اهتمامات المرشحين. وجاء اهتمام ٥٣ مرشحا من قضية دعم المنظمة، من الذين فشلوا في الانتخابات. والقضية الثانية في الأهمية هي قضية دعم الصمود في الأراضي المحتلة حيث تحدث عنها ٥٢ مرشحا، واهتمام هذا العدد من المرشحين بهذه القضية يأتي للارتباط المصيري للناخبين بما يجري داخل الأراضي المحتلة، ولهذا فقد ركز عليها أكثر من نصف المرشحين. كما أن ثلاثة من الفائزين في الانتخابات تحدثوا عن هذه القضية في برامجهم الانتخابية.

ويلاحظ عند دراسة القضايا العامة في برامج المرشحين، الاهتمام الكبير الذي أبدوه في القضايا السياسية الخارجية أكثر من اهتمامهم بالقضايا الداخلية. وعلى الرغم من قلة عدد القضايا السياسية الخارجية بالنسبة لعدد القضايا العامة حيث كانت خمس قضايا فقط من أصل ٢٨ قضية، إلا أن هذه القضايا الخمس جاءت في عداد القضايا العشرة الأولى من الأهمية (انظر جدول رقم ٦) حيث كانت قضيتا دعم المنظمة ودعم الصمود في الأراضي المحتلة في المرتبتين الأولى والثانية، وتحقيق الوحدة العربية في المرتبة الخامسة، ورفض كامب ديفيد ومشاريع الاستسلام في المرتبة الثامنة ودعم القضايا العربية في المرتبة العاشرة. وفي المقابل فإن قضايا الخدمات العامة جاءت في المرتبة الأخيرة من القضايا الثمانية والعشرين حيث كانت على التوالي دعم السياحة مرشح واحد، دعم الكتاب ودور النشر والمحافظة على البيئة ٣ مرشحين، ودعم الخدمات الصحية ٧ مرشحين، المحافظة على الأسعار والتموين (قضية اقتصادية) ٩ مرشحين. وتساوت قضايا الرياضة والشباب

والاهتمام بتطوير المخيمات الفلسطينية وتشكيل الأحزاب السياسية مع بعض واهتم بهذه القضايا ١٠ مرشحين.

كما تساوت قضية دعم القوات المسلحة مع قضية حرية الصحافة (١٩ مرشحا) وكذلك قضية محاربة الفساد مع تحقيق العدالة الاجتماعية (٢٣ مرشحا) وقضية رفض كامب ديفيد ومشاريع الاستسلام مع قضية تطوير التعليم والاهتمام به (٣٣ مرشحا). وتساوت قضية الاهتمام بمصالح الموظفين والعمال مع قضية دعم حقوق المرأة (٣٤ مرشحا). وجاءت قضية تطوير الزراعة في المرتبة الثالثة بينما قضية احترام المواطنين والحريات العامة في المرتبة الرابعة حيث تحدث عن الزراعة ٤٧ مرشحا وعن احترام المواطنين ٤٠ مرشحا.

كما لوحظ أن برامج المرشحين الفائزين لم تتطرق الى القضايا العامة التي نالت الاهتمام الكبير عند بقية المرشحين بل على العكس فإن معظم الفائزين تناولوا قضايا جانبية لم تحز إلا على اهتمام قليل عند بقية المرشحين، فمثلا قضية تطبيق الشريعة الإسلامية لم يتحدث عنها سوى ١١ مرشحا فقط من بينهم ثلاثة مرشحين فازوا في الانتخابات وجاءت في المرتبة العشرين، بينما قضية دعم منظمة التحرير التي كانت في المرتبة الأولى لم يتحدث عنها من الفائزين سوى مرشحين اثنين كما ذكرنا من قبل.

ولهذا لا نجد في النهاية علاقة قوية بين برامج المرشحين ونتائج الانتخابات، على الرغم من أهمية وجود برامج انتخابية. كما أن اتفاق المرشحين على قضايا مشتركة في برامجهم لا يعني بالضرورة أن تلك القضايا تلعب دورا في برامج الفائزين الذين من الممكن أن يختاروا قضايا قليلة ومعينة ويركزوا عليها في حملتهم الانتخابية الى جانب أن نتائج الانتخابات ما زالت تلعب فيها عوامل عديدة تقيد في النهاية أي دور إيجابي من الممكن أن تلعبه برامج المرشحين في إقناع الناخبين بصحة مواقفهم، كالقبلية والعشائرية والتقاليد.

الهوامش

١ - للمزيد من المعلومات انظر رسالة الدكتوراه للدكتور عبدالله الخطيب
The Role of Legislature in Jordan, 1923 - 1976, DPA Dissolution, Presented at State University of New York at Albany, 1977.

٢ - قسمت الدوائر الانتخابية على النحو التالي:-

(١) - عن قضاء عمان ست نواب مسلمين (اثنان منهم عن الأقلية الشركسية والشيشانية) واثنان من المسيحين.

(٢) - ثلاثة نواب عن قضاء السلط اثنان من المسلمين وواحد من المسيحين.

(٣) - نائب واحد عن قضاء مأدبا.

(٤) ـ قضاء إربد خمسة نواب مسلمين ونائب واحد مسيحي.
(٥) ـ نائب واحد مسلم عن قضاء جرش (المفرق والزرقاء).
(٦) ـ أربعة نواب عن قضاء الكرك واحد منهم مسيحي.
(٧) ـ نائب واحد مسلم عن الطفيلة.
(٨) ـ نائبان مسلمان عن لواء معان.
(٩) ـ ثلاثة نواب عن البدو
(١٠) ـ خمسة نواب عن قضاء القدس ثلاثة مسلمون واثنان مسيحيان.
(١١) ـ أربعة نواب عن قضاء بيت لحم اثنان مسلمان واثنان مسيحيان.
(١٢) ـ ستة نواب مسلمين عن قضاء نابلس.
(١٣) ـ خمسة نواب مسلمين عن قضاء الخليل.
(١٤) ـ ثلاثة نواب مسلمين عن قضاء جنين.
(١٥) ـ ثلاثة نواب مسلمين عن قضاء طولكرم.
(١٦) ـ أربعة نواب عن قضاء رام الله واحد منهم مسيحي.

(انظر فيصل البطانية، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة، عمان ١٩٨٣ «دون تحديد دار النشر»)

٣ ـ اخترنا برامج المرشحين الانتخابية بأنها كل ما صدر عن المرشح من مطبوعات انتخابية (نشرة أو دعاية أو منشور انتخابي أو كتيب) واعتمدنا على تلك المطبوعات الانتخابية المنشورة في الصحف كدعاية أو المنشورات الانتخابية التي كان يوزعها المرشح على الناخبين خلال الحملة الانتخابية.

٤ ـ أخذت هذه النسب في كل منطقة من المناطق التي جرت فيها الانتخابات بناء على عدد المرشحين الذين أثاروا كل قضية في كل محافظة وعدد المرشحين الإجمالي لنفس المحافظة. فمثلا نسبة من تحدث عن الزراعة في محافظة إربد كما لاحظنا كان ٦٨٪ وهذه النسبة أخذت من عدد المرشحين الذين أثاروا هذه القضية وكان عددهم ١٣ مرشحا في مقابل عدد المرشحين الإجمالي في إربد وعددهم ١٩ مرشحا وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المحافظات والقضايا العامة الأخرى التي ستتحدث عنها في هذا البحث.

٥ ـ باستثناء منطقة الطفيلة التي لم يتحدث أحد من مرشحيها عن الخدمات العامة ما عدا قضية التعليم كما أسلفنا الذكر.

٦ ـ تعود هذه النسبة في منطقة الطفيلة الى أن مرشحا واحدا فقط من المرشحين الثلاثة في المنطقة أثار القضية في برنامجه الانتخابي.

٧ ـ انظر جريدة صوت الشعب الأردنية ٢١ ابريل ١٩٨٤.

٨ ـ انظر الصحف الأردنية ـ صوت الشعب والدستور والرأي ـ ٢١ أبريل ١٩٨٤.

المصادر العربية

ابراهيم، س.
١٩٨٠ «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة القومية العربية في الفكر والممارسة» ص١١١ - ١٩٦ في «بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركزدراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بطاينة، ف.
١٩٨٢ ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة. عمان.

المصادر الأجنبية

Huntington, S. & Nelson, J
1976 No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries. Boston: Harvard University Press: 24 - 56.

دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليًا على صورة أردنية معدلة من مقياس المفاهيم العددية

فاروق الروسان*
كلية التربية - الجامعة الاردنية

مقدمة

تعتبر المهارات الرياضية من المهارات الأساسية في حياة كل فرد، سواء أكان ذلك الفرد من العاديين أم من المعوقين عقليا، رغم اختلاف حاجة كل منها في كمية ونوعية تلك المهارات. ولقد حدد المجلس القومي لمعلمي الرياضيات في الولايات المتحدة الأمريكية عشر موضوعات تضمنت العديد من المهارات الأساسية والضرورية لكل مواطن مثقف وهي:

«الأعداد والأرقام، والعمليات الحسابية، والجمل والعبارات الرياضية والهندسية، والقياس، والعلاقات، والافتراضيات والإحصاء، والاختبارات، والرسم، والتعليل الرياضي، والرياضيات المالية والمعيشية». (ابو زينه، ١٩٨٥)

تبدو أهمية تعليم المفاهيم والمهارات الرياضية للطلبة العاديين أو لذوى الإعاقة العقلية البسيطة في أنها الوسيلة الرئيسية التي تنمي استقلالية الفرد في التعامل مع مجتمعه، واعتماده على ذاته في حل مشكلات الحياة اليومية، اذ يعتبر الهدف النهائي لتدريس المهارات الرياضية للمعوقين عقليا مساعدة المعوق عقليا على توظيف المهارات

* يتقدم الباحث بالشكر الجزيل الى الدكتور أيمن الكخن، الاستاذ المساعد في قسم المناهج وأصول التربية بالجامعة الاردنية لمراجعته اللغوية لهذه الدراسة. والى الآنسة احلام طوقان لمساعدتها في استخراج نتائج الدراسة في مركز الحاسب الآلي بالجامعة الاردنية، والى الانسة نهيل الجيلاني لطباعتها هذه الورقة. كما يتقدم الباحث بالشكر الى السيد جلال جرار على مساهمته في اعداد فقرات المقياس.

الرياضية في مواجهة المواقف اليومية التي تتطلب استخدام المهارات الأساسية في الرياضيات كالجمع والطرح والضرب والتقسيم، ومما يدل على أهمية تعليم المهارات الرياضية للمعوقين عقليا زيادة عدد البحوث في هذا المجال، اذ يشير ماكميلان (MacMillan,1977) الى الزيادة الواضحة في عدد البحوث التي أجريت حول موضوع تدريس المهارات الرياضية للمعوقين عقليا في العقدين السابقين، مقارنة مع عقد الستينات، وخاصة لذوى الإعاقة العقلية البسيطة (Educable mentally retarded, (EMR)).

الدراسات السابقة:

اختلفت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر متغيري العمر الزمني أو العقلي أو كلاهما في تعلم المهارات الرياضية لدى الطلبة العاديين والمعوقين عقليا، فقد ركز بياجيه في نظريته عن النمو المعرفي، على أهمية العمر الزمني (Chronological age) كمتغير رئيسي في تعلم المفاهيم الرياضية (Cohn & Seim, 1978) وعلى العلاقة بين درجات الإعاقة العقلية والمراحل الرئيسية الأربع في نظريته (MacMillan,1977)، إلا أن دراسات أخرى أكدت على أهمية العمر العقلي (Mental Age) كمتغير رئيسي في تعلم المفاهيم الرياضية، فقد وجد فيجن بوم (Feigenbaum,1963) علاقة ارتباطية إيجابية بين نسبة الذكاء والقدرة على حل المهمات الرياضية، وقد أيدت دراسات أخرى ما توصل اليه فيجن بوم في دراسة حول العلاقة الارتباطية بين تعلم المفاهيم العددية والعمر العقلي أكثر من ارتباط العمر الزمني بالقدرة على تعلم المفاهيم العددية، فقد ذكر (Stearns & Brokowski, 1969; Richaeds, 1969) أن العمر العقلي أكثر ارتباطا بنمو وتطور المفاهيم الرياضية للفرد من العمر الزمني أو نسبة الذكاء (Intelligence quotient, (IQ)).

ومما يؤيد ذلك نتائج الدراسة التي قام بها براون (Brown,1973) وآخرون حول تقارب أداء كل من العاديين والمعوقين عقليا المتناظرين في العمر العقلي، على المفاهيم العديدة في حين وجدوا اختلافا واضحا بين أداء كل من العاديين والمعوقين عقليا الذين يختلفون في العمر الزمني ونسبة الذكاء على المفاهيم العددية.

ومن أقدم الدراسات التي أجريت حول موضوع العلاقة بين العمليات العقلية والتحصيل في المهارات الرياضية تلك الدراسات التي يذكرها ماكميلان (MacMillan,1977) والتي أجراها كروكشناك (Cruickshank, 1948) (Dunn & Capobianco, 1954)، فقد أشارت تلك الدراسات الى قدرة المعوقين عقليا علي القيام ببعض المهارات الرياضية التي يؤديها العاديون المناظرون لهم في العمر الزمني، فيما عدا بعض المهارات الرياضية المعقدة كمهارة التعليل الرياضي (Arithmetic reasoning)، ويفسر (Dunn & Capobianco, 1954) ذلك بأن مهارة التعليل الرياضي تعتمد على

مهارات أخرى في القراءة والتفكير المنطقي، حيث يجد المعوقين عقليا صعوبة فيها. ويوصف سلوك المعوق عقليا عند إداء المهارات الرياضية بأنه سلوك بدائي، ويبدوذلك في العد على الأصابع - وقلة الاهتمام بالأخطاء، والأخطاء القرائية عند قراءتهم المشكلات الرياضية.

تتنوع المشكلات التي يواجهها المعوقون عقليا عند أدائهم للعمليات الرياضية، وقد أشار بعض الباحثين الى هذه المشكلات، فقد اشار (Payne et al, 1977) الى المشكلات التي يواجهها المعوقون عقليا في أداء العمليات الرياضية كالجمع والطرح والضرب والقسمة، إذ تعتبر عملية الجمع أساسا لعمليات أخرى في السلم الهرمي للعمليات الرياضية كالطرح والضرب والتقسيم، فالفرد الذي يواجه مشكلات في عمليات الجمع لابد وأن يواجه مشكلات في العمليات الرياضية اللاحقة، أما عملية الطرح فتعتبر من العمليات الرياضية الصعبة لدى المعوقين عقليا، إذ يفشل المعوقون عقليا في فهم طريقة طرح الأرقام من بعضها، (مثلا لماذا لا نستطيع طرح ٣ من ١ بدلا من طرح ١ من ٣) ويكمن عدد من الأسباب وراء تلك الصعوبة، وأهمها: صعوبة فهم مفهوم الاستعارة من رقم الى آخر، إذ لا تغدو الأرقام مجرد أرقام وانما هي أرقام ذات دلالات يصعب على المعوق عقليا فهمها أحيانا، وإعادة تنظيمها أحيانا أخرى عند إجراء عملية الطرح، أما فيما يتعلق بعمليتي الضرب والتقسيم فيواجه المعوقون عقليا مشكلات في إجراء تلك العمليات بسبب ماتتطلبه هذه العمليات من تذكر آلي يصعب على المعوق عقليا إتقانه وتذكره لفترة طويلة وخاصة بعد تركه لمركز التربية الخاصة.

أما (Peterson, 1973) فقد أشار الى صعوبة تطوير المعوق عقليا لمهارات التعليل الرياضي (Reasoning skills)، إذ يحتاج تطوير تلك المهارات من المعلم أن يعدل في أساليب تدريسها حتى يسهل على المعوق عقليا فهمها وفهم المصطلحات الرياضية المرتبطة بها. أما (Payne et al, 1977) فيشيرون الى الصعوبات التي يواجهها الطالب العادى والمعوق عقليا، في استيعاب المفاهيم المرتبطة بالزمن، مثل مفهوم اليوم والشهر، والسنة وكذلك المفاهيم المرتبطة بالوقت، والنقود والوزن، والحجم، والمسافة، ومن هنا كانت أهمية تدريس هذه المفاهيم للأطفال العاديين والمعوقين عقليا بطريقة حسية وواقعية.

وفي دراسة أجراها (Bilsky & Judd, 1986) إشارة الى الصعوبات التي تواجه المعوقين عقليا والعاديين في حل المشكلات الرياضية بطريقة شفوية، فقد هدفت هذه الدراسة الى تحديد مصادر صعوبة حل المشكلات الرياضية بطريقة شفوية، وقد أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من ٤٨ مفحوصا من ذوى الإعاقة العقلية البسيطة و٤٨ مفحوصا من الطلبة العاديين ممن هم في سن العاشرة، من مدارس مدينة نيويورك،

واستخدما أسلوب تحليل التباين العاملي، وأشارت نتائج تلك الدراسة إلى تشابة أداء كل من العاديين والمعوقين عقليا في العمليات الرياضية كالجمع مقارنة مع أدائهم على العمليات الرياضية الخاصة بالطرح، إذ أظهرت الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية بين أداء كل من العاديين والمعوقين في عمليات الطرح، كما حددت الدراسة في نتائجها مصادر صعوبة حل المشكلات الرياضية بطريقة شفوية لدى المعوقين عقليا، وأهمها العوامل المرتبطة بالقدرة على التذكر، والقدرة على فهم المشكلة الرياضية، والقدرة على التنظيم المنطقي للمشكلة الرياضية، وأخيرا العوامل المرتبطة بفهم المشكلة الرياضية.

وفي دراسة اجراها (Snart et al, 1982) إشارة الى الفروق في الأداء على العمليات الرياضية بين ثلاث فئات من الأطفال العاديين، وذوى الإعاقة العقلية البسيطة، والمتوسطة، وبخاصة على العمليات العقلية المرتبطة بتذكر الأرقام (Digit span) ونقل الأشكال (Figure copying) وتذكر التصاميم (Memory design)، فقد أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من ١٣ طالبا من العاديين ذوى مشكلات اجتماعية ومن ٦٤ طالبا من طلبة التربية الخاصة في مدينة (Edmonten)بكندا، وقسمت تلك العينة الى فئات حسب قدرتها العقلية باعتماد الصورة المعدلة من مقياس وكسلر، وأشارت نتائج تلك الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الحالة العقلية على العمليات الرياضية المتعلقة بتذكر الأرقام ونقل الأشكال وتذكر التصاميم. كما أجرت (Ross & Ross, 1978) دراسة هدفت الى دراسة الفروق في الأداء بين مجموعتين من مجموعات الإعاقة العقلية المتوسطة على مهارات حل المشكلات فقد قسمت عينة الدراسة والمؤلفة من ٥٦ مفحوصا الى مجموعتين؛ الأولى هي المجموعة التجريبية، والثانية هي المجموعة الضابطة، وأشارت نتائج هذه الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين لصالح المجموعة التجريبية التي تعرضت لبرنامج تدريبي في حل المشكلات. أما (Cohn & Seim, 1978) فقد أجريا دراسة هدفت الى معرفة الفروق في الأداء بين الأطفال العاديين والمعوقين عقليا على تطوير المفاهيم العديدية (Number concept development) اذ تكونت عينة الدراسة من ٤٨ مفحوصا من العاديين والمعوقين عقليا ممن هم في عمر السادسة، وطبقت عليهم مهمات بياجيه المعروفة (Piagetian tasks) وأشارت نتائج الدراسة الى تشابه أداء كل من العاديين والمعوقين عقليا، المتساويين في عمرهم العقلي على المهارات العددية، بغض النظر عن اختلافهم في العمر الزمني أو نسبة الذكاء.

كما اجريت دراسة أخرى على المهارات الرياضية التي ينجح في أدائها ذوى الإعاقة العقلية المتوسطة، ففي الدراسة المسحية للمهارات الرياضية التي أجراها (Baroody & Snyder, 1983) على عينة مؤلفة من ١٥ مفحوصا ممن تتراوح أعمارهم

الزمنية ما بين ١٧-٢١ سنة، وأعمارهم العقلية ما بين ٣-٥ سنوات، إشارة الى المهارات الرياضية التي ينجح في أدائها ذوى الإعاقة العقلية البسيطة بنسبة ١٠٠٪ وهي مهارة العد حتى عشرة، ومهارة عد المجموعات، ومهارة العد الفردى، ومهارة العد الزوجى ومهارة العد بمعنى، كما اشارت نتائج الدراسة الى نجاح المعوقين عقليا على مهارات العد الآلي حتى رقم ١٣ بنسبة ٦٥٪ والى نجاحهم على تذكر الرقم الذى يلي رقما معينا بطريقة كتابية بنسبة ٧٣٪، وكانت أقل المهارات الرياضية نجاحا لدى المعوقين عقليا هي مهارة مقارنة المجموعات الرقمية إذ وصلت نسبة نجاحهم على هذه المهارة ١٣٪.

وهكذا يستنتج من الدراسات السابقة أن بعض هذه الدراسات قد أيدت أثر متغير العمر الزمني، في حين أيد بعضها الآخر أثر متغير العمر العقلي، في تعلم المهارات الرياضية لدى الطلبة العاديين والمعوقين عقليا، فقد أشارت نتائج بعض الدراسات الى تشابه أداء الطلبة العاديين والمعوقين إعاقة عقلية بسيطة في تعلم بعض المهارات الرياضية والتصنيف والعد الآلى والجمع والطرح في حين اشارت نتائج بعضها الآخر الى وجود فروق بين كل منهما في مهارات التعليل الرياضي والضرب والتقسيم وفهم المشكلة الرياضية، والمفاهيم المرتبطة بالوقت والزمن والنقود والوزن والحجم والمسافة. ولم تجر في الأردن ـ حسب علم الباحث ـ ولربما في دول عربية أخرى، دراسات مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا علي المفاهيم العددية، كما لا يوجد ـ حسب علم الباحث ـ في الأردن، ولربما في دول عربية أخرى، مقاييس خاصة بالمفاهيم العددية للمعوقين عقليا، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتبين أثر متغيري العمر العقلي والزمني في الأداء على مقياس المفاهيم العددية لدى الطلبة الأردنيين العاديين والمعوقين عقليا، ولتقدم للمكتبة العربية مقياسا جديدا للمفاهيم العددية للمعوقين عقليا له دلالات صدق وثبات مقبولة، ويمكن الوثوق به للكشف عن أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على المهارات العددية في الأردن.

مشكلة الدراسة

بناء على ما تقدم من نتائج الدراسات السابقة حول أهمية متغيري العمر العقلي والزمني في أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على المهارات العددية، فقد صيغت مشكلة الدراسة كما يلي: ما هو أثر متغيري العمر العقلي والزمني في الأداء على مقياس المفاهيم العددية لدى الطلبة العاديين والمعوقين عقليا في عينة اردنية؟ وبناء على ذلك صيغت ثلاث فرضيات للدراسة هي:

١ ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى (٠٥ر٠) بين الطلبة العاديين والمعوقين عقليا في الأداء على مقياس المفاهيم العددية في الفئة العمرية ٦ ـ ٨.

٢ ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى (٠٥ر٠) بين الطلبة العاديين والمعوقين عقليا في الأداء على مقياس المفاهيم العددية في الفئة العمرية ٩ ـ ١١.
٣ ـ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى (٠٥ر٠) بين الطلبة العاديين والمعوقين عقليا في الأداء على مقياس المفاهيم العددية في الفئة العمرية ١٢ ـ ١٤.

أهداف الدراسة وأهميتها

تبدو أهداف هذه الدراسة في التعرف على الفروق في الأداء بين الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على مقياس المفاهيم العددية، وذلك بتطوير أداة قياس المفاهيم العددية تتوفر فيها دلالات صدق وثبات مقبولة، ويمكن إظهار أهمية هذه الأهداف فيما يلي:ـ

١ ـ قياس المفاهيم العددية وتشخيصها لدى الأطفال المعوقين عقليا.
٢ ـ استخدام نتائج هذه الدراسة في إعداد البرامج التربوية والتعليمية الفردية لدى الأطفال المعوقين عقليا للمفاهيم العددية.
٣ ـ تقييم مدى فعالية البرامج التربوية والتعليمية الفردية الخاصة بالمفاهيم العددية في مراكز أو مؤسسات التربية الخاصة.
٤ ـ استخدام المقياس المطور كأداة في البحوث ذات العلاقة في ميدان التربية الخاصة.

منهج الدراسة

تطوير اداة الدراسة: من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة كان لابد من تطوير أداة قياس للمفاهيم العددية تتوفر فيها دلالات صدق وثبات مقبولة، وقد تضمنت عملية تطوير أداة القياس للمفاهيم العددية على الخطوات التالية:

أ ـ قام الباحث بترجمة المقياس الفرعي المتعلق بالمفاهيم العددية من مقياس جامعة ولاية متشجان الأمريكية والمسمى مقياس المهارات المعرفية (cognitive skills assessment)، وقد تضمن المقياس الأصلي المتعلق بالمفاهيم العددية ٩٢ فقرة.

وصف المقياس الأصلي: ظهر عدد غير قليل من مقاييس المهارات الرياضية في الولايات المتحدة الأمريكية (Payne et al, 1977) وتقسم هذه المقاييس الى ثلاث مجموعات، تمثل المجموعة الأولى: الاختبارات الرياضية العامة المقننة
Formal tests of general or global arithmetic functioning
أما المجموعة الثانية فتمثل الاختبارات الرياضية الخاصة المقننة،
Formal tests of specific arithmetic functioning
وأما المجموعة الثالثة فتمثل الاختبارات الرياضية المعدة من قبل المدرس،
Teacher - made tests of arithmetic functioning
ويمثل المقياس الأصلي المعدل والمستخدم في هذه الدراسة النوع الثالث من مقاييس

المهارات الرياضية، اذ يعتبر المقياس الحالي قسما من مقياس المهارات المعرفية للمعوقين عقليا،

Cognitive skills assessment for the mentally retarded

والذي أعد وطور في قسم التربية الخاصة بجامعة ولاية متشجان الأمريكية عام ١٩٧٦، لأعراض التدريب الفردي، ويهدف هذا المقياس الى مساعدة معلم التربية الخاصة في قياس المهارات العددية وتشخيصها للمعوقين عقليا. ويتكون المقياس من ٩٢ فقره متدرجة في الصعوبة، وتتمثل خطوات تطبيق المقياس فيما يلي:

١ ـ أن يكون معلم التربية الخاصة على دراية بفقرات المقياس.
٢ ـ أن يحضر معلم التربية الخاصة الأدوات اللازمة لفقرات المقياس قبل البدء بعملية تطبيقه.
٣ ـ أن يصحح معلم التربية الخاصة فقرات المقياس وفق تعليماته والتي تبدو في إعطاء إشارة + للإجابة الصحيحة وإشارة ـ للإجابة الخاطئة.
٤ ـ أن يعزز معلم التربية الخاصة أداء المفحوص وذلك للمحافظة على نشاطه.
٥ ـ أن يسجل معلم التربية الخاصة نتائج عملية تطبيق المقياس على استمارة الإجابة الخاصة به.

ب ـ عرض المقياس بصورته الأوليه على عشرة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية، وعدد من العاملين في مراكز التربية الخاصة للإعاقة العقلية وذلك من أجل مراجعته لغويا والتحقق من مدى ملائمة فقراته للبيئة الأردنية، وكذلك مدى وضوح التعليمات الخاصة بتطبيقه وتصحيحه.

جـ ـ تم الأخذ باراء المحكمين وملاحظتهم حول المقياس، وكذلك تم إعادة صياغة بعض فقراته من جديد، ولقد حافظت الصورة الأردنية من المقياس على نفس الفقرات التي ظهرت في الصورة الأصلية للمقياس، وبهذا يكون الباحث قد أجرى الصدق المنطقي للأداة.

مجتمع الدراسة وعينتها: تألف مجتمع الدراسة من الطلبة العاديين في مدارس عمان والزرقاء الابتدائية والإعدادية، ومن الطلبة المعوقين الملتحقين بمراكز التربية الخاصة للإعاقة العقلية في مدينة عمان.

أما عينة الدراسة فقد تألفت من ٩١ مفحوصا من الطلبة العاديين والمعوقين عقليا موزعين في ثلاث فئات عمرية هي ٦ ـ ٨، ٩ ـ ١١، ١٢ ـ ١٤، ويظهر الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الحالة العقلية والعمر.

جدول رقم (١)
توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الحالة العقلية والعمر

الفئة العمرية/ الحالة العقلية	٦ - ٨	٩ - ١١	١٢ - ١٤
عاديـــون	١٠	١٠	١٠
إعاقة بسيطة	٧	١١	٨
إعاقة شديدة	١٢	١١	١٢

ولقد تم اختيار عينة الطلبة العاديين عشوائيا من المدارس التالية في مدينتي عمان والزرقاء: مدرسة الحسين الإعدادية، ومدرسة بنت عدي الإعدادية، ومدرسة ذكور مخيم عمان، ومدرسة الناصري الإنجيلية، وقد افترضت بعملية التجانس بين طلبة هذه المدارس من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، نظرا لأن هذه المدارس في منطقة سكنية متقاربة ومعروفة بمستواها الاجتماعي والاقتصادي المتوسط، أما عينة المعوقين عقليا فقد اختيرت من مراكز/ مؤسسات التربية الخاصة للإعاقة العقلية والتي توفرت فيها شروط عينة الدراسة من حيث درجة الإعاقة والعمر، وقد مثلت عينة الدراسة للطلبة المعوقين، المراكز والمؤسسات التالية:

جمعية الشابات المسلمات، المؤسسة السويدية، والمدرسة التابعة لمركز التربية الخاصة بالجامعة الأردنية، والجمعية الوطنية لرعاية المعاقين عقليا، ومؤسسة جعفر للتربية الخاصة، كما اعتمد في تصنيف الطلبة المعوقين الى إعاقة عقلية بسيطة[١] أو شديدة[٢] على المعايير التي تعتمدها تلك المؤسسات في تصنيفها لطلبتها المعوقين عقليا.

الإجراءات:

قام بعملية تطبيق المقياس على عينة الدراسة عدد من طلبة دبلوم التربية الخاصة بالجامعة الأردنية، وبإشراف الباحث وتوجيهه، وتم تدريبهم على كيفية تطبيق المقياس وتمت عملية التطبيق في المدارس أو المراكز أو المؤسسات التي تواجدت فيها عينة الدراسة، كما تمت عملية التطبيق بطريقة فردية لكل مفحوص في عدة جلسات ضبطت خلالها العوامل كالتشتت والوقت والمكان التي يمكن أن تتدخل في أداء المفحوص على المقياس ما أمكن.

تم تصحيح استجابات المفحوصين على المقياس وفقا للإجراءات الواردة في المقياس الأصلي حيث أعطى المفحوص درجة (١) على كل فقرة حصل فيها المفحوص على إشارة

(+) كما أعطى المفحوص درجة صفر على كل فقرة حصل فيها المفحوص على إشارة (−)، ثم حسبت الدرجة الكلية للمفحوص من خلال جمع الدرجات التي حصل عليها المفحوص على فقرات المقياس.

تحليل البيانات:

أولا: للتوصل الى دلالات عن صدق المقياس في صورته المعربة والمعدلة للبيئة الأردنية، وحللت البيانات الناتجة عن تطبيق المقياس بالطريقة التالية:

أ. حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري لكل فئة عمرية من مستويات الحالة العقلية على مقياس المفاهيم العادية.
ب. للتعرف على القدرة التمييزية للدرجة الكلية وفق مقياس المفاهيم العددية لعينة الدراسة في مستويات الحالة العقلية الثلاث في الفئات العمرية المختلفة، استخدم أسلوب تحليل التباين الثنائي (٣ × ٣) ذو التصميم: الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة بسيطة، معوقون إعاقة شديدة) × العمر: (٦ ـ ٨، ٩ ـ ١١، ١٢ ـ ١٤).

ثانيا: للتوصل الى دلالات ثبات المقياس بصورته المعربة المعدلة للبيئة الأردنية حسبت معاملات الثبات بالطريقة النصفية للمقياس الكلي في مجموعتي العاديين والمعوقين عقليا.

ثالثا: للتوصل الى دلالات عن أثر متغيري الحالة العقلية في كل فئة عمرية، وعن الفروق في الأداء بين العاديين والمعوقين عقليا (إعاقة عقلية بسيطة أو شديدة) في كل فئة عمرية على فقرات القياس الكلية استخدم تحليل التباين الآحادي واختبار شيفيه (Scheffee)[٣]

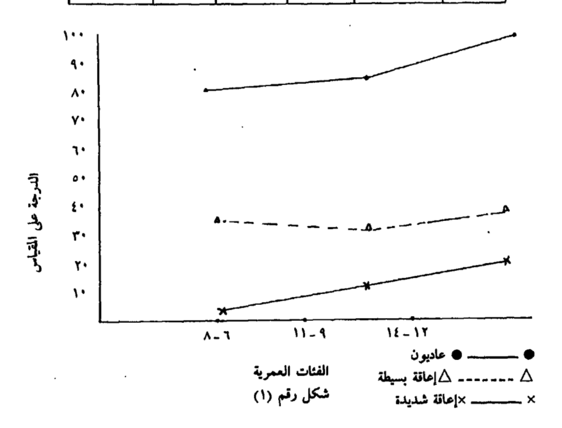
نتائج الدراسة:

أولا: صدق المقياس: للتوصل الى دلالات عن صدق المقياس في صورته الأردنية المعدلة طبق المقياس على العينة المشار اليها في الجدول رقم (١) من الطلبة العاديين والمعوقين عقليا إعاقة بسيطة، والطلبة المعوقين عقليا إعاقة شديدة في الفئات العمرية ٦ ـ٨، ٩ ـ١١ ١٢ ـ ١٤، وبعد ذلك حسبت متوسطات الأداء والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري لكل فئة عمرية في كل مستوى من مستويات الحالات العقلية الثلاث والجدول رقم (٢) والشكل البياني رقم (١) يبينان تلك النتائج.

جدول رقم (٢)

المتوسطات والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري لأداء العاديين والمعوقين إعاقة بسيطة والمعوقين إعاقة شديدة في الفئات العمرية المختلفة على المقياس

الفئة العمرية	الحالة العقلية	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة اختبار شيفية
٦ - ٨	عاديون	٨١,٩٠	٨,٣٣	٢,٦٢	
	اعاقة بسيطة	٣٧,٥٧	٢٨,٢٤	١٠,٦٧	٣,٦٧
	إعاقة شديدة	٧,٩١	١١,٢١	٣,٢٣	
٩ - ١١	عاديون	٨٦.٨	٥,٩٩	١,٨٩	
	إعاقة بسيطة	٣٦,٠٩	١٦,١٧	٤,٨٧	٣,٦٥
	إعاقة شديدة	١٢.٧٢	١١,٣٢	٣,٤١	
١٢ - ١٤	عاديون	٩٠,٧٣	٣,٣٠	١,١٠	
	إعاقة بسيطة	٣٩,٣٧	١٠,٧٠	٣,٧٨	٣,٦٧
	إعاقة شديدة	١٧,١٦	٨,١٥	٢,٣٥	



شكل رقم (١)

متوسطات أداء الطلبة العاديين والمعوقين إعاقة عقلية بسيطة والمعوقين إعاقة عقلية شديدة في الفئات العمرية المختلفة.

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (٢) وكذلك في الشكل البياني رقم (١) تباين الأداء ما بين الأفراد العاديين والمعوقين إعاقة عقلية بسيطة (لصالح العاديين) من جهة، وكذلك ما بين المعوقين عقليا إعاقة بسيطة والمعوقين إعاقة شديدة (لصالح المعوقين إعاقة عقلية بسيطة) من جهة أخرى في الاداء على المقياس في الفئات العمرية التي شملتها الدراسة.

وللتعرف على دلالات الفروق في الاداء حسب متغيري العمر والحالة العقلية، فقد استخدم أسلوب تحليل التباين الثنائي (٣ × ٣) ذو التصميم: الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) × العمر (٦ ـ ٨، ٩ ـ ١١، ١٢ ـ ١٤) وذلك لمعرفة اثر مستوى الحالة العقلية والعمر في الأداء على المقياس، ويظهر الجدول رقم (٣) نتائج ذلك التحليل.

جدول رقم (٣)

نتائج تحليل التباين الثنائي لمتغيري الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة، والعمر (٦ ـ ٨، ٩ ـ ١١، ١٢ ـ ١٤) على الدرجة الكلية على المقياس.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيم الاحصائي ف
الحالة العقلية	٨٧٩٠٠,١٢٥	٢	٤٣٩٥٠,٠٦٣	٢٨١,٧٧١*
العمر	٧٦٤,٣٧٩	٢	٣٨٢,١٨٩	٢,٤٥٠
الحالة العقلية×العمر	١٧٥,٧٥٠	٤	٤٣,٩٣٧	٠,٢٨٢
الخطأ	١٢٦٣٤,١٨٨	٨١	١٥٥,٩٧٨	
الكلي	١٠١١٦٣,١٢٥	٨٩	١١٣٦,٦٦٤	

* مستوى الدلالة يقل عن ٠,٠١

اشارت نتائج تحليل التباين الثنائي الواردة في الجدول رقم (٣) الى أن هناك أثرا ذا دلالة إحصائية لمتغير الحالة العقلية (عاديون، إعاقة عقلية بسيطة، إعاقة عقلية شديدة) في الأداء على المقياس في كل فئة عمرية من فئات الدراسة ($\propto$ = ٠,٠١) ولم يكن لمتغير العمر (٦ ـ ٨، ٩ ـ ١١، ١٢ ـ ١٤) أثر ذو دلالة إحصائية في الأداء على المقياس في مستويات

الحالة العقلية (∝ = ٠,٠٥) كما لم يكن للتفاعل ما بين متغيري الحالة العقلية والعمر أثر ذو دلالة إحصائية (∝ = ٠,٠٥) في الأداء على المقياس.

ثانيا: ثبات المقياس: للتوصل الى دلالات عن ثبات الصورة الأردنية المعربة من المقياس، حسبت معاملات الثبات بالطريقة النصفية للمقياس الكلي في مجموعة العاديين ومجموعة المعوقين عقليا، ثم في مجموعة العاديين والمعوقين عقليا، ويوضح ذلك الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

نتائج معاملات الثبات المحسوبة بالطريقة النصفية للدرجة الكلية على المقياس في مجموعتي العاديين والمعوقين عقليا.

الحالة العقلية	معاملات الثبات
عاديون	٠,٩٨
معوقون إعاقة بسيطة	٠,٨٨
معوقون إعاقة شديدة	٠,٩١
عاديون ومعوقون	٠,٩٩

* معامل ارتباط بيرسون

يستنتج من الجدول السابق ارتفاع قيم معاملات الثبات في كل مجموعة من مستويات الحالة العقلية مما يدل على تمتع المقياس بدرجة عالية من الثبات.

ثالثا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

استخدم اسلوب تحليل التباين الأحادي (٣×١) لمتغير الحالة العقلية في كل فئة عمرية بين فئات الدراسة، كما استخدم اختبار شيفيه، والرسوم البيانية لاختبار فرضيات الدراسة.

أ ـ النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

يظهر الجدول رقم (٥) نتائج تحليل التباين الآحادي (٣ × ١) لمتغير الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ٦ـ ٨ على الدرجة الكلية على المقياس.

جدول رقم (٥)

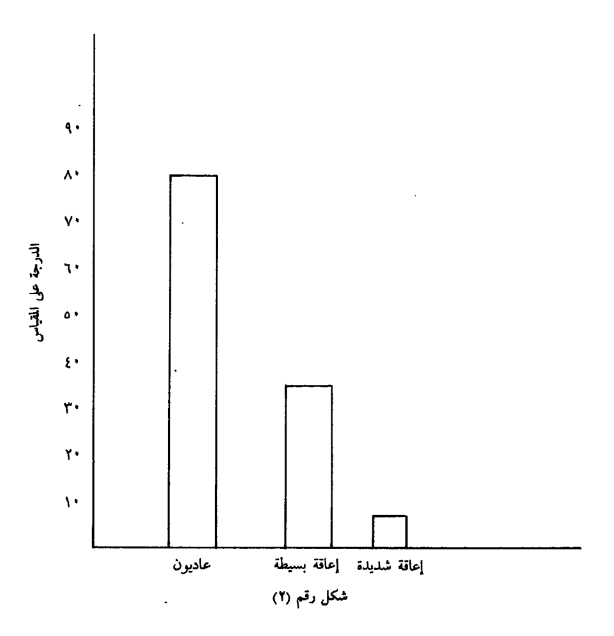
نتائج تحليل التباين الأحادي (٣ × ١) لمتغير الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ٦ ـ ٨ على الدرجة الكلية على المقياس.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة الإحصائي ف
بين المجموعات	٢	٢٩٩٣٩,٥٠	١٤٩٦٩,٧٥	*٥٧,٢٩
داخل المجموعات	٢٦	٦٧٩٣,٥٢	٢٦١,٢٨	
الكلي	٢٨	٣٦٧٣٣,٠٣		

* مستوى الدلالة يقل عن ٠,٠١

أشارت النتائج المستخلصة من استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (٣×١) لمتغير الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ٦ ـ ٨، إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية (∝ =٠,٠١٠)

كما أشارت نتائج تحليل المقارنات بين المتوسطات لمستويات الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة ٦ ـ ٨، باستخدام اختبار شيفيه (Scheffee) الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مستويات الحالة العقلية، فقد زاد متوسط مجموعة العاديين على متوسط أداء مجموعة كل من المعوقين إعاقة عقلية بسيطة والمعوقين إعاقة عقلية شديدة (∝ = ٠,٠٥) كما زاد متوسط أداء مجموعة المعوقين إعاقة عقلية بسيطة على متوسط أداء مجموعة المعوقين إعاقة عقلية شديدة (∝ = ٠,٠٥) ويظهر الجدول السابق رقم (٢)، وكذلك الشكل البياني رقم (٢)، وعلى ذلك يستنتج مما سبق رفض الفرضية الأولى.



شكل رقم (٢)

مقارنة بين متوسطات أداء العاديين والمعوقين إعاقة عقلية بسيطة والمعوقين إعاقة عقلية شديدة على الدرجة الكلية على المقياس في الفئة العمرية ٦ ـ ٨.

ب ـ النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: يبين الجدول رقم (٦) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير الحالة العقلية (عاديون معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ٩ ـ ١١ على الدرجة الكلية على المقياس.

جدول رقم (٦)

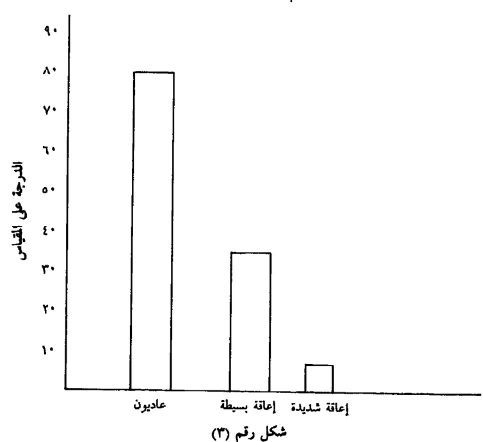
نتائج تحليل التباين الأحادي (١×٣) لمتغير الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، ومعوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ٩ ـ ١١ على الدرجة الكلية على المقياس.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة الإحصائي ف
بين المجموعات	٢	٢٩٧٦٤,٠١	١٤٨٨٢,٠٠	*١٠٢,٢٥
داخل المجموعات	٢٩	٤٢٢٠,٦٨	١٤٥,٥٤	
الكلي	٣١	٣٣٩٨٤,٦٩		

* مستوى الدلالة يقل عن ٠,٠١

أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي المستخلصة من استخدام أسلوب تحليل التباين الآحادي (١×٣) لمتغير الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ٩ ـ ١١) للأداء على الدرجة الكلية للمقياس، الى وجود أثر ذي دلالة إحصائية (∝ = ٠,٠١).

كما أشارت نتائج تحليل المقارنات بين المتوسطات لمستويات الحالة العقلية (عاديون معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ٩ ـ ١١ وباستخدام اختبار شيفيه الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مستويات الحالة العقلية، فقد زاد متوسط أداء مجموعة العاديين على متوسط أداء مجموعة المعوقين إعاقة عقلية بسيطة، ومتوسط أداء مجموعة المعوقين إعاقة عقلية شديدة (∝ = ٠,٠٥) كما زاد متوسط أداء مجموعة المعوقين إعاقة عقلية بسيطة على متوسط اداء مجموعة المعوقين إعاقة عقلية شديدة (∝ = ٠,٠٥) ويوضحه الجدول السابق رقم (٢) وكذلك الشكل البياني رقم (٣)، وعلى ذلك يستنتج مما سبق رفض الفرضية الثانية.



شكل رقم (٣)

مقارنة بين متوسطات أداء العاديين والمعوقين إعاقة عقلية بسيطة، والمعوقين إعاقة عقلية شديدة على الدرجة الكلية على المقياس، في الفئة العمرية ٩ - ١١.

جـ - النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: يبين الجدول رقم (٧) نتائج تحليل التباين الآحادي (١×٣) لمتغير الحالة العقلية (عاديون معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ١٢ - ١٤ على الدرجة الكلية على المقياس.

جدول رقم (٧)

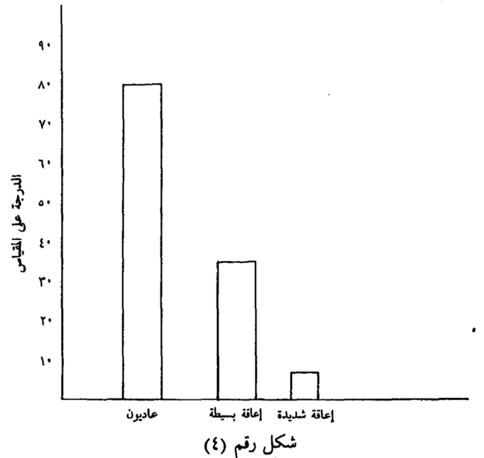
نتائج تحليل التباين الآحادي (١×٣) لمتغير الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ١٢ - ١٤ على الدرجة الكلية على المقياس.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة الإحصائي ف
بين المجموعات	٢	٢٨٣٧٢,٣٥	١٤١٨٦,١٧	*٢٢٧,٥٢
داخل المجموعات	٢٦	١٦٢١,٠٩	٦٢,٣٤	
الكلي	٢٨	٢٩٩٩٣,٤٤		

* مستوى الدلالة يقل عن ٠,٠١

أشارت نتائج تحليل التباين الآحادي المستخلصة من استخدام أسلوب تحليل التباين الآحادي (٣×١) لمتغير الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ١٢ - ١٤ في الاداء على الدرجة الكلية على المقياس الى وجود اثر ذي دلالة إحصائية (∝ = ٠,٠١).

كما أشارت نتائج تحليل المقارنات بين المتوسطات لمستويات الحالة العقلية (عاديون، معوقون إعاقة عقلية بسيطة، معوقون إعاقة عقلية شديدة) في الفئة العمرية ١٢ - ١٤ وباستخدام اختبار شيفيه الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الحالة العقلية، فقد زاد متوسط أداء مجموعة العاديين على متوسط أداء مجموعة المعوقين عقليا إعاقة عقلية بسيطة، والمعوقين إعاقة عقلية شديدة (∝ = ٠,٠٥) كما زاد متوسط اداء مجموعة المعوقين إعاقة عقلية بسيطة على متوسط إداء مجموعة المعوقين إعاقة عقلية شديدة (∝ = ٠,٠٥) ويوضح ذلك الجدول السابق رقم (٢) والشكل البياني رقم (٤)، وعلى ذلك يستنتج مما سبق رفض الفرضية الثالثة.



شكل رقم (٤)

مقارنة بين متوسطات أداء العاديين والمعوقين إعاقة عقلية بسيطة، والمعوقين إعاقة عقلية شديدة على الدرجة الكلية على المقياس في الفئة العمرية ١٢ - ١٤.

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الفروق في الأداء بين الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على مقياس المفاهيم العددية، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف فقد تم تطوير صورة أردنية معدلة من مقياس المفاهيم العددية والذي هو جزء من مقياس المفاهيم المعرفية والذي أعد في جامعة ولاية متشجان الأمريكية، بحيث توفرت في الصورة الأردنية المعدلة من المقياس دلالات صدق وثبات مقبولة لغرض الدراسة.

أشارت نتائج هذه الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الحالة العقلية في كل فئة عمرية من الفئات التي شملتها الدراسة، في الأداء على مقياس المفاهيم العددية للمعوقين عقليا، وبكلمة أخرى فإن هذه الدراسة قد أثبتت أثر متغير العمر العقلي في الأداء على مقياس المفاهيم العددية في كل فئة عمرية من فئات الدراسة، وتتفق نتائج هذه الدراسة المتعلقة بأثر متغير العمر العقلي في الأداء على مقياس المفاهيم العددية مع نتائج دراسات سابقة تناولت دراسة الفروق في الأداء بين الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على المهارات العددية (الرياضية) مثل دراسة (Cruickshank, 1948) ودراسة (Kirk, 1964) ودراسة (Feigenbaum, 1963) (Richards, 1969) ودراسة (Stearns & Brokowski, 1969) (Bilsky & Judd, 1986) ودراسة (Snart et al, 1982) . . الخ، وعلى ذلك تؤكد الدراسة الحالية، والدراسات السابقة، أهمية متغير العمر العقلي ـ لا العمر الزمني ـ وأثره في الأداء على مقياس المفاهيم العددية.

كما أشارت نتائج هذه الدراسة الى عدم وجود أي أثر لمتغير العمر الزمني في الأداء على مقياس المفاهيم العددية في كل مستوى من مستويات الحالة العقلية، ولا تتفق هذه النتيجة مع نتائج ودراسات سابقة أيدت أثر متغير العمر الزمني في الأداء على المهارات الرياضية، فقد أشارت دراسة (Cohn & Seim, 1978) ودراسة (Brown, 1973) الى أثر متغير العمر الزمني في الأداء على المهارات الرياضية، والتي أشارت الى تقارب أداء كل من الطلبة العاديين والمعوقين عقليا المتناظرين في العمر العقلي، وعلى وجود اختلاف واضح بين اداء كل من العاديين والمعوقين عقليا الذي يختلفون في العمر الزمني. ويمكن تفسير عدم وجود أثر لمتغير العمر الزمني في الأداء على مقياس المفاهيم العددية لمستويات الحالة العُقلية الثلاث بعدد من الأسباب أهمها، بالنسبة للطلبة العاديين، طبيعة فقرات المقياس والمهمات التي تقيسها تلك الفقرات، وتدرجها في الصعوبة، بحيث يستطيع الطلبة العاديون في عمر مبكر كعمر التاسعة مثلا أن يجيبوا على معظمها بنجاح، خاصة وأن الاختبار مصمم أصلا للطلبة المعوقين عقليا، إذ أن استخدام عينة الطلبة العاديين في الدراسة لم يكن الا كمجموعة مرجعية لأغراض المقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا.

وقد أشارت نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة العاديين والمعوقين إعاقةعقلية بسيطة على مقياس المفاهيم العددية، وبالرغم من ذلك فيفترض أن يتقارب الطلبة والمعوقون إعاقة عقلية بسيطة، والطلبة العاديون في الأداء على المقياس وذلك بسبب تقارب أثر متغير العمر العقلي، ويمكن تفسير ذلك بعدد من الأسباب أهمها طبيعة طرق التعليم المتبعة في مراكز التربية الخاصة في الأردن والتي يتبع فيها أسلوب التعليم الجمعي أحيانا لا التعليم الفردي، واختلاف مناهج المهارات العددية من مركز الى آخر، فقد أكدت دراسات سابقة كدراسة (Kirk, 1964) ودراسة (Cruickshank, 1948) ودراسة (Silverstein et al, 1964) ودراسة (Brown & Dyer, 1963) ودراسة (Bereiter & Engelman, 1966) على أهمية الطريقة في تعليم المهارات الرياضية للمعوقين عقليا وخاصة تلك الطرق التي تقوم على أساس حسي كطريقة منتسوري، وطريقة تمثيل موافقة الحياة اليومية، وأخيرا يمكن أن يعزى فشل أثر متغير العمر الزمني في التمييز بين مستويات الحالة العقلية في الأداء على مقياس المفاهيم العددية الى صغر حجم العينة، ولو كان عدد عينة الدراسة أكبر مما كانت عليه فلربما ظهرت فروق في الأداء الى صغر حجم العينة، ولو كان عدد عينة الدراسة أكبر مما كانت عليه فلربما ظهرت فروق في الأداء في كل مستوى من مستويات الحالة العقلية تعزى لمتغير العمر الزمني فقط.

توصي الدراسة الحالية بإجراء دراسات لاحقة تتعلق بالبحث عن مزيد من دلالات صدق وثبات المقياس بطرائق أخرى، وفي عينات أردنية أكبر حجما، فربما أعطت الدراسات اللاحقة نتائج تؤيد استخدام مقياس المفاهيم العددية للمعوقين لأغراض المقارنات بين الطلبة العاديين والمعوقين عقليا، ولأغراض قياس وتشخيص مهارات العددية للمعوقين عقليا ومن ثم وضع البرامج التربوية الفردية المتعلقة بتلك المهارات في مراكز التربية الخاصة للمعوقين عقليا في الأردن، وأخيرا توصي هذه الدراسة بإجراء دراسات مقارنة بين طرق تعليم المهارات العددية للمعوقين عقليا في الأردن.

الهوامش

(١) يطلق مصطلح الاعاقة العقلية البسيطة على تلك الفئة التي تتراوح نسبة ذكائها ما بين ٥٥ ـ ٧٠.
(٢) يطلق مصطلح الاعاقة العقلية الشديدة على تلك الفئة التي تقل نسبة ذكائها عن ٤٠.
(٣) استخدام اختبار شيفيه للكشف عن الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين المتوسطات.

المصادر العربية

ابو زينة، ف

١٩٨٥ المهارات الرياضية الاساسية في المرحلة الابتدائية واقعها وتنميتها مجله دراسات الجامعة الأردنية عمان: ٩٧ - ١١٩.

المصادر الأجنبية

Baroody, A. & Snyder, P.M.
1983 "A Cognitive Analysis of Basic Arithmetic Abilities of TMR Children." Educating and Training of the Mentally Retarded Journal, 18 (December) : 253 - 259

Bereiter, C. & Engelman, S.
1966 Teaching Disadvantaged Children in the Preschool. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall.

Bilsky, L. & Judd, T.
1986 "Sources of Difficulty in the Solution of Verbal Arithmetic Problem by Mentally Retarded and Non-retarded Individuals." American Journal of Mental Deficiency, 90: 395 - 402.

Brown, A.
1973 "Conservation of Number and Continuous Quantity in Normal Bright and Retarded Children Child Development, 44: 376 - 379.

Brown, R.I. & Dyer, L.
1963 "Social Arithmetic Training for Subnormal: A Comparison of Two Methods". British Journal of Mental Deficiency, 9: 8 - 12.

Cohn, J. & Seim, R.
1978 "Perceptual and Intellectual Factors Affecting Number Concept: Development In Retarded and Non-retarded Children" American Journal of Mental Deficiency, 83: 9 – 15.

Cruickshank, W.M.
1948 "Arithmetic Ability of Mentally Retarded Children" Journal of Educational Research, 42: 161 - 170.

Dunn, L.M. & Capobianco, R.J.
1954 "A Comparsion of the Reading Processes of Mentally Retarded and Normal Boys of the Same Age". Monograph of the Society for Research in Child Development, 19: 7 - 99.

Feigenbum, K.
1963 "Task Complexity and IQ as Variables in Piaget's Problem on Conservation," Child Development, 34: 423 - 432.

Kirk, S.A.
1964 "Research In Education", In H.A. Stevens & Heber (Eds) Mental Retardation, A Review of Research — Chicago: University of Chicago Press.

MacMillan, D.
1977 Mental Retardation in School and Society. Boston: Little, Brown & Company.

Michigan State University, Department of Special Education
1977 Cognitive Skills Assessment for Mentally Retarded. East Lansing, Michigan.

Payne, J., Polloway, E. & Payne R.
1977 Strategies for Teaching the Mentally Retarded. Columbus, Ohio: Charles E. Merill.

Peterson. D.L.
1973 Functional Mathematics for the Mentally Retarded. Columbus, Ohio: Charles E. Merill.

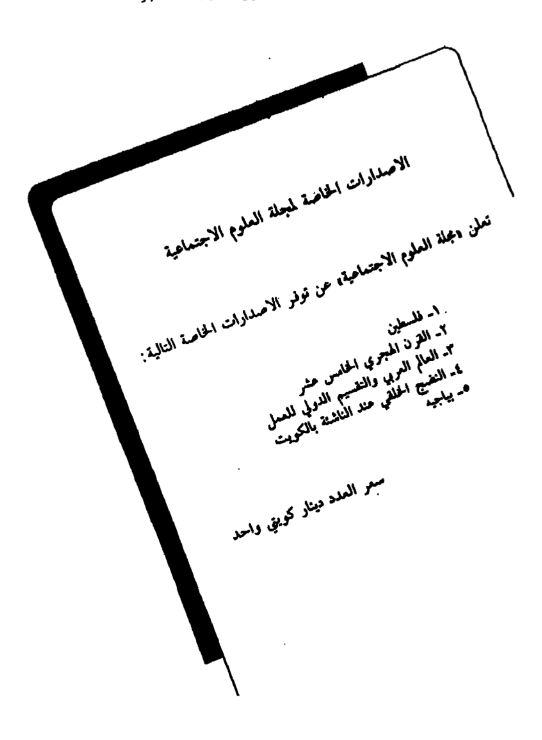
Richards, H.
1969 Variation of Piaget's Pre-number Development Tests Used as Learning Experience. Doctoral Dissertation, Utah State University (1968), Dissertation Abstracts – 29 B, 3114.

Ross, D. & Ross. S.
1978 "Cognitive Training for EMR Children: Choosing the Best Alternative." American Journal of Mental Deficiency, 82: 598 - 601.

Silverstein, A., Auger R. & Krudis, B.
1964 "The Meaning of Indefinite Number Terms for Mentally Retarded Children." American Journal of Mental Deficiency 69: 419 - 424.

Snart, F., O'Grady, M. & Das J.
1982 "Cognitive Processing by Subgroups of Moderately Mentally Retarded Children." American Journal of Mental Deficiency, 86 : 465 - 472.

Stearns, K. & Brokowski, J.
1969 "The Development of Conservation and Horizontal – Vertical Space Perception in Mental Retardates." American Journal of Mental Deficiency, 73: 785 - 790.



الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت

عبدالرسول الموسى
كلية الاداب ـ جامعة الكويت

مقدمـــــة

تفتقر المكتبه الجغرافية في الكويت بل في منطقة الخليج الى الدراسات الحضرية، وتعاني هذه الدراسات مع قلتها الى الندرة الواضحة في الدراسات التطبيقية في مجال جغرافية الحضر، ومع ان هناك محاولات (القطب، ١٩٨٥؛ الجرداوي، ١٩٨٤؛ ابو عياش والقطب، ١٩٨٠) في الدراسات الحضرية بشكل عام الا أن هذه الدراسات لم تحدد بشكل دقيق مفهوم التحضر في منطقة الخليج العربي ولم تحدد العناصر المختلفة التي يمكن ان ترسم ملامح التحضر في المنطقة. (Herbert, 1978). ولا تدعي هذه الدراسة بانها ستقوم بهذه المهمة، فهذه المهمة لن تفي بها جهود دراسة فردية، ولكنها تحتاج لجهود دراسات عديدة.

لقد اختارت هذه الدراسة أحد العناصر التي ترى أنها أحدى إفرازات التغيرات السريعة التي تعرض لها المجتمع الكويتي بعد اكتشاف النفط واستغلال عوائده. وكان أحد أسباب اختيار هذا العنصر وهو الوظيفة واعتبارها أحد إفرازات التحضر في الكويت أن الوظيفة بالمفهوم الحالي لم تكن موجودة في الكويت بل ولا في الخليج قبل النفط. بل إن الوظيفة كعمل مدفوع ضمن إطار العلاقات بين رئيس ومرؤوس، والعمل كموظف بوقت محدد لم تكن موجودة. من ناحية أخرى فان العمل لدي الغير غير موجود إلا ضمن العمل التقليدي في إطار التركيبة الاجتماعية وهي الأسرة، ويحكم هذا العمل العادات والتقاليد الأسرية التي يحكمها البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. ولهذا لم يكن العمل مدفوع الأجر محددا في إطار تقسيم العمل، فالعمل داخل إطار الأسرة مؤشر لاحترام الأسرة بين أفراد المجتمع ويعبر عن قوتها وتكاتفها والتمسك بتقاليدها.

فعمل الأسرة يشكل في النهاية أحد عناصر تاريخها وتراثها وقوتها الاقتصادية. إن نتاج العمل في مرحلة ماقبل النفط هو إضافة الى سجل الأسرة اقتصاديا واجتماعيا ولا يرتبط بالفرد صاحب الإنتاج الفعلي. إن سيطرة الأسرة على الإنتاج ودورها كمؤسسة اقتصادية كان نتيجة طبيعية لغياب المؤسسات الادارية وبخاصة المؤسسة الحكومية. ففي تلك الفترة لم تكن الدولة تملك الموارد الاقتصادية التي تمكنها من توفير الخدمات الهيكلية الأساسية الاجتماعية منها والمادية، وبالتالي قلة حاجتها لإنشاء المؤسسات الإدارية والفنية والتشريعية لإدارة أنشطتها. وكان هناك عامل حاسم في هذه القضية وهو غياب المؤسسة التعليمية والتي تلعب دورا في تغيير كثير من العادات والاتجاهات الاجتماعية مما يفتح مجالات كثيرة في البناء الاجتماعي وعلى رأسها تقسيم للعمل يخرج عن نطاق الأسرة. إن أكثر من نصف النشاط الاقتصادي الكويتي كان يمارس خارج حدودها ولكنه في نفس الوقت يرتبط بالتوجيه الاداري والمادي من الكويت، مثل الغوص على اللؤلؤ والتجارة الوسيطة بين مناطق مختلفة في المنطقة الممتدة من شرق إفريقيا الى جنوب شرق آسيا، وهناك أيضا صيد الاسماك. ومع أن هذا النشاط هو عمل لدى الغير ولكنه ضمن تنظيم اجتماعي فريد حيث ينتهي بانتهاء العمل، وهو موسمي بدون هيكلية تنظيمية ترسم تقسيما إداريا للعمل يرتبط بالدخل أو تنظيم العمل. ان «مدينة» الكويت مع أنها كانت تضم سكانا مستقرين ضمن حدود جغرافية معينة، لكن هذا المجتمع لم يفرز بناء اجتماعيا حضريا لأنه بكل بساطة يمثل تقسيما في العمل ضمن إطار أسري في ظل وجود الأسرة كتنظيم اجتماعي بسيط. ومع أن البناء الاجتماعي لعب دورًا في التركيب السكاني (Mabogunje, 1980 : 56) الا أنه لم يلعب دورا في افراز عناصر اجتماعية واقتصادية في الإطار السكاني. وكان للجغرافية دور كبير في رسم بناء هذه الخصوصية امتدت فعاليتها، مع تغيير درجة هذه الفعالية، حتى مع التطور الهائل الذي صاحب ظهور واستغلال النفط.

فالتركز السكاني في الكويت ما قبل النفط يتمثل في بقعة جغرافية لا تزيد عن (٧٥٠) هكتارا (الموسى، ١٩٨١ : ٥٤) فكان التركيب السكاني يختلف تماما عما هو في الوقت الحاضر إذ أن الغالبية العظمى من السكان هم من الكويتيين. كما أن طبيعة العلاقات الاجتماعية والهيكلية الاقتصادية شكلت تنظيما طبيعيا «للمدينة» التي تشبه القرية من حيث الجيرة القرابية والتكوين العمراني الذي تسيطر عليه العلاقة بين المناطق السكنية والأماكن التجارية (مناطق العمل)، وكانت المنطقة المعمورة تتوجه نحو منطقة الرزق الرئيسة وهي البحر حيث كانت الطرق فيها تتجه من الجنوب الى الشمال لتصب في النهاية في المنطقة الساحلية. وكانت العلاقات التجارية تحكمها العلاقات الاجتماعية من حيث البساطة في التعامل وتبسيط الاجراءات إلى درجة عدم وجود سجلات رسمية بين

المتعاملين إلا نادرا، كما لم تكن هناك إدارات رسمية تنظم عملية الاستيراد والتصدير مع ضآلة الضرائب.

وكانت المنطقة السكنية تعكس البناء الاجتماعي من حيث سيطرة الأسر على التوزيع الجغرافي للأحياء التي كانت جزءا من ثلاث مناطق رئيسية وهي شرق وقبلة والمرقاب، والتي بدورها تمثل في شكلها العام القرابة العائلية في تجمعات سكنية، ومثل حال المنطقة السكنية، كانت المنطقة التجارية حيث تتكون من أسواق متخصصة وكانت بدورها تتميز بسيطرة أسر بالكامل على أجزاء من الأسواق. إن منطقة الاستقرار الصغيرة هذه بتكوينها الاجتماعي والاقتصادي البسيط تحولت فجأة وفي وقت قصير الى مدينة «تسيطر» عليها «الحضرية» وكان تكوينها الحضري ونموها الحضري له خصوصية، ويشذ عن التكوين الحضري في العالم (الجرداوي، ١٩٨٤).

منهـج البحـث

في سبيل التعرف على خصائص التحضر في الكويت، وباختيارنا للوظيفة كعنصر يلعب دورا في تشكيل الحياة الحضرية والذي لعب دورا في التغيير الاجتماعي والاقتصادي، كان على الدراسة أن تتبع الطريقة الأكثر جدوى في الوصول الى حقائق التغير والى عناصره والتعامل مع الواقع (Clark, 1982: 75-77). وهي طريقة تحليل العلاقات بين الوظيفة كنشاط مهني وبين متغيرات مختلفة تعكس العلاقات بين الموظفين على مختلف مراكزهم الوظيفية وعلاقاتهم العملية، في محاولة للتعرف على السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والاتجاهات الفردية التي أحدثتها الوظيفة، والتي بلا شك لها انعكاسات على العلاقات الاجتماعية لأفراد المجتمع الكويتي وهذا التأثير الشامل جاء نتيجة للسمة الجغرافية، حيث أن الكويت وهي الدولة ذات الرقعة الجغرافية الصغيرة، لاتتميز بتباين جغرافي طبيعي يجعلها تؤثر على المجموعات السكانية.

ويهدف البحث أيضا الى التعرف على حجم وعمق هذه التغيرات من خلال مقارنة العلاقات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل وأثناء النفط والتي تناقشها الدراسة في مواضع مختلفة.

كما أن الدراسة اعتمدت في تحليلها للعناصر المختلفة على معلومات ميدانية استقيت من موظفين في القطاع الحكومي والخاص وهذه المعلومات صممت على شكل عينة استطلاعية بحجم ١٢٠ عينة. وقد استخدمت الدراسة هذه المعلومات كمؤشرات توضح دور الوظيفة في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الكويتي، وقد اقتصرت هذه العينة على الموظفين الكويتيين لارتباط هذه الدراسة بهم دون غيرهم.

لقد أرادت هذه الدراسة أن تتعرف عن قرب وعن طريق آراء الموظفين أنفسهم على

دور الوظيفة كبعد اجتماعي واقتصادي. وعن طريق هذا المنهج نرى ما اذا كانت الأطروحات التي يتناولها الناس في المجتمع الكويتي عن الوظيفة تلتقي مع التجارب والآراء العملية للموظفين. إن هذه الدراسة لن تفترض أن الماضي كان الفضيلة بعينها وأن الحاضر هو السوء نفسه كما هو شائع بين الأجيال المتعاقبة. فكل جيل يلعن حاضره ويمجد الماضي (الوطن الكويتية، ١٩٨٥).

لكن الدراسة ستتبع المنهج العلمي في معالجة أحد المشاكل التي يعانى منها المجتمع الكويتي وذلك عن طريق تحليل ومناقشة البيانات الميدانية التي حصل عليها الباحث ولقد اختارت الدراسة متغيرين رئيسيين في عملية التحليل مع المتغيرات التي طرحتها الدراسة على أصحاب العينة. وهذين المتغيرين هما:

١ - المؤهل الدراسي .
٢ - الوظيفة الحالية .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور الوظيفة في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع الكويتي ومناقشة وتحليل هذه التغيرات، وإبراز عنصر الوظيفة كإحدى افرازات التحضر في الكويت، الذي يتمثل بالتغيرات العميقة والواسعة حيث أصابت بالتغير كثيرا من عناصر حياة المجتمع. وكان من نتائجها أيضا بروز مشاكل لم تكن موجودة وكانت الوظيفة احدى هذه المشاكل التي أفرزتها.

مبررات اختيار الوظيفة كموضوع لهذه الدراسة

المؤشر الاول : تلعب الوظيفة دورا هاما في حياة المجتمع الكويتي يشبه الى درجة معينة دور الصناعة في التحول الحضري وتكوينه في أوربا وكثير من دول العالم. فعند انشاء المؤسسات الادارية والفنية والتشريعية في الكويت في بداية الخمسينات، وظهور التنظيم الهيكلي في هذه المؤسسات فيما يعرف بالمناصب، بدأ باختيار الشخصيات الاجتماعية المعروفة من الأسر الكبيرة لشغل الوظائف القيادية فيما يعرف الآن بالوزير ووكيل الوزارة والوكيل المساعد والمدير. وهذا الاختيار رسم في ذهن الناس أهمية العمل الحكومي وأهمية المناصب بعدما إصبح التعامل بالورق هو الطريق التي حلت محل التعامل المباشر ووجها لوجه وإعطاء الكلمة بالموافقة أو عدمها، وعندما أصبح إمضاء الموظف الرفيع المستوى جوازا للحصول على المصلحة، بدأت الوظيفة تأخذ بعدا اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا لم يعهده المجتمع من قبل. وارتبط هذا بعد ذلك بالتعليم على أساس أن التطور الذي حدث في السلك التنظيمي لهذه المؤسسات يحتاج الى متعلمين بمستويات رفيعة فبدأ الناس

يعرفون أهمية التعليم وأخذت الأسر تشجع أبناءها على الاستمرار في التعليم حتى النهاية. والنهاية في تلك الفترة هي الجامعة، فالجامعة غير موجودة في الكويت وهنا دخل عنصر هام في عملية التغير الاجتماعي وهو انفصال الأبناء عن أسرهم في الغربة لمدة طويلة تصل الى ست سنوات متوالية وذلك لتكملة تعليمهم العالي، واذا كان هذا ليس غريبا على المجتمع الكويتي عندما كان الأبناء يذهبون في رحلة الغوص «والسفر» الا أن تلك الفترة كانت قصيرة لا تصل الى أكثر من ستة شهور، كما أنها كانت للعمل. وبدأ هذا العنصر يأخذ بعدا لم يكن موجودا عندما لحقت الفتاة بعد ذلك بفترة قصيرة بزميلها لتسافر وتنفصل عن أسرتها للدراسة في الخارج، ومع أن هذا لم يمر بسهولة ولم تكن الأسر مستعدة لتقبل مثل هذا الوضع إنما في النهاية حدث التغيير. ولا نستطيع أن نفصل ذلك عن عملية التحضر التي تشبه انفصال الأبناء الريفيين عن أسرهم للعلم والدراسة في المدينة.

إن الوظيفة ما زالت تلعب دورا هاما في المجتمع الكويتي ومازالت الأسر تدفع أبناءها، بل وتعمل جاهدة على أن يحتل ابناؤها مواقع هامة في التنظيم الاداري. فالمنصب الر فيع ليس وظيفة وزنها الأجر وإنما وزنها اجتماعي وفعاليتها في لعب دور في الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، وحتى بالنسبة الى المؤسسات التشريعية نجد أن الوظيفة إحدى الطرق الهامة في الوصول لها. كما أن هناك مؤسسات تدريجية توصل العاملين فيها الى مؤسسات أعلى كما هو حاصل في عضوية الجمعيات التعاونية وعضوية جمعيات النفع العام.

أما المؤشر الثاني فهو نسبة العاملين في الحكومة الى العاملين في المجتمع بشكل عام. ففي بحث للدكتور خلدون النقيب «البيروقراطية في الكويت» توصل الى أن الحكومة تفرض سيطرتها المالية والادارية على كثير من الهيئات والمؤسسات التي أصبحت تؤثر في الغالبية من المجتمع، وبذلك أصبحت أكبر رب عمل في البلاد. وأن ٦٠٪ من قوة العمل الكويتية تعمل لدى الحكومة أو تتعامل معها. إن حوالي ٦٤ ألف كويتي يعملون في الحكومة وهؤلاء يشكلون أكثر من ٦٠٪ من القوى العاملة الكويتية عام ١٩٨١ (النقيب، ١٩٨٥).

وجاءت أهمية ذلك في أن عملية التكويت عندما بدأت ومازالت تتركز في المناصب القيادية والمناصب العليا والادارية، فالتكويت يتركز في الوكلاء المساعدين ومدراء الادارات ورؤساء الأقسام، ونظار المدارس والمناصب القيادية في الجامعة والمعاهد العليا، وبذلك أصبح الأمر ليس تنافسا بل صراعا بين الكويتيين على هذه الوظائف. وما عزز ذلك هو أن النظم الادارية لا تعالج بشكل محدد مسئولية وصلاحية معظم هذه المناصب القيادية وقياس انتاجيتها وحتى طريقة اختيارها، وأن معظم المناصب القيادية ترتبط بشكل أو بآخر

بأسماء الأسر الكبيرة ذات الثقل الاجتماعي والاقتصادي. . اذن فالتحول الاجتماعي الذي يمثل نقلة الى الحياة الحضرية ويأخذ شكلين متناقضين يعتبر مؤشراً للازدواجية بين التحضر وبين الحياة البسيطة التي هي امتداد لحياة البداوة، بحيث نستطيع أن نشبه المجتمع الكويتي بأنه طير يطير بجناحين أحداهما جناح حضرى والآخر قبلي بدوي. فالوظيفة تمثل توجها وتغيراً حضرياً عندما نجدها تمثل البيروقراطية والتعامل الرسمي وحياة المؤسسات، ومن ناحية أخرى أنها احتفظت بمضمونها القبلي من حيث استغلالها في العمل الاسري والقرابة وعدم تأطرها بالإطار الحضري من حيث قياس الانتاجية والتدرج الوظيفي المرتبط بالتنافس الواضح المرتبط بمعايير مكتوبة يحتكم اليها في هذا التنافس وفي طريقة الاختيار.

ان عامل الوظيفة المؤثر امتد الى المؤسسات الأهلية أي القطاع الخاص عندما تكونت الشركات وتشكلت مجالس الادارات فأصبحت امتدادا للهيكل الوظيفي الحكومي من حيث سيطرة أبناء الأسر الكبيرة ذات الفعاليات الاقتصادية على مجالس إدارات الشركات.

إن سيطرة الحكومة على المؤسسات الاقتصادية أعطت للوظيفة بعدا مهما، فالحكومة. إما مالكة للمؤسسات (الشركات) أو هي شريكة بما يقل عن ٥٠٪ من أسهم هذه الشركات، وهذه المشاركة تؤهلها للسيطرة على مجالس الإدارات. وتدير الحكومة هذه الشركات عن طريق تعيين كبار الموظفين من إداراتها في مجالس ادارات هذه الشركات.

أما المؤشر الثالث في أهمية الوظيفة فهي أنها أصبحت مسيطرة على المؤسسات الاجتماعية، او الفاعلة في معالجة مشكلات المجتمع. فنجد أنه عند تشكيل مجالس عامة مثل مجالس الإسكان ومجالس المحافظات وغيرها نجد أنها تتكون في غالبيتها من الموظفين القياديين في الجهاز الحكومي.

لقد ارتبطت الوظيفة بالتنظيم الهيكلي للدولة واصبحت لها فعاليتها الاجتماعية والاقتصادية وبذلك أصبحت الوظيفة عنصرا هاما في التغيير الاجتماعي وفي «البناء الاجتماعي» الحضري.

ونظرة على الجدول رقم (١) يتضح لنا دور الوظيفة في هذا البناء:

جدول رقم (١)

التوزيع التقديري للعاملين بأجر حسب المهنة وفئات الأجر:

أبواب المهنة	المشتغلون		متوسط الأجر
	العدد	٪	
١ ـ المشتغلون بالمهن العلمية والفنية	٢٢٫٨٢٩	٢١٫٣	٤٥٦
٢ ـ المديرون والاداريون ومديرو الأعمال	١٫٩٦١	١٫٨	٩٠٨
٣ ـ الموظفون التنفيذيون والكتابيون	٣١٫٥٦١	٢٩٫٤	٣٧٣
٤ ـ المشتغلون بأعمال البيع	١٫٠٧٣	١٫٠	٤٤٠
٥ ـ المشتغلون بأعمال الخدمات	٣٨٫٢٢١	٣٥٫٧	٣٨٨
٦ ـ المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان	٢٥٩	٠٫٢٤	٣٥١
٧ ـ عمال الانتاج والعمال العاديون	١١٫٢٨٥	١٠٫٥	٤٠٥
الجملة	١٠٧٫١٨٩	١٠٠٫٠	٤١٠

المصدر: (وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٥، العدد ٢٢).

التنائج الإيجابية والسلبية للوظيفة: إن الوظيفة كما إشرنا في مقدمة هذه الدراسة هي ظاهرة جديدة في المجتمع الكويتي وأنها إحدى إفرازات الحياة الحضرية التي ارتبطت باستغلال عوائد النفط في المشاريع الكثيرة الأساسية منها وغير الأساسية التى أدت الى تعرض الكويت لهجرة بحجم كبير وفي مدة قياسية من الزمن، فاقت أثناءها أعداد المهاجرين عدد السكان المحليين، ليس هذا فقط وإنما ساهم تكوين هذه الهجرة الثقافي والجنسي والمهني والحضري، كثيرا في البناء الاجتماعي للمجتمع الكويتي. فقد أظهرت الدراسة أن حوالي ٨٥٪ من الموظفين قضوا في الوظيفة أقل من ١٥ سنة وأن ٥٩٫٢٪ من إجمالي العينة تعمل لاول مرة في حياتها في عملها الحالي. وان الباقي ٣٥٪ عملوا أيضا في الوظيفة قبل عملهم الحالي. كما أن الموظفين الكويتيين بشكل عام في سن صغيرة، فقد اتضح من الدراسة أن الغالبية نسبتهم (٧٨٪) في سن أقل من ٤٠ سنة فهذا يعني أن العاملين الكويتيين في قطاع الوظيفة هم من الجيل الأول الذى يخوض التجربة لأول مرة في حياة المجتمع الكويتي حياة الوظيفة وما يحيط بها من قيود وأنظمة وغيرها من العوامل

المستجدة على المجتمع الكويتي عندما نعرف بأن استغلال عوائد النفط وإنشاء الهيكل الإداري في الكويت لم يبدأ قبل الخمسينات ويتزامن هذا مع بداية الهجرة الخارجية ويتزامن مع التوسع في فتح المدارس وأعطاء التعليم أهمية من قبل الدولة واهتماما من قبل المجتمع .

إن حداثة الوظيفة في الكويت واتخاذ هذه الوظيفة بعدا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كما أسلفنا جعل الكويتيين يتجهون الى التخصصات الأدبية حتي يتمكنوا من تقلد المناصب الادارية العليا وهذا يتيح لهم الفرص للوصول للأهداف المحددة. ولذلك نجد معظم الكويتيين يواصلون دراستهم العليا أي بعد الثانوية وبعد الجامعة . وقد أوضح لنا البحث الميداني أن ليس هناك موظف كويتي بدون مؤهل، وأن نسبة قليلة جدا تعليمهم أقل من المرحلة الثانوية (٠٧٪ وأن اكثر من الثلث (٣٦٪) تعليمهم دون الجامعة أو في مستوى الثانوية وأن الثلثين تقريبا مستواهم جامعي فما فوق (٥٧٪).

وارتبط ذلك بوظائفهم، فنجد أن ٣٢٪ يعملون في وظائف فنية عليا و ٢٤٪ يعملون بالإدارة العليا والتشريع وأن ٥ر٢٧٪ يعملون بالوظائف الكتابية التي هي الطريق الى تقلد الوظائف الإدارية القيادية.

والوظيفة تلعب دورا في التغيير الاجتماعي وتعتبر إحدى المؤشرات الحضرية عندما لانجد فقط أنها سيطرت على سوق العمل في الكويت في فترة وجيزة وأنها تلعب دورا مشابها للانقلاب الصناعي الذي حدث في أوربا وفي بريطانيا بالذات، بل نجد أنها أيضا تؤكد هذا الدور عندما نجد أن المرأة دخلت هذا المضمار وقفزت في مساهمتها في الوظيفة بنسبة لايستهان بها إطلاقا على ضوء العوامل المحيطة بالوظيفة فنجد أن ٥ر٢٧٪ من جملة العاملين في الوظيفة هم من الإناث وهذا أمر يجب أن يعطى الاهتمام لأنه مؤشر واضح في التغير الحضري الذي تتعرض له المجتمعات ولم تقتصر العوامل التي ذكرناها والمحيطة بالوظيفة على الرجل وإنما تعدته الى المرأة حيد نجد المرأة الكويتية طموحة في الوصول الى الوظيفة والوصول الى المناصب العليا فيها وعندما نرى المرأة في مجتمع حديث مثل المجتمع الكويتي تصل فيه الى أستاذة في الجامعة وطبيبة ومهندسة ومحامية ووكيلة وزارة مساعدة ومديرة ادارة ونجدها في الجامعة وصلت الى عميدة كلية بل الى مساعدة لمدير الجامعة فان هذا مؤشر قوي على التغير الحضري، وأن المجتمع الكويتي يتعرض للحياة الحضرية بسرعة كبيرة لا نستطيع مقارنتها في المجتمع الحضري الأوروبي حيث لم تستطع المرأة الوصول الى هذه المناصب إلا في فترة متأخرة وأنه الى ما قبل خمسين سنة فان المرأة في بريطانيا لا تستطيع أن تحصل على إجازة قيادة سيارة أو فتح حساب في البنك الا بعد موافقة زوجها وهذا لم يحدث في الكويت منذ أن دخلت المرأة مجالات الرجل في العمل. بل إن دولة أوربية مثل بريطانيا تعتبر من أول الدول في العالم تعرضا للتحولات الاجتماعية

والاقتصادية ما زالت المرأة حتى الآن تعاني من التفرقة في الأجور مثلا[١] وهذا لايحدث في الكويت. وعمل المرأة في الكويت لايرتبط بشكل أساسي بالحاجة المادية وخاصة أن الرجل الكويتي لم يخرج إلا حديثا جدا من حياة الرجل المسيطر والذي يجب أن يثبت فيه سلطته الأسرية والاجتماعية عندما يرفض مبدأ مشاركة المرأة والأنفاق على البيت وبالتالي الوصول الى الندّية معه في تسيير أمور البيت، فنجد أن الوظيفة في الكويت بالنسبة للمرأة أصبحت من المظاهر الحضرية والوجاهة الاجتماعية والفعالية في المجتمع ولذلك فلا نجدها ترتبط بمستوى اقتصادي معين للأسرة، إذ نجد أسراً تعتبر من أرفع الأسر في المستوى الاقتصادي تعمل بناتها في كثير من المراكز الوظيفية. ونظرة على الأجور تعطي مؤشراتها مع ارتفاعها في نظر الناس خارج الكويت، إلا أنها تعتبر محدودة ومنخفضة بالنسبة للدخول من الأعمال الخاصة. فالبحث أوضح ان ٦٣٫٢٪ من اجمالي العينة دخولهم الشهرية تقل عن ٦٥٠ ديناراً كويتيا، وهذا المبلغ لايمكن أن يغري على الوظيفة كما أن الأسر ذات المستوى الاقتصادي العالي لايمكن أن تدفع أبناءها للعمل في القطاع الحكومي فعندما تعرضت البلاد للازدهار الاقتصادي المؤقت الذي ارتبط بسوق الأوراق المالية الذي أطلق عليه سوق المناخ، دار جدال طويل حول دخول كبار الموظفين في هذه السوق وأوضحت القوائم التي نشرت في الجرائد اليومية عن المتعاملين بسوق المناخ أن نسبة من الموظفين وكبارهم قد تعاملوا بالسوق مع بقائهم بعملهم الوظيفي مما أدى في النهاية الى إصدار قرار يمنع القيادين الدخول بأي نشاط تجاري[٢]، مع أن دخولهم من سوق المناخ تصل الى مئات الألوف من الدنانير يوميا. ومع أن هذه النسبة صغيرة إلا أنها بلا شك تمثل رأي شريحة لايستهان بها ولايمكن تجاهلها.

والوظيفة قد لاتقود الى العمل المنتج بل تؤدي الى عدم الرضا وأن الموظف الكويتي يجد الوظيفة عنصرا من العناصر التي تدور في الإطار الاجتماعي الذي يسبق التطور في المجالات المختلفة في فترة ما قبل النفط فيرى أكثر من ربع إجمالي العينة أنهم لايقومون بعمل منتج يناسب مؤهلاتهم العلمية ويرى ١٩٪ من إجمالي العينة أنهم ليسوا في المكان المناسب فالوظيفة في الكويت مع كل المحاولات[٣] لم تقنن بقوانين وأنظمة تقيس الإنتاجية وتضع معايير الاختيار في المناصب. فبعد مرور عشرين سنة على إنشاء جامعة الكويت قامت عام ١٩٨٦م أول محاولة لوضع أسس واضحة المعالم لاختيار القيادات الأكاديمية في الجامعة من منصب مدير الجامعة الى منصب رئيس القسم وهي محاولة جابهت كثيرا من المصاعب في سبيل تطبيقها. ولم تؤسس المحكمة الادارية التي يستطيع الموظف أن يقاضي المسئول في مؤسسة الحكومة اذا ما تعرض لظلم في الترقية أو الترفيع في منصب أو الفصل الا في عام ١٩٨١.

ان الترقية والترفيع في المناصب من القضايا المهمة في الوظيفة، فهي من ناحية معنوية كما هي من الناحية المادة ولقد قال ٣٧٪ من اجمالي العينة أنهم لايحصلون على ترقيتهم في الوقت المناسب، وقد عزا ٣٧٫٢٪ من هؤلاء السبب في ذلك الى علاقة معينة بين المناصب وقضايا لم يفسروها، كما أن ٦٠٫٥٪ منهم لم يشأ أن يذكر الأسباب. وهناك ٩٪ ذكر أن الأسباب هي خلافات مع الرؤساء. وفي إجابة على سؤال عما اذا كان الحصول على الترقية نتيجة لكفاءة أم لا، أجاب ٣٥٪ من إجمالي العينة أنها تتم لأسباب شخصية وتأتي اهمية هذا الاتجاه بأن أكثر من ثلث المؤهلين تأهيلا عاليا ذكروا هذا السبب وأن النسبة الكبرى منهم يشغلون مناصب عليا، فلقد اتضح من البحث أن ٣٦٪ من الذين يعملون بالوظائف الفنية ذكروا هذا السبب، كما أن ٣٨٪ من الذين يعملون بالوظائف الادارية العليا والتشريع عزوا عدم حصولهم على الترقية في الوقت المناسب لأسباب شخصية (جدول رقم٢)، وهذا متوقع في ظل النظام الاداري المتعلق بالترقية والذي يحدد معيارين للترقية كل منهما لايتمشى اطلاقا مع النظم الادارية المتقدمة العلمية فالترقية في الجهاز الحكومي تتم على أساس الأقدمية. أي بمضي الزمن يحصل الموظف على ترقيته، والأساس الثاني هو نظام الاختيار وهذا يأتي عن طريق اختيار الرؤساء للموظفين لترقيتهم، وهذا بالتأكيد يؤدي الى وجود ثغرات في هذا النظام، هذا إذا عرفنا بأن التقارير التي تكتب عن أي موظف لاتعتمد على مقاييس ومعايير واضحة ترتبط بالانتاجية. وقد أكدت إجابات اصحاب العينة هذا عندما أجاب ٦٩٫٢٪ منهم بأن العلاقة الشخصية بالرؤساء لها علاقة بالحصول على الترقية والرقي للمناصب الإدارية. إن المجتمع الكويتي والذى يعيش مرحلة تحول من نظام أسري قبلي الى نظام حضري مازالت تلعب الاتجاهات الاجتماعية الأسرية دورا في هذا المجال، ففي الكويت مؤسسة اجتماعية مازالت تعلب دورا مهما، مؤسسة تكونت في المرحلة السابقة للنفط وضربت جذورها في المجتمع بمرور الوقت. وقد اتخذت أبعاد اخرى متمشية مع الأوضاع الجديدة للمجتمع والعناصر التي طرأت عليه، هذه المؤسسة هي «الديوانية» وهي جزء من البيت الكويتي تشكل مجلسا للرجال يتجمعون فيه مساء ويمثل مجلساً للأسرة وتضم أبناء الحي أو الأصدقاء، يقضون أوقات الفراغ وقد تحل فيه المشاكل الاجتماعية وتكون مركزا للأسرة في المناسبات مثل الأعياد وغيرها، وفي مرحلة النفط تعززت الديوانية وأصبحت مجالس تبحث فيها الشؤون العامة من سياسية واجتماعية واقتصادية إضافة الى قضاء أوقات الفراغ يلتقي فيها إبناء الأسرة وأصدقاؤهم، ولكن بعذ ظهور المؤسسات الحكومية من وزارات وغيرهاوظهور المناصب الحكومية أصبح لكل صاحب منصب عال ديوانية كما أصبح لكل نائب في مجلس الأمة وفي المجلس البلدى وفي الجمعيات التعاونية ديوانية يلتقي فيها مع ناخبيه أو موظفيه أو أصحاب المصالح، تحل فيها المشاكل وتناقس فيها القضايا. والديوانية المرتبط صاحبها بالمناصب المختلفة المذكورة قد يتغير روادها بنوعياتهم وأعدادهم تبعا لأوضاع صاحب المنصب ولذلك فالديوانية

جدول رقم (٢)

كيفية الحصول على الترقية حسب الوظيفة الحالية

	نتيجة الكفاءة		اسباب شخصية		المجموع
الوظيفة الحالية	العدد	النسبة	العدد	النسبه	
الاخصائيون الفنيون	٢٥	٦٤ر١٠	١٤	٣٥ر٩	٣٩
المشتغلون بالادارة العليا والتشريع	١٨	٦٢ر٠	١١	٣٧ر٩	٢٩
القائمون بالاعمال الكتابية	٢٢	٦٨ر٧	١٠	٣١ر٧	٣٢
القائمون باعمال البيـــع	١	٣ر١	—	—	١
العاملون بالخدمات	٨	٥٧ر١	٦	٤٢ر٨	١٤
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر	—	—	—	—	—
عمال الانتاج	—	—	—	—	—
غير مبين	٤	٦٦ر٦	١	١٦ر٦	٦
المجموع	٧٨	٦٥	٤٢	٣٥	١٢٠

أصبحت ذات مهمة حيوية في المجتمع الكويتي، ولقد أراد البحث أن يرصد دور الديوانية في قضايا الوظيفة فوجد أن لها دورا هاما في حياة الموظف وأنها تؤثر في مستقبل حياته

الوظيفية التي تؤثر بدورها على حياته الخاصة. فقد أجاب. ٥٦٫٧٪ من بين الذين أجابوا عن السؤال بأن الديوانية لها تأثير على حصول الموظف على مميزات في عمله، ولا تقتصر أهمية الديوانية على شريحة من الموظفين بل إن الأهمية في ذلك أن المتعلمين تعليما عاليا يشتركون في التأكيد على دور الديوانية في هذه القضية فقد أكد ٥٦٫٥٪ من الدين أجابوا عن هذا السؤال من المتعلمين تعليما عاليا أن الديوانية لها دور مهم في ذلك ومرة اخرى نجد أن أصحاب الوظائف الكبيرة يؤيدون ذلك، فقد اتضح أن ٥٢٫٥٪ من الأخصائيين الفنيين و٥٧٫٧٪ من المشتغلين بالوظائف الإدارية العليا والتشريع يقولون بأهمية الديوانية في هذا المضمار (جدول رقم٣) ولا يمكن اذن أن نفصل هذا التأثير الاجتماعي الذي ما زال يتغلغل في حياة المجتمع الذى أصبح يعيش حياة حضرية، نقول لا نستطيع أن نفصلها عن الوضع السلبي الذي يعيشه الموظف والذي يصل الى درجة الإحباط والذي يؤثر على تطور الإنتاجية والى تغليب المصلحة العامة، فقد أوضح البحث أن حوالي ٣٩٫٢٪ من اجمالي العينة نفوا أن تكون الكفاءة معياراً في تعيين الرؤساء في المراكز العليا في الجهاز الوظيفي وتأخذ هذه القضية بعدا هاما عندما نجد أن التعليم والثقافة لا يملك تأثيرا قويا على اتخاذ اتجاه جديد يتمشى مع التطور الذى تعرض له المجتمع الكويتي فنجد أن ٤٤٪ من المتعلمين تعليما عاليا يؤكدون أن الكفاءة ليست معيارا في تعيين الرؤساء في المناصب العليا وكذلك ٣٧٪ من المتعلمين للمرحلة الثانوية ودون الجامعة يقولون كذلك أيضا.

إن غياب الأنظمة والمعايير في تنظيم العلاقة بين الموظفين لا شك أنه من الأمور التي تقاس بها كفاءة الأجهزة الادارية ومدى اهتمامها بربط الكفاءة بالتنظيم الاداري والذي ينعكس بلا شك على الإنتاجية وعلى تطورها، وعندما يقرر موظفون يعملون في مراتب عليا ان الكفاءة ليست مقياسا في تعيين الرؤساء في المراكز العليا فهذا معناه أن الأجهزة الادارية تعاني من ثغرات تؤثر في فعالياتها. وفي حاجة الى تطوير وتنظيم. وقد بين البحث، أن معظم الذين أبدوا هذه الملاحظات يتركزون فى أعمال الأخصائيين الفنيين، والعاملين في الإدارة العليا والتشريع وأن حوالي نصف العاملين في هذه الوظائف من الحقلين أجابوا سلباً في هذه القضية، وهو ما يوضحه جدول رقم (٤):

جدول رقم (٣)

دور الديوانية في الحصول على مميزات في العمل حسب الوظيفة

الوظيفة الحالية	لها دور		ليس لـــها دور		غير مبين		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الاخصائيون الفنيون	٢١	٥٢ر٥	١١	٢٧ر٥	٨	٢٠	٤٠
المشتغلون بالادارة العليا والتشريع	١٥	٥٧ر٧	٦	٢٣ر١	٥	١٩ر٢	٢٦
القائمون باعمال الكتابة	١٧	٥١ر٥	٢	٦ر٠	٤	١٢ر١	٣٣
القائمون باعمال البيـع	١	١٠٠					١
العاملون بالخدمات	١١	٧٨ر٥	٢	١٤ر٢	١	٧ر١	١٤
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر							
عمال الانتاج							
غير مبين	٣	٥٠ر٠	٢	٣٣ر٣	١	١٦ر٦	٦
المجموع	٦٨		٣٣		١٩		١٢٠

جدول رقم (٤)

الكفاءة وعلاقتها في تعيين الرؤساء في المراكز العليا حسب الوظيفة

الوظيفة الحالية	لها علاقة		ليس لـها علاقة		غيرمبين		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الاخصائيون الفنيون	٢١	٥٥ر٣	١٧	٤٤ر٧	—	—	٣٨
المشتغلون بالادارة العليا والتشريع	١٥	٥٣ر٦	١٣	٤٦ر٤	—	—	٢٨
القائمون بالاعمال الكتابيه	٢٢	٦٦ر٧	٩	٢٧ر٢	٢	٦ر٠	٣٣
القائمون باعمال البيـع	١	١٠٠	—	—	—	—	١
العاملون بالخدمات	٨	٥٧ر١	٦	٤٢ر٨	—	—	١٤
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر	—	—	—	—	—	—	
عمال الانتاج							
غير مبين	٤	٦٦ر٦	٢	٣٣ر٣			٦
المجموع	٧١		٤٧		٢		١٢٠

فالوظيفة وهي إحدي افرازات التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي أعقب اكتشاف واستغلال عوائد النفط مازالت تمثل وجهين متناقضين، الوجه الحضري والوجه

الأسري القبلي، وهذا التناقض بلا شك له تأثير سلبي على حياة الإنسان وما يشكله هذا التأثير من ضغط نفسي وعدم رضاء وإحباط، وهذه العوامل التي تعد أحد أمراض الحياة الحضرية (Clark, 1982: 75-77). فقد قال ٣ر٢٨٪ من إجمالي العينة أن بعض الموظفين يحصلون على مميزات في عملهم نتيجة القرابة و٧ر٥١٪ قال بأن الصداقة لها تأثير على ذلك و٣ر٣٨٪ قال إن وراء الحصول على مميزات في العمل الوظيفي لبعض الموظفين مصالح خارج العمل. هذا يعني بأن العناصر المطلوبة في العمل والتي تؤدي الى الحصول على مميزات مثل الاخلاص، وتطوير العمل، وزيادة الانتاج ليست وحدها تقرر ذلك بل إن هناك عناصر أخرى ليست لها علاقة بالعمل تلعب دورا. وبالتالي فإن هذا يحدث عدم رضاء ومعاناة بين الموظفين. وقد استمر الباحث في تقصي مايحيط بالوظيفة من ظروف وأراد معرفة ما اذا كانت الوظيفة قد أثرت على حرية الانسان وحرص الموظف على ابداء ملاحظاته على سير العمل وابداء رأيه في عمله. ومع أن نسبة قليلة أجابت بأنها لاتبدى آراءها فيما يخص العمل بصراحة لرؤسائهم، إلا أن الأسباب التي أبداها هؤلاء تعتبر مؤشرا مهماً في تأثير الوظيفة على سلوكيات الإنسان الذي يعيش حياة حضرية، فقد أجاب ٣١٪ من هؤلاء بأن البعد عن المتاعب هو السبب في عدم إبداء آرائهم و ١٩٪ أجابوا بأن عدم اغضاب رؤسائهم وراء ذلك و١٦٪ يقولون بإنهم يخشون أن ينعكس ذلك على فرص الحصول على الترقية وان ٥ر٩٪ يمنعهم الخوف من غضب الرئيس من ذلك.

ومن إفرازات هذه الاتجاهات السلبية رغبة نسبة من الموظفين في تغيير عملهم وهذه النسبة تصل الى أكثر من الثلث، وأن أسباب هذه الرغبة تتركز في الإحباط واليأس من تحقيق أي طموح أو حتى الحصول على حقوقهم. فقد أجاب ثلث هؤلاء بأن السبب يكمن في ضعف الأمل في الحصول على منصب أفضل و ١٧٪ منهم يقولون إن السبب يعود الى تدني المردود المادي للوظيفة كما أن الوظيفة أثرت سلبيا على حرية الإنسان في التعامل مع الشئون العامة في مجتمعة. فقد اتضح للبحث أن ٧ر٢١٪ من الذين أجابوا على هذا السؤال بأنهم لايستطيعون كموظفين إبداء آرائهم في الشئون العامة، وهذه صفة تميز المجتمع الحضري الذي تتشابك فيه العلاقات المختلفة والتي تؤدي في النهاية الى تحديد طريق السلوك الفردي.

لقد أفرزت الوظيفة كثيرا من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لم تكن معروفة لدى أفراد المجتمع ومنها أن العلاقات بين الأفراد لم تعد تحكمها العلاقات الاجتماعية المختلفة والتي تتعارض مع ما تفرضه أنظمة العمل وقوانينه.

كما أن الوظيفة كعنصر مستجد على المجتمع الكويتي أعطت لصاحب المنصب مركزا لم يعهده المجتمع ومن منطلق ما يعطيه المنصب من سلطة وظيفية واستغلال هذه السلطة

تحولت الوظيفة عن مسارها الطبيعي وأوجدت مناخا يتسم بالتوتر الاجتاعي والحواجز النفسية وساد تعامل بروح جديدة على المجتمع الكويتي أثرت على العلاقات سواء على المستوى الفردي أو الأسرى ـ وقد استعرض البحث عناصر هذا التغيير. والتي جعلت الإنسان يعيش إحباطاً عاما فقد عبرت عن ذلك نسبة ليست قليلة من أصحاب العينة الذين (٥٠٪) قالوا بأن الوظيفة لاتحقق طموحهم بالحياة وأنهم لايتمنون العمل الوظيفي لأبنائهم (٥٤٫٢٪) وأن المردود المادي للوظيفة ليس كافيا لمعيشتهم (٥٢٫٢٪).

عندما بدأت أهمية الوظيفة تبرز في المجتمع الكويتي اتجهت الغالبية العظمى من الكويتيين لمواصلة تعليمهم العالي للأسباب التي ذكرناها في بداية هذه الدراسة وأيضا من أجل الحصول على دخول عالية والوصول الى وظائف يكتسبون منها احتراما اجتماعيا، ولقد كشف البحث أن هذا التوجه لم يحقق كثيرا من أهدافه ووجد أن المعاناة والإحباط ينتشران أكثر بين الفئة المتعلمة تعليما عاليا وحتى بين الذين يشغلون وظائف إدارية عليا. وتحققت المقولة التي تنتشر بين نسبة من الموظفين المتعلمين تعليما عاليا هذه المقولة تقول بأن الموظف يتمنى لو أنه كان يستطيع أن يمارس عملا حرا بسيطا مثل البقالة. المهم هو ان يعمل حرا ولا يخضع لعلاقات وظيفة وسلوكيات فردية تستغل سلطتها لتتسبب في ضرر نفسي للآخرين. وتحضرني هنا واقعة حقيقية عندما وجدت في صناديق البريد إعلانات دعاية لتركيب الزينة وخدمات الكهرباء والأدوات الصحية موقعة من صاحب الشركة سابقا اسمه بلقب دكتور. نعود الى إحصاءات البحث وعلاقة التعليم والعمل بشعور الموظف نحو الوظيفة فنجد أن ٥١٫٢٪ من الذين من مستوى التعليم الثانوي أجابوا بأن الوظيفة لاتحقق طموحهم، ونفس الموقف قرره ٥١٫٥٪ من المتعلمين تعليما عاليا.

إن الوظيفة في الكويت مهما علت مكانتها فإنها لاتصل الى إرضاء طموح الفرد، عندما نعرف أن الوظيفة ومهما استخدمت كوسيلة لتحقيق المصالح الذاتية والأسَرية اجتماعيا واقتصاديا الا أن مقارنة كل هذا المردود للوظيفة مع المردودات التي يكسبها الفرد في نجاحه في الأعمال الحرة خاصة وأن الرواسب النفسية للعمل الحر في نفسية الفرد الكويتي مازالت تتفاعل فإن جيلا واحدا فقط هو الفاصل بين الفترتين الرئيستين ولقد تبين للباحث مصداقية ذلك عندما أوضح أن حوالي نصف الاخصائيين الفنيين تقريبا (٤٧٫٤٪) يرون بأن الوظيفة لاتحقق طموحهم وأن أكثر من ثلث المشتغلين بالأعمال الادارية العليا يحملون نفس الشعور (٤١٫٤٪)، أما العاملون في قطاع الخدمات فان هذا الشعور يرتفع بينهم إلى (٥٧٫١٪). جدول رقم (٥):

جدول رقم (٥)

تحقيق الوظيفة للطموح في الحياة حسب الوظيفة

الوظيفة الحالية	نعـــم		لا		غير مبين		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
الاخصائيون الفنيون	٢٠	٥٢ر٦	١٨	٤٧ر٤	—	—	٣٨
المشتغلون بالادارة العليا والتشريع	١٦	٥٥ر٢	١٢	٤١ر٤	١	٣ر٤	٢٩
القائمون باعمال الكتابة	١٤	٤٣ر٨	١٧	٥٣ر١	١	٣ر١	٣٢
القائمون باعمال البيع	١	١٠٠	—	—	—	—	١
العاملون بالخدمات	٥	٣٥ر٧	٨	٥٧ر١	١	٧ر١	١٤
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر	—	—	—	—	—	—	—
عمال الانتاج							
غير مبين	١	١٦ر٧	٥	٨٣ر٣			٦
المجموع	٥٧	٤٧ر٥	٦٠	٥٠	٣	٢ر٥	١٢٠

ومن الذين لايتمنون العمل الوظيفي لأبنائهم ٥٠٪ من المتعلمين تعليما في المرحلة الثانوية كما أجاب بلا ٥٩٪ من المتعلمين تعليما عاليا، أما من ناحية الأجر فإن ٧٢٪ من المتعلمين تعليما ثانويا قالوا بعدم كفاية الدخل من الوظيفة و(٣٩ز٧٪) من المتعلمين تعليما عاليا قالوا كذلك.

أما من ناحية الدخل فهناك اتجاه عام بين الموظفين على كافة مستوياتهم بأن الدخل المتأتي من الوظيفة غير كاف حتى بين المشتغلين بالوظائف ذات المستوى العالي. فقد وجد البحث أن حوالي نصف الأخصائيين الفنيين عبروا عن رأيهم في ذلك وأن (٤٣ر٣٪) من العاملين في الإدارة العليا يحملون نفس الرأي. والشيء الملفت للنظر في قضية الوظيفة في الكويت أن أصحاب المهن العالية لايتمنون لأبنائهم العمل كموظفين. فقد أوضح البحث أن أكثر من نصف الأخصائيين الفنيين لا يتمنون الوظيفة لأبنائهم وأن أكثر من ثلثي العاملين بالادارة العليا والتشريع يحملون نفس الاتجاه نحو الوظيفة، جدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

الوظيفة الحالية وكفاية الدخل من الوظيفة

هل يكفي هذا الدخل لمعيشتك / الوظيفة الحالية	نعم		لا		غير مبين		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الاخصائيون الفنيون	١٨	٤٦ر١	٢١	٥٣ر٨			٣٩
المشتغلون بالادارة العليا والتشريع	١٧	٥٦ر٧	١٣	٤٣ر٣	—	—	٣٠
القائمون بالاعمال الكتابيه	١٢	٣٥ر٣	٢٢	٦٤ر٧	—	—	٣٤
القائمون باعمال البيـع	٢	١٠٠	—	—	—	—	٢
العاملون بالخدمات	٧	٥٠	٧	٥٠	—	—	١٤
العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر	—	—	—	—	—	—	
عمال الانتاج							
غير مبين		٥٠		٣٣ر٣	١	١٦ر٦	١
المجموع	٥٦	٤٦ر٧	٦٣	٥٢ر٥	١	٠ر٨	١٢٠

إن هذا الشعور بين الموظفين وبالذات بين كبار الموظفين يعمق إحدي المشاكل الحضرية ومشاكل المجتمع الحضري الذي يشعر الإنسان أنه يتعامل في إطار محدد من الأنظمة والقوانين، هذا يتعمق في ظل القوانين التي تمنع الموظف من العمل خارج عمله وأنه لا يستطيع أن يملك دخلا آخر من أعمال وظيفة أخرى وأن الموظف المحظوظ هو الذي يستطيع أن يحصل على عمل آخر ضمن دائرة الوظيفة وجهازها الاداري. وهذه نقطة أخرى أدت الى: أولاً: أن كبار الموظفين هم الذين يحصلون على ذلك كما يحصل عليه البعض بالعلاقات الشخصية التي تلعب دورا في قضية الوظيفة وثانيا وجود الحكومة في كثير من المؤسسات الأهلية التي تدخل شريكة فيها والتي يعطيها ذلك حق تعيين أعضاء لادارة هذه المؤسسات. وعندما بحث الباحث هذه النقطة وجد أن ثلث العينة ينتدبون من عملهم في أعمال أخرى كالانتداب لجهة أخرى أو كعضو لمجلس إدارة شركة وأن هؤلاء يتركزون في الوظائف العليا مثل الأخصائيين الفنيين وأعمال الادارة العليا والتشريع (٩ر٢٨٪) (٣ر٣٦٪) لكل منهما على التوالي.

الخلاصـــة

الوظيفة هي إحدى العناصر التي ظهرت مع التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي صاحب استغلال عوائد النفط وإنشاء المؤسسات التي لم يكن لها وجود قبل النفط وهي المؤسسات الادارية والفنية والتشريعية التي أصبحت الأطار التنظيمي للدولة الحديثة. هذه المؤسسات التي استحدثت على المجتمع الكويتي صاحبها بناء هيكلي شكلت تنظيما لم يعهده المجتمع الكويتي تعامل فيه الكويتي لأول مرة بالورق بدل التعامل وجها لوجه، وأدخلت تنظيما طبقيا داخل الأجهزة الوظيفية تماثل التنظيم الطبقي الاجتماعي في الدول الصناعية بل إنه أشد حدية في العلاقات حيث يرتبط بحياة الأنسان بصورة مباشرة وخلقت الوظيفة بكل مستجداتها إنسانا يستطيع أن نطلق عليه بالمقاييس المتبعة في ادبيات الدراسات الحضرية بالانسان الحضري سواء في التعامل او ما يتصل بالانسان وما يرتبط به من تحقيق طموحه الى التغيير المعيشي وإضعاف بل يكاد أن يقضي تماما على مهنة الأسرة المتوارثة، والذي يرتبط بها الفرد كجزء من ماضي وحاضر ومستقبل الأسرة ووضعها الاجتماعي والاقتصادي ويمتد هذا ليصل الى معاناة الإنسان النفسية التي تؤثر على معاناته الجسدية بحيث تصل الى حد طلب التقاعد والاستقالة بسبب شعور الموظف بأن رئيسه وصلت علاقته به الى درجة «التجميد» وهي المصطلح الذي لازم ظهور الوظيفة والتي تعني إهمال الرئيس لأحد موظفيه وقصر عمله على تواجده في مكان عمله بدون أي عمل والبعض الآخر تصل به الأمور الى عدم تواجده في عمله. ولو كانت هناك دراسة طبية على الموظفين

يمكن أن تصل الى أن الموظفين يصابون أكثر من غيرهم بالأمراض النفسية التي تتسبب في أمراض عضوية بسبب عدم الرضاء والإحباط والقلق والكآبة. كما أن الوظيفة أوجدت «شرائح اجتماعية» قامت على المصالح وخلقت علاقات جديدة في المجتمع الكويتي.

من ناحية أخرى أوضحت هذه الدراسة أن الوظيفة أعطتنا مؤشرا واضحا بأن عملية التحضر في الكويت مازالت تمر بمرحلة تحول من مجتمع الأسرة والقبيلة الى مجتمع النظم والقرارات والمؤسسات. فقد وجدنا أن مؤسسة اجتماعية عريقة مثل الديوانية مازالت تلعب دورا في المجتمع الحضرى الجديد، وأن العلاقات الشخصية مازالت تمثل أحد المحاور في العلاقات الاقتصادية، وأن كفاءة الشخص ومستواه العلمي مازالت من المعايير التي لايعطيها المجتمع أهمية بل قد يستغربها ويراها إحدى البدع التي يأتي بها أشخاص مثاليون وأن هؤلاء الأشخاص المثاليين لم يستطيعوا فهم عوامل كثيرة تلعب دورا في التركيب الاجتماعي وبنائه.

الهوامش

(١) هذه المعلومات حصل عليها الباحث من خلال حضوره ندوة عن دور المراة في تطور المجتمع البريطاني، في جامعة سري في بريطانيا.

(٢) ما اثير في مجلس الأمة في دورات متعددة حول الإصلاح الإداري، كذلك الدراسة التي قامت بها (أجهزة الدولة) حول تطوير الجهاز الإداري في الدولة ١٩٨٥.

(٣) انظر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٢ لعام ١٩٨٧ بشأن مزاولة الموظفين للاعمال التجارية والصناعية والمهنية (الجريدة الرسمية، الكويت اليوم، العدد ١٧٢٥، السنة الثالثة والثلاثون.)

المصادر العربية

أبو عياش، القطب، أ.
١٩٨٠ الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية. الكويت: وكالة المطبوعات.

الجرداوي، ع.
١٩٨٤ الهجرة والعزلة الاجتماعية في المجتمع الكويتي. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

القطب، أ.
١٩٨٥ خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

الموسى، ع.
١٩٨١ التطور العمراني والتخطيط في الكويت. الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة.

النقيب، خ.
١٩٨٥ الحكومة أكبر رب عمل في الكويت: دراسة عن البروقراطية. الكويت: جريدة القبس، العدد ٤٥٨٠.

الوطن، جريدة.
١٩٨٥/ ١٩٨٦ جدال بين كويتي عتيج وكويتي مخضرم وكويتي وبس حول المقارنة بين الماضي والحاضر في الكويت اجتماعيا. الكويت: اعداد مختلفة.

المصادر الاجنبية

Clark, D.
1982 Urban Geography. London: Croom Helm.

Herbert, D.
1978 Urban Geography, A Social Perspective. London: David and Charles.

Mabogunje, A.
1980 The Development Process, A Special Perspective. London: Hutchinson University.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

● في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
● في البلاد العربية : ٤,٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
● في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

توجهات التخطيط الأقليمي في الأردن

عبدالاله أبو عياش
وزارة التخطيط ـ الأردن

مقدمة

اعتمد الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية أسلوب التخطيط القطاعي كتوجه رئيسي في خططه ومساراته التنموية. وقد ركزت الخطط القطاعية في مراحلها الأولى على انشاء وتطوير البنى التحتيه كشبكات الطرق والمياه والكهرباء والأتصالات والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم باعتبارها القاعدة الأساسية والمحفز الرئيسي لمشروعات التنمية. وتم في المراحل اللاحقة تكثيف الجهود التنموية باتجاه القطاعات الانتاجيه وخاصة الزراعة والصناعة. فانتشرت المشروعات الزراعية وتوسعت الأنشطة الصناعية، وحقق النمو الاقتصادي في الأردن معدلات عالية حيث وصلت الى حوالي ١١٪ خلال الفترة الممتدة بين مطلع السبعينات وبداية الثمانينات (فريز، ١٩٨٦ : ٣).

وركز التخطيط القطاعي في مراحله الأولى على دور القطاع العام أو القطاع الحكومي في بناء القاعدة التحتية وذلك اسهاما «من الدولة في توفير المتطلبات الأساسية للمشروعات الانتاجية والبرامج الاستثمارية للقطاع الخاص. وقد ساعد ذلك في زيادة اسهام القطاع الخاص أو القطاع الأهلي في برامج ومشروعات التنمية في المراحل اللاحقة بحيث بدأ بتحقيق نوع من التوازن في مشاركة القطاعين العام والخاص.

ورغم الأهداف الجوهرية التي حققتها خطط التنمية والنجاحات الملموسة التي شهدتها البرامج الاستثمارية والمشروعات الانتاجية في الأردن، الا أن تجربة التخطيط القطاعي أفرزت بعض الثغرات التنموية. فقد أدى تكثف وتركز البرامج الاستثمارية والمشروعات الانتاجية في المدن والمراكز الكبرى الى تعميق مظاهر الخلل الاقليمي وتوسيع الفجوات الجغرافية بين المناطق.

وتحولت المدن الكبرى التي استقطبت معظم الاستثمارات والانفاقات الى مراكز جذب للمشروعات والأنشطة والأيدى العاملة. فحدثت هجرات داخليه واسعة من الأرياف والمدن الصغيرة باتجاه المدن الكبرى كعمان والزرقاء واربد. وتكثفت هذه الهجرات نتيجة الاغراءات الاقتصادية المتمثلة بفرص العمل الواسعة في المراكز الكبرى. وأصبح الأردن أمام خيارين، فاما الاستمرار في النمو الاستقطابي أو التحول نحو تحقيق التوازن الاقليمي.

ونظرا «للآثار السلبية الواسعة التي يمكن أن يتركها استمرار النمو الاستقطابي وما يصاحبه من خلل تنموى وفجوات اقليمية بين المناطق، فقد أخذ الأردن يتحول الى أسلوب التخطيط الاقليمي كرديف تنموى توازني في توزيع المشروعات والاستثمارات القطاعية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الورقة الى دراسة التخطيط الاقليمي بتجاربه الماضية وتوجهاته المستقبلية كرديف أساسي لخطط التنمية في الأردن. وستتم مناقشة هذا الموضوع من خلال معالجة خمسة موضوعات. يعالج الموضوع الأول تجارب ومحاولات التخطيط الاقليمي في الأردن. ويناقش الموضوع الثاني توجهات وأهداف التخطيط الاقليمي وأبعاده المكانية. ويعالج الموضوع الثالث مؤشرات التباينات والفجوات الاقليمية من خلال المقارنات الرقمية المعتمدة على نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل. أما الموضوع الرابع فيوضح الهيكل التنظيمي للتخطيط الاقليمي، ويسلط الموضوع الخامس الضوء على الاستكمالات التي لابد من اتمامها لتحقيق تكاملية التخطيط الاقليمي وشموليته.

أولا - تجارب التخطيط الاقليمي في الأردن :

يمكن القول أن التجربة الأولى للتخطيط الاقليمي بدأت في أواخر الستينات عندما تم تقسيم الأردن الى خمسة أقاليم تنظيمية من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية. وهذه الأقاليم هي:

١ - اقليم اربد
٢ - اقليم عمان
٣ - اقليم الكرك
٤ - اقليم معان والعقبة
٥ - اقليم وادي الأردن

وكانت الدراسات قد قدمت في عام ١٩٦٧ لاحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في

وادى الأردن بحيث يتم التوسع في الانتاج الزراعي والصناعات المصاحبة له. واستمرت الجهود حتي عام ١٩٧٢ وأثمرت عن انبثاق هيئة وادى الأردن كجهاز مستقل تم منحه صلاحيات مالية وادارية لمساعدته في متابعة برامج ومشروعات التنمية في هذه المنطقة وتم تحديد اقليم وادى الأردن جغرافيا في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن غربا «وارتفاع ٣٠٠م فوق سطح البحر شرقا»، وبين نهر اليرموك شمالاً والبحر الميت جنوباً. ونظراً للنجاح الذي تحقق في هذه المنطقة، فقد حولت الهيئة الى سلطة في عام ١٩٧٧ ووسعت حدود الاقليم لتضم الأغوار الجنوبية ووادي عربة. (الصقور، ١٩٨٦: ١٣٩ - ١٤٤). وأصبحت مهام السلطة تتركز في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

وعلى الرغم من النجاح التنموى الذي تميزت به هذه التجربة، الا أنه برزت بعض المعوقات وخاصة تلك المتصلة بالتداخلات في الصلاحيات بين الادارات والأجهزة الحكومية المختلفة من ناحية وسلطة اقليم وادى الأردن من ناحية أخرى. فاقليم وادى الأردن يتداخل مع محافظات اربد والبلقاء وعمان والكرك ومعان. وهي تداخلات أدت الى تنافضات وارباكات للمسئولين فيها. وقامت شركة يابانية باعداد دراسة لاقليم اربد تم انجازها في عام ١٩٨٠، وتم تقسيم الاقليم الى عشرة مناطق تنموية هي:

اربد، اليرموك، جرش، عجلون، الرمثا، المفرق، المقارن، أم قيس، الكورة، الطيبة. وجرى مسح شامل للأراضي في الاقليم وذلك من أجل تحديد استخدامات الأرض القائمة والمقترحة مستقبلاً. كما ناقشت الخطة التخطيط الحضرى والمرافق والخدمات العامة الحالية والمستقبلية في اطارها الاقليمي المتكامل. (Japan International Agency, 1980) وتزامنت خطة اقليم اربد مع خطة عمان ـ البلقاء التي أعدت في عام ١٩٧٩ وشملت المنطقة الممتدة من نهر الزرقاء الى وادى الواله والواقعة الى الشرق من اقليم وادى الأردن. ووجهت الخطة جهودها لتطوير وتنمية هذه المنطقة اقتصادياً واجتماعياً وتحقيق توازن في توزيع الأنشطة والخدمات المختلفة بين أجزائها.

وامتدت تجربة التخطيط الاقليمي الى الأجزاء الجنوبية من المملكة حيث تم اعداد خطة اقليم الجنوب في عام ١٩٨٣. وهدفت الخطة الى تعزيز الاستقرار السكاني واستغلال كافة الموارد والامكانات المتوفرة وذلك لتطوير المشروعات الانتاجية القادرة على تثبيت السكان والحد من هجرتهم وتنشيط القوى الجاذبة للعمالة الى هذه المناطق. وساعدت دراسات هذه الخطة على انبثاق اقليم العقبة وسلطته في عام ١٩٨٤. ووضعت خطة خاصة بهذا الاقليم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ميناء العقبة والمناطق المجاوره له والتي قدرت مساحتها

بحوالي ٨٣٠٠كم[٢]. وستتم عمليات تطوير وتنمية هذا الاقليم في ضوء خطة خمسية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ اعتمدت لهذا الغرض (وزارة التخطيط، ١٩٨٦).

وبدأت دراسات أخرى لتحديد اقليم عمان الكبرى ووضع الخطط المناسبة لتطويره وذلك باشراف مجموعة دار الهندسة وبالاشتراك مع فريق فني من أمانة العاصمة. ويتضمن الاطار العام لخطة اقليم عمان الكبرى الموضوعات الرئيسية التالية:ـ

١ ـ تحديد الأبعاد الجغرافية لاقليم عمان الكبرى بحيث يتحقق التجانس في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية فيه.
٢ ـ وضع خطة طبيعية لهذا الاقليم مستندة الى نتائج المسح الشامل لاستخدامات الأراضي فيه.
٣ ـ وضع خطة شاملة لتوجيه نمو وتطور وتوسع الأنشطة المستقبلية فيه.
٤ ـ وضع خطة ادارية ـ مالية ـ تشريعية لادارة وتنظيم شؤون الاقليم والعلاقات بين مؤسساته.
٥ ـ وضع تصورات أوليه للبرنامج الاستثمارى للاقليم خلال سنوات الخطة الخمسية القادمة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠.

وقد تم تحديد الاقليم بشكل مبدئي ليمتد من صويلح في الشمال الشرقي الى بدر ووادى السير وحتى اليادوده جنوباً، ومنها الى الجويد. ـ القويسمة شرقاً والى حدود الرصيفة شمالاً. ثم تتجه الحدود غرباً مروراً ببلدية طارق والجبيهة. (Amman Municipality, 1985).

بالاضافة الى هذه التجارب في مجالات التخطيط الاقليمي في الأردن، فانه تجرى في الوقت الحاضر ١٩٨٦ دراسة مستقلة لاقليم الكرك من قبل شركة يابانية وذلك لتحديد الامكانات والموارد المائية والزراعية والصناعية والمرافق والخدمات الأخرى الكفيلة بتنمية مناطقه اقتصادياً واجتماعياً. وتتضمن الدراسة مسحاً تفصيلياً لاستخدامات الأرض القائمة حالياً وخطط مستقبلية لها في ضوء التوسعات المرتقبة في المشروعات والأنشطة المختلفة.

فالواضح من هذه الاستعراض الزمني لتطور تجارب الخطط الاقليمية في الأردن أنها تمت خلال فترات زمنية مختلفة وفي مناطق جغرافية متباعدة بحيث افتقدت الى التنسيق خلال فترات زمنية مختلفة وفي مناطق جغرافية متباعدة بحيث افتقدت الى التنسيق والتكاملية والشمولية. وقد كان لابد من استكمال تجربة التخطيط الاقليمي في الأردن لتتم في اطارها الشمولي المتكامل الذي يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقليمية لجميع الأقاليم

والمناطق في المملكة بشكل متناسق. فهذا هو المنطق الذي تبلورت منه القناعات الحكومية التي قادت الى تبني أسلوب التخطيط الاقليمي الشامل وربطه بالخطة الخمسية القادمة للأردن ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

ثانيا - توجهات التخطيط الاقليمي وأهدافه في الأردن:

أكدت الخطة الخمسية السابقة ١٩٨١ - ١٩٨٥ على ضرورة توزيع مكاسب التنمية بشكل عادل ومتوازن بين جميع مناطق الدولة من خلال افساح المجال لتطوير المشروعات الانتاجية ورفع مستوى المعيشة في الأجزاء الهامشية من الدولة. فهناك مناطق لم تنل حظها العادل من العناية والرعاية التنموية لعدم توافر الجذب الكافي لعوامل الانتاج فيها. الا أن التوجه الذي تبنته الخطة الخمسية الماضية للتوزيع العادل لمنجزات التنمية لم يتحقق بالمستوى المطلوب نظراً لغياب الآلية القادرة على ترجمة ذلك في الواقع العملي. (المجلس القومي، ١٩٨١). ولهذا فقد كان لابد من التوجه الى أسلوب التخطيط الاقليمي كاطار عملي يمكن من خلاله احداث التوازن الجغرافي في توزيع الأنشطة والخدمات بين المناطق المختلفة. وهكذا أصبحت الخطط الاقليمية رديفاً أساسياً لخطة التنمية الخمسية القادمة ١٩٨٦ - ١٩٩٠.

ونظراً لأن المرحلة الاقتصادية القادمة في الوطن العربي تعاني من بوادر التباطؤ في النمو الاقتصادي، فان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي في الأردن يتم في ضوء توقعات تتسم بالانكماشية. كما أنه من المحتمل أن تنخفض فرص وامكانات التمويل الخارجي والاستثمارات المتاحة لبرامج ومشروعات التنمية.

وفي نفس الوقت، فان الطلب على فرص العمل سيتسارع نتيجة التزايد المستمر في اعداد الخريجين والباحثين عن العمل، ونظراً لاحتمالات عودة الآلاف من المغتربين الأردنيين من الدول النفطية. كما أن تراجع أسعار النفط وانحسار العوائد النفطية سيقلل من فرص العمل في هذه الدول.

وتقتضي هذه الظروف من الأردن العودة الى الاعتماد على الذات وعلى الموارد والامكانات المتاحة في مناطقه المختلفة، وتكثيف الجهود التنموية لزيادة القدرات الانتاجية للأرض والسكان. ويتطلب هذا الوضع تحفيز السكان وتنشيطهم لمضاعفة اسهامهم في العملية الانتاجية من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص في البرامج والمشروعات التنموية، نظراً لأن المناطق الهامشية والمحرومة مازالت تتوافر فيها امكانات انتاجية وموارد عديدة فان الأولوية في جهود التنمية ومشروعات التطوير يجب أن تسير باتجاهين رئيسيين. الأول يتمثل في الكشف عن مزيد من الموارد ومضاعفة القدرات الانتاجية للسكان في هذه

المناطق. ويركز الثاني على رفع مستوى المعيشة وتضييق الفجوة التي تفصل المناطق الهامشية عن المناطق الأكثر تطوراً بما يضمن تحقيق توازن في الدخول وفرص العمل.

أما الأهداف المحددة للتخطيط الاقليمي في الأردن فتكمن في الجوانب التالية (وزارة التخطيط، ١٩٨٦):

١ - تضييق الفجوات الاقتصادية والفوارق الاجتماعية بين المناطق والأقاليم التنموية.
٢ - تحقيق توازن جغرافي في توزيع الأنشطة والمشروعات التنموية بين جميع المناطق.
٣ - الاستغلال الأمثل للموارد والامكانات المتاحة في اطار من العقلانية والمحافظة على التوازن البيئي.
٤ - زيادة اسهام المشاركة الأهلية في برامج التنمية وتوسيع دورها في عملية صنع القرار ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعتها.
٥ - تدعيم وتطوير مستقرات بشرية جديدة للمساهمة في اعادة التوازن لتوزيع السكان والخدمات والأنشطة المختلفة.

وتكمن أهمية هذه الأهداف في كونها تسعى الى زيادة اسهام القطاع الخاص وتعزيز المشاركة الأهلية وتنشيط الجهود الفردية والجماعية للسكان بحيث تتولى قيادة العملية التنموية. وقد اكدت توجهات التخطيط الاقليمي في الأردن على هذا الاسهام من خلال تشكيل المجالس التنموية في الأقاليم والمناطق والوحدات التنموية.

وستكون المهمات الرئيسية لهذه المجالس اتخاذ زمام المبادرة لأحداث وتطوير البرامج التنموية والمشروعات الانتاجية في أقاليمها ومناطقها. وستتم مناقشة تشكيلات هذه المجالس بشكل موسع في الصفحات القادمة.

أما الاجراءات التي سيتم اتخاذها لتسهيل تنفيذ أهداف التخطيط الاقليمي في الأردن. فتتركز في الجوانب التالية (وزارة التخطيط، ١٩٨٦):

١ - العمل على تحقيق اللامركزية من خلال اطار مؤسسي يعمل على تشجيع انتقال واقامة الأنشطة والخدمات في المناطق الهامشية والمحرومة.
٢ - وضع برامج ومشروعات تنموية لانعاش وتنشيط الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المحتاجة لتضييق حدة الفجوات والفوارق الاقليمية.
٣ - تطوير برامج تدريبية لاعداد الكوادر القيادية والمؤهلة والقادرة على تحقيق التنمية الذاتية للاقاليم والمناطق التنموية.
٤ - السيطرة على النمو المفرط للمراكز الحضرية والمدن الكبرى، والحد من الهجرات من الأرياف والبوادى والمناطق المحرومة الى هذه المراكز الاستقطابية. ويقتضي هذا كبح ظاهرة التحضر وتشجيع ظاهرة الترييف.

٥ ـ تدعيم دور المراكز السكانية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتبني استراتيجية استقرارية جديدة لبناء مستقرات جديدة في المناطق الهامشية للمساعدة على جذب السكان اليها.

وتمثل هذه الأهداف والاجراءات القاعدة العريضة التي تنطلق منها توجهات التخطيط الاقليمي والخطط التنموية المستقبلية في الأردن.

وتبرز الحاجه الملحة لمثل هذه التوجهات في ضوء الحقائق التي أفرزتها عملية المسح الاقتصادي والاجتماعي الشامل لكل المناطق والتجمعات السكانية. فقد أفرزت نتائج المسح مؤشرات واضحه لمدى الفروق ولحدة التباينات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين المناطق والأقاليم المختلفة في البلاد. وهذا ماستتم الاشارة اليه ومناقشته في الجزء التالي.

ثالثا : مؤشرات التباينات والفجوات الاقليمية:

يعتمد التوازن الاقليمي في برامج التنمية على كيفية الانتشار المكاني للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والتوزيع الجغرافي للجماعات السكانية والمستقرات البشرية في أبعادها الاقليمية. فازدياد حدة الفجوات التنموية بين المناطق والأقاليم المختلفة يؤدي الى زيادة الخلل الحاصل في الكيفيه التي تتوزع بها مكتسبات التنمية. وحتى تتكون صورة مفصلة وشاملة في نفس الوقت عن مظاهر الخلل الاقليمي، فانه يتم قياس الخصائص الرئيسية في الأقاليم ومقارنتها مع بعضها بعضاً لمعرفة مدى التباين الحاصل بينها. ويمكن هنا ابراز أهم المؤشرات التي توضح واقع الخلل الاقليمي في الأردن والتي عززت دواعي الحاجة الى احداث نقلة في توجهات التنمية في الأردن بحيث يتم رفد الخطة الخمسية القطاعية بخطط تنموية اقليمية.

١ ـ **المؤشرات السكانية** : ينتشر السكان في الأردن، والذين قدر عددهم بحوالي ٢٫٦٦ مليون نسمة لعام ١٩٨٥، فوق مساحة تقارب ٩٦ الف كم٢ (١). وهذا يعني أن الكثافة السكانية في البلاد هي حوالي ٢٨ نسمة لكل كيلو متر مربع واحد. ويتوزع السكان بين ٩١٣ تجمعاً منها ٥٦ تجمعاً يزيد حجم كل منها عن خمسة آلاف نسمة.

أما بقية التجمعات البالغ عددها ٨٥٧ تجمعاً فيقل حجم كل منها عن خمسة آلاف نسمة. وتوضح البيانات السكانية مظاهر الفروق الواسعة بين الأقاليم. ففي الوقت الذي تصل فيه الكثافة السكانية في اقليم اربد الى ٢٣٤ شخصاً/كم٢ فان هذه النسبة تتدنى الى حوالي شخصين فقط لكل كم٢ في اقليم معان. (وزارة التخطيط ، ١٩٨٥).

ويلاحظ أن مناطق البادية والأجزاء الجنوبية من البلاد تتميز بكثافات سكانية منخفضة. بينما ترتفع هذه الكثافات بشكل كبير في الأجزاء الوسطى والشمالية، فالكثافة

السكانية في اقليم المفرق تقارب ٣ر٥ شخص/كم٢. بينما تصل الكثافة السكانية في اقليم البلقاء الى ١٦٨ شخصاً/كم٢ (جدول١). ويمكن القول أن المناطق والأقاليم الجنوبية ومناطق البادية هي مناطق طاردة للسكان، بينما تعتبر الأقاليم الوسطى والشمالية مناطق جاذبة للسكان. ولايقتصر الخلل في توزيع السكان على المناطق، بل يتعداه الى المراكز الحضرية والمدن الكبرى كعمان والزرقاء واربد التي تستقطب معظم السكان. فمدينة عمان الكبرى تستقطب حوالي ٩٩٢ الف نسمة. ويتركز في أقليم عمان وحده حوالي ٤١٪ من مجمل سكان المملكة. واذا أخذ محور عمان الزرقاء باقليميهما، فان نسبة السكان فيهما تصل الى حوالي ٥٧٪ من المجموع الكلي للسكان. (وزارة التخطيط ١٩٨٥). وبما أن توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية له علاقات وثيقة بالأحجام السكانية للمدن، فان هذا كاف بحد ذاته لتبرير تكثف هذه الأنشطة واستئثار المراكز الحضرية الكبرى بمعظمها.

٢ ـ المؤشرات الاقتصادية:

أ ـ الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية: قدرت أعداد المؤسسات التي تقوم بالأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية في المملكة بحوالي ٥٠٨١٦ مؤسسة في عام ١٩٨٥. ومثلت الأنشطة التجارية أكثر من نصف المجموع الكلي لهذه المؤسسات حيث بلغ عددها ٢٧٧٩٥ مؤسسة.

جدول (١)

تباين التوزيع السكاني بين الأقاليم التنموية في الاردن

الاقليم	المساحة/كم٢	٪	السكان	٪	الكثافة/كم٢
عمان	١٢٩٣٢	١٣,٥	١٠٩١٨٠٠	٤١,٠	٨٤,٤
الزرقاء	٤٩٥٠	٥,١	٤٢٥٠٠٠	١٥,٩	٨٥,٨
البلقاء	١٠٦٩	١,١	١٧٩٥١٦	٦,٨	١٦٨,٠
اربد	٢٧٠٠	٢,٨	٦٣١٩٤٤	٢٣,٨	٢٣٤,٠
المفرق	٢٦٦٦٣	٢٧,٨	٩٣٠٠٠	٣,٥	٣,٥
الكرك	٢٧٠٠	٢,٨	١١١٨٠٠	٤,٢	٤١,٤
الطفيلة	١٩٠٠	٢,١	٣٧٣٧١	١,٤	١٩,٧
معان	٤٣٠٠٠	٤٤,٨	٩٠٦٩٤	٣,٤	٢,١
المجموع	٩٥٩١٤	١٠٠,٠	٢,٦٦١,١٢٥	١٠٠	٢٧,٧

المصدر: وزارة التخطيط، المسح الشامل، ١٩٨٥، عمان، الاردن

وقدرت اعداد الانشطة الصناعية بحوالي ٨٨٨٦ مؤسسة، والانشطة الخدمية بحوالي ١٤١٣٥ مؤسسة. ويلاحظ ان الانشطة الخدمية تتركز بشكل رئيسي في اقليم عمان الذي يستحوذ على مايقرب من ٦٦٪ من المجموع الكلي للخدمات في الاردن. وتبين المقارنات مدى الفجوات الاقليمية في توزيع الخدمات حيث تبلغ نسبتها في اقليم الكرك ٧ر١٪ بينما يشكل عدد السكان فيه ٢ر٤٪ من مجمل سكان المملكة. ويواجه اقليم الطفيله وضعاً اسوأ حيث لاتزيد نسبة الخدمات فيه عن ٢ر٠٪ بينما فيه من السكان حوالي ٤ر١٪ من المجموع الكلي للسكان. وتتكرر نفس الظاهرة في الاقاليم الاخرى حيث تبلغ نسبة الخدمات في اقليم اربد ١٢٪ بينما يشكل ٢٤٪ من مجمل سكان الاردن، وتبلغ النسبة ٩٪ في اقليم الزرقاء بينما سكانه حوالي ١٦ من المجموع العام للسكان. (وزارة التخطيط، ١٩٨٥). اما بالنسبة للصناعة، فيستقطب اقليم عمان حوالي ٥٧٪ من المجموع الكلي للمؤسسات الصناعية في الاردن، ويستقطب اقليم اربد حوالي ١٧٪ من هذه الانشطة. وتتضح الفجوات الاقليمية في الصناعة في اقليمي الكرك والطفيلة اللذين لايستحوذان سوى على ٩ر١٪ و ٤ر٠٪ من الانشطة الصناعية في المملكة.

ويبدو ان المؤسسات التجارية تختلف في توزيعها الاقليمية عما هو عليه في حالة الانشطة الصناعية والخدمية، حيث تنخفض النسبة في اقليم عمان الى حوالي ٢٨٪. وتمثل هذه النسبة نصف حصة هذا الاقليم من السكان ومع ذلك فان هذه النسبة تخفي في طياتها فروقا في احجام هذه المؤسسات حيث انها تتميز بكبر احجامها في محافظة عمان بالمقارنة مع بقية الاقاليم وفي نفس الوقت ترتفع حصة اقليم الزرقاء من المؤسسات التجارية الى حوالي ٢٧٪ وهو اعلى بكثير من نسبة السكان فيه بالمقارنة مع المجموع الكلي. اما بالنسبة لبقية الاقاليم فتتناسب حصصها من المؤسسات التجارية مع نسب السكان فيها. ويوضح الجدول (٢) مزيداً من التفاصيل الخاصة بهذه الانشطة.

جدول رقم (٢)

التباينات الاقليمية في توزيع الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية لعام ١٩٨٥

الانشطة	المملكة	اقليم عمان		اقليم الزرقاء		اقليم اربد		اقليم البلقاء		اقليم المفرق		اقليم الكرك		اقليم الطفيلة		اقليم معان	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
صناعي	٨٨٨٦	٥١١٠	٥٧,٥	١١٢٢	١٢,٦	١٥٢٥	١٧,١	٣٨٦	٤,٣	٢٣٥	٢,٨	١٧٦	١,٩	٤١	٠,٤	٢٩١	٣,٣
تجاري	٢٧٧٩٥	٧٩٠٥	٢٨,٤	٧٥٠٠	٢٧	٦٩٤٦	٢٥	١٦٩٤	٦	٩٩١	٤	١٠٨٧	٣,٩	٣٥٠	١,٢	١٣٢٢	٤,٨
خدمي	١٤١٣٥	٩٣٦٥	٦٦,٢	١٢٨٨	٩	١٧١٧	١٢	٤٩٢	٣,٥	٢٥٥	٢	٢٤٧	١,٧	٣٥	٠,٢	٧٣٦	٥,٢
المجموع	٥٠٨١٦	٢٢٣٨٠	٤٤,٣	٩٩١٠	١٩,٥	١٠١٨٨	٢٠	٢٥٧٢	٥	١٤٨١	٢,٩	١٥١٠	٢,٩	٤٢٦	٠,٨	٢٣٤٩	٤,٦

المصدر: وزارة التخطيط، المسح الشامل، ١٩٨٥، عمان ـ الاردن.

ب ـ المؤشرات الاجتماعية والمرافق العامة: تعتبر الخدمات الصحية والتعليمية اهم المؤشرات الاجتماعية. وقد اشارت نتائج المسح الشامل الى العديد من مظاهر الخلل الاقليمي في توزيع هذه الخدمات. فهناك حوالي ٢٣٣ شخص في الاردن لاتتوفر لهم الخدمات الصحية المباشرة. ويتركز حوالي ١٢١ الف نسمة منهم في اقليم اربد والمفرق. ويستقطب اقليم عمان والزرقاء حوالي ٦٤٪ من المجموع الكلي للاطباء في المملكة. ويوجد في اقليم عمان ٢٣ مستشفى وفي اقليم الزرقاء تسعة مستشفيات. بينما لايوجد في اقليم الكرك سوى ثلاثة مستشفيات تستوعب ١٧٠ سريراً. ويوجد في اقليم المفرق مستشفيان فيهما ١٠٧ سريراً. أما اقليم الطفيلة فيوجد فيه مستشفى واحد فقط يستوعب ٣٦ سريراً. وفي الوقت الذي تقدر فيه المعدل العام للاسرة في المملكة بحوالي ١٨ سريراً لكل عشرة آلاف نسمة، فان هناك اقاليم تنخفض معدلاتها عن هذا المعدل. ويقدر المعدل في اقليم البلقاء والكرك بحوالي سريراً لكل عشرة آلاف نسمة. وتقدر النسبة في اقليم الزرقاء بحوالي ٦ر١٥ سريراً لكل عشرة آلاف نسمة، وفي اقليم المفرق بحوالي ٦ر١١ سرير لكل عشرة آلاف نسمة. وتقل هذه النسبة في اقليم الطفيلة الى حوالي ٣ر١١ سرير لكل عشرة آلاف نسمة. كما انه يوجد في هذا الاقليم ٧ر٧ طبيباً لكل عشرة الاف نسمة، وهو يقل عن المعدل العام الذي يقدر بحوالي ١١ طبيباً لكل عشرة آلاف شخص. وتنخفض هذه النسبة بشكل اكبر في اقليم المفرق الذي يوجد فيه ٥ر٦ طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة. وتستأثر عمان باعداد من الاطباء يزيدون عن المعدل العام، وكذلك بالنسبة لاعداد اسرة المستشفيات (وزارة التخطيط، ١٩٨٥). ولاتقتصر الفروق الاقليمية على الخدمات الصحية، وانما تبرز ايضاً في الخدمات التعليمية. فاقليم عمان فيه اكثر من ثلثي كليات المجتمع في المملكة.

كما ان اكثر من نصف المدارس الثانوية المهنية تتركز في اقليم عمان ايضاً. ولايوجد في المقابل سوى كلية مجتمع واحدة في كل من اقاليم البلقاء والكرك ومعان. بينما يفتقر اقليم الطفيلة الى أى نوع من كليات المجتمع. ويبدو ان توزيع مراكز التدريب المهني يتسم بنوع من التوازن الاقليمي. وفيما يتعلق بالخدمات الاخرى، فقد كشفت البيانات وجود تفاوتات اقليمية في توزيعها وانتشارها. ففي الوقت الذي لاتزيد فيه نسبة السكان المخدومين بالطرق القروية والزراعية عن ٤٠٪ في اقليم الكرك، فانها تزيد عن ٩٢٪ في اقليم عمان. وفي حين تصل نسبة الذين يستفيدون من خدمات شبكات المياه الى ٨٧٪ في المناطق الحضرية، فانها تنخفض الى حوالي ٣٦٪ في المناطق الريفية. ويهيمن اقليم عمان على حوالي ثلثي مجموع الهواتف في المملكة، بينما تنخفض النسبة الى اقل من ١٧٪ في اقليم اربد. ومازال هناك اكثر من ٤٠٠ تجمع سكاني في الاردن بدون اى نوع من خدمات الاتصال الهاتفي. كما يوجد في الاقاليم المختلفة اكثر من ٣٠٠ تجمع سكاني لاتتوافر فيها الخدمات البريدية. (وزارة التخطيط، ١٩٨٥).

رابعاً ـ الهيكل التنظيمي للتخطيط الاقليمي :

تم تنظيم العلاقات الاقليمية من خلال تقسيم المملكة الى ثلاثة مستويات هي الاقاليم والمناطق والوحدات التنموية. وقسمت الاقاليم وفقاً للتوزيع الاداري للمحافظات القائمة حالياً والبالغ عددها ثمانية. وهكذا اصبح في الاردن ثمانية أقاليم تنموية. وقد اقتضت الظروف المتمثلة بحداثة تجربة التخطيط الاقليمي وضيق الوقت تبني التقسيم الاداري الحالي كأساس لتحديد الاقاليم التنموية. وهذا يعني ان التقسيم الاداري الذي تم اعتماده لايفي بمتطلبات التقسيمات الاقليمية وبالاهداف التنموية بمفاهيمها الدقيقة، ولابد ان تتبعه خطوات استكمالية في المستقبل لتحديد اقاليم تقسم بالتجانس والتكامل الاقتصادي والاجتماعي. أى أنه رؤى الأخذ بالمعيار الاداري كخطوة مرحليه حتى يتم اعداد تقسيم جديد للاقاليم التنموية وفق اسس اقتصادية واجتماعية. وقد تم تقسيم كل اقليم تنموى الى عدد من المناطق التنموية. وقسمت كل منطقة تنموية الى مجموعة من الوحدات التنموية وربطت الوحدات التنموية بالتجمعات السكانية التابعة لها وفق المعايير التالية (وزارة التخطيط، ١٩٨٥):

أ ـ ان لايقل الحجم السكاني لكل وحدة تنموية عن ٢٥٠٠ نسمة.

ب ـ ان يكون بين تجمعات الوحدة التنموية علاقات وظيفية يومية في المجالات المختلفة كخدمات التعليم والصحة وغيرها.

جـ ـ ان يكون بينها روابط اجتماعية.

د ـ ان تتسم بالتجاور والقرب المكاني.

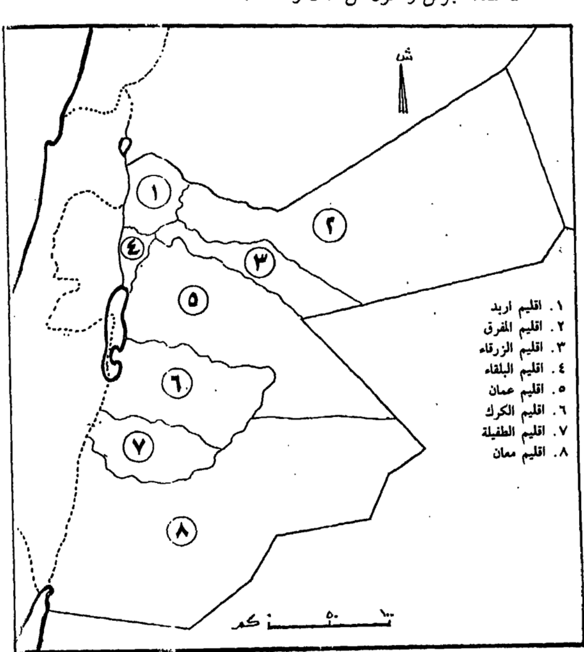
وقد تمت التقسيمات الاقليمية وفقاً لذلك على النحو التالي:ـ

١ ـ **اقليم عمان:** ويتكون من اربع مناطق تنموية هي :
- منطقة عمان وتضم بلديات عمان الكبرى
- منطقة مادبا وتضم ثمان وحدات تنموية
- منطقة ناعور وتضم اربع وحدات تنموية
- منطقة سحاب ـ الموقر وتضم وحدتين تنمويتين.

٢ ـ **اقليم البلقاء :** ويتشكل من ثلاث مناطق تنموية هي :
- منطقة وسط البلقاء وتتكون من سبع وحدات تنموية
- منطقة سهل البقعة، وتشتمل على اربع وحدات تنموية
- منطقة اغوار البلقاء المكونة من سبع وحدات تنموية

٣ ـ **اقليم اربد :** يتكون الأقليم من ثمان مناطق تنمويه هي :
- منطقة اربد الاولى وفيها خمس وحدات تنموية.

- منطقة اربد الثانية وفيها ست وحدات تنموية.
- منطقة الرمثا وتتكون من وحدتين.
- منطقة بني كنانة وفيها ثلاث وحدات.
- منطقة الكورة وتضم اربع وحدات.
- منطقة الاغوار الشمالية وتتكون من اربع وحدات.
- منطقة عجلون وفيها ست وحدات.
- منطقة جرش وتتكون من ثمان وحدات.



تقسيمات الاقاليم التنموية في الأردن

٤ ـ اقليم المفرق : يتكون من منطقتين هما:

- منطقة المفرق التنموية وتضم ست وحدات تنموية
- منطقة البادية الشمالية وتضم ثمان وحدات

٥ ـ اقليم الزرقاء : يضم هذا الاقليم ثلاث مناطق تنمويه هي :

- منطقة الزرقاء وتتكون من خمس وحدات تنموية
- منطقة الضليل وتتكون من وحدة الضليل فقط
- منطقة الازرق وتتكون من وحدة الازرق فقط

٦ ـ اقليم الكرك : قسم الاقليم الى ست مناطق تنمويه كالتالي:

- منطقة الكرك وتتكون من وحدة تنموية واحدة فقط
- منطقة القصر وتتكون من ثلاث وحدات تنموية
- منطقة المزار وفيها ثلاث وحدات
- منطقة الصافي وتتكون من وحدتين
- منطقة عي وتتكون من وحدة تنموية واحدة
- منطقة القطرانة وتتكون من وحدة تنموية واحدة.

٧ ـ اقليم الطفيلة : يتكون الاقليم من ثلاث مناطق تنموية هي :

- منطقة الطفيلة وتضم ثلاث وحدات تنموية
- منطقة بصيرا وتضم وحدتين تنمويتين
- منطقة الحسا وتضم وحدة تنموية واحدة

٨ ـ اقليم معان : تم تقسيم الاقليم الى ثمان مناطق تنموية كالتالي:

- منطقة معان وتتكون من ثلاث وحدات تنموية
- منطقة الحسينية وتتكون من وحدة تنموية واحدة
- منطقة وادى موسى وتتكون من وحدتين تنمويتين.
- منطقة الشوبك وتتكون من وحدة واحدة
- منطقة البادية الجنوبية وفيها ثلاث وحدات تنموية
- منطقة العقبة وتتكون من وحدة تنموية واحدة
- منطقة القويرة وتتكون من وحدة تنموية واحدة
- منطقة وادى عربة وتضم ثلاث واحدات تنموية.

وهكذا فقد تم تقسيم اقاليم المملكة التنموية الى ٣٧ منطقة تنموية قسمت بدورها الى ١٢٤ وحدة تنموية.

وستتم ادارة ومتابعة عمليات التنمية في هذه الاقاليم والمناطق والوحدات التنموية من خلال اربعة مستويات من المجالس:

١ ـ مجلس التنمية الوطني: وتكون مهمته الاساسية دراسة الخطط الاقليمية واعتمادها في ضوء الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها وتقييمها بشكل مستمر.

٢ ـ مجلس تنمية الاقليم: وتكون مهمته الرئيسية الاشراف على اعداد الخطة التنموية للاقليم والتنسيق بين المناطق التنموية. ويعتبر المحافظ هو رئيس الاقليم التنموي.

٣ ـ مجلس تنمية المنطقة التنموية: وتتركز مهمته في اقتراح المشروعات الانتاجية والبرامج التنموية الكفيلة بتطوير المنطقة ورفع المستوى المعيشي للسكان فيها. ويرأس المجلس متصرف المنطقة او رئيس اكبر بلدية اذا افتقرت المنطقة الى المتصرف.

٤ ـ مجلس الوحدة التنموية: ويمثل جميع التجمعات السكانية التابعة للوحدة ويرأسه رئيس اكبر مجلس قروي، وتكون مهمته الاسهام في اقتراح المشروعات التنموية وتشجيع السكان على المشاركة في برامج التنمية.

خامسا ـ خطوات اضافية ضرورية لتكاملية التخطيط الاقليمي في الاردن:

تمثل البيانات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والادارية قاعدة رئيسية في عملية اعداد الخطط الاقليمية في الاردن. وقد تم القيام بمسح شامل على مستوى المملكة لجمع هذه البيانات الاساسية. وعلى الرغم من اهمية هذه البيانات، الا انها لايمكن ان تشكل بحد ذاتها كل المعلومات المطلوبة في عملية التخطيط الاقليمي. فهناك معلومات وبيانات اضافية مهمة لابد من العمل على توفيرها لتحقيق تكاملية وشمولية التوجه الذي تمثله الخطط التنموية في اطارها الاقليمي وابعادها المكانية. وترتبط هذه المعلومات بموضوعات تعتبر في حد ذاتها مكونات جوهرية ومحاور مركزية في هياكل ومحتويات الخطط الاقليمية المعاصرة. وتندمج وتتداخل هذه كلها في الاطار التكاملي والمنظور الشمولي الذي تمثله عملية التخطيط والتنمية في توجهاتها المستقبلية القصيرة والبعيدة المدى.

وتركز هذه الدراسة وتؤكد على ان هناك خطوات اضافية رئيسية مهمة وضرورية لابد من اتخاذها لتغطية مجموعة من الموضوعات التي تشكل العمود الفقرى في قاعدة وهيكل التخطيط الاقليمي. ويمكن تحديد هذه الموضوعات بشكل دقيق كما يلي:

أ ـ التخطيط الطبيعي (Physical Planning)

ب ـ تخطيط استخدامات الأراضي (Land Use Planning)

جـ ـ التخطيط لتطوير مستقرات بشرية جديدة (Settlement Planning)

د ـ تحليل الآثار والمردودات البيئية. (Environmental Impact Analysis)

وسيتم ابراز اهمية كل موضوع من خلال ربطه مباشرة باسس واحتياجات الخطط الاقليمية والتوجهات التنموية في الاردن.

أ ـ التخطيط الطبيعي : يهدف التخطيط الطبيعي الى ابراز الامكانات الحيزية والمكانية المتاحة لكل منطقة او اقليم لاغراض التوسع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والخدمي. فهو الاطار الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستغلال الامثل للحيز الجغرافي المتوفر، وتحديد المساحات المستغله والمساحات القابله للاستغلال وتلك التي تواجه عمليات التوسع فيها قيوداً وعوائق طبيعية وتنظيمية. فهناك قيود وعوائق طبيعية تحد من امكانات التوسع مثل الظروف المناخية والمظاهر الطبوغرافية المتمثلة بكثرة الانحدارات وشدة التضرس كالوديان السحيقة والجبال الوعرة ونوعية الترب وخصائصها المختلفة. وتحدد خطوط المطر الامكانات المتاحة لاغراض الزراعة والرعي وحدود المناطق الجافة والصحاري وزحف الصحراء وامتداد ظواهر التصحر المصاحبة للظروف المناخية القاسية.

وهناك عوائق توسعية ناجمة عن القيود التنظيمية التي تضعها وتصدرها المؤسسات الحكومية والاهلية المختلفة لغرض المحافظة على الخصائص الطبيعية في هذه المناطق.

فالمناطق المحجوزة لاغراض التحريج والغابات والمخصصة للاغراض السياحية والاماكن الاثرية والمحميات الطبيعية والاراضي الرعوية هي نتاج مجموعة القيود والضوابط التي تعيق من فرص وامكانات التوسعات المكانية او الحيزيه فيها. كما ان هناك قيوداً توضع على امكانات التوسع في مناطق يتم حجزها لاهداف بعيدة المدى كالأراضي المخصصة لاغراض التوسع الحضرى والعمراني.

وتوفر الخطط الطبيعية خرائط اساسيه وبمقاييس مختلفة لابراز الخصائص المختلفة لمظاهر سطح الارض ومكوناتها. وتتباين مقاييس هذه الخرائط حيث تبتدىء بخرائط صغيرة المقياس (١: ٢٥٠٫٠٠٠) وتتدرج الى خرائط متوسطه (١: ٥٠٫٠٠٠) ثم الى مقاييس كبيرة بمستوى (١: ١٠٫٠٠٠).

كما توفر الخطط الطبيعية معلومات مهمة عن انواع وتصنيفات التضاريس والانحدارات للأراضي المختلفة الواقعة ضمن كل اقليم. وتوفر صورة تفصيلية عن اتجاهات التصريف الطبيعي للاحواض والاودية.

وتزود المخططين ببيانات عن الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة وتصنيفات بأنواع الترب المنتشرة في كل اقليم ومنطقة تنموية. ويمكن من خلال هذه التصنيفات تحديد الترب المناسبة للاغراض الزراعية وتلك الملائمة لاغراض اخرى كالتوسع العمراني والصناعي وغيرها.

ويمكن من خلال التخطيط الطبيعي تحديد مناطق التنمية وفق اولوياتها ووفق تقديرات التكاليف والمردودات الناجمة عن الاستثمار فيها.

فالخطط الطبيعية هي بمثابة خطوط استرشادية/ Guidelines يستعين بها المخططون الاقليميون لمعرفة الامكانات المتوافره في الاقاليم والمناطق التنموية ضمن حدود مرسومة وفقاً لنتائج المسح الطبيعي لها. وليس هناك من شك في ان العديد من الانشطة والخدمات تعتمد على نتائج هذا المسح ويتم توجيهها في ضوء الخطط الطبيعية التي يتم اعتمادها. فتحديد اتجاهات ومسارات شبكات الطرق بانواعها المختلفة وخدمات البنية التحتية تسترشد بتوجهات عملية التخطيط الطبيعي.

ولاتقتصر توجهات الخطط الطبيعية على مجرد تحديد المناطق التي تتوافر فيها فرص النمو وامكانات التنمية المستقبلية والمناطق التي تواجه قيوداً ومعوقات. فهناك الموارد الطبيعية كالمياه والمعادن والغابات الطبيعية وغيرها التي لابد ان يخطط لاستغلالها.

ونظراً لاهمية التخطيط الطبيعي ودوره في تحديد الامكانات والموارد الطبيعية في الاقاليم والمناطق التنموية، واسهامه في توضيح بطاقات التنمية ومواقع النمو حاضراً ومستقبلاً، فان هذه الورقة تدعو الى ضرورة دمج الخطط الاقليمية في اطار الخطط الطبيعية. فالخطط هي القادرة على ابراز وتحديد مقادير وامكانات كل اقليم تنموى حتى يمكن توجيه البرامج التنموية والمشروعات الاستثمارية فيه وفق أهداف تتفق مع معطيات الواقع. وفيما عدا ذلك فان الطموحات والتطلعات التنموية تتحول الى مجرد تمنيات يصعب تحقيقها.

فالأساس في التخطيط التنموى هو الواقعية القادرة على ترجمة الاهداف وتحقيقها في ضوء الامكانات والمعطيات القائمة فعلاً.

ان عملية التخطيط الطبيعي تحتاج هي الاخرى الى مدخلات رئيسية من المعلومات والبيانات التي تشكل مرتكزات اساسيه في توجهات هذه العملية. فالمعلومات المتعلقة باستخدامات الارض بانواعها المختلفة وصورة الغطاء تشكل مدخلات رئيسية في الخطط الطبيعية للاقاليم والمناطق التنموية.

ب ـ استخدامات الأراضي : ان دراسات استخدامات الارض تعتمد مباشرة على توفير خرائط دقيقة وتفصيلية لكل مظاهر سطح الأرض والانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المنتشرة عليها. وتبرز ايضاً الاراضي المستغلة وغير المستغلة. ويمكن من خلال هذه الخرائط تحديد المناطق التي يمكن التوسع فيها والمراكز الحضرية

والريفية المتواجدة فيها. وتتوفر عادة خرائط من مقاييس مختلفة. فالمقاييس الصغيرة التي تصل الى (١ : ٠٠٠ر٢٥٠) تستخدم لغرض دراسة استخدامات الارض على مستوى المملكة. وتستخدم خرائط مقاييس (١ : ٠٠٠ر٥٠) على مستوى الاقاليم التنموية (المحافظات). ويتباين استخدام هذه المقاييس وفقاً لمساحة المنطقة او الوحدة التنموية وكثافة وتعقيد استخدامات الارض فيها.

والمفروض ان تتوفر خرائط لاستخدامات الارض لعدة فترات زمنية متتابعة حتى يستطيع المخططون معرفة انماط هذه الاستخدامات والتبدلات التي شهدتها الانشطة والخدمات فيها والتوسعات العمرانية التي مرت بها. ويمكن من خلال ذلك معرفة اتجاهات ومقادير النمو في استخدامات الارض وانواعها خلال سلسلة زمنية تمتد عدة سنوات.

وتتطور عملية تخطيط استخدامات الارض في المراحل التالية (Campbell, 1983: 18-31).

المرحلة الاولى : تبدأ بتحضير صور وخرائط عليها كل التفاصيل الدقيقة المتعلقة بمظاهر سطح الارض والغطاء الارضي بما يتضمن من انشطة طبيعية وبشرية مختلفة. ويتم عادة تقسيم الخريطة الى نطاقات لتسهيل عملية قراءة خصائصها.

المرحلة الثانية : وتشمل قراءة وتفسير جميع انواع المظاهر الطبيعية والانشطة البشرية من الصور والخرائط المعدة.

المرحلة الثالثة : ويتم فيها تصنيف المظاهر والانشطة التي تم تحديدها وفق نظام تصنيفي خاص بهذا الغرض. وتعتمد نتائج هذا التصنيف على المعلومات المتوفرة من المرحلتين الاولى والثانية.

المرحلة الرابعة : وتتضمن انشاء نظام معلومات خاص باستخدامات الارض بحيث يتم تخزين البيانات واسترجاعها وتحديثها كلما اقتضت الظروف ذلك.

المرحلة الخامسة : ويتم فيها التخطيط لانواع استخدامات الارض واتجاهاتها ومقاديرها المستقبلية اعتماداً على الصور الحالية لهذه الاستخدامات وفي ضوء الاحتياجات المطلوبة والمتوقعة في السنوات اللاحقة.

ويتم اعداد خطة استخدامات الارض ضمن الخطوات التالية (Campbell, 1983: 18-11) :

١ - تجميع البيانات المتعلقة بالاستخدامات الحالية وذلك في ضوء الاحتياجات وتوقعات الطلب على الانشطة المصاحبة لها.

٢ ـ تحليل البيانات وتقييم خصائصها وطرح وتقييم بدائل استخدامات الارض لاختيار تلك الاكثر تطابقاً مع الاهداف.
٣ ـ تطوير واعتماد الخطة الخاصة باستخدامات الارض في المستقبل.
٤ ـ مناقشة الخطة من خلال اجتماع عام يسهم فيها ممثلون عن القطاعين الخاص والعام وذلك لتبني مايجيء فيها.
٥ ـ البدء بتطبيق خطة استخدامات الارض التي هي الخطة الرسمية المعتمدة والموافق عليها بحيث تصبح تقسيماتها وتصنيفاتها ملزمة للجميع.
٦ ـ مراجعة الخطة لاحداث التعديلات الدورية عليها وبما يتلاءم مع الظروف والاوضاع المتغيرة.

والذي لاشك فيه ان نجاح التوقعات الخاصة بنوعية استخدامات الارض يعتمد الى حد كبير على دقة المعلومات المتوفرة. فالتوقعات الدقيقة لاتجاهات ومقادير ونوعيات استخدامات الاراضي والانشطة المصاحبة لها والانماط الناجمة عنها تقع كلها في جوهر عملية التخطيط الاقليمي. ويؤمن هذا في حد ذاته النجاح المطلوب للتنمية الاقليمية. ويعكس هذا النجاح مدى الدقة في وضع تصنيفات واقعية لمظاهر سطح الارض وخصائصها وعلاقتها بالانشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها.

مصادر استخدامات الاراضي : تعتمد مصادر استخدامات الارض على عمليات المسح واعمال المساحة التي تقوم بها الدوائر والمؤسسات. الا انه نظراً لكبر المساحة من ناحية والحاجة الى توفير صور تعكس الواقع خلال فترة زمنية محددة، فانه يستفاد من التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة بالصور التي تبثها الاقمار الصناعية. وتغطي صور الاقمار الصناعية وخاصة المعروفة باللاندسات مساحات واسعة. وتظهر هذه الصور كل التفاصيل المتعلقة بالغطاء الارضي. الا ان هناك تفاصيل دقيقة لاتستطيع هذه الصور ابرازها. كما ان المعلومات المطلوبة عن استخدامات الارض تكون في بعض الاحيان لمساحة محدودة وصغيرة نسبياً. وتنتفي الحاجة في مثل هذه الاحوال الى صور الاقمار الصناعية.

ولهذا يستعاض عن صور الاقمار الصناعية بصور اكثر تفصيلاً بواسطة التصوير الجوى. وتعطي هذه الصور تفاصيل اكثر وادق وتغطي مساحات اصغر. ولهذا يمكن القول ان المصادر الرئيسية لمعلومات استخدامات الارض في الوقت الحاضر تأتي من الصور الجوية ومن صور الاقمار الصناعية.

ويتم رسم وتجهيز وتحضير خرائط استخدامات الارض من المعلومات التي تتضمنها هذه الصور، الا انه لمزيد من التأكد من صحة المعلومات، فانه تجرى عمليات اختبار

ميداني لنقاط يتم اختيارها بشكل عشوائي متناثر للتأكد من ان تفسير الصور الجوية يتطابق مع ماهو موجود على الواقع.

ويمكن ربط بيانات استخدامات الارض كما تمت الاشارة اليه بنظام او انظمة معلومات يتم تخزينها في اجهزة الكمبيوتر. وقد تطورت نظم المعلومات هذه بحيث يمكن ربط المعلومات بنظام ترميزي جغرافي يربط استخدامات الارض بنقاط محورية تمثل المواقع والاماكن الجغرافية المختلفة. وترتبط هذه النقاط المحورية بمعلومات خاصة بها تميزها عن غيرها. وهكذا يمكن تخزين واسترجاع المعلومات والبيانات اما رقمياً أو على شكل خرائط متعددة الغايات تبرز التباينات في استخدامات الاراضي.

ان هذه التطورات التكنولوجية تساعد على سرعة انجاز الخطط وتعديلها وتحديثها من خلال التغذية والتجديد المستمر للبيانات والمعلومات الخاصة باستخدامات الاراضي.

أهمية استخدامات الاراضي : ان أهمية المعلومات الخاصة باستخدامات الاراضي لاتقتصر على الانشطة الزراعية او الصناعية او الموارد والمظاهر الطبيعية وانما تتعداها الى كل انواع الفعاليات التي يمارسها الانسان على سطح الارض. وهكذا تتكون صورة تفصيلية شمولية عن جميع انواع الانشطة والاستخدامات المصاحبة لها والسائدة في منطقة معينة على سطح الارض. فتخطيط استخدامات الارض يهدف الى تحقيق افضل توزيع للانشطة الاقتصادية الاجتماعية والخدمية وتخصيص احتياجاتها من حيّز الارض بما يضمن التوازن بينها. كما يهدف الى اعتماد معيار عقلاني وموضوعي في تقسيمات الاراضي ووضع الضوابط القيود المحددة لاستغلالها. ويسعى تخطيط استخدامات الاراضي الى المحافظة على الاراضي والموارد الطبيعية من الاستغلال العشوائي والاستنزاف والهدر بحيث يتم المحافظة عليها وادامتها لاطول فترة زمنية ممكنة.

وتبرز مثل هذه الاخطار العشوائية في مظاهر التدمير الذي تتعرض له الاراضي الزراعية نتيجة للتوسع الحضرى والعمراني. وليس من شك في ان وجود خطط محكمة لاستخدامات الاراضي تستطيع المساعدة على ضبط التوسعات العشوائية ووضع الضوابط والقيود الكفيلة بالمحافظة على الثروات الزراعية وموارد الارض التي تشكل قاعدة التنمية في الاقاليم والمناطق التنموية.

ويمكن تنظيم استخدامات الاراضي في ثلاثة مستويات:

١ - المستوى المحلي اي مستوى الوحدة التنموية او المنطقة التنموية. ويستفاد من المعلومات التفصيلية عن استخدامات الارض لمعرفة الامكانات التي تتوافر في هذه المناطق وذلك للمساعدة في انشاء وتطوير الانشطة الاقتصادية والاجتماعية من

ناحية والمحافظة على الاراضي للاغراض الانتاجية من ناحية اخرى. ويمكن تجميع المعلومات في هذا المستوى عن طريق العمل الميداني والملاحظة المباشرة ويمكن الاستعانة بالصور الجوية لتقديم معلومات تفصيلية متكاملة للمساعدة في وضع الخرائط الموجهة لاستخدامات الاراضي.

٢ ـ المستوى الاقليمي، ليس هناك من شك في ان المعلومات التفصيلية تزداد مع درجة تعقيد المنطقة المراد دراستها. ونظراً لان المساحات في مستوى الاقاليم تكون اكبر منها في المستوى المحلي، فان هناك عدة متطلبات يجب توفيرها على المستوى الاقليمي:

- انشاء قاعدة بيانات متطورة على مستوى الاقليم.
- وجود جهاز مدرب للتأكد من دقة ونوعية بيانات استخدامات الاراضي.
- تجهيز وتحضير خرائط تفصيلية لتحديد الابعاد المكانية ومواقع الانشطة والخدمات المقترحة في الخطط التنموية المستقبلية.
- استخدام اجهزة الكمبيوتر لتخزين وتحليل واسترجاع معلومات استخدامات الاراضي واستخراج الخرائط منها.
- العمل على تحديث بيانات استخدامات الاراضي.

وعلى الرغم من وجود تصنيفات مختلفة للاراضي، الا ان تصنيفات المسح الجيولوجي الامريكي تعتبر الاكثر شيوعاً. ويمكن تحديدها كالتالي (Campbell,1983: 28)

١ ـ اراضي المناطق الحضرية والمشيدة وتشمل:

- استخدامات السكن
- استخدامات التجارة والخدمات
- استخدامات الصناعة
- استخدامات الطرق والاتصالات والمرافق الاخرى
- استخدامات الصناعة والتجارة المختلطة
- استخدامات حضرية مختلطة
- استخدامات حضرية اخرى كالحدائق.

٢ ـ الاراضي الزراعية وتتضمن :

- المحاصيل والرعي
- الاشجار المثمرة، الخضروات، محاصيل الحبوب، المشاتل
- اراضي تغذية وتربية حيوانات
- اراضي زراعية اخرى.

٣ ـ اراضي المراعي وتشمل :

- مراعي الاعشاب
- مراعي الشجيرات
- المراعي المختلطة

٤ ـ اراضي الغابات :

- الغابات الدائمة الخضرة
- غابات متساقطة الاوراق
- غابات مختلطة.

٥ ـ اراضي المياه :

- الجداول والقنوات
- البحيرات
- الخزانات
- الخلجان والشواطيء

ان هذه الورقة تدعو الى الاهتمام بانشاء نظام معلومات متطور لاستخدامات الاراضي لتساعد في اعداد وتوجيه خطط وبرامج التنمية على المستوى الوطني والاقليمي وعلى مستوى المناطق والوحدات التنموية.

جـ ـ تطوير مستقرات بشرية جديدة : على الرغم من ان عملية تطوير وانشاء مستقرات تنموية ومراكز نمو جديدة هي جزء من توجهات الخطط الطبيعية، الا انه تم افراد هذا الجزء الخاص بها لابراز اهميتها. ولكن نظراً لان هذه العملية تحتاج الى معلومات وبيانات شاملة عن استخدامات الارض والامكانات والموارد التي توفرها المناطق المختلفة، فقد ارجئت مناقشتها في هذه الورقة حتى تتم مناقشة الموضوع السابق المتعلق باستخدامات الاراضي.

يلاحظ في الاردن ان المدن الكبرى مازالت تحظى باكبر استقطاب للسكان مما يعنى تركز الانفاقات والاستثمارات والمشروعات التنموية فيها. فمحافظة عمان والزرقاء تستقطب حوالي ٥٧٪ من مجمل سكان المملكة. ويتركز في المحور الحضرى الممتد من الزرقاء الى عمان اكثر من ٧٥٪ من مجموع سكان المحافظتين. وقد تكثفت هذه الاتجاهات نتيجة الهجرات الداخلية الواسعة باتجاه المراكز والمدن الكبرى خلال العقود الثلاثة الماضية.

ولهذا فان هذه الورقة تدعو الى صياغة وتبني سياسات واستراتيجيات للمستقرات البيشرية في الاردن بما يحقق توزيعاً عادلاً للسكان والانشطة المصاحبة لهم وبحيث تشمل التنمية جميع اجزاء ومناطق المملكة بدل حصرها في مراكز ومدن محدودة، ان عدم السعي لتحقيق ذلك سيؤدي الى استمرارية الهجرات وتفريغ المناطق المحرومة والهامشية من مزيد من السكان مما يفرض ضغوطاً ويفرز مشكلات وتعقيدات واسعة في المستقبل.

فعملية اللامركزية التي تسعى اهداف التخطيط والتنمية الاقليمية لتحقيقها لايمكن ان تترجم في الواقع الا من خلال اعادة النظر في ادوار ووظائف المراكز السكانية والمستقرات البشرية في الاردن. وحتى يتم التخفيف من الاستقطابية والجاذبية الشديدة التي تمارسها المدن الكبرى على بقية المناطق، فانه يجب العمل على تنشيط ودعم المراكز الصغيرة والمتوسطة وانشاء المزيد من المستقرات البشرية في المناطق التنموية الجديدة. ويمكن ابراز اهمية المستقرات والوظائف التي تقدمها من خلال تدرجها الهرمي.

١ ـ **القرى والمراكز الوظيفية الصغيرة**: تقوم هذه المراكز بتقديم الخدمات للمناطق الزراعية الحالية والمناطق التي تتوافر فيها امكانات وفرص التوسع الزراعي في المستقبل. كما يكون دورها في تحفيز وتنشيط الاعمال والصناعات الصغيرة. وتقدم هذه المراكز خدمات اجتماعية وارشادية للمزارعين في المناطق المحيطة بها.

٢ ـ **المدن الصغيرة والمراكز التسويقية**: تحتاج عملية التحول الاقتصادي في المناطق المحرومة الى انشاء مدن صغيرة تعمل بمثابة مراكز تسويقية وذلك لربط المناطق الزراعية بالمراكز الحضرية والمدن الكبيرة. وتقوم هذه المدن والمراكز الصغيرة بتزويد المزارعين بخدمات التخزين والنقل ومعالجة المنتجات الزراعية. كما تقوم بمنحهم القروض والتسهيلات التجارية والمالية التي تساعدهم على تطوير وتنمية مشروعاتهم الزراعية.

وتعمل هذه المدن كحلقات وعقد نقل رئيسية في شبكة توزيع المنتجات الزراعية وتسويقها. ونظراً لانها اكبر حجماً من القرى الزراعية، فانه يتوفر فيها مستويات اعلى من الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وتنوع أوسع من الأنشطة والفعاليات.

٣ ـ **المدن المتوسطة والمراكز الاقليمية**: تقوم هذه المدن والمراكز بتقديم خدمات ريفية وحضرية في نفس الوقت. وتشكل حلقات تجميع وتوزيع للمنتجات الزراعية. كما يوجد في هذه المراكز تسهيلات تجارية وصناعية وخدمات مالية واجتماعية وتعليمية متنوعة تعزز من اهميتها ووظيفتها ودورها في خدمة المناطق المحيطة بها.

أما بالنسبة للاهداف الكامنة وراء انشاء المدن والمستقرات السكانية الجديدة فتتوزع في ثلاثة مستويات هي : المستوى المحلي والمستوى الاقليمي والمستوى الوطني . واذا اخذت الأمور بمنظورها الشمولي فيمكن تحديد اهداف انشاء مدن ومستقرات جديدة في الجوانب التالية (Galanty, 1979 : 200: 201) :-

١ - تعزيز الهوية الوطنية للسكان من خلال دمجهم في واقع جغرافي مترابط في علاقاته المكانية مما يتيح للجماعات والأفراد سهولة الاتصال بجميع المراكز والمستقرات. وتعزز شبكات الطرق المتطورة التي تربط بين هذه المراكز من تماسك وتكاملية العلاقات المكانية بين جميع التجمعات السكانية.

٢ - تضييق الفجوات المكانية والجغرافية بين المناطق المحرومة والمناطق المتطورة، بحيث تمتد البرامج التنموية الى جميع المناطق بشكل متوازن.

٣ - تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال توفير فرص وامكانات التنمية الاقتصادية للمناطق المحرومة ومساعدتها على الاعتماد على مواردها المحلية في تحسين أوضاعها.

٤ - تحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لجميع المناطق وانعاش الأجزاء المحرومة من هذه الخدمات. فانشاء مراكز ومستقرات جديدة وتطوير وظائفها يساعد على توفير الخدمات الاجتماعية وتضييق الفروق الاجتماعية التي تفصل بين المناطق المحرومة والمناطق المتطورة.

٥ - اللامركزية، أن عملية انشاء مدن ومستقرات جديدة يساعد على تحقيق اللامركزية من خلال اعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الى مناطق جديدة. ويؤدي هذا الى تخفيف الضغط عن المراكز والمدن الكبرى التي تستأثر في العادة بمعظم الأنشطة والخدمات.

٦ - تعزيز القدرات الذاتية : أن عملية انشاء مدن ومستقرات جديدة يهدف الى مساعدة المناطق المتخلفة لتحقيق النمو المطلوب من خلال الامكانات والمعطيات والموارد المحلية المتاحة فيها.

وقد اظهرت تجارب الدول التي سارت في برامج التنمية الاقليمية والتي عملت على انشاء مستقرات جديدة، أن القدرة على تحقيق النجاح المطلوب يعتمد على العوامل التالية (Abu Ayyash, 1981 : 257-259) :

١ - **التخطيط** : تعتمد عملية التخطيط الناجح على البيانات والمعلومات التي يمكن توفيرها بخصوص الامكانات والموارد المتوافرة في المناطق المختلفة. فهذه المعلومات مهمة في عملية صياغة الخطط ووضع التوقعات والتنبؤات المستقبلية الخاصة بالبرامج

والمشروعات التنموية. كما أن القدرة على اعداد الخطط والتوقيت والقدرة على التطبيق تعتبر عوامل اساسية في نجاح اهداف التخطيط.

٢ ـ **الموقع**: أن اهم خطوة في نجاح المراكز أو المستقر الجديد في تحقيق اهدافه هو اختيار الموقع المناسب والملائم الذي يستطيع من خلاله تقديم اقصى وأوسع الخدمات للمناطق المحيطة به.

ومن العوامل التي تتحكم في اختيار الموقع هي اماكن المواد الخام، وتكلفة النقل وسهولة شبكة الطرق، وتوافر رؤوس الأموال والعمالة والأسواق.

٣ ـ **الحجم**: ليس هناك من اتفاق بين المخططين على افضل حجم سكاني لاي مستقر أو مركز جديد. الا أن التجارب تشير الى أن حجم المركز يجب أن لا يقل مستقبلا عن عشرة آلاف نسمة وأن لايزيد عن ٢٥٠ الف نسمة. فالحد الأدنى لعشرة آلاف نسمة يقدم التبريرات الخاصة بتكاليف البنية التحتية والخدمات. وفي المقابل، فان تجاوز الحجم لحوالي ٢٥٠ الف نسمة يؤدي الى ضغط وتعقيدات ومشكلات تؤدي الى زيادة كبيرة في تكاليف الخدمات.

٤ ـ **البنية الاجتماعية**: أن قدرة المستقرات الجديدة على تحقيق النجاح يعتمد على الخلفيات الثقافية وانظمة القيم والتقاليد للسكان الذين سيتواجدون فيها وفي المناطق المحيطة بها. فالمجتمعات التي تحترم العمل وقيمته هي الا قدر على تحقيق التنمية والنجاح المطلوب.

٥ ـ **الكوادر القيادية**: ان عملية انشاء مدن ومستقرات جديدة يجب أن تعتمد على اعداد كوادر وقيادات قادرة على احداث التنمية المطلوبة. فالقيادات التي تتوفر لديها الخبرات والمهارات على تطوير مشروعات تنموية جديدة واقتراح برامج اقتصادية اجتماعية متطوره هي مفتاح النجاح في المستقرات الجديدة.

د ـ **تحليل الآثار والمردودات البيئية**: تركز الاتجاهات الحديثة في الخطط الاقليمية وفي المشروعات الانتاجية والتنموية على الآثار والمردودات البيئية التي يمكن أن تنجم عن استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية. فالمحافظة على التوازن البيئي في مشروعات وبرامج التنمية الاقليمية هو الهدف الذي يجب التمسك به بشكل دائم. فهناك مشروعات في الأردن أدى غياب التحليل البيئي عنها الى مردودات سلبية وعواقب خطيرة في المدى البعيد. ويمكن اعطاء بعض الأمثلة لذلك:

١ - في وادي الضليل، ادى الاستنزاف الشديد للموارد المائية الى انخفاض كبير في مستويات المياه الجوفيه والى زيادة ملوحة التربة والمياه. والمفروض أن يكون هناك

استغلال متوازن بين الطموحات والتوسعات الزراعية المطلوبة وقدرة الموارد الطبيعية على سد هذه الاحتياجات من الامكانات المتاحة. أن تزايد نسب الملوحة في المياه والتربة يهدد مستقبل الانتاج الزراعي والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

٢ ـ تمثل حالة واحة الأزرق مثالا «آخر لغياب الادراك باهمية العامل البيئي والتوازن البيئي. فقد ادى الضخ الشديد من المياه الى انخفاض كميات المياه وتحول هذه الواحة الى سبخات وملاحات. وقد تم بذلك القضاء على الامكانات السياحية التي تتمتع بها هذه المنطقة والتي كانت تعتبر محطة للطيور العابرة في هجراتها السنوية من الشمال الى الجنوب. كما كانت تعتبر محمية طبيعية للحياة البرية في المنطقة.

٣ ـ يقدم وادي الزرقاء مثالاً آخر للمردودات والعواقب البيئية الخطيرة. فالتخلص من النفايات الصناعية ومخلفات الكيماويات السامة أدى الى تلويث المياه والمناطق الزراعية في حوض هذا الوادي. ومما لاشك فيه أن مثل هذه المردودات والعواقب ستترك آثارها السلبية على حياة وانشطة التجمعات السكانية المنتشرة على طول مجرى هذا الحوض وسيؤدي تفاقم هذا الوضع الى مزيد من الضرر على مشروعات التطوير والتنمية الاقليمية والمحلية في هذه المناطق.

الخلاصة

يمثل التخطيط الاقليمي نقله جديده في توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن واصبح هذا النوع من التخطيط يمثل بعدا اساسيا ورديفا رئيسيا في خطط التنمية المستقبلية كونه يسعى الى احداث تفسير كيفي في توزيع منجزات التنمية بين جميع المناطق والأقاليم والفئات الاجتماعية. ويهدف هذا التوزيع الى تحقيق توازن جغرافي في توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات الانتاجية والخدمية، والى استثمار الموارد والامكانات المتاحة في المناطق الهامشية والأقل حظا وذلك من اجل تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

وعلى الرغم من أن الأردن دخل في تجربة التخطيط الاقليمي في الستينات بدءاً بتطوير وادي الأردن وانتهاء بانشاء اقليم العقبة في عام ١٩٨٤، الا أن عملية التنمية الاقليمية بقيت خلال هذه السنوات مجتزأة ومتباعدة. وقد ادى نضوج التجربة الى تبني التخطيط الاقليمي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة في جميع اقاليم ومناطق المملكة. وقامت وزارة التخطيط في عام ١٩٨٤ بمسح شامل لجميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتكوين صورة تفصيلية واضحة عن جميع الخصائص التي تميز الأقاليم والمناطق. وقسمت المملكة في ضوء نتائج المسح الى ثمانية اقاليم تنموية ضمت ٣٧ منطقة

تنمويه، وقسمت هذه المناطق بدورها الى ١٢٤ وحدة تنمويه. وتشكل هذه التقسيمات مايمكن أن يطلق عليه بالنسيج الاقليمي للمملكة.

ومع ذلك فان هناك استكمالات ضرورية لابد من تحقيقها لتكاملية عملية التخطيط الاقليمي. وتتركز هذه الاستكمالات في التخطيط الطبيعي وتخطيط استخدامات الأرض بالاضافة الى التخطيط لاقامة مستقرات بشرية جديدة وتحليل الآثار والمردودات البيئية المصاحبة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في جميع المناطق والأقاليم.

الهوامش

(١) زادت مساحة الأردن من خلال التعديلات الحدودية التي تم الاتفاق بشأنها مع العراق.

المصادر العربية:

الصقور، م.
١٩٨٦ التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف. عمان: شقير وعكشة للطباعة والتوزيع.

المجلس القومي للتخطيط
١٩٨١ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥. عمان - الأردن.

فريز، ز.
١٩٨٦ دور المجالس في خطة التنمية المركزية. عمان - الأردن: وزارة التخطيط

وزارة التخطيط.
١٩٨٦ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠: التخطيط الاقليمي. الجزء الثالث. عمان - الأردن.
______ ١٩٨٥ المسح الشامل. التخطيط الاقليمي. عمان - الأردن.

المصادر الاجنبية:

Abu Ayyash, A.
1981 "Planning Development Towns in Kuwait." Geojournal 5 (Summer): 251 - 260.

Amman Municipality
1985 Greater Amman Development Plan. Amman.

Campbell, J.
1983 Mapping the Land. Washington. D.C.: Association of American Geographers.

Galanty. E.
1979 "New Towns in National Development." Ekistics 46 (Summer): 200-205.

Japan International Agency
1980 Integrated Regional Development Study of Northern Jordan. Tokyo.

الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية

عبد المعطي محمد عساف
كلية التجارة ـ جامعة الكويت

مقدمة

في ظل الدور المتعاظم الذي أصبحت تقوم به الدولة المعاصرة، أو تطالب بالقيام به، في قيادة عملية التنمية الشاملة، أصبح من المحتم على أجهزة الادارة العامة باعتبارها الأداة الأساسية التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياساتها ومخططاتها التنموية، أن تطرح على نفسها بعض الأسئلة الأساسية:

هل يمكن الاضطلاع بهذا الدور؟ وهل الأوضاع الادارية الراهنة مؤهلة بنائياً ووظيفيا وعلائقيا لذلك؟ وهل يمكن ضمان الاستمرارية على هذا الطريق؟ وماهي المقومات الأساسية التي لابد منها لتوليد القدرة الذاتية على الحركة في هذه الاتجاهات؟ وماهو المتاح؟ وماهو الممكن؟

وحين تبدأ الدولة مسيرتها التنموية بعد محاولة الاجابة الموضوعية والدقيقة على التساؤلات السابقة، وربما غيرها، يكون من اللازم على الأجهزة الادارية وقياداتها، أن تقوم بين كل مرحلة وأخرى، أو بعد كل فترة زمانية، بطرح تساؤلات أخرى لاتقل أهمية عما سبق وأهمها:

أين نقف الآن؟ وماهو مقدار الفجوة بين المنجز والمستهدف؟ وماهي المتغيرات الأساسية التي حكمت حركتنا، سلبا أو إيجابا، ومامدى أهمية كل متغير منها في التحكم في هذه الحركة؟ وماذا عن المرحلة الآتية وعن المستقبل؟ وكيف يمكن أن نعدل أو نغير أو نطور استراتيجيات عملنا، واساليبنا، ونتعامل مع المتغيرات المستجدة والمتوقعة؟

وبمراجعة هذه التساؤلات والتبصر في أغراضها، يمكننا أن نجد أنها كلها تتمحور حول محور رئيسى يتمثل في ضرورة تحديد بعض الاحكام أو التقويمات عن طبيعة الأهداف وعن حدود القدرة وعن وتيرة الحركة، بكل مايتصل بهذه من متغيرات ومحددات. وانه لا يمكن بأية حال الحديث عن تحديات تنموية، وعن استراتيجيات وممارسات لمواجهة هذه التحديات، دون القيام بعمليات تقويم مستمرة كشرط لتحديد المواقع ونقاط الانطلاق على خارطة الحركة.

وإذا كان هذا يمثل منطلقا عاما لتحديد أهمية التقويم، وللربط بينه وبين فكرة إصدار الأحكام. فإنه يمكن ببساطة إسقاط الفكرة المستفادة من هذا على موضوعنا المتعلق بالعاملين في أجهزة الإدارة العامة، باعتبار العاملين يمثلون أحد أهم عناصر النظام الإداري، وذلك عبر التساؤلين التاليين:

هل يجب أن نحكم على العاملين في منظماتنا ووحداتنا الإدارية؟ وكيف يمكننا أن نجرى هذه العملية ونتعامل مع كافة العناصر والمحددات أو المتغيرات المتعلقة بها؟

ان الاشارات السابقة لاتجعلنا نقف ونحن نتعامل مع التساؤل الأول أمام عملية اختيار، حيث لا مجال للاختيار بين أن نحكم على العاملين ونقومهم وبين أن لانقوم بذلك، فالعاملون جزء لايتجزأ من أية منظمة، وهم بالدرجة الأساسية عماد حركتها، وأساس وجودها. حتى من الناحية الفلسفية الواقعية العامة، فأنه لايمكن أن توجد فرصة للأختيار أمام هذا التساؤل وذلك على اعتبار أنه لايوجد أي شخص بمعزل عن حالة من حالات العلاقات مع الناس أو البيئة من حوله، يتأثر بهم ويؤثر فيهم، وأنه لايمكن أن تكون هذه العلاقات طبيعية وموضوعية، حتى ولو كان الحديث عن علاقات الانسان بالبيئة الطبيعية حوله، دون أن تتم عملية تحديد للعلاقة، وإعادة التحديد لها على ضوء من التقويم والحكم الأولي في بداية تنظيم العلاقة، أو على ضوء من التقويم والحكم المستمر خلالها.

ومن هنا، يصير لابد من إيلاء التساؤل الثاني جل الاهتمام، وذلك حتى يتم اجراء التقويم وإصدار الأحكام بالاستناد الى عملية مدروسة وموضوعية، وهذا ماسوف يمثل لب (محل) موضوعنا في هذه الدراسة ومحور تحليلاتنا. وسوف يكون تركيزنا على العناصر الأساسية التالية:

أولا : مفهوم تقويم أداء العاملين.
ثانيا : مداخل التقويم.
ثالثا : محاور عملية التقويم.
رابعا: مقاييس التقويم وطرقه.
خامسا: محددات عملية التقويم.

وسوف يكون منهجنا في هذه الدراسة منهجا تحليلياً صرفاً، وذلك في محاولة لاستعراض أهم الأفكار المتصلة به، وتوضح أوجه عدم التكامل فيها، وتحليها التحليل الكافى الذي يمكننا من اعادة نمذجتها ضمن نموذج أفضل، سوف نحرص على تحديده خلال هذه الدراسة ليكون أهم مبرر لها.

مفهوم تقويم العاملين وأهدافه

قد توجد بعض الاختلافات حول المسمى «كمركب لغوي» لهذا المصطلح، فبينما نجد إن هنالك من يطلق على ذلك مسمى «قياس الكفاءة»، أو تقويم الكفاية «أو تقويم الفعالية» نجد أن هنالك مسميات أخرى كمسمى «تقويم العاملين»، أو تقويم الموظف» . . . الخ . (عقيلي، ١٩٧٠) الا أن التدقيق في هذه التراكيب يؤكد أن المسميات الأولى لاتتعلق بالموظفين أو العاملين فحسب، بل هى مسميات تنصرف لكل مايتعلق بعناصر العمل والإنتاج، وذلك على اعتبار أن مفاهيم الكفاية، الكفاءة، الفعالية، تمثل غايات عليا تسعى المنظمات المعاصرة الى التوصل اليها عن طريق حشد كافة الجهود والطاقات المادية والبشرية والتنظيمية. . أما المسميات الأخرى فلا يوجد فارق بينها الا في حالة «المفرد» الممثلة في الثاني وحالة «الجمع» الممثلة في الأول. أما القول «تقويم أداء العاملين» فلا يكاد يختلف عن هذين المسميين الأخيرين إلا بإضافة كلمة «أداء» وذلك حتى لايتولد الاعتقاد بأن عملية التقويم تستهدف الأشخاص لذاتياتهم بمعزل عن الاعمال والواجبات التي يؤدونها، أما إذا تم تدارك هذه الناحية فستختفي الاختلافات بين الوضعين، وقد يصير من الملائم القول تقويم العاملين وذلك كمصطلح يبدو أكثر شمولا من مجرد القول تقويم أداء العاملين الذي قد يعطى إيحاء بأن عملية التقويم تنصب على الأداء فحسب.

أما من الناحية الموضوعية فإن تحديد المفهوم يتمثل في الكشف عن العناصر الأساسية التالية وتحديدها (Fleishman,1970: 115-117) وهي:

أولا : كيف ينظر الموظفون الى واجباتهم وأعمالهم؟ وكيف يقومون بهذه الاعمال؟ وهل يتحركون في اتجاه الأهداف الاساسية المحددة لهم ويقتربون منها؟؟

ثانيا : ماهي نقاط الضعف التي يبدو أنهم يتسمون بها، او التى تبرز كعقبات تعترض طريقهم؟ وما هي السبل لحلها ومجابهتها؟

ثالثا: ماهي نقاط القوة التي تميزهم إو التي تبدو كعوامل مساعدة يمكنهم الاستفادة منها في أثناء تأديتهم لأعمالهم؟ وماهي السبل لضمان استمرارها وتدعيمها والاستفادة الأمثل منها؟

رابعا : مامدى انسجامهم مع طرق العمل وسياساته المحددة لهم من قبل الإدارة؟

خامسا: مامدى قدرتهم على تطوير ذاتياتهم وقدراتهم الإبداعية التي تضمن نجاحهم في المستقبل؟

سادسا: مامدى توافر العناصر ذات الطاقات الاستثنائية والمبدعة؟ وكيف يمكن الاستفادة منها بصورة أكثر فعالية؟

وهكذا تبدو عملية التقويم وكأنها محاولة لتحليل الموظفين بكل مايتعلق بهم من متغيرات، أو صفات نفسية أو بدنية، أو مهارات فنية، أو فكرية، أو سلوكية، وذلك بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة، والعمل على مواجهة الأولى وتعزيز الثانية، وذلك كضمانة أساسية لضمان فعالية المنظمة في الحاضر، ولضمان تطورها واستمرارها وفعاليتها في المستقبل أيضا، ومن هنا يتضح أن عملية التقويم تتميز بثلاث خصائص أساسية هي:

أولا: أنها عملية مخططة ومستندة الى قواعد وأساليب محددة بشكل موضوعى وواقعى ومنسجم مع الحالة التي تعقد هذه العملية لأجلها.

ثانيا: أنها عملية إيجابية لاتسعى لكشف العيوب والأخطاء فحسب، كما لاتسعى الى مجابهة ذلك بالعقاب أو الحساب اللاذع، كما قد يتراءى للبعض أحيانا.

ثالثا: أنها عملية حركية (ديناميكية) مستمرة، وإذا كان استخراج نتائجها النهائية يتم على فترات متباعدة أحيانا أو طبقا لمراحل يتفق عليها، فان هذا لايعنى أن هذه العملية موسمية، بل هى من الناحية الفعلية عملية يومية، بل ولحظية، وما النتائج النهائية الا تعبيرا عن التحليل لكافة الجزيئات والتحركات المتعلقة بالعمل اليومى.

وحتى نستكمل فهمنا للمحتوى الموضوعى لهذا المفهوم، لابد من إبراز أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها عن طريق عملية التقويم وذلك توكيدا للفكرة المعروفة التي مفادها؛ أن الأمور تتحدد بغاياتها، ونحن هنا لانستهدف الاستغراق في ابراز اية أهداف تفصيلية، وذلك لأن هذه المسألة لاتتم إلا إذا كنا بصدد دراسة حالة واقعية معينة، وانما نكتفي بالاشارة الى بعض الأهداف العامة التي يبدو أنها تمثل قواسم مشتركة لدى الباحثين أو المعنيين بالأمر.

وأهم هذه الأهداف[1] (Feldman, 1983: 32 - 41; Fleishman, 1970: 116 - 118):

١ - المساعدة في تحديد سياسات الترقية، أو النقل، أو الفصل، أو المكافأة، أو غير ذلك من الحوافز أو العقوبات.

٢ - اكتشاف نقاط الضعف لدى العاملين كأساس يتم عليه تحديد الاحتياجات التدريبية.

٣ - اكتشاف العناصر النابغة أو المتفوقة، وتحديد مجالات أو نقاط إبداعها.

٤ ـ مساعدة المشرفين أو الرؤساء المباشرين على تعلم كيف يمكن أن يقيم الرؤساء مرؤسيهم.
٥ ـ المساعدة في تحديد الأعمال والمهام أو التوكيلات التي يناط أمر إنجازها بالموظفين في ضوء قدراتهم وأمكاناتهم وطاقاتهم.
٦ ـ الاستفادة من ذلك في رقابة ومتابعة تصرفات الموظفين بشكل عام، وفي إجراء مقابلات معهم واختبارهم بصورة أكثر تحديدا.
٧ ـ المساعدة في تحديد سبل تطوير الموظفين وفي دفعهم لتطوير أنفسهم.
٨ ـ خلق مناخ من الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق توكيد هذه الثقة والعدالة في التقويم والموضوعية في إصدار الأحكام.
٩ ـ الاستفادة من ذلك في تحديد سياسات الأجور والمرتبات وغيرها من السياسات الأخرى ذات الصلة.
١٠ ـ تحديد تكاليف العمل الأنساني وإمكانية ترشيد السياسات الإنتاجية وسياسات التوظيف عن طريق الربط بين العائد والتكلفة.

وهكذا يمكننا استنادا الى هذا المفهوم لعملية تقويم الأداء ولأهدافها الأساسية، أن نستنتج مدى الأهمية التي يمكن أن تعقد عليها داخل المنظمة، ويتمثل ذلك في أنها تمثل القاعدة التي تعتمد عليها كافة السياسات العامة للمنظمة، كما تتحدد على اساسها الأوضاع المستقبلية، وهي بذلك تمثل الأساس في تحديد علاقات العمل ومناخه والى الحد الذي قد تتحدد على أساسها درجات الروح المعنوية، ودرجات الرضا والقبول، وتوازنات المناخ التنظيمي والوظيفي، كما تستند اليها كافة عمليات المساءلة والرقابة. ومن هنا يصير من الضروري العمل على ضمان أن تكون عمليات التقويم متوخية العدالة، وآخذة في الاعتبار هذه المسائل المختلفة، ضمانا لنجاحها.

مداخل عملية التقويم :

هناك زاويتان رئيسيتان يمكن من خلالها الألمام بأهم المداخل المتعلقة بعمليات تقويم العاملين:

الزواية الأولى : وهي التي تتعلق بهادفية عملية التقويم، وهنا نجد أنفسنا أمام مدخلين رئيسيين هما: **المدخل الكلي** الذي يحاول أن يتعامل مع كافة المتغيرات المتعلقة بالموظفين لإعداد تقويم شامل لكل منهم. ويتم ذلك خدمة لأهداف الإدارة الخاصة بسياسات التوظف بكاملها غالباً أو كجزء في عملية تقويم، أو إعادة تقويم المنظمة المعنية برمتها. **والمدخل الجزئي**، وهو الذي يؤدي الى التعامل مع الموظفين لإعداد تقويمات خاصة تتطلبها عمليات تنفيذ بعض الأهداف الجزئية. وهنا سنجد أن التركيز لايتناول كل

المتغيرات، وينحصر في المتغيرات ذات الصلة بالهدف المطلوب. ومن الأمثلة على ذلك، التقويمات الجزئية الخاصة بسياسات الترقية، أو بتحديد الاحتياجات التدريبية، أو بتحديد تكاليف العمل الإنساني، أو تحديد سياسات الأجور والمرتبات. . . . الخ. وهنا لابد من توقع الاختلاف بين طرق وتصاميم نماذج التقويم حسب كل حالة. (Fleishman, 1970: 104 - 110)

ومما ينبغي قوله في هذا السياق حول هذه المسألة، أنه ليس من المفضل التحيز لمدخل دون آخر، وذلك لأنه من السهل تقديم التبريرات الكافية عن أهمية التحليل والتقويم الكلي، وخاصة في أعقاب المراحل الأساسية في حياة المنظمة، أو عند التفكير في إعادة وضع السياسات الوظيفية لها، وكذلك الأمر بالنسبة للمراحل الجزئية، ولكن الذي يمكن التوكيد عليه في هذا المقام ملاحظة أساسية مفادها، ضرورة الحرص أثناء عمليات التقويم الجزئية على الاعتراف بأن النتائج الجزئية لن تكون بنفس درجة الدقة، كما الحال في الحالة الكلية، كما أنه لابد أن تتم عمليات التحليل الجزئي في إطار كلي، وذلك حتى لايبدو كل جزء وكأنه منفصل عن بقية الأجزاء الأخرى.

الزاوية الثانية : وتتعلق بفلسفة عملية التقويم ذاتها، وهنا نجد أنفسنا أمام فلسفتين تمثل كل واحدة منها مدخلا للتقويم، وتتمثل الأولى في النظرة الى عملية التقويم على أنها عملية قياس مباشرة وتستهدف الوصول الى نتائج ومحددات نهائية وتفصيلية، وتتمثل الثانية في النظرة الى عملية التقويم بأنها عملية نظمية (أى تنظر الى الحالات التي تسعى لتقويمها كنظام تحكمه متغيرات مختلفة ومتفاعلة) وتستهدف تقديم نظرة إجمالية الى الحالة المعنية والمتغيرات التي تتصل بها، والانتهاء الى حكم عام حولها، (Klinger, 1979: 17 - 25; Fleishman, 1970 : 115 - 120).

وكما هو الحال بالنسبة للمداخل السابقة فأنه ليس من السهل التحيز هنا لمدخل دون آخر. وذلك لأن الاختيار بينهما تعتمد على طريقة التقويم المتبعة والهدف منها، فاذا كنا أمام مسألة عامة، وليس من السهل تحديد متغيراتها بصورة نهائية، أو غير قابلة للقياس، كقياس الاستقلالية أو المباداة، أو الصدق. . . الخ. فإنه يمكن الاستعانة بالمدخل الأخير، أما إذا كان أمكن تصميم نماذج مفصلة للقياس، وكانت الحالة التي يتم التقويم لخدمتها تفترض الاستغراق في التفصيلات، كقياس حالات الانتظام بالدوام الرسمي، أو معدلات الدوران الوظيفي، أو غير ذلك، فإنه يكون من المفضل اتباع المدخل الأول. وعلى أية حال فأنه يمكن القول بأن المدخل الأخير يكون أكثر أهمية عندما نستهدف تقويم العاملين في المستويات الإدارية العليا، والوسطى العليا، حيث التركيز في هذه الحالات يكون على الخصائص ذات الطابع الشمولي والعام، وعلى القدرات التجريدية. أما في حالة المستويات الأخرى دون ذلك، وخاصة بالنسبة للوظائف الفنية والتخصصية

الدقيقة، فأنه يمكن التوصية بالمدخل الأول على اعتبار أن نجاح العمل في هذه المستويات يعتمد على القدرات التخصصية والفنية الدقيقة (التفصيلية). (Hill, 1979: 2 - 10).

محاور عملية التقويم

وتعرف المحاور بأنها تلك العناصر أو المتغيرات الرئيسية التي يتم إجراء عملية التقويم على أساسها وفي ضوئها، وهنالك في تقديرنا عدة محاور رئيسية هي:

أولا: محور معدلات الأداء، ويقصد بذلك أنه يتم تقويم الموظفين بالاستناد الى مدى قدرتهم على إنجاز الأعمال المحددة لهم، وطبقا لمعدلات أداء يتم تحديدها على مستوى المنظمة أو الإدارة المعنية.

ورغم أهمية هذا المنهج في التقويم حيث انه يوفر أساسا موضوعيا للحكم على العاملين وعلى صلاحياتهم للوظائف المنوطة بهم - إلا أنه يمكن أبراز عدد من التحفظات التي لا تجعله منهجا «كافيا» في هذا المجال، وأهمها:

أ - أن التقويم على أساس هذا المحور يوفر قياسا وحكما على صلاحية العاملين في الحاضر والأعمال والوظائف الراهنة، إلا أنه غير قادر على توفير مثل هذا الحكم عن الصلاحية في المستقبل. علما بأنه لا يمكن لأية منظمة مهما كانت أن تهمل هذا البعد وهي تقوم بالتخطيط لحركتها (هاشم، ١٩٧٢: ٧٢).

ب - أن وضع معدلات محددة للأداء يمثل مهمة غاية في الصعوبة والتعقيد، وذلك إما لوجود بعض الأعمال أو الوظائف التي ليس من الممكن وضع مقاييس محددة لها، وخاصة في قطاع الخدمات الحكومي (Klinger, 1979: 28) وإما لأن هنالك بعض الأعمال التي تبتعد معدلات أدائها كثيرا عن نقطة المعدل العام للاداء في المنظمة المعنية، وبالتالي فإنه سيكون من غير المنطقي إخضاع هذه الأعمال لنفس المقاييس الخاصة بالوظائف التي تقع معدلاتها في منطقة الوسط أصلا.. وقد يكون في الزام الموظفين بالمعدلات العامة، ما يؤدى ببعضهم الى الإحباط إذا كان معدل الأداء في منطقته الوظيفية أدنى بكثير من نقطة الوسط، أو يؤدي ببعضهم الى الملل واللامبالاة والكسل اذا كان معدل الأداء في منطقته أصلا أعلى بكثير مما هو في نقطة الوسط.

هذا، وقد يتم تحديد معدلات أداء لكل وظيفة من الوظائف، وذلك بالاستناد الى دراسة مباشرة للعمل بكل متغيرات الحركة والزمن والجودة والتكلفة، أو بالاستناد الى حالات الاداء خلال سلسلة زمنية سابقة، واستخراج متوسط عام لها، وفي هذه الحالة فإنه قد يصير من الشاق على إدارة المنظمة أن تقوم بهذه المهمة

التي تبدو منطقية وموضوعية، وتخفف بعضها من التحفظات على هذا المنهج، وذلك لأن التنفيذ العملي يختلف في متطلباته وصعوباته عن مجرد التحديد النظري، وتتمثل الصعوبة بالدرجة الأساسية في صعوبة عمليات القياس المباشرة لكثير من جوانب الأداء، أو في صعوبة الاحتفاظ بسجلات تفصيلية عن معدلات الاداء لكافة الوظائف مهما كانت فرعية، مما لا ييسر الوصول الى معدلات أداء معيارية في جميع الحالات.

جـ - أن النجاح في تحقيق معدلات عالية للأداء لا يمثل مؤشرا كافيا ونهائيا على فعالية وكفاءة الأشخاص المعنيين، وذلك على اعتبار أن هذا النجاح قد يأتي نتيجة لتوافر عوامل أخرى لم تتح للآخرين. (Hill, 1979: 5 - 15, 160 - 170) وقد أشار «فيدلر» إلى أن هنالك كثيرا من العوامل التي يمكن من خلالها تحقيق نجاح القادة والمديرين مثلا وإن كانت الإمكانات الذاتية أقل بكثير من هذا المستوى، وذلك كتوافر الإمكانات الكبيرة، أو كمنح القائد سلطة عالية، أو لتعامله مع موظفين آخرين تتسم سلوكياتهم بالتعاون والالتزام... الخ. وبالتالي فإنه لايكون من العدل أن يتم تجاهل هذه العوامل أثناء عملية التقويم، الأمر الذي يقلل من دقة الحكم من خلال هذا النهج فحسب. (Fiedler, 1967: 22 - 24).

ثانيا: محور الصفات الشخصية، حيث تصبح عملية التقويم بالاستناد الى هذا المحور معنية بالبحث عن بعض الصفات المحددة في الموظفين الذين نسعى لتقويمهم، وقد تكون هذه الصفات متصلة مباشرة بشخصية الفرد وخصائصه، كالتعاون، أو الالتزام، أو المبادأة أو الانتماء، أو الصدق... الخ، وقد تكون ذات صلة بالعمل، كقدرته على الإنتاج، أو دقته في الاداء، أو حرصه على مصلحة المنظمة، أو قدرته على تحسين وسائل العمل أو أساليبه... الخ.

وكالحال بالنسبة لموقفنا من المحور السابق، فإننا إذ نقدر أهمية الصفات الشخصية أثناء عمليات التقويم إلا أنه لا يمكن الاستناد إليها لوحدها، وقد حاول بعض الباحثين الاستناد الى هذا المنهج في تفسير ظاهرة القيادة ولم يتمكنوا من تقديم الأسانيد التي تؤكد موقفهم. وأنه يمكن استعراض أهم جوانب النقد الذي وجه لهم في هذا المقام، وأهمها (عساف، ١٩٨٢):

أ - صعوبة تقديم حصر كامل ونهائي للصفات التي يفترض توافرها في الموظفين حتى يكونوا موظفين فعالين أو اكفاء. وأن محاولة استعراض المحاولات المبذولة في هذا المجال تكشف عن تباينات كبيرة.

وقد أثبتت عملية مسح شملت (١٨) شركة في الولايات المتحدة أن هنالك اهتماما بحوالي (٣٥) صفة أو خصيصة، وذلك في الوقت الذي لوحظ فيه عندما نظر لنماذج الاجابات بصورة منفردة أن أيا من هذه النماذج لم يذكر أكثر من ١٩ صفة، علما بأن بعضها ذكر (١٠ صفات) وأقلها ذكر (٤) صفات، وفي ذلك دلالة واضحة على مدى التباين في التقدير. (Fleishman, 1970: 121).

ب - اختلاف الأهمية النسبية بين هذه الصفات وبعضها من حيث علاقتها بالعمل بالدرجة الأساسية، وكذلك الأمر بالنسبة للصفة الواحدة التي تبدو أن أهميتها النسبية تختلف من موقف لآخر حتى بالنسبة للشخص الواحد.

جـ - صعوبة قياس معظم الصفات، وخاصة التي تتصل بالزاوية القيمية للأشخاص المعنيين، الأمر الذي يجعل عملية التقويم عرضة للاجتهادات والتحيزات الخاصة لدى المقومين.

د - أنه ليس من الممكن عزل أية صفات لأي شخص عن الظرف الموضوعي الذي يعيش خلاله ويعمل فيه، وبالتالي فإنه لا بد من أخذ هذه الظروف بالاعتبار حتى تكون عملية التقويم متسمة بقدر مقبول من الموضوعية والدقة.

وحتى يمكننا ترشيد هذا المنهج حتى يكون من الممكن الاستعانة به، فانه لا بد من استكماله بالاستناد لمناهج أخرى من جهة، كما أنه لا بد من الدقة عند اختيار الصفات التي سيتم اعتمادها كأساس للتقويم، وهنا فإنه يمكن التركيز على الصفات التي تتوافر فيها الشروط التالية. (عقيلي، ١٩٧١: ٤٧)

١ - أن تكون صفات ممكنة الملاحظة والمتابعة من المقومين أثناء ممارسة الموظفين للأعمال المختلفة.

٢ - أن تكون الصفات المحددة متميزة بالعمومية، ومهمة بالنسبة لكافة الوظائف التي يستهدف تقويم الموظفين القائمين عليها.

٣ - أن تكون الصفات متميزة عن بعضها إلى الحد الذي يحول دون التشابك بين متغيراتها أو عناصرها الفرعية، أو معانيها، وذلك من خلال تمايز الآثار التي يتوقع أن تترتب على كل صفة منها، ومن خلال تمايز مسمياتها.

٤ - أن تتضمن قائمة الصفات بعض الصفات التي تعبر عن أبداعية الموظفين وعن قدراتهم على التطوير والانتقال نحو المستقبل.

ثالثا: محور الهادفية، إن عملية التقويم تنسجم مع ما يسمى بأسلوب الإدارة بالأهداف، حيث تعمد المنظمة الى تحديد الأهداف الخاصة بكل موظف (بناء

على تشاور أو مشاركة، معه ومع رئيسه) على أن تتم مساءلته وتقويمه على أساس مدى تحقيقه لهذه الأهداف حسب الفترة الزمنية المحددة، وطبقا لأية مواصفات أخرى مقررة، ويستند هذا الأسلوب الى الفكرة السائدة «أن الأمور تتحدد بأهدافها». (Pelissero, 1984: 122).

ورغم أهمية هذا المنهج في تحقيق درجة عالية من المرونة أثناء عمليات التنفيذ، وفي تقديم أساس موضوعي للتقويم، وخاصة أن الموظفين هنا لا يسألون إلا عن الأعمال الخاصة بهم مباشرة وبمستوى أداء لا يتحدد إلا بطبيعة وظائفهم، إلا أن هنالك بعض التحفظات التي قد ترد فتحول دون إمكانية التطبيق الدقيق، ودون تقويم النتائج النهائية المحددة تماما وأهمها:

أ - التشكيك في إمكانية تحديد الأهداف بدقة مما يحول دون فهمها واستيعابها من قبل كافة الموظفين، وكذلك المشرفين بنفس الدرجة من الوضوح، ويعود ذلك في الغالب إما إلى الأهداف نفسها وتعدد متغيراتها وصعوبة التحكم فيها، أو إلى الأفراد أنفسهم سواء من حيث التفاوت في درجة إدراكهم لهذه الأهداف ومتغيراتها، أو من حيث استعداداتهم ورغباتهم في ادراك ذلك. (Simon, 1957: 240 - 245).

ب - التشكيك في امكانية قياس هذه الأهداف وقياس عمليات الأنجاز الخاصة بها، وذلك إما لصعوبة تحويل بعضها أو بعض ما يتم تنفيذه منها الى مقاييس ومعايير كمية محددة، أو لصعوبة حصر المتغيرات (وخاصة السلوكية والبيئية الخارجية) التي لها صلة بعمليات الإنجاز أو تحديد آثار كل منها، أو لصعوبة حصر وتحديد درجة الاهتمام التي ينبغي على الادارة أو العاملين أن يعطوها لأهداف العاملين أنفسهم أو لأهداف المجتمع حول المنظمة (Meyer et al, 1980: 97 - 102).

وبالطبع فإن هذه التحفظات رغم وجاهتها، إلا أنه لا يمكن الركون اليها واعتبارها معوقا نهائيا، وكل ما هنالك أنها تفرض مزيدا من التحديات أمام الجهات المعنية بالتقويم لتبذل مزيدا من الجهد من أجل أن تمتلك تصورا متكاملا عن شكل العمل وأهدافه ومقتضيات إنجاز ذلك بالفعالية المأمولة.

وإن من أهم العناصر المساعدة على إنجاح المسعى في هذا الاتجاه (Meyer et al, 1980):

١ - محاولة إشراك كافة الأطراف المعنية من أجل وضع الأهداف الخاصة بكل وظيفة، وتخطيطها لعمليات التنفيذ.

٢ ـ الاستناد الى نظام دقيق ومتكامل لوصف الوظائف وتوصيفها.
٣ ـ الاستناد الى نظام متطور للمعلومات والى نظام متطور لحسابات التكلفة والاستعانة بأية وسائل أو أدوات رياضية أو تكنولوجية في هذا السبيل.

رابعا: محور «الفعالية العامة» وهو المحور الذي يحاول أن يتعدى حدود التفاصيل الدقيقة ليركز على مستوى الفعالية العامة لدى العاملين باعتبار الفعالية تمثل الغاية العليا التي تنشدها الإدارة. وهنا تصير عملية التقويم مستندة الى تقديرات عامة حول بعض الأسئلة الأساسية التالية:

أ ـ ما مدى فعالية الموظف في تحقيق الأهداف الخاصة بوظيفته؟
ب ـ ما مدى فعالية الموظف في تحقيق الربط بين أهدافه وأهداف المنظمة وأهداف المجتمع؟
جـ ـ ما مدى فعالية الموظف في تقديم الآراء والمقترحات المتعلقة بتطوير المنظمة؟؟

وعندما يحاول المقوِّمون تحديد إجابات عن كل سؤال من هذه الأسئلة، عليهم أن يكونوا قادرين على تقديم نظرة شاملة لكافة المتغيرات المتصلة بكل سؤال سواء أكانت متغيرات شخصية تتصل بصفات ومقومات شخصية، أم متغيرات نابعة من بيئة العمل وعلاقاته، أم نابعة من البيئة العامة للمنظمة. وهذا ما يفترض تدريب المقومين عليه، ويفرض الحرص أثناء عملية الاختيار الخاصة بتعيينهم.

وكما يلاحظ فإن هذا المنهج يحاول أن يجمع بين كافة العناصر المتعلقة بعملية التقويم الى حد كبير ولكن ضمن نظرة إجمالية عامة. حتى في حالة الحرص على الناحية التفصيلية فإنه يمكن الاستعانة بهذا المنهج وذلك بتحديد المتغيرات التفصيلية الخاصة بكل تساؤل والعمل على تقديم تقديرات محددة لكل متغير منها، والانتهاء من ذلك الى تقديم تقدير نهائي عن كل سؤال، ثم العمل على إيجاد متوسط حسابي عام بين نتائج هذه الأسئلة الثلاثة، وذلك للوصول الى نتيجة نهائية، وذلك ضمن الافتراض بأن القيمة المعيارية متماثلة مع الأسئلة الثلاثة. أما ضمن التعامل مع المتغيرات التفصيلية، فإنه يمكن وضع أوزان مختلفة لهذه المتغيرات الداخلية.

والباحث إذ يقترح هذا المنهج في هذه الدراسة، فإنه يرى أن ذلك يؤدي الى تلافي النقص الرئيسي في أي من المناهج السابقة، وذلك من خلال التركيز على التقديرات العامة، وعدم الحرّص على تقديم تقديرات تفصيلية ونهائية، ليس من السهل أو حتى من الممكن الوصول اليها مهما كانت كثافة الجهود المبذولة، ودقة التصاميم والنماذج المحددة

من جهة، ومن خلال أنه يؤدى وهو يهتم بالأهداف أو بالخصائص الشخصية لتأطير هذه المتغيرات حول مقومات الفعالية من جهة أخرى، مما يؤكد على أنه لا يجوز أخذ أية صفات أو متغيرات لا صلة لها بهذه الغاية، وتلك مسألة ربما لا يكون من السهل مراعاتها في حالة العمل بالمحاور السابقة منفردة.

أضف الى ذلك أن العمل بأي من المحاور السابقة قد يفترض ـ وتلك مسألة تبدو مؤكدة ـ تنوعا وتعددا في نماذج التقويم، وذلك تبعا للتعدد والتنوع في الحالات التي يراد تقويمها. اما في هذه الحالة فانه قد يتم تصميم نموذج موجه وكاف لإعداد التقويمات العامة النهائية.

أما ما يؤخذ على هذا المنهج في تقديرنا فهو عدم صلاحيته (طالما يتم التقويم خلاله على أساس إجمالي وعام) من أجل الحكم على بعض المسائل الفرعية التي يبدو فيها الحكم التفصيلي ضروريا أحيانا، خدمة لأغراض التدريب أو لأغراض قياس تكلفة العنصر الإنساني، أو غير ذلك.

مقاييس التقويم وطرقه

وبخصوص المقاييس التي يمكن اتباعها لتحديد الدرجات والأحكام الخاصة بكل محور مما سبق، فإنه يلاحظ بمراجعة ما قيل حول هذا الموضوع، أن هناك اتجاهين هما:

الاتجاه الاول: وصفّي، وهو الذي يقدم تقديرات مثل، ممتاز، جيد جدا، جيد . . الخ تدليلا على مستويات التقويم الفرعية أو النهائية.

الاتجاه الثاني: كمّي، وهو الذي يقدم تعبيرات رقمية أو نسب مئوية أو غير ذلك كتعبير عن الدرجة الخاصة بكل متغير.

وللمفاضلة بين الاتجاهين، فإنني لا أظن أن الفارق بينهما كبير، بل وعلى خلاف ذلك يكون التطابق كبيرا، وخاصة أن التقديرات الوصفية يمكن تحويلها إلى نسب مئوية حسبما هو مألوف في الواقع العملي للتقويم في الامتحانات المدرسية أو غيرها. والتحفظ الوحيد في هذا السياق، هو أن الاتجاه الكمي قد يعمد الى تحديد نسب يبدو الحكم فيها تحكميا الى حد بعيد، فالقول ٦٠٪ أو ٧٠٪ أو ٨٠٪ مثلا يحد في المرونة من التقدير، ولذلك يفضل أن يتم الأخذ بطريقة التقديرات الوصفية وفي هذه الحالة فإنه يتم البحث عن المنوال إذا ما أردنا استخراج المتوسط النهائي للتقدير. أو يتم عادة التعبير الكمي عن كل تقدير وصفي، وذلك حتى يتسنى جمع كافة الدرجات الخاصة بالمتغيرات التي يتم تقويمها، والانتهاء الى درجة نهائية تعبيرا عن المستوى العام لمن يتم تقييمه. أو بمدى كمي، كأن يقال ٦٠ ـ ٧٠٪ أو ٧٠ ـ ٨٠٪. وهكذا، والانتهاء بعد ذلك الى استخراج متوسط عام للوصول الى المستوى العام للشخص المراد تقويمه.

أما بخصوص طرق التقويم، فانها تختلف حسب المحور الذي يتمّ التقويم على أساسه، وكذلك حسب المقاييس المراد استعمالها، وبشكل عام، فانه يمكن ملاحظة الطرق التالية:

أولا: طرق دراسة الصفات أو الخصائص، وهي التي تنسجم مع ما يتطلبه المحور الثاني السابق الذكر، حيث تعمد الجهات المسئولة عن التقويم إلى تحديد عدد من الصفات والخصائص التي ترى ضرورة توافرها في الشخص الذي يقوم على وظيفة ما، وهنا لابد من ان ترتبط الخصائص بنوع الوظيفة، ولا يجوز الفصل بينها، ثم تعمد الى وضع مقاييس لكل صفة من هذه الصفات بحيث يمثل كل مقياس منها مستوى من مستويات التقويم المعتمدة، وذلك سواء كان المقياس كميا أو نوعيا، ثم يتم رصد التقديرات المختلفة لاستخراج معدل عام لها، ويوضح النموذج التالي ذلك، حيث يلاحظ أنه يمكن الأخذ بطريقة الأرقام أو النسب أو بتقديرات نوعية مع الاختلاف في عدد المقاييس حسب السياسة الخاصة بالمنظمة المعنية.

الصفات	الدرجات (أرقام أو نسب)	التقديرات (مستويات التقويم)	الدرجة أو التقدير الممنوح	ملاحظات
المبادأة	١، ٢، ٣، ٤، ٥	ضعيف جدا، ضعيف، متوسط، جيد، جيد جدا، ممتاز		
الإخلاص	صفر - ٢٠٪، ٢٠ - ٤٠، ٤٠ - ٦٠، ٦٠ - ٨٠، ٨٠ - ١٠٠٪.			
التعاون		ضعيف جدا، متوسط، جيد، جيد جدا		
الحماس المواظبة الدقة		مرض جدا، مرض مرض احيانا، غير مرض احيانا، غير مرض بتاتا.		
المجموع	بالأرقام او النسب (المتوسط)	التكرارات لكل تقدير		
المعدل العام	الوسط أو الوسيط	المنوال او الوسط او الوسيط (اذا حولت التقديرات للدرجات		

هذا، وقد يتم تزويد الشخص القائم على التقويم بقائمة من الأسئلة او التوجيهات الإرشادية التي تساعده في تحديد الدرجات أو التقارير الخاصة بكل صفة أو خصيصة من المدونة في النموذج، وقد يكلف نفس المقوم بإعداد مثل هذه التساؤلات لتمثل إجاباته عنها مرشدا لإصدار احكام أكثر واقعية وموضوعية ولا تعتمد على موقف واحد أو ناحية واحدة من نواحي الشخصية أو من متغيرات هذه الخصيصة. وقد يذهب المقوم الى أبعد من ذلك، بحيث يضع لكل سؤال من هذه الأسئلة الخاصة بكل صفة درجات فرعية أيضا، لينتهي من جمعها إلى الوصول إلى تقدير عام عن درجة كل سؤال، ويجمع الدرجات الخاصة بأسئلة كل صفة ليصل إلى تقديره النهائي عنها، مع ضرورة قيامه بتدوين أية ملاحظات حول أية صفة من هذه الصفات في النموذج المستعمل.

وبغض النظر عن أية تحفظات حول هذا الأسلوب، فإنه يمكن القول، بأن الأساس لتحقيق أكبر قدر من الدقة خلاله، أن يتم وضع أوزان نسبية لكل صفة من هذه الصفات وذلك يتم بترجيح درجة كل منها بمعامل مختلف عن غيرها، حسب قيمتها النسبية من وجهة نظر جهة التقويم، أو باعطائها عددا من الدرجات التي يختلف في كميتها عن الدرجات المخصصة للصفات الأخرى، كل حسب أهميتها، ومن ثم القيام بأية عمليات حسابية بسيطة من أجل الوصول إلى المعدل العام للدرجة النهائية أو التقدير النهائي.

وتميل بعض المنظمات الى تحديد الصفات التي ترى أهميتها في صورة عدد من التساؤلات كما أشير في السطور السابقة دون إبراز لتلك الصفات، ومن ثم تضع مقاييس خاصة بإجابة كل سؤال، وقد تكون هذه الإجابات محصورة في مقياسين (نعم أولا)[٣]، وقد تكون محصورة في عدة مقاييس حسب نوع الحالة. هذا وقد يتم التعامل مع الأسئلة على أنها ذات درجات متماثلة، وقد يعطى لكل سؤال درجة مختلفة، أو معاملا ترجيحيا مختلفا، ويفضل في تقديرنا العمل بالطريقة الثانية في هذه الحالة أو في الحالات السابقة، مع امكانية العمل حسب الطريقة الأولى، وخاصة إذا أعطيت التساؤلات أوزاناً نسبية مختلفة. هذا مع ملاحظة أهمية أن لا يتم الإعلان عن الأوزان النسبية لكل صفة حيث تبقى سرية لدى جهات التقويم العليا، وذلك حتى يتم تقليل درجة التحيز المحتملة لدى القائمين بالتقويم. والنموذج التالي يوضح الأسلوبين معا، حيث لا يتم تحديد أية درجة لأي سؤال، كما أن الأسئلة تختلف في اتجاهاتها الى الحد الذي لا يكون بمقدور المقوم التلاعب أو التحيز أثناء التقويم، حين تنتهي الإدارة المعنية من جمع نماذج التقويم ثم تقوم بالاستناد الى الدرجات المعروفة لديها باستخراج المعدلات النهائية لكل موظف. (William, 1980: 12 - 15)

السؤال	نعم أو لا	مستويات القياس
هل يلتزم الموظف بمواعيد العمل الرسمية؟	نعم	يلتزم دائما ( ) غالبا (×) احيانا ( ) لا يلتزم ابدا ( )
هل يعبر الموظف عن حماس في العمل؟	لا	يعبر دائما ( ) غالبا ( ) احيانا ( ) لا يعبر ابدا ( )
هل يتهرب الموظف من المسئولية؟	( )	( ) ( ) ( ) ( )
هل يقدم اقتراحات للتطوير؟	( )	( ) ( ) ( ) ( )
هل يتعاون مع رؤسائه؟	( )	( ) ( ) ( ) ( )
ــــ		ــــ
ــــ		ــــ
ــــ		ــــ
ــــ		ــــ
ــــ		ــــ

هذا، ويميل البعض الى اتباع طريقة أخرى في هذا المقام يطلق عليها اسم طريقة الاختيار الإلزامي أو الإجباري: وتقوم هذه الطريقة على أساس اختيار عدد من الصفات الجيدة والأخرى السلبية أو الرديئة، ووضع كل صفتين جيدتين أو سلبيتين في مجموعة واحدة، ومن ثم وضع كل ثنائيتين (واحدة سلبية والأخرى ايجابية) في مجموعة واحدة، ويطلب من المقوم أن يختار عبارتين أو صفتين من الأربعة بحيث تعبر الأولى عن أكثر الصفات انطباقا على الموظف المراد تقويمه وتعبر الثانية عن الصفة الأقل انطباقا، ويتم وضع درجات وأوزان نسبية سرية لكل صفة لدى جهة التقويم العليا حيث تقوم بحساب مستوى الموظف النهائي على أساسها. هذا وقد تعمد جهة التقويم العليا الى وضع صفات إضافية بين التي يتم التقويم على أساسها ولا تكون محسوبة في القائمة السرية وذلك حتى يتم تقليل درجات التحيز لدى المقومين وتضليلهم إذا ما أرادوا التحيز.

ثانيا: طرق التقويم بالمقارنة أو المفاضلة الداخلية، وتهدف هذه الطرق بشكل عام الى المفاضلة بين الموظفين الموجودين والمقارنة بينهم وذلك للوصول الى أيهم الأفضل وأيهم

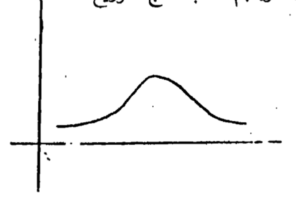
الأقل فالأقل وهكذا، وبذلك فإنه يمكن إصدار الأحكام النهائية بناء على نتائج المقارنة. وهنالك ثلاثة طرق رئيسية هي.

أ ـ طريقة الترتيب، حيث يقوم المقومون خلالها بترتيب موظفيهم حسب درجة الكفاءة أو الأفضلية من وجهة نظرهم ترتيبا تصاعديا أو تنازليا. فيتضح أيهم في الدرجة العليا وأيهم أقل .. وهكذا.

ب ـ طريقة المفاضلة الاثنينية وذلك بمقارنة كل واحد من الموظفين مع كل شخص من البقية الباقية وذلك لتحديد التكرارات أو عدد المرات التي تبين أفضلية كل موظف، وبناء على ترصيد هذه التكرارات يمكن ترتيب الموظفين تصاعديا أو تنازليا وتحديد مراتبهم النهائية في التقويم. وذلك كما يتضح في النموذج:

اسم الموظف	عدد التكرارات التي توضح افضليته بالمقارنة الثنائية	ترتيبه بالنسبة للمجموع
اسعد	٢	الرابع
يوسف	٤	الثالث
سليمان	٦	الثاني
عادل	١	الخامس
مصطفى	٧	الأول
محمود	١	الخامس
جـــواد	ـ	السابع

جـ ـ طريقة التوزيع الاجباري، وهي التي تقوم على أساس فرضية مفادها أن ترتيب الموظفين في أية منظمة يوضح أن هنالك توجها لوجود تمركز حول منطقة الوسط، مع وجود بعض الحالات التي تتواجد على كل من الطرفين، وذلك كما يتضح من الشكل البياني التالي، وبناء على هذه الفرضية تتم عملية التقويم بأن يطلب من المقومين القيام بتوزيع موظفيهم على درجات تنسجم مع الاتجاه التوزيعي لهذا الشكل وبالتالي تتحدد مراكزهم ومستوياتهم حسب نتائج التوزيع.



وبناء على هذه الفرضية تتم عملية التقويم بأن يطلب من المقومين القيام بتوزيع موظفيهم على درجات تنسجم مع الاتجاه التوزيعي لهذا الشكل، وبالتالي تتحدد مراكزهم ومستوياتهم حسب نتائج التوزيع.

ومما ينبغي قوله بالنسبة لكافة هذه الطرق، أنها رغم بساطتها أحيانا، ورغم أنها تخدم عمليات التقويم العامة الى حد معقول، إلا أنها تفتقر لعامل هام جدا يحول دون فعاليتها، ويفقدها في تقديرنا أهم عناصر سلامتها، ويتمثل في أن هذه الأساليب لا تستهدف قياس الحالات الموجودة بالاستناد الى أية معايير عامة، وتكتفي بالمفاضلة بين الحالات ذاتها، ومن هنا، يصير الحكم والتقويم مفتقدا للموضوعية، إذ نجد أن بعض الموظفين في بعض الادارات أو الحالات يتبوأ المركز الأول نظرا للضعف الذي يتسم به أقرانه أو زملاؤه في العمل، وليس للأسباب القوية التي قد يفتقدها، فالمقارنة بين الضعفاء أو بين الأقوياء تبقى طبقا لهذه الطرق ذات نتائج متماثلة، وبالتالي تكون الأحكام النهائية حولها فاشلة، وخاصة عندما ينظر الى هذه النتائج كمعايير للترقية أو للمكافأة أو غير ذلك.

ثالثا: التقويم حسب الوقائع الفعلية: ويتم ذلك من خلال رصد الحوادث والأعمال والابتكارات .. التي يسجلها كل موظف أثناء تأديته للعمل المنوط به، وتسجيل أية إيجابيات أو سلبيات تترتب عليها، ومن ثم يتم جمع هذه الحوادث والأعمال في حالة التقويم ويتم وضع أوزان لكل حادثة بعد معرفة آثارها المختلفة، والانتهاء الى تحديد المستوى العام. (Fleishman, 1970:120)

وقد يتم هذا التقويم عن طريق الموظفين أنفسهم حيث يطلب منهم أن يدونوا كل ما يتصل بعملهم من هذه النواحي، وأن يقوموا باصدار حكم نهائي على ذلك. وقد يتم من خلال الرؤساء أو جهات التقويم الأخرى، وقد يتم من قبل الزملاء في العمل، أو بالمشاركة بين الزملاء. وربما يتم الأخذ بوجهات نظر أكثر من طرف في هذه الحالة، فقد يطلب من كل موظف إعداد تقييم ذاتي وذلك رفعا لروحه المعنوية وتوكيدا لموضوعيته واستنادا الى أنه أكثر الأطراف معرفة بعمله ونفسه، فانه قد يطلب في الوقت نفسه تقييما من زملائه أو رئيسه وذلك حتى تتم معادلة التحيز المتوقع ضمن التقدير الذاتي حتى ولو كان تحيزا لا شعوريا في أغلب الأحيان (Fleishman, 1970:120).

وفي جميع هذه الحالات، فانه لا بد من المتابعة اليومية لعمل الموظف من قبل جهات التقييم وذلك حتى يتسنى حصر كل ما يتعلق بهذا العمل من حوادث أو وقائع تكون هامة أثناء عملية التقويم.

محاور التقويم والطريقة الأمثل: لقد اتضح فيما سبق أن التقويم حسب معدلات الأداء يفترض تحديدا لهذه المعدلات من ناحية، وقدرة على قياس الأداء في الوظائف المختلفة من ناحية أخرى، وبالتالي فانه من خلال هذا الفهم يمكن معرفة محددات عملية التقويم وإدراك أنها تقتصر على مجرد المقارنة بين معدلات موضوعة وبين إنتاجية مقاسه، وبذلك فانه لاحاجة لأية طريقة من الطرق المشار اليها لإجراء عمليات التقويم، وكل ما يمكن

الاسترشاد به إذا ما أردنا مزيدا من التحديد هو ما يتعلق بالطريقة الأخيرة القائمة على دراسة الوقائع أثناء العمل والنتائج المترتبة عليها، وادخالها ضمن عملية التقويم النهائية كمحددات إرشادية، أو ذات صلة مباشرة بنتائج التقويم. وأنه يمكن إطلاق نفس القول بالنسبة لمحور التقويم حسب الهادفية. أما بالنسبة لمحور الصفات والخصائص فقد اتضحت أهم الطرق التي يمكن استعمالها لقياس ذلك.

وأخيرا ما يتعلق بمحور الفعالية الذي قد ينسجم مع طريقة التقويم الأخيرة (حسب الوقائع) في معظم الأحيان، وكذلك يمكن لعملية التقويم على هذا الأساس الاستفادة من طرق دراسة الصفات والخصائص التي تميل الى طرح الأسئلة كطريقة قوائم المراجعة، أو الاختيار الإلزامي، وخاصة اذا ما استهدف الوصول الى نتائج اكثر تفصيلية أحيانا. هذا وقد يجد القائمون على عملية التقويم انفسهم مضطرون وهم يحاولون تقويم الفعالية أن يأخذوا بأكثر من طريقة واحدة من بين هذه الطرق الرئيسية وذلك تحقيقا لقدر اكبر من التحديد والموضوعية.[٤]

محددات عمليات التقويم : بغض النظر عن أية محاور أو طرق يتم إجراء عمليات التقويم على أساسها، فإن هناك مجموعة هامة من العناصر أو المحددات التي تستند اليها فعالية عملية التقويم نفسها ودرجة دقتها وسلامة نتائجها وآثارها، وأهم هذه المحددات مايلي:
أولا: كيفية الحصول على المعلومات: وتبدو اهمية هذا الامر في أن دقة المعلومات وتكاملها وسلامتها (موضوعيتها) هي المحدد الأساسي لعملية التقويم برمتها. وأن تحقيق ذلك يعتمد الى حد كبير على الأدوات المستعملة في الحصول على هذه المعلومات، وهناك عدة أدوات رئيسية هي.

أ ـ الملاحظة المباشرة، وتبرز هذه الأداة في تقديرنا كأهم الأدوات على الإطلاق وذلك لأنها تتم دون أي وسيط، وتكون مصاحبة للوقائع حال وقوعها مما ييسر الإلمام بالملابسات المتصلة بها وبدرجات الآثار المترتبة عليها.

ب ـ الاختبارات، حيث قد يتم إقرار بعض الاختبارات التي تعقد للموظفين بهدف تقويمهم، وخاصة إذا ما كان التقويم متعلقا بأهداف جزئية كالترقية، أو تحديد الاحتياجات التدريبية أو غير ذلك. وقد يكون الاختبار تحريريا وقد يكون شفويا عن طريق المقابلات، وقد يكون شاملا لمختلف المهارات المطلوبة، أو مصمما لاختبار أحد أو بعض المهارات، و أيا كان الأمر فانه لابد من أن تتميز الاختبارات بالدقة في تصميمها، والوضوح في محتواها، والعدالة والموضوعية في نتائجها.

جـ ـ التقارير الدورية: وهي التي يقوم بإعدادها المشرفون مباشرة عن سير العمل وعن سلوكيات الموظفين كل حسب مجاله، ويتم رفع هذه التقارير الى الرؤساء المباشرين.

وقد يتم إعداد هذه التقارير بناء على نماذج مصممة لذلك مسبقا وقد يتم إعدادها بصورة استثنائية، وذلك لتغطية حادثة طارئة أو حالة خاصة. وتمثل هذه التقارير أساسا في استخلاص المعلومات عند إجراء عمليات التقويم.

د ـ وثائق المنظمة وسجلاتها: وتبدو هذه الأداة هامة إذا ما أرادت المنظمة البحث عن أية سوابق أو أحداث تاريخية وقعت في الماضي، أو اذا ما أرادت أن تبنى معدلات الأداء التي قد تستند اليها في عمليات التقويم بالاستناد الى سلسلة الأداء عبر سنوات سابقة.

وكما يبدو من استطلاع كافة هذه الأدوات، فإن الاستناد الى الملاحظة المباشرة يمثل أفضل الطرق دون أن يلغي ذلك أهمية الطرق الأخرى، وبالذات التقارير الدورية بخاصة إذا ما اتسمت هذه التقارير بالشمولية والدقة والموضوعية. وذلك على اعتبار ان هذه التقارير في حقيقتها وكما يفترض تمثل تدوينا لوقائع تم التوصل اليها بالملاحظة المباشرة من قبل المشرفين.

ثانيا: من يقوم بالتقويم: وتمثل الاجابة عن هذا السؤال محددا هاما في عملية التقويم، وهناك كما توضح معظم الدراسات الإدارية ثلاث جهات رئيسية هي (أ) الرؤساء (ب) الزملاء في نفس الموقع (جـ) المرؤوسون.

ورغم أهمية أن يتم إجراء عملية التقويم من قبل أكثر من جهة (إن كان ذلك ممكنا) وذلك لمزيد من الضبط ودقة النتائج) الا أن المفاضلة بين هذه الجهات يؤكد وجود تباين في النتائج.

فمن ناحية أولى، يميل بعض الموظفين الى تفضيل الرؤساء كجهة للتقويم، ومعارضة التقويم عن طريق الجهات الاخرى(٥) وذلك لأسباب عديدة يبدو أنها تعود الى اعتبارات سلوكية غالبا، وتتمثل في نمط العلاقات بين الموظفين وزملائهم أو مرؤسيهم، أو إلى اعتبارات خاصة بظروف المنافسة غير الموضوعية، وخاصة بين الموظفين وبعض زملائهم أو بعض الذين قد يبرزون كبدلاء لهم أو كمقاومين لأهدافهم وممارستهم، أو ربما لاعتقادهم بأن الرؤساء أكثر حكمة وعدلا عند التقويم، أو لأنهم أكثر بعدا عنهم مما يحول بينهم وبين تلمس أخطائهم بصورة مباشرة.

ومن ناحية أخرى. نجد أن هنالك من يفضل القيام بالتقويم عن طريق الزملاء أو المرؤسين وذلك بالاستناد الى مبرزات عديدة أهمها: (Fleishman, 1970: 118-130).

١ ـ أن هؤلاء على اتصال مباشر بعضهم مع بعض ويكاد يكون هذا الاتصال في كل لحظة، الأمر الذي يؤهلهم لمعرفة كل ما يجرى ساعة بساعة وحدثا بحدث، مما يجعل أحكامهم تستند الى وقائع حقيقية ومباشرة وشاملة.

٢ ـ أن علاقة المرؤسين بالرؤساء يدفعهم غالبا إلى إبراز الجوانب الإيجابية فقط أمام رؤسائهم حيث يصرفون كثيرا من الجهد وربما (أكثر من الجهد) من أجل أن يظهروا بالصورة المرضية أمامهم. الأمر الذي يجعل أحكام الرؤساء مستندة الى عوامل ربما تكون مختلفة وغير حقيقية، وذلك على خلاف الوضع بالنسبة للزملاء او المرؤوسين الذين يمكنهم أن يروا بعضهم أو رؤساءهم على حقيقتهم، وتكون أحكامهم عنهم أكثر دقة وواقعية.

٣ ـ أن التقويم من خلال الزملاء أو المرؤسين يقدم عدة أحكام وليس حكما واحدا كما هي الحال بالنسبة للتقويم من خلال الرئيس المباشر، وأن استخراج متوسط التقويمات يقدم صورة أكثر دقة وواقعية ايضا.

ونحن في هذه المقام لا نملك التحيز لأية جهة، وذلك لأن المسألة في تقديرنا تبقى محكومة بالتنظيم العام لعملية التقويم ذاتها، فاذا كان الرؤساء يملكون القرار النهائي في عملية التقويم مثلا، فإننا نرى أن في هذا ما يخلق تهديدا للمرؤسين ويبرزهم على أن عليهم تنفيذ رغبات رؤسائهم الذين يملكون القدرة على التحكم في وضعهم ومستقبلهم الوظيفي من خلال هذه السلطة، وبالتالي فاننا لانميل الى تحبيذ العمل بهذا الأسلوب، ويفضل الأخذ بتقويم الزملاء او المرؤسين، شريطة أن يشمل ذلك أكبر عدد من هؤلاء، ضمانا لموضوعية النتائج.

ولكن، قد يمكننا اقتراح شكل تنظيمي يمكن من خلاله تأييد فكرة التقييم من خلال الرؤساء أو ترشيد عملية التقويم من خلال الزملاء والمرؤسين وتتمثل في العناصر التالية:

أ ـ أن يقوم الرؤساء بوضع ملاحظاتهم عن المرؤوسين حالة بحالة او واقعة فواقعة ما امكن. والمهم في الأمر، أنه عند قيامهم بوضع ملاحظاتهم لابد عليهم أن يقوموا بتوضيح ذلك للاشخاص، الذين يجرى تقييمهم، ليكون من حق كل واحد منهم أن يضع بدوره أية ملاحظات حول ملاحظات الرؤساء. ولابد من توافر الضمانات التي تحول دون تلاعب الرؤساء بما قد يبديه المرؤسون من ملاحظات تعقيبية.

ب ـ أن يتم رفع هذه الملاحظات الى جهة تقويم محايدة يتم تشكيلها لممارسة هذه الوظيفة في المنظمة المعنية، سواء أكانت هذه الجهة ممثلة في لجنة أم ادارة خاصة أم غير ذلك. المهم أن تكون هذه الجهة محايدة وغير خاضعة لأية سلطة فرعية في المنظمة (أن ترتبط بأعلى مستوى تنظيمي) وقد يتم تشكيل هذه الجهة بصفة مؤقتة وقد تكون دائمة، ونحن نؤيد ديمومة هذه الجهة حتى تتمكن من متابعة حركة الحياة في المنظمة أولا بأول وخاصة عند الظروف الاستثنائية.

جـ ـ فيما يتعلق بأية ملاحظات إيجابية ولها صلة مباشرة بتطوير المنظمة، أو تعكس اقتراحات تحتاج الى تنفيذ فوري، فإنه على الرؤساء العمل على تنفيذ ما يرد بذلك

بمبادرة مباشرة من قبلهم أو بأخذ وجهة نظر رؤسائهم المباشرين وعدم الانتظار لعرض مثل هذه الأمور على جهة التقويم العليا، مع ضرورة أن تتضمن تقاريرهم المرفوعة لهذه الجهات مثل هذه الملاحظات. وفي الحالات التي يحاول الرؤساء المماطلة في هذه الأمور. ويكون المرؤوسون على ثقة من مبادراتهم، فإنه يحق لهم رفع ذلك مباشرة الى الرؤساء في المستويات الأعلى حتى يصلوا الى أعلى مستوى إذا كلف الأمر ذلك. مع إعلام جهة التقويم العليا بالموضوع بصورة استثنائية وذلك حتى يتسنى الاستفادة من أية مقترحات أو مبادرات قد يكون في تأجيلها قضاء على الايجابيات المتوقعة منها، أو استفحال للسلبيات التي تترتب على تجاهلها.

د - لجهة التقويم العليا الحق في أن تطلب القيام بتقويمات فرعية بالاستناد الى الزملاء والمرؤوسين اذا كانت الحاجة تقتضي ذلك، وخاصة إذا كانت ملاحظات كل من الرؤساء والمرؤوسين تبدو متناقضة، ولم تتمكن جهة التقويم من تكوين آراء نهائية بالاستناد إليها.

هـ - في الحالات التي لا يتم تشكيل جهة تقويم عليا منفصلة عن خط السلطة. ومستقلة الإرادة، فإنه يمكن أن يعمل الرؤساء في الصف الأعلى للرؤساء المباشرين دورا مناظرا للدور الذي يفترض أن تقوم به تلك الجهة المقترحة. وتبقى المتطلبات الأخرى ضرورية كضمانة لعدالة التقويم. وخاصة بالنسبة لحق المرؤوسين في وضع الملاحظات التي يرونها على ملاحظات الرؤساء المباشرين.

و - في الحالات التي يتم التقويم من خلال الزملاء أو المرؤوسين. فإنه لا بد أن يطلب من المعنيين بالتقويم أبداء ملاحظاتهم على أية ملاحظات يقدمها المقوّمون، ثم يتم تحليل ذلك من قبل الرؤساء المباشرين إذا لم يكن هناك جهة تقويم عليا، والانتهاء الى قرار أولي، ثم يرفع الأمر للرؤساء في المستوى الأعلى للمصادقة النهائية. أما في حالة وجود جهة تقويم عليا، فإنه يتم رفع التقويمات الفردية إليها لتقوم هي بعمليات التحليل اللازمة، وأصدار الأحكام النهائية.

ز - لا بد من العمل على تدريب الأشخاص الذين يتولون عملية التقويم وذلك حتى يكون بمقدورهم الإلمام بأهم العناصر والمحاور والطرق التي يتم التقويم على أساسها، وعدم التأثر بأية عناصر بارزة لدى من يتم تقويمهم وترك العناصر الأخرى، سواء أكانت العناصر البارزة ايجابية أم سلبية. وأهم عناصر التدريب في هذا المجال هي:

١ - تحديد أهداف التقويم لهم، وإبرازها على أنها ليست بهدف إيقاع العقوبات أو منح المكافآت، وإنما هي عملية استراتيجية ترتبط حياة المنظمة وفعالياتها بها.

٢ ـ تفسير كافة الخصائص او المحاور او المتغيرات التي يتم التقويم على أساسها.
٣ ـ تفسير الطريقة التي يتم التقويم على أساسها ونظام الدرجات.
٤ ـ التدريب على مواجهة المشاكل والعقبات التي تعترض عملية التقويم.
٥ ـ التدريب على امتلاك النظرة الشمولية والموضوعية أثناء التعامل مع المتغيرات.
٦ ـ التدريب على تطبيق عملية التقويم، وعلى مناقشتها ومناقشة النتائج المحتملة.
٧ ـ التأكيد على أهمية إعادة التدريب بعد مرحلة أو أخرى.

ح ـ تتولى الجهات العليا المسئولة عن التقويم في المنظمة المعنية إعداد النماذج الخاصة بكافة الوظائف، وذلك حتى يكون بمقدورها مراعاة أية عوامل أو متغيرات قد لا يكون بمقدور الجهات الخارجية كديوان الموظفين أو أجهزة التشريع أو مجالس، الخدمة المدنية الإلمام بها، والوقوف عليها، ويتم ذلك بالاستعانة بالأوصاف الوظيفية، وبالتشاور مع الرؤساء المباشرين إذا لم يكونوا هم جهة التقويم.

ثالثا: علنية عملية التقويم وحق التظلم: ويبدو هذا المحدد هاما من وجهة نظر معظم الباحثين، ويعود ذلك في الغالب إلى مسالتين رئيسيتين هما:

أ ـ أن كل موظف يريد أن يعرف وجهة نظر رئيسه فيه، وذلك بدافع شعوري أو لا شعوري، محكوم أساسا بسعى الموظف للاطمئنان على مستقبله الوظيفي، ومدى الأمن الذي يتمتع به، وخاصة عندما يكون للرؤساء دور مباشر وحاسم في عملية التقويم، وعندما يكون لوجهات نظرهم دور حاسم في تحديد سياسة التوظف في المنظمة المعنية. وقد أكدت دراسة أجريت في عدة شركات وهيئات على أن ٧٣٪ من الموظفين يؤكدون هذا الأمر (Fleishman, 1970: 117).

ب ـ أن كثيرا من القواعد الممكن تحقيقها من إجراء عملية تقويم ناجحة سوف تفقد قيمتها ومفعولها اذا لم يتم الإعلان عن النتائج، أما أهم هذه الفوائد الممكنة فهي:

١ ـ تعريف الموظفين بكافة جوانب الضعف أو القوة لديهم من وجهة نظر العمل والإدارة، وبذلك يكون بمقدورهم القيام بمعالجة الجوانب الضعيفة وإزالتها، وتعزيز جوانب القوة والحفاظ عليها. كما أنه يمكن بذلك عقد اية برامج تدريبية، أو المشاركة في أية برامج قد تعقد في خارج المنظمة، من أجل هذه المسائل. ومن هنا يكون في الإعلان عن النتائج فرصة كبيرة تمكن الموظف من إزالة أية أسباب قد تكون مثار قلق أو تهديد لأمنه الوظيفي أو احتياجاته للتقدم والتطور.
٢ ـ أن في الإعلان عن النتائج ما يوضح للموظف كيف كانت تسير الأمور داخل المنظمة، وكيف يفترض أن تسير في المستقبل وفي ذلك مدعاة لإزالة أي لبس أو غموض حول دوره، مما يضاعف من فعاليته وقدرته على التطور والتطوير.

٣ - أن إنجاح عملية التقويم والإعلان عنها يؤدي الى تقريب الدوائر بين الرؤساء والمرؤوسين، حيث أنه يساعد على زيادة معرفة وفهم كل طرف للطرف الآخر، بالاستناد الى معايير وحوارات مباشرة، الأمر الذي يخلق لدى المرؤوسين إحساسا بالأهمية وأنهم ليسوا مجرد أرقام تافهة داخل العمل.

وهنا قد يقول قائل، إن إعلان النتائج، قد يؤدي الى خلق مناخ من العداوة بين بعض الرؤساء وبعض المرؤوسين وخاصة إذا كانت نتائج التقويم سلبية. والواقع أن الأمر ليس بهذه البساطة، فنتائج التقويم سواء أعلنت أو لم تعلن سوف تترتب عليها مواقف محددة من الموظفين المعنيين، وسوف يدرك كل موظف ما إذا كان تقديره إيجابي أو سلبي حتى أنه قد يدرك الدرجة النهائية له، بالاستناد الى هذه المواقف. وبالتالي لن يحول الأخذ بالسرية دون خلق ذلك المناخ من العداوة بل إنها ستضاعف المشكلة من خلال أن العداوة في ظل هذه الحالة لا تكون قائمة على أسباب محددة، وقد تتداخل معها اعتبارات كثيرة نتيجة اختلاف الموظفين المعنيين وميولهم التلقائية للتبرير، على خلاف الوضع فيما لو أعلن عن النتائج، وتحددت الأسباب، حيث عندها قد تتوافر القناعات لدى الموظفين بذلك، وقد يتاح لهم مناقشة الرؤساء حول تقويمهم، وتنجلي كثير من الأمور التي قد تعزز العلاقة وتشيدها على قواعد من التعامل الموضوعي. ومن هنا يأتي توكيدنا لأهمية هذا المحدد. وتوكيدنا على إشاراتنا السابقة في إطار حديثنا عن جهة التقويم، والتي أبرزت أهمية أن يعطي الموظفون الحق في إبداء ملاحظاتهم إلى جانب ملاحظات رؤسائهم المشرفين الخاصة بتقويمهم.

٤ - أن في عملية الإعلان عن النتائج، ما يضمن قدرا أعلى من العدالة في التقويم، وذلك لأنه سيكون بمقدور الموظفين التساؤل عن الاسباب والمبررات المنطقية، وبالتالي يؤدي ذلك الى إحجام الرؤساء أو المقومين عن إعطاء الأحكام غير المبررة، أو الانفعالية، أو العشوائية . . . الخ، هذا وقد يرتبط الإعلان بشرط أن يتولى الرؤساء القيام بشرح النتائج شرحا وافياً، وإعطاء المرؤوسين حق المناقشة الشاملة، الأمر الذي يدعم العلاقات الموضوعية ويفرض مزيدا من الثقة والإحساس بالعدالة، ناهيك أن في ذلك مايشبه العملية التدريبية التي تنمي الموظفين من كافة النواحي الفنية والإدارية والسلوكية.

٥ - ترتبط سياسة الإعلان عن النتائج بحق الموظفين في التظلم، وفي ذلك مدعاة لزيادة حرص المقيمين على الدقة الموضوعية، مما يحقق قدرا أفضل من العدالة وبصورة تنعكس مباشرة على الروح المعنوية للموظفين وبصورة إيجابية. ونحن في هذا المقام

نؤيد أهمية منح هذا الحق بصورة مطلقة، وعدم اقتصاره على الاشخاص الذين يحققون معدلات تقويم منخفضة كما يرى بعض الباحثين تجنبا لمشاكل كثرة التظلمات أولاية حساسيات بين الرؤساء والمرؤوسين، فالمسألة هي مسألة البحث عن حقوق ضائعة نستهدف استردادها، أو الاقتناع بأنها ليست من حق المتظلم بغض النظر عن أية آثار جانبية ممكنة.

وباستعراض هذه الفوائد المختلفة يمكن للمتتبع إدراك أن العلنية تمثل جوهر عملية التقويم بالمعنى الذي عرض في بداية هذه الدراسة، أما اذا نظرنا الى التقويم باعتباره أداة للثواب والعقاب فحسب، فإنه يمكن أن يتم التكتم على النتائج، وإن كان في هذا الاتجاه ما يضفي مزيدا من الغموض على مناخ العلاقات داخل المنظمة، وربما مزيدا من الحيرة إذا لم يكن المعنيون على دراية باوضاعهم. ناهيك عن كونه لا يخدم عملية التطور بكثير او قليل.[٦]

رابعاً: التقويم عملية مستمرة: من الامور الأساسية والهامة التي تجب مراعاتها بالنسبة لعملية التقويم أن هذه العملية تمثل تعبيرا عن عملية تفاعل بين كافة دقائقها وعناصرها وخطواتها، وبالتالي فإنه لا يمكن أن نفصل بين مدخلات هذه العملية أو مخرجاتها، بين بداياتها وبين نهاياتها، ومن هنا يأتي توكيدنا على أنها عملية مستمرة. ويبدو ذلك واضحا في فهم ميكانيكية هذه العملية وتتمثل بالدرجة الأساسية: من الناحية التحضيرية، في اختيار المحور الذي تتم عملية التقويم على أساسه، ثم في تحديد الطرق والمقاييس التي سيتم استعمالها. ثم من الناحية الإجرائية، فانها تتمثل في متابعة يومية وشبه لحظية للممارسات المختلفة داخل العمل وذلك بهدف تسجيل أية حوادث أو وقائع أو ملاحظات فنية أو سلوكية أو غير ذلك، والعمل على إثارة حوار مع المعنيين بهذا كلما بدا ذلك ضروريا، وقد يحتاج الأمر كما أشرنا سابقا الى ضرورة مطالبة هؤلاء بتدوين أية ملاحظات يرونها حول ملاحظات المشرفين الذين يتولون المتابعة. وأخيرا من الناحية التصميمية، فانه يتم بعد كل فترة أو مرحلة أساسية، إعداد تقرير عام عن كل ما سبق تدوينه. وهنا توجد اختلافات حول مقدار المدة التي نقدم خلالها التقارير، هل هي شهر أو مرحلة أساسية، إعداد تقرير عام عن كل ما سبق تدوينه. وهنا توجد اختلافات حول مقدار المدة التي نقدم خلالها التقارير، هل هي شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سنة . . . الخ. ونحن إذ نرى في هذا المجال أن مدة السنة تعتبر هي المدة المثلى باعتبارها تمثل الفترة الزمنية التي يعاد خلالها النظر في أساسيات المنظمة المختلفة، وتجرى خلالها عملية إعداد الموازنات العامة ووضع الحسابات الختامية . . الخ، فإننا نرى أن عملية التصميم تحتاج لعمليتين فرعيتين، الأولى تتم كل ثلاثة شهور والثانية وهي عملية إعداد التقرير النهائي وتتم كل سنة. وأهمية ذلك في تقديرنا تتمثل في أن التقارير الفرعية أو الأولية تمثل بتعددها (أربع تقارير خلال

السنة الواحدة) فرصة لاختلافها، وبالتالي قد يكون الحكم الإجمالي عليها أكثر واقعية، لأن التقرير الواحد قد يتأثر بعوامل محددة لدى المشرفين، كما أنه قد يحتاج الى قدرة أكبر على التصور الشمولي لمجموعة الملاحظات، وقد لا تتوفر هذه الخصيصة لدى كافة المشرفين وخاصة في المستويات الوسطى والدنيا.

وبالطبع فإن هذا لا يفترض تعددا كبيرا في عدد التقارير الفرعية وذلك حفاظا على أوقات المشرفين وعدم استنفادها في هذه المسألة فحسب. كما أنها لا تكون متباعدة كثيرا حرصا على أن يتم وضعها ضمن الظروف القريبة من تاريخ تدوين الملاحظات مما يجعل الاحكام أكثر واقعية.

الخلاصة

لقد بدا واضحا خلال التحليلات السابقة ان عملية التقويم ليست بالعملية السهلة أو بالبسيطة، وهي عملية معقدة ومحكومة بمتغيرات متعددة، وبالتالي فانه لابد من العناية والدقة الكاملتين لأي نظام وهو يعمل على اختيار محاور تقويمه وادواته وطرقه. وانه يمكننا في هذا السياق ان نركز على عدد من التوصيات الاساسية التي قد يمثل العمل على ضوئها مرشدا لبناء نظام فعال لتقويم العاملين واهمها:

أولا : تعديل النظرة للتقويم والتأكيد على انه لا يستهدف تحديد نقاط الضعف والقوة من اجل المحاسبة وانما بهدف التطوير، كما انه يستهدف تحديد وتحليل اية مشكلات والعمل على حلها بما في ذلك مشكلة الابداع والابتكار والتجديد.

ثانيا: اختيار محور التقويم والطريقة القادرة على التعامل مع الاهداف المحددة لذلك. وهنا يفضل التقويم الجزئي بالنسبة للموضوعات الجزئية والتقويم الكلي العام (الاجمالي) في حالة الاهداف العامة والموضوعات الخاصة بسلوك الموظف الاجمالي. ويفضل الاخذ بأكثر من طريقة للتقويم وخاصة الطريقة التي تتعامل مع الوقائع مباشرة.

ثالثا: لابد أن يشارك المرؤوسون الرؤساء والزملاء في اعداد تقارير التقويم الاولية، وان يسمح للمرؤوسين بتدوين ملاحظاتهم الى جانب ملاحظات رؤسائهم اذا لم يشاركوا في ذلك مشاركة كاملة.

رابعا: الحرص على تدريب المقيمين على المهارات السلوكية والفنية اللازمة والخاصة بذلك، وتدريب المرؤوسين على السلوكيات التي ترشد استجاباتهم ومساهماتهم في عملية التقويم.

خامسا: النظر الى التقويم كعملية مستمرة بهدف مواجهة المشكلات في مواعيدها الملائمة،

والانتهاء الى تقارير نهائية تبت فيها جهات التقويم العليا لاصدار اية احكام عامة، ويقترح في هذا المقام انشاء جهة مركزية للتقويم على مستوى كل جهاز.

سادسا: علنية نتائج التقويم مع منح الموظفين حق التظلم وتوخي العدالة والموضوعية في الاحكام وفي اية ترتيبات قد تتأتى نتيجة ذلك.

الهوامش

١) تم الاسترشاد في تحديد هذه الاهداف بدراسة مسحية أجراها أحد المؤتمرات من خلال مجلسه التنظيمي وشملت (٩٤) شركة وهيئة.

٢) يرى الباحث ان الفعالية في هذا المقام تعني عدة مطالب أساسية هي:
أولا: الكفاءة (Efficiency) التي تهدف الى تحقيق افضل الاهداف بأفضل الشروط أي بأكبر كمية وبأقل تكلفة وبأفضل جودة ممكنة، وفي اقل وقت.
ثانيا: الربط بين متطلبات حركة المنظمة وأهدافها وبين متطلبات وجودها وتطورها في المستقبل.
ثالثا: الربط بين أهداف المنظمة وبين أهداف العاملين فيها وبين أهداف المجتمع الذي تعمل في اطاره.

٣) يطلق بعض الباحثين على هذا الاتجاه (اسلوب قوائم المراجعة). عقيلي، ١٩٧١: ٦٧).

٤) تجدر الاشارة الى أنه في هذا المقام يمكن الاستعانة في بعض الجوانب باحدى الطرق الحديثة التي تنصرف لتقويم الاداء فحسب، دون العاملين والتي تسمى (Work Planning and Discussions Review) (WP & R). ومفاد هذه الطريقة أن يتم عقد لقاءات دورية بين كل مدير ومرؤوسيه للتباحث حول درجة التقدم في تنفيذ الاهداف الموضوعة مع الاستفادة من التجارب السابقة في العمل، والعمل على تحديد وتحليل وحل المشكلات القائمة أو في طور الوقوع، وكذلك العمل على بناء أهداف جديدة والانتهاء الى تحديد التفصيلات الخاصة بتطوير العمل وأساليبه وذلك دون أن يتم التعرض لاوضاع الموظفين المالية أو غير المالية من المزايا الاخرى وبقاء التركيز على الاهداف الكلية المشتركة وحل مشكلاتها، ومحاولة عدم اصدار أية احكام على العاملين خلال ذلك. وفي جميع الحالات يظل التركيز على التفاصيل والدقائق دون تناول التعميمات أبدا. (Meyer et al, 1980:101 - 102).

٥) لقد بدا ذلك واضحا في دراسة تم اجراؤها على ضباط في الجيش الامريكي وشملت (١٨٠٠) شخصا حيث أكد ٧٨٪ منهم على رفضهم ان يتم التقويم من قبل الزملاء و ٧٧٪ على رفضهم ان يتم التقويم من قبل المرؤوسين. (Fleishman, 1970:118)

٦) قد توجد هنالك بعض الانظمة التي تحاول أن تأخذ اتجاها يبدو توفيقيا، ويتمثل في أن يتم الاعلان عن النتائج المتعلقة بالمستويات الضعيفة. ويكون الاعلان للأشخاص المعنيين مباشرة دون

الافصاح العام عنه وذلك بحجة الحفاظ على المشاعر واعطاء هؤلاء فرصة لمواجهة نقاط ضعفهم. ورغم أفضلية هذا الاتجاه النسبية مقارنة مع مبدأ السرية التامة، الا أنه يبقى غير قادر على مجاراة متطلبات التطور التي تفترض الاعلان الشامل والمباشر تنمية للموضوعية في العمل، وللعدالة ولاتجاهات ومقومات التطور والتطوير.

المصادر العربية

عساف، ع.
١٩٨٢ النموذج المتكامل لدراسة الادارة العامة، اطار عام مقارن. الزرقاء: شركة الفاهوم التجارية.

عقيلي، و.
١٩٧١ تقويم أداء العاملين في الجهاز الحكومي، مفهومه انظمته، مشاكله. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الادارية.

هاشم، ز.
١٩٧٢ دراسة الطرق المختلفة لقياس كفاءة الموظفين والمستخدمين والعاملين في الأجهزة الادارية بالدول العربية. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الادارية وجامعة الدول العربية.

المصادر الأجنبية

Feldman, D.
1983 Managing Individual and Group Behaviour in Organization. New York: McGraw Hill.

Fiedler, F.
1967 A Theory of Leadership Effectiveness. New York: McGraw Hill.

Fleishman, E.
1970 Studies in Personnel and Industrial Psychologh. Homewood, Illinois: The Dorsey Press.

Hill, N.
1979 Increasing Managerial Effectiveness. New York: McGraw Hill.

Klinger, E.
1979 Personnel Management. New Jersey: Prentice-Hall Inc.

Meyer, H; Kay, E; French, J.
1980 Split Roles in Performance Appraisal. pp 97-102 In S. Beach (ed), Managing People at Work. New York: Macmillan.

Pelissero, J.
1984 "Personnel Evaluation and the Military Managers, Contrasts in Performance." Public Personnel Management Vol. 13: 122-129.

Simon, H.
1957 Behavioral Model of Rational Choice, Models of Man. New York: John Wiley & Sons.

William, S.
1980 "Evaluating Employee Performance". Journal of Personnel Management, Vol. 9, No. I: 12-15.



الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية

عمر الخطيب
كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود

مقدمة

لنحدد أولا ما هو المقصود بالموضوعية. يعرف معجم أكسفورد الانجليزي كلمة «موضوعي» بأنها تتعلق بما هو خارج العقل أو تؤكد على ما هو خارجه، وتعالج الأشياء أو الأحداث الخارجية بأكثر مما تعالج المشاعر أو الأفكار الداخلية، وتنظر إلى الأشياء وتتناولها من منظور موضوعي، وتعالج الموضوع بهدف عرض الحقائق الفعلية دون خضوع لمشاعر أو آراء الكاتب.

لا شك أن المعنى واضح، ولكن هل لهذا المصطلح صلاحية عملية عند تطبيقه في عالم الصحافة الحقيقي؟ وهل يوجد بيننا من لديه القدرة على تقديم موضوع ما، بدون أن يتأثر لهذا الموضوع ـ ولو بطريقة غير واعية ـ بما يخالجه من أفكار داخلية؟

إنها اسطورة نسعى اليها، تدفعنا في ذلك مدارس الصحافة ونقاد الإعلام الذين يؤكدون وجود الموضوعية الخالصة. على أن هذا المصطلح يستخدم بصفة عامة للاشارة الى منظور يقع فعلا في منتصف الطريق. اذ يجري استخدامه على نفس الوجه الذي يستخدم به مصطلح «مسئول»؛ أي أن كليهما يطلق على هؤلاء الصحفيين ممن توافقنا آراؤهم.

ولكي يحقق العقل البشري الموضوعية الخالصة، ينبغي أن يكون قادرا على معالجة المعلومات دون الرجوع الى موارده المكتنزة من خبرة وتعليم وعواطف. فإذا ما افترضنا أن هذا ممكن فهل هو أمر مرغوب فيه؟ ما الذي يتوقعه قارىء الأخبار: هل هو أسلوب لمعالجة

الأحداث خال تماما مما تمليه الذاكرة، أم تحليل ذكي يضع هذه الأحداث في إطارها التاريخي ويتعرف على الأنماط المنبثقة منها؟.

لا شك أننا جميعا، أيا كانت توجهاتنا الجيوبوليتيكية، ننظر الى العالم من خلال مرشحات تحيزاتنا وأهوائنا ومفاهيمنا المسبقة. وفي حقيقة الأمر، فإن جميع عمليات نقل الأخبار هي في واقعها عمليات تفسيرية.

فالصحفيون ليسوا آلات تنسخ صورا طبق الأصل عما يحدث في الحياة الحقيقة ذلك أن عملية ضغط وتكثيف المعلومات لتساير القيود الأيديولوجية والحيزية لتصميم الصحيفة تتطلب في حد ذاتها العديد من القرارات التحريرية: أي القصص الأخبارية هي التي تختار للنشر، ما هو طول الخبر والمكان المخصص له (الصفحة الأولى بعنوان بارز وصورة على عدة أعمدة، وتكملة في فقرة على صفحة ٢٢، على سبيل المثال)، ما هي الحقائق التي يتضمنها الخبر، ما هي السلطات التي ينبغي الاستشهاد بها، وما هي التعبيرات الوصفية التي يتعين استخدامها.

يحاول الصحفي القدير أن يعرض «وجهي القصة الخبرية»، ولكن غالبا ما يكون هناك أكثر من وجهين، ولا بد أن يحسم شخص ما الأمر بطريقة ذاتية ويقرر ما إذا كانت وجهة نظر الأقلية قد شطت كثيرا عن الرأي والتقليد المألوف، أو أن عدد من يعتنقونها بالغ الضآلة بحيث لا تستحق الذكر. وهكذا يتولى رؤساء الأجهزة الإعلامية تحديد القضايا التي تثار والحدود التي يدور النقاش في إطارها.

الموضوعية وحرية الصحافة

كثيرا ما يربط معلقو وسائل الاتصال في الغرب بين مفهوم «الموضوعية» ومفهوم «حرية الصحافة». وتعرف حرية الصحافة في الولايات المتحدة عادة بأنها إحدى الحريات التي لا تتعرض لتدخل الحكومة وتلاعبها. وينظر هؤلاء المعلقون الى الصحافة «الموجهة» في الدول الأخرى على أنها النقيض المرفوض لما يفترض أنه «الصحافة الحرة»[1].

وعلى سبيل المثال يورد روجر تاتاريان في مقدمة تحليلة لتدفق الأخبار في العالم الثالث التعليق التالي المثير للمخاوف:

> «يصطدم مفهوم دول العالم الثالث «للصحافة التنموية» بالصلة البعيدة والمستحبة في الغرب بين الصحافة والحكومة والتي تثير القلق إزاء الاتجاه الذي تأخذه بعض دول العالم الثالث في هذا المجال (Tatarian, 1978: 46).»

وينظر الغرب بعين الشك الى ملكية الحكومة لوسائل الإعلام أو تقديمها عونا ماديا لها او الاشراف عليها. ومع ذلك نجد أنه حتى في الولايات المتحدة تفرض الحكومة الاتحادية القيود على وسائل الاعلام خاصة الإذاعية منها.

ويشير أجاروالا الى أن الولايات المتحدة وبعض الحكومات المتحدة وبعض الحكومات الديمقراطية الأخرى تشرف أيضا على الوسائل الاخبارية بشتى الوسائل، اذ يقرر:

«أن جميع الحكومات، سواء كانت في العالم الثالث أو في الدول الصناعية، تفضل أن تكون لديها أجهزة إعلام متجاوبة معها، وهي تستخدم الدعم المادي كوسيلة للتحكم هذه الأجهزة والتأثير عليها كلما أمكن ذلك. فأجهزة الإعلام المدعومة من الحكومة ليست بالشيء الجديد حتى بالنسبة للغرب. وفي الولايات المتحدة، ظلت أجهزة الإعلام على الدوام تتلقى الإعانات المالية الحكومية بشكل أو بآخر. وقد تولت هيئة البريد في الولايات المتحدة توزيع الصحف والمجلات مجانا في تلك الدولة النامية حتى منتصف القرن التاسع عشر، وهذا أحد الأسباب التي جعلت مدراء البريد يشغلون مراكز الناشرين ورؤساء التحرير في معظم الصحف الأولى في الولايات المتحدة (Aggarwala, 1983 a: 3 - 15) .»

وتم ايضا استخدام عقود الطباعة الحكومية كوسيلة لدعم الصحف. وقد لجأ توماس جيفرسون ـ أحد أوائل الرؤساء ـ الأمريكيين ـ الى إنشاء صحيفة خاصة به ودفع الكونجرس الى منحها عقود طباعة بعد أن فشل في الحصول على تأييد أية صحيفة من صحف واشنطن لحكومته. وحتى في يومنا هذا، ما زالت بعض وسائل الإعلام الأمريكية تحصل على دعم من الحكومة، أحيانا في شكل إعفاءات ضريبية. أما في بريطانيا، فتمتلك الحكومة هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي.)؛ وفي فرنسا تتلقى وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) ما يزيد عن نصف موارد تشغيلها من الحكومة.

ويهاجم ليونارد سوسمان، كما فعل تاتاريان، أجهزة الأخبار التي تديرها الحكومة، ويدفع بافتقارها الى «الحيدة» (وهو المصطلح الذي يستخدمه لكلمة «الموضوعية»)، بمفترضا انها الصفة الأساسية الواجب توافرها لنشاط وكالات الأنباء الغربية التي تعمل بلا قيود. يقول سوسمان:

«تلتزم وكالات الانباء الغربية بأقصى ما يمكن من عناية بمستوى حيادي في نقل الأخبار. إلا أن هذا المستوى لا يمكن بحال أن يفي بمطالب

وزراء الإعلام الذين ينشدون تثبيت أركان الدولة أو حماية نظامها. فهناك العديد من وكالات الأنباء الوطنية وبعض الوكالات الإقليمية التي لا تتصف بالحيدة. وحينما تبث أخبار هذه الوكالات عن طريق وكالات الأنباء العالمية، يعلن عن مصدرها، شأنه في ذلك شأن أي مصدر آخر للانباء، ولكنها لا تحمل نفس المصداقية التي تحملها الأخبار الواردة من مراسليها.

ولا شك أن وجود قدر من التشويه وسوء التفسير وأحيانا شيء من الانحياز في نقل الأخبار امر حتمي مهما كان الحرص على التزام الحيدة. ذلك أن القدرة على الملاحظة والنقل والكتابة تتفاوت بين البشر، إذ أن أداء البعض من حيث الحكمة والمهارة أفضل من أداء البعض الآخر. ويقوم المجتمع المتعدد ـ سواء كان محركه هو نظام السوق الحر أو الاقتصاد المختلط ـ على الالتزام بالسعي وراء الحقيقة من خلال وسائط إعلام مختلفة، بطرق متنوعة، وعبر نظم تنافسية متأصلة. ومن المؤكد أن التنوع الهائل في وسائل الإعلام الأمريكية يعمل على تصحيح الخطأ او التشويه في أجهزة الأخبار العالمية. . .

ولا تتوافر مثل هذه العوامل التعويضية في وكالات الأنباء الوطنية التي تديرها الحكومات. (Sussmarn, 1981/82: 208 - 209) ».

تلك هي التهم المثارة في هذا الصدد. وسائل الإعلام في المجتمعات التعددية (الديمقراطية) تلتزم «بالسعي وراء الحقيقة» وتتسم بالحيدة والمصداقية. أما الوسائل في العالم الثالث فهي منحازة وتابعة للحكومات التي تدعمها.

الموضوعية على الطريقة الأمريكية

إن عملية النقل الموضوعي للأخبار تعتمد في ظاهرها على نقل الحقائق دون أن تشوبها أية آراء. وتفرق أجهزة الأخبار الأمريكية من الناحية النظرية بين الخبر والتعليق، حيث يوضع الأخير في المكان الخاص به ـ صفحة الرأي أو التعليق التلفزيوني ـ فيتضح تماما أن المادة المنشورة او المذاعة تتدرج تحت بند الرأي.

ولكي يظهر للعيان البون الشاسع بين النظرية والتطبيق، تكفي نظرة فاحصة على أسلوب ومضمون تغطية الإعلام الأمريكي لقضايا العالم الثالث. فالأمثلة متوافرة وعديدة لما ينشره ذلك الإعلام بأسلوب منحاز مشوه مفرط في التبسيط ويعتمد في التعبير على قوالب نمطية جامدة. إن الفهم الأمريكي للعالم الثالث يعتمد الى حد بعيد على الصورة التي يرسمها الإعلام الامريكي. ما مدى دقة هذه الصورة في نقلها للواقع؟. ضئيلة للغاية كما يتضح من العديد من الدراسات.

تشير الدراسة التي اجراها تشارلز وشور وتود (Charles et al, 1979: 148-153) الى أن تغطية الإعلام الأمريكي لسائر العالم وخاصة العالم الثالث تميل الى التركيز على الأزمات والكوارث والحوادث المثيرة والأحداث الشاذة. يؤكد تاتاريان (Tatarian, 1977) أن هناك اتجاها معترفا به بين وسائل الإعلام الغربية ـ بما في ذلك وكالات الانباء ـ نحو تركيز المزيد من الاهتمام على العالم الثالث خلال فترات الكوارث والأزمات والمواجهات. وبالمثل يستخلص اجاروالا (Aggarwala, 1983 b) نفس الرأي فيقول «... تتميز غالبية اخبار العالم الثالث بالسلبية وتتناول موضوعات مثل نقص المواد الأساسية، والمجاعات، والكوارث الطبيعية، والمؤامرات السياسية والعسكرية».

كذلك يؤكد لنت (Lent, 1977: 46-51) التركيز على الأزمات في التغطية الإخبارية الدولية للعالم النامي، مستشهدا برأي وولاكوت (Woollacott, 1975:10) الذي يوضح ميل الصحفيين الغربيين الى تغطية أزمة مثل الحرب بين المسلمين المنادين بشرعية الانفصال والحزب الحاكم في الفلبين، بدلا من تغطية برنامج إصلاح زراعي نموذجي. وتوضح الدراسة التي أجراها جولدنج واليوت (Golding & Elliot, 1974) عن الصحافة البريطانية أن جزءا هاما من تغطية العالم النامي يشمل تلك الأمم التي تتعرض لأزمات متكررة أو صراعات عسكرية.

ويكشف محللو الإعلام أمثال جيفارد عن وجوه الاختلاف الصارخة بين التغطية الاخبارية الغربية للعالم الثالث والتغطية الإخبارية للبلدان المتقدمة. ويستخلص من ذلك أن تغطية اخبار العالم الصناعي لا تتسم بالبعد الواحد كما هو الحال في التغطية الإخبارية للعالم الثالث:

> «لقد تبلور رأى يرقى الى مستوى العقيدة بين ناقدي التوزيع الاعلامي الراهن بأن وكالات الانباء الرئيسية هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى في الخلل المشار اليه. وهكذا فإن مصطفى المصمودي في بحثه «النظام العالمي الجديد للإعلام» يستنكر نقص المعلومات عن البلدان النامية في وسائل الاعلام العالمية، ويؤكد انه عندما تظهر هذه الوسائل شيئا من الاهتمام بهذه البلدان، فإن ذلك يتم «على نحو سلبي جدا، اذ يركز على الأزمات والاضرابات والمظاهرات والاشتباكات... بل ويستخدم هذه البلدان كمادة للسخرية». ويضيف المصمودي أن معايير اختيار الاخبار تقوم أساسا على المصالح السياسية والاقتصادية للجهاز الإعلامي-الدولي والمجتمع البشري الذي نشأ هذا الجهاز في اطاره.

وباختصار تقف وكالات الأنباء الكبرى موقف الاتهام لتركيزها على

الخلافات بين المجتمعات، ولتقييمها بلدان العالم الثالث طبقا لمعايير العالم الغربي، ولنشرها في الخارج صورة للعالم الصناعي أفضل من الصورة التي تنشرها عن البلدان النامية (Giffard, 1984).»

يكمن جزء من المشكلة في رأي انطوني سميث في المفهوم الغربي لماهية الخبر، الأمر الذي يدفع الصحفيين الغربيين الى السعي وراء كل ما هو شاذ عن المألوف بدلا من سعيهم وراء المعتاد والمألوف كمعيار أساسي للاختيار. ولذلك تتحين وكالات الأنباء الغربية الفرص لتنقض على أية معلومات خاصة بالعنف والحرب والجريمة والفساد والكوارث والمجاعات والحرائق والفيضانات. ويترتب على مثل هذا التدفق الإعلامي تشويه منظم لمعرفة المجتمع الدولي لكل ما يتحقق من تقدم سياسي واقتصادي وثقافي في بلدان العالم الثالث مع إبراز الجوانب السلبية فيها. وتشعر شعوب العالم الثالث بالغيظ والحنق نتيجة لتغطية الوكالات الغربية الملتوية لشئونها، ويزيد الأمور سوءا اضطرار العالم الثالث - مثله في ذلك مثل باقي العالم - الى استقبال اخباره (أي الأخبار التي تخصه) بعد مرورها بأجهزة التشويه الخاصة بوكالات الأنباء الغربية الأربع. (Smith, 1980: 70).

ويرى سميث في استعراضه لتاريخ وكالات الأنباء الدولية أن التغطية الإخبارية للعالم الثالث كانت دوما على هذا الحال:

«لوكالات الأنباء الغربية تاريخ طويل في التغطية المثيرة لأخبار العالم الثالث، ولقد كلفت صحيفة التايمز البريطانية وكالة دالزييل، التي ولي عهدها منذ زمن بعيد، بتزويدها بهذا النوع الجديد من السلع الاخبارية. ومنذ عام ١٨٩٠ كانت المناطق النائية من العالم تتصور دائما مسرحا للعنف والأحداث المأساوية، كما كان الشرق يشتعل دوما بالثورات والمذابح، في حين كانت امريكا الوسطى تمزقها الثورات المثيرة، بينما كانت افريقيا الغابة الرومانسية للمستكشفين. وأنشأت رويتر خدماتها الخاصة لمنافسة وكالة دالزييل في تناول الأحداث «الطارئة غير المتوقعة» مثل الدمار والكوارث والجرائم والاغتيالات. وقد أدركت رويتر آنذاك أن سوقا جديدة قد فتحت وأن تغطيتها تحتاج الى وكالة أنباء جديدة، إذ أن تجاهل هذه السوق يؤدي الى عواقب وخيمة. (Smith, 1980: 79).»

اذا كان جزء كبير من العالم الثالث يشعر بالاستياء إزاء سيطرة اجهزة الأخبار الدولية المتمركزة في الغرب، فذلك الاستياء ناجم - جزئيا على الأقل - عن عدم اقتناعه بالموضوعية التي تدعيها تلك الأجهزة الغربية. ولعل في تغطية الاعلام الأمريكي لشئون الشرق الاوسط والصورة النمطية السلبية المتحجرة التي يرسمها للعرب أبلغ مثال على هذه الصحافة المنحازة.

فالواقع أن هناك تحالفا وثيقا بين الولايات المتحدة وإسرائيل يجعل أي نقد موجه للتغطية غير المتوازنة للشرق الأوسط يوصم على الفور بأنه معاد لإسرائيل، ومعاد بالتالي للولايات المتحدة. ويؤدي هذا النوع من الهجوم المضاد الى الانحراف بأي نقاش جاد حول الموضوعية المفترضة في وسائل الإعلام، وذلك باللجوء الى الطعن في شخصية الناقد ووطنيته.

وتلاحظ باتريشيا كارل أن الرئيس الأمريكي ريجان ادان علنا الغزو السوفيتي لافغانستان عام ١٩٧٩م (Karl, 1983: 283). وفي مناسبة أخرى دعا ريجان أعضاء وكالة الاتصال الدولي (I.C.A) الأمريكية الى انتاج برنامج تليفزيوني ضخم باسم «دعوا بولندا تظل بولندا» كشاهد على التضامن مع العمال البولنديين. ولكن واشنطن الرسمية التزمت الصمت التام إزاء الغزو الاسرائيلي للبنان في السادس من يونيو عام ١٩٨٢م. وبدلا من أن يدعو البيت الابيض إلى إنتاج برنامج بعنوان «دعوا لبنان يظل لبنان»، قام البيت الأبيض بدعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن لزيارة واشنطن لإجراء محادثات، ومنحه الفرصة لمخاطبة الشعب الأمريكي عبر أجهزة الاعلام الأمريكية.

ولم يتصد سوى عدد ضئيل من رجال الاعلام لمناقشة هذا السلوك المزدوج الذي سمح لريجان ان يلتزم الصمت إزاء ارتكاب إسرائيل أفعالا أدين الاتحاد السوفياتي بسبب ارتكابها. وبعد أن تحدد الجانب الذي انحازت اليه الولايات المتحدة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، اتبعت الصحافة الامريكية الشوفينية أسلوبا تظهر فيه العرب في قوالب نمطية جامدة غير مشرفة. ويوضح أحد محرري صحيفة لوس انجلوس تايمز ذلك بقوله، إن الصورة العامة للعربي لدى غالبية الأمريكيين هي إما أنه مليونير أثرى من النفط، أو إرهابي، أو «راكب جمال»:

> «من المرجح أنه لم تتعرض أية مجموعة عرقية أو دينية ـ بما في ذلك السود واليهود والهسبانيين ـ لمثل هذا التشويه المنتظم والشامل لصورة العرب في وسائل الإعلام على مدى العقدين الماضيين. وقد عرضت صحيفة لوس أنجلوس تايمز خلال أحد أيام الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ صورتين في الصفحة الأولى: الأولى لجندي اسرائيلي يؤدى الصلاة بالقرب من بيروت، والثاني لفدائي فلسطيني يطلق بندقيته خلال اشتباك. وقد عززت الرسالة التي تضمنتها الصورتان، مهما كان القصد من جانب المحرر، نظرة الغرب عامة تجاه كل من الإسرائيلي والعربي. فالأول محب للسلام، أما الثاني فداعية حرب. والواقع أن كون أي إنسان عربيا هو عائق في حد ذاته، لأنه، في كل مكان خارج المنطقة العربية، يصور فعليا في قوالب جامدة غير محببة». (Lamb, 1986:9)

ومما لا شك فيه أن تصوير مجموعة عرقية كاملة بهذه الطريقة الكاريكاتورية لا يساعد على تدعيم التفاهم والعلاقات الودية بين الشعوب، وإن كان أداة مفيدة للغاية في توجيه الرأي العام لكسب تأييد الجماهير لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط. ويعلق ادوارد سعيد في كتابه تغطية الإسلام بقوله:

«لا نبالغ كثيرا لو ذكرنا أن أخبار المسلمين والعرب تغطى وتناقش وتفهم أساسا على اعتبار أن هؤلاء إما مصدرون للبترول أو ارهابيون بالسليقة. ولم يع أحد، حتى من كانت مهنته تغطية أخبار العالم الإسلامي، التفاصيل الدقيقة لكنه حياة العربي ـ المسلم وعمقها الإنساني ومشاعرها الجياشة. وكل ما لدينا عوضا عن ذلك هو سلسلة مختصرة من الصور الكاريكاتورية الفجة للعالم الإسلامي، مقدمة بأسلوب من شانه أن يعرض هذا العالم ـ فيما يعرضه ـ للعدوان العسكري» (Said, 1981: 26) .»

ويرى صانعو السياسية الأمريكية بالإجماع تقريبا، أن الصفة الأساسية للعالم الثالث هي «التخلف»، فهو أسير أنماط «تقليدية» بالية لحياة تتسم بالجمود، كما انه معرض بصورة خطيرة لنشاط الشيوعية الهدام والركود الداخلي، وفي أمس الحاجة الى «التحديث» ويمضي ادوارد سعيد في تحليله لموقف المعلقين الغربيين فيقول:

«ومما يبعث على السخرية أن قلة ضئيلة من بين هؤلاء المعلقين الغربيين ممن يتناولون التأصل الإسلامي وطرائق المنطق في العصور الوسطى، قد أدركت أن هناك نظاما على بعد بضعة اميال فقط غربي إيران، متمثلا في إسرائيل بيجين، على أتم الاستعداد لان يستقي سلطانه من سلطان الدين ومن عقيدة كهنوتية شديدة التخلف. بل أن هناك عددا أقل من أولئك المعلقين ممن يشجبون الارتفاع المفاجىء في التدين الإسلامي قد ربطوا بين هذا الاتجاه وبين الصحوة الدينية في التليفزيون الأمريكي التي تلقى تأييد الملايين من المشاهدين، أو وصلوا بينه وبين الحقيقة التي مؤداها ان اثنين من بين ثلاثة من كبار المرشحين في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠م كانوا من المسيحيين المتحمسين للعودة مرة أخرى الى دياناتهم (Said, 1981: 29-30) .»

ويرى سعيد أن طابع إسرائيل الديني المعلن نادرا ما يبرز في الصحافة الغربية. ولم تشر هذه الصحافة بصراحة الى التعصب الديني الإسرائيلي إلا مؤخرا. ويوضح هذا النوع من التغطية الإخبارية المنحازة كيف أن إسرائيل «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» استخدمت كأداة لمحاربة الإسلام، حين صورت وكأنها حصن الحضارة الغربية الذي تم نحته في صخور التيه الإسلامي.

لقد أبدت الصحافة الأمريكية ترددا غريبا في نشر أي شيء من المكونات الدينية الصريحة للمواقف والسياسات الإسرائيلية داخل إسرائيل، خاصة حين تتعلق هذه المواقف والسياسات بغير اليهود. ولا شك في وجود مادة مثيرة للاهتمام في المنشورات التي تصدرها جوش ايمونيم، أو البيانات التي يصدرها الحاخامات اليهود، وغيرها (Said, 1981: 31.)»

لقد تسلل الخلل المتحيز في تغطية أخبار الشرق الأوسط إلى أعماق الصحفيين الأمريكيين، الى حد جعل حتى أولئك الذين ينتقدون الظلم الواقع على تلك المنطقة، يقترفون هم أنفسهم ذنب ترسيخه واستمراره، على حد قول بتاريشيا كارل. ففي سلسلة مقالات نشرت في مجلة دليل التلفزيون TV Guide في اكتوبر عام ١٩٨٢م تحت عنوان «البقعة العمياء في الشرق الأوسط» لماذا لا ترى مزيدا من الفلسطينيين على شاشة التلفزيون» تبرز الاختلالات في تغطية شبكات التليفزيون الأمريكي لشئون الشرق الأوسط، على الرغم من أن كاتب هذه السلسلة، جون وايزمان، يقوم هو نفسه أحيانا بتكريس الكثير من الأخطاء والاختلالات التي يشير إليها في مقالاته. لقد قامت مجلة دليل التليفزيون باستعراض نشرات الأخبار المسائية لمدة عشرة شهور (من يولية ١٩٨٠ الى نهاية أبريل ١٩٨١) وفيما يلي النتائج المستخلصة:

> «أذيع ٣٨ خبرا عن غارات وغارات انتقامية من الجانبين، من بينها ٢٤ غارة اسرائيلية على الأهداف الفلسطينية في جنوب لبنان. ثلاثة فقط من هذه الأخبار تضمنت صورا لآثار الغارات الإسرائيلية ولم تزد مدة عرضها جميعا عن دقيقة واحدة وعشر ثوان، كما لم يتضمن أي منها صورا للضحايا الفلسطينيين. من ناحية أخرى، من مجموع ١٤ خبرا عن الغارات الفلسطينيةعلى اسرائيل خلال تلك الفترة، اشتمل ١١ خبرا على صور الضحايا الاسرائيليين، واستغرقت مدة العرض حوالي ١٧ دقيقة» (Karl, 1983: 293.)»

وبالرغم من أن المؤلف يوضح التحيز لإسرائيل في تغطية الشبكات، إلا أن ما ورد في رواية وايزمان ذاتها ينطوي على تحيز لا يمكن وصفه بانه خفي. فالملاحظ مثلا أنه أشار في روايته الى أن الإسرائيليين هاجموا أهدافا فلسطينية، مما يوحي طبعا بأنها أهداف عسكرية. أما الفلسطينيون ـ طبقا لهذه الرواية ـ فقد هاجموا دولة إسرائيل، وفي ذلك إشارة إلى أن من هوجموا هم السكان المدنيون. لماذا هذا التمييز من جانب مؤلف يكتب عن «البقعة العمياء في الشرق الأوسط»، ولماذا لم تشتمل هذه المقالات على أية صور للضحايا الفلسطينيين في حين أنها اشتملت فعلا على صورة لفلسطينيين يحملان السلاح؟

ساحة القتال الدعائية

استخدمت اسرائيل الصحافة الأمريكية سنوات طوالا لتسوى بين القومية الفلسطينية والإرهاب. وما زالت إسرائيل حتى يومنا هذا لا تعترف بأن غزوها للبنان في يونيو ١٩٨٢م كان غزوا. فكما أطلق ريجان اسم «حافظ السلام» Peace Keeper على أحد أسلحة الدمار الشامل، أطلق الاسرائيليون بالمثل اسم «السلام للجليل» Peace for Galilee على غزوهم للبنان.

إن ساحة الصحافة هي التي تسفر فيها معارك الدعاية عن النصر أو الهزيمة؛ وفي هذه الساحة تعد المصطلحات من أمضى الأسلحة، ويكشف سوء استخدام الصحافة الأمريكية لهذه المصطلحات كذب ادعائها بالموضوعية.

لقد أسهم استخدام الحكومة ووسائل الإعلام المغرض للغة والصور السلبية في قصور الفهم الأمريكي عن كل ما يتعلق بالشرق الأوسط. وكان اختيار مكتب التحقيقات الفيدرالي شيوخا عربا وهميين لاستخدامهم كرمز لعملية «ابسكام» بكل تأكيد نموذجا صارخا للعنصرية أبرزت فيه صورة سلبية ومزيفة للعرب في أنحاء الولايات المتحدة. لم يكن هناك أي دليل على تورط أي عربي في محاولة لرشوة أعضاء الكونجرس أو المسؤولين الأمريكيين. ولعلك تتخيل الضجة التي كان يمكن أن تثار في الولايات المتحدة لو أطلق على هذه العملية اسم جوسكام (Jewscam) أو (Afroscam) (Greekscam, 1983: 292).

حينما تغطي وكالات الأنباء الكبرى أنباء القتال بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإنها تتحدث في الغالب الأعم عن «الجنود» الإسرائيليين في مواجهة «الإرهابيين» الفلسطينيين. ومن المحال أن تصف هذه الوكالات الطيارين الإسرائيليين بأنهم إرهابيون، حتى ولو كان ضحايا غاراتهم الجوية مواطنين غير فلسطينيين من دولة أخرى اعتدت اسرائيل على سيادتها، كما حدث العديد من المرات في جنوب لبنان. إن قرار عدم إطلاق كلمة إرهابي على المغيرين المعتدين الإسرائيليين يعتبر تأييدا ضمنيا لسياسة إسرائيل العسكرية، التي تبرر المذابح الجماعية للأبرياء من اللبنانيين والسوريين الذين يقيمون في مستوطنات قد يقطن فيها ايضا فلسطينيون.

مما يلفت النظر السرعة المزعجة التي يتبنى بها الجزء الأكبر من الصحافة الأمريكية استخدام المصطلحات الازدرائية التي يستعملها البيت الأبيض. فمن الواضح أن كلمة «إرهابي» تعكس تحيزا سياسيا، وأن الاستخدام المتحيز لهذا اللفظ لا يتفق مع الهدف المعلن وهو الموضوعية. ما الذي يجعل مقاتلا «جنديا» والاخر «إرهابيا»؟ كيف يميز بين المقاتل العربي والمقاتل الاسرائيلي؟ إن كلا منهما يقذف المواقع المدنية من أجل تحقيق أهدافه

العسكرية. فالإسرائيليون يسيطرون على أراض يسعى الفلسطينيون الى الحصول عليها. وتضطلع منظمة التحرير الفلسطينية بدور الحكومة في المنفى، أي أنها تتحدث باسم شعبها.

تجوز الإشارة الى التماثل القائم بين الفلسطينيين وقوات الكونترا في نيكاراجوا. فقوات الكونترا تضرب بشكل أساسي السكان المدنيين، وتقوم فئات من بينها بدور «الحكومة الحقيقية» لنيكارجوا. ولكن هناك فارق أساسي بين الفلسطينيين وقوات الكونترا: فالكونترا يتمتعون بتأييد مطلق من الرئيس الأمريكي. هل يفسر هذا سبب استخدام لفظ «إرهابي» في القصص الإخبارية لوصف إحدى المجموعتين دون الأخرى؟ وإذا ما نعت الفلسطينيون «بالارهابيين» ولم يطلق هذا النعت على الكونترا، فذلك يعود فقط الى أن هذا المصطلح قد استخدم فقط تعبيرا عن موقف انفعالي منحاز وليس تعبيرا عن تحليل هادىء رصين.

ومع ذلك يتمسك معلقو الإعلام الأمريكي بالمفهوم الذي يقضي بأن الأخبار هي الأخبار، والرأي هو الرأي، وأن الاثنين لا يجتمعان أبدا اللهم إلا في صحافة البلدان الأخرى، وخاصة صحافة دول العالم الثالث.

لننظر الى الفقرات التالية من كتاب وليم رو، الذي يحمل عنوان «الصحافة العربية»:

> «. . . يعكس المحرر العربي بين الحين والآخر - أثناء أدائه لمهمته بالنسبة لاختيار الأخبار وموقعها في الصحيفة أو النشرة الإذاعية - تلك الآراء التي تنطوي أيضا التعليقات التي تبثها وسيلته الإعلامية. والمحرر العربي يفعل ذلك بوسائل متعددة: من بينها حذف جزء من الخبر، أو التأكيد على أجزاء أخرى بوضعها في الفقرة الرئيسية للخبر أو في ترويسته، أو بترتيب عناصر القصة بهدف خلق انطباع معين، أو بنشر معلومات على أنها حقائق ونسميها لمصدر واحد فقط في قضية اختلفت حولها الآراء، او بنشر معلومات مهزوزة صادرة عن مصدر مشكوك فيه، أو بنشر معلومات مختلفة من أساسها. لقد فعل المحررون العرب من وقت لآخر كل هذه الأمور، لأسباب مختلفة.
>
> وأكثر هذه الأسباب شيوعا هو أن إدراك المحرر للأحداث، وهو إدراك تحدده خبرته الخاصة وبيئته الثقافية والاقتصادية والسياسية، يدفعه لاتخاذ خيارات معينة في صياغته وعرضه للأخبار. إن هذا الانحياز الثقافي هو السبب الرئيسي وراء ظهور نوع معين من التحريف الذي يشوب أخبار

وسيلة إعلامية معينة؛ وهذا يؤدي الى وجود تشابه في عملية تناول الأخبار داخل الدولة العربية الواحدة وأيضا على مستوى العالم العربي برمته. أما ثاني أهم الأسباب التي تؤثر على المحررين العرب في تقديمهم للأخبار فهو الانحياز السياسي، أي أنهم يتأثرون في اختيارهم وتناولهم للاخبار بالعوامل السياسية السائدة، مثل سياسات الحكومة وأفضلياتها. وقد يفعل المحرر ذلك تعضيدا للحكومة التي يؤيدها أو لمجرد تفادي الوقوع في مشاكل مع الحكومة التي يخشاها. وعادة ما يكون هذا الانحياز السياسي عملا واعيا يعمل من خلاله المحرر عن قصد على تحريف الحقيقة، خوفا من عواقب تقديمها كما هي بالفعل. وفي المقابل نجد أن الانحياز الثقافي يكون في العادة توافقا غير مقصود مع المعايير المسلم بها. ويتفاوت مدى الانحياز السياسي الى حد كبير داخل العالم العربي؛ فقد يكون تأثيره في غاية البساطة بالنسبة لصحف واذاعة بعض المناطق، بينما يكون تأثيره طاغيا في مناطق أخرى.

وبطبيعة الحال تتعرض عملية تناول الأخبار للتشويه ايضا بسبب الأخطاء الحرفية والتطبيق غير الدقيق لقواعد الصحافة، عندما يعجز الصحفي أو المحرر عن أداء وظيفته على النحو الصحيح فلا يحصل على جميع الحقائق أولا يقدمها بدقة طبقا لجدارتها وأهميتها. يحدث مثل هذا التشويه في جميع انحاء المنطقة، وإن كان نادر الحدوث نسبيا في تلك الدول التي توفر لديها الزمن الكافي لتطوير هذه المهنة.

صحيح أن العديد من الأخبار السياسية الرئيسية في كثير من البلدان العربية تتأثر بشكل أو بآخر بالتحيز السياسي، وأن القراء العرب يستطيعون في بعض الحالات الكشف عن ذلك التحيز بقراءة الصفحة الأولى للصحيفة أو بالاستماع الى نشرة الأخبار، شريطة أن تتهيأ لهم مصادر أخرى للأخبار من أجل المقارنة.

كذلك تقوم وسائل الإعلام العربية بوظيفة تعزيز القيم الحضارية العربية، التي تعرف بصفة عامة بينها القيم التي يتعلمها الفرد لأنه عربي. وكما أشرنا آنفا، تقدم وسائل الإعلام المعلومات بطرق يتم فهمها بالرجوع الى العوامل المحلية والاجتماعية والسياسية وغيرها. وبذلك تساعد هذه الوسائل على تعزيز مواقف ومدارك المجتمع أو بالأحرى مواقف ومدارك الأغلبية في هذا المجتمع (Rugh, 1979: 17-19)».

إن المدلول الواضح لما سبق هو أن الإعلام العربي منحاز سياسيا وثقافيا ومن نواحي أخرى، ولكن نظيره الغربي غير منحاز. أو كما يقول رو نفسه بكل فظاظة:

«لا يرقى مستوى الكثير من أخبار الإعلام العربي الى المستوى المثالي الذي وضعه البعض للصحافة الأمريكية، مستوى الصدق والشمول والرواية الذكية لأحداث اليوم في سياق يضفي عليها معنى. (Rugh, 1979:18) ».

ولكن كم من الأخبار الأمريكية يرتفع الى هذا المستوى؟ هل لدى المحرر الأمريكي مثلا مناعة ضد الانحياز الثقافي الذي يتم على مستوى اللاوعي والذي يرى أن المحرر العربي مصاب به؟ أين هو المحرر أو الإنسان، أيا كانت جنسيته، الذي لا تحدد فيه «تجاربه الخاصة وبيئته الثقافية والاقتصادية والسياسية» إدراكه للأحداث؟

إن أجهزة الأخبار الأمريكية، مثلها في ذلك مثل أجهزة أخبار في أي مكان آخر من العالم، تسعى الى ترسيخ وتعزيز «النظام» الذي تعمل في إطاره. فهي تعريفا قوي مدافعة عن الوضع الراهن ويتطلب هذا التوجه عرض أحداث معينة مثل ووترجيت على أنها انحراف طارىء في نظام سليم أساسا، وليست مؤشرا لعيوب جسيمة في النظام ذاته.

ويساهم المحررون الأمريكيون أيضا في «تدعيم مواقف ومفاهيم المجتمع، أو بعبارة أدق، غالبية المجتمع». ولأن الجزء الأكبر من الصحافة يعتبر وسائل إعلام جماهيرية تسعى الى تحقيق أقصى حد من الأرباح من خلال أوسع انتشار ممكن، تعمل قوى السوق على تقييد مدى تبني الأفكار الجديدة غير المألوفة وتشكل بالتالي قوة توازن تبقي على طابع المحافظة وسمات التوافق والانسجام.

لا شك أن المحررين الأمريكيين ـ وبالوسع إقامة الدليل على ذلك ـ عرضة للتحيز كالمحررين العرب تماما. ولا شك أيضا أن المحررين الأمريكيين قد يحرفون ويشوهون خبرا، أو يتجاهلونه تماما، كي يتجنبوا الوقوع في متاعب مع الحكومةالفيدرالية. وكمثال تاريخي بارز يكفي أن نتأمل استسلام الإعلام المعيب خلال سنوات المكارثية. وفيما هو أقرب الى أيامنا، يكفي أن نتذكر فضيحة ووتر جيت آنفة الذكر، التي تجاهلتها وسائل الإعلام خلال الشهور الحرجة التي سبقت الانتخابات، على الرغم من أنه توافر لهذه الوسائل آنذاك قدر من المعلومات عما حدث يكفي للقطع بأنه كان أخطر من مجرد «عملية سطو من الدرجة الثالثة».

أما ما يطلق عليه رو «المعالجة غير الاحترافية للأخبار» فهو قصور يمكن أن ينسب للصحافة الأمريكية أيضا. فغياب الدقة والاحترافية يعتبر من أرق النعوت التي يمكن للمرء أن يستخدمها في وصف نزعة الكثير من وسائل الإعلام الأمريكية إلى إدراج جميع دول العالم تحت واحد من معسكرين أيديولوجيين فقط، فالدولة إما شيوعية أو رأسمالية. . ولا شك أن مثل هذه النظرة الساذجة التي يعوزها النضج للسياسة العالمية، عاجزة عن

استيعاب أو تقدير ثراء التنوع الأيديولوجي الموجود على كوكبنا، كما أنها تحرم البلدان الأخرى ـ وخاصة البلدان النامية التي ينظر اليها في التحليل الأخير كأدوات في لعبة الدولتين الأعظم ـ من حقها في أن تختار بحرية العناصر التي تلائمها من بين مختلف الفلسفات السياسية.

ويصف هيلاري نجوينو الضرر الذي يمكن أن يلحق بالبلدان النامية من جراء هذا التحليل الخاطىء، فيقول:

«يتميز العديد من الدول الناشئة ببنيان سياسي هش لا يستطيع الصمود في وجه النقد المتواصل الذي تمارسه أجهزة الإعلام حيال مواطن الضعف والقصور لدى من هم في مواقع السلطة، أو تجاه فشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن سوء الطالع بالنسبة لقضيةحرية انتقال الأفكار، أن الجانب السلبي والبغيض للحياة هو بالذات الجانب الذي يركز عليه العديد من مراسلي الصحف ووكالات الأنباء الغربية لدى تناولهم التنمية في البلدان الناشئة. وتبحث وكالات الأنباء باستمرار في تغطيتها لأخبار بلدان العالم الثالث عن الانقلابات والفساد والفقر والكوارث. وكثيرا ما تنحدر هذه التغطية الى مستوى ممجوج بسبب ميل هذه الوكالات والصحف الغربيةالى النظر للعالم الثالث بعقلية الحرب الباردة ومصطلحاتها. فكثيرا ما تصف هذه الوكالات زعماء العالم الثالث بأنهم موالون لموسكو أو بكين اذا ما استحال ادراجهم تحت بند الموالين للغرب. كما يدفع الجهل العام بتعقيدات السياسة في بلدان العالم الثالث رجال الصحافة الغربيين الى اختلاق نظريات بعيدة للغاية عن الواقع في شرحهم السياسية في هذه البلاد (Ng'weno, 1978: 128)».

وكمثال على استخدام المصطلحات بشكل تعوزه الرصانة والدقة، يمكن الإشارة الى استعمال الرئيس الأمريكي ريجان والصحافة الأمريكية لكلمة «ماركسي» في وصف النظام الصحفي في كل من نيكاراجوا والاتحاد السوفيتي. ويشرح تاتاريان السبب في ضرورة قيام المعلقين الغربيين بمراجعة ممارساتهم المعتادة في الإشارة الى الاتحاد السوفيتي كممثل للنظرية الماركسية أو لنظام الصحافة الماركسي، فيقول:

«ان استخدام كلمة لينينية هو أكثر دقة طبقا لكلمة لينين الشهيرة التي ادلى بها في عام ١٩٢٤: «لماذا تسمح دولة تمارس ما تعتقد أنه الصواب بأن تكون محل نقد من الآخرين؟ إنها لا تسمح بوجود معارضة مسلحة بأسلحة القتل، ومع ذلك فالأفكار أشد فتكا من المدافع». ولا شك أن ماركس كان سيجد صعوبة في التوفيق بين نظام الصحافة السوفيتي والهجوم الذي شنه

على الرقابة في بروسيا عام ١٨٤٢ عندما كان محررا لصحيفة راينيش تسايتونج. فقد قال ماركس: «بالرقابة تسمع الحكومة صوتها هي فقط، ومع ذلك فإنها توهم بأنها تسمع صوت الشعب، وتطلب من الشعب أن يؤمن هو الآخر بهذا الوهم (Tatarian; 1978: 46).

توجد عدة تفسيرات مقبولة لاستمرار مشكلة الاستخدام غير الدقيق للمصطلحات، فهناك أولا نظام التعليم الأمريكي الذي يهتم ـ مثلة في ذلك مثل وسائل الإعلام التي يؤمن لها الكوادر ـ بتعليم الطلبة كيف يميزون بين «الطيبين» و «الاشرار»، أكثر مما يهتم بتوعيتهم على الخصائص التي تيمز بين النظام الأمريكي وغيره من الأنظمة. أي أنه ـ بعبارة أخرى ـ من الأفضل للفرد أن يتفق مع العرف أو التقليد السياسي من أن يتمتع بالذكاء والدهاء السياسي.

وهناك تفسير ثان بصفة خاصة بوسائل الإعلام الإذاعية وهو القالب المقتضب والمبتور الذي يقضي بتفضيل السرعة على العمق، ويمجد السبق الإخباري حتى ولو كان الخبر ناقصا غير مكتمل أو خاطئا غير دقيق. ولا شك أن تمسك التليفزيون الأعلى بألا تتجاوز القصة الإخبارية ٩٠ ثانية يتحدى التغطية العميقة أو التحليل النقدي أو الإحاطة الشاملة. ويضحى بوجهة النظر المختلفة ورأي الأقلية على مذبح الإيجاز والاقتضاب.

وهناك ثالثا الاتجاه الأيديولوجي للمحررين والناشرين وأصحاب الوسائل الإعلامية الذي يشجع أو على الأقل يجيز سوء استخدام المصطلحات التي تستهدف الإثارة بدلا من الإعلام. في بعض الحالات قد يخشى أساطين الإعلام رئيس دولة يتمتع شخصيا بشعبية جامحة وإن كانت محيرة بعض الشيء، لقد أعادت حكومة ريجان الحياة الى المكارثية بمحاولاتها وسم نقاد سياستها الخارجية بالتعاطف مع الشيوعية. وعلي، فإن قبول وصف الحكومة الخاطيء لإعدائها بأنهم شيوعيون أوماركسيون، أسهل من القيام شخصيا بتحليل مدى سلامة الاتهام، وتحدى الوصف المستخدم، والتعرض لخطر الاصطدام بنظام سبق أن أبدى استعداده، بل حماسه، لاستخدام سلطاته الدعائية الهائلة بالكامل ضد من يشعر أنهم أعداؤه في الإعلام المنشق.

ويتجلى هذا أكثر ما يتجلى في حالة نيكاراجوا التي وصفتها حكومة ريجان «بالماركسية» وهو مصطلح قصد به بث روح الكراهية والشك في قلوب الأمريكيين.

ولو نظرنا إلى حكومة نيكارجوا من منظور علماء السياسة، لاتضح أن مصطلح الماركسية البحتة لا ينطبق عليها بأي شكل من الأشكال المحددة في كتب العلوم السياسية. فنظام نيكاراجوا يتصف بخصائص ماركسية ورأسمالية على حد سواء. فهو ليس وليد نظام شبيه بنظام كوبا أو نظام الاتحاد السوفيتي؛ بل هو متشابه من عدة أوجه لنظام الولايات

المتحدة. فنيكاراجوا تطبق نظام الاقتصاد المختلط وبها قطاع خاص قوي وذو نفوذ. والحكومة تدعم التعددية السياسية، كما أنها أجرت انتخابات شهدت على سلامتها فرق من المراقبين الدوليين، ويسمح فيها لأحزاب المعارضة بتنظيم حملات ضد حزب الحكومة، على عكس ما يحدث في الاتحاد السوفيتي؛ بل وتقدم حكومة الساندينستا الدعم المالي لحملات المعارضة في بعض النواحي (تدفع الحكومة تكاليف اللوحات الإعلانية التي تشجب سياستها). كما أن عدد الأحزاب السياسية في نيكاراجوا يفوق عدد ما يوجد من أحزاب في الولايات المتحدة، ومن ثم كان مجال الخيار الأيديولوجي في نيكاراجوا أوسع مما هو عليه في الولايات المتحدة. وهكذا يتاح لشعب نيكاراجوا المزيد من فرص الاختيار عندما يتوجه إلى صناديق الاقتراع.

لذلك كله لا يسع المرء الذي يقدر استقلال الفكر والعمل إلا أن يشعر بالأسى للسرعة والسهولة التي تتبني بها معظم وسائل الإعلام مصطلحات الحكومة التي تتجر بالخوف، مما يثير تساؤلات خطيرة حول الاستقلال الفكري الذي يتبجح به الإعلام الأمريكي.

فنحن بصدد قضية استخدام للغة، ليس من يجل التعليم، وإنما بقصد التعتيم والمناورة. ويجب على الإعلام ـ خاصة في مجتمع يتباهى بحرية الصحافة ـ ألا يسمح لنفسه بالانقياد لخدمة الحملات الدعائية الجائرة وغير المنصفة.

الخلاصة

بالرغم من تأكيد سوسمان بأن وكالات الأنباء الأربع الكبرى «تسعى بوجه عام لتحقيق الحيدة في كتاباتها وتسجيلها للحقائق. (Sussman, 1981 / 82:74)، إلا أن الواقع يشير الى أن الحقيقة كثيرا ما تغيب حينما يتعلق الخبر بأمة أو حكومة تعتبرها الحكومة الأمريكية عدوا سياسيا.

في هذه الحالة تتيح أية قصة إخبارية فرصة جديدة للدعاية. ومن شأن الانحياز السياسي والنزعات السياسية ان تشوه التقارير الإخبارية حتى ولو كان موضوعها بعيدا عن السياسة. وما حدث مؤخرا يعد مثالا لهذه الظاهرة، اذ علينا فقط أن نتطذكر البرقيات الأولى التي بعثت بها وكالة ينايتدبرس عن حادث المفاعل النووي السوفيتي في تشرنوبيل. فقد ذكرت هذه البرقيات أن الفي شخص لقوا مصرعهم فورا في الحادث. ولم يستطع أي شخص في الوكالة أن يفسر مصدر هذه المبالغة الصارخة لعدد الوفيات الفورية. والنتيجة الوحيدة التي يمكن استخلاصها هو أن الدافع وراء ذلك كان إبراز الحادث في أسوأ صورة ممكنة. ولنقارن تغطية حادث تشرنوبيل بما روي فور وقوع الحادث النووي الأمريكي في

مدينة هاريسبورج بولاية بنسلفانيا. لم تتضمن التقارير الإخبارية الواردة عن ذلك الحادث أية اشارة عن مقابر جماعية أو وفيات بالجملة، إذ سرعان ما بادرت أجهزة الإعلام الى طمأنة الجماهير بعدم وجود أي خطر على الصحة العامة.

إن هذه الدراسة لا تهدف، بتركيزها على الإعلام الأمريكي كنموذج، الى اتهام هذا الإعلام وحده بالافتقار الى الموضوعية. وإنما هي مجرد محاولة لإثبات أن الموضوعية البحتة أسطورة مثالية. إن الموضوعية البحتة بكل تأكيد هدف جدير بالثناء، ولكنها ليست مفهوما بناء عند استخدامها للمقارنة بين النظم الإعلامية المختلفة.

وغالبا ما يستخدم هذا اللفظ، لا لتعزيز الفهم لكيفية عمل نظم الإعلام المختلفة، وإنما لشجب الخصوم عقائديا. فتتهم أجهزة الإعلام اليمينية نظيراتها اليسارية بعدم الموضوعية، ونفس التهمة تسوقها أجهزة الإعلام في الغرب الصناعي ضد نظيراتها في الشرق النامي. والعكس بالعكس.. والحقيقة أن كلا الاتهامين صحيح.

ويمكن مقارنة الوضع بفيزياء اينشتاين وقوله المأثور بأن «كل شيء نسبي».

الهوامش

(١) قد تعني حرية الصحافة بالنسبة لبعض الأنظمة السياسية الأخرى - على سبيل المثال في الدول التي تقدم فيها الحكومة دعما ماليا لأجهزة الاعلام - التحرر من قيود السوق والتجارة والانصراف الى الاهتمام بتحقيق الربح.

المصادر الأجنبية

Aggarwala, N.

1983[a] "MIICO: Setting the Record Straight", Media Asia: 10, 1:3 - 10,

1983[b] "Third World News Agency", paper presented at the conference on "The Third World and Press Freedom".

Charles, J. et al

1979 "The New York Times Coverage of Equatorial and Lower Africa", Journal of Communication 29, 2 (Spring) : 148 - 153.

Giffard, A.

1984 "Developed and Developing Nation News in U.S. Wire Service Files to Asia", Journalism Quarterly 16, 1 (Spring): 14 - 19.

Golding, P. & Elliot, P.
1974 "Mass Communication and Social Change: The Imagery of Development and Development of Imagery" PP 229 - 254 in E. de Kadt and G. Williams (eds.) Sociology and Development. London.

Karl, P.
1983 "In the Middle in the Middle East: The Media and U.S. Foreign Policy", pp. 283 - 298 in Edmund Chareeb (ed.) Split Vision: Washington, D.C.: American Arab Affairs Council.

Lamb, D.
1986 "The Myth of the Arab," reprinted in the San Francisco Sunday Chronicle and Examiner (May 11), "The World' Section: 9.

Lent, J.
1977 "Foreign News in American Media", Journal of Communication 27, 1 (Winter): 46-51.

Ng'weno, H.
1978 "All Freedom is at Stake", pp. 127 - 134 in Horton (ed.) The Third World and Press Freedom. New York: The Third World and Press Freedom.

Rugh, W.
1979 The Arab Press. Syracuse: Syracuse University Press

Said, E.
1981 Covering Islam, New York: Pantheon Books.

Smith, A.
1980 The Geopolitics of Information. London: Faber & Faber Ltd.

Sussman, L.
1981/82 "Independent News Media: The People's Press Cannot Be Run by Government", Journal of International Affairs 35, 2 (Winter) 208 - 209.

Tatarian, R.
1977 "News Flow in the Third World: Some Problems and Proposals", Paper presented at the conference of "The Third World and Press Freedom". The Edward R. Murrow Center for Public Diplomacy, Fletcher School of Law and Diplomacy. New York (May 12 - 13).

——— 1978 "News Flow in the Third World: An Overview, pp . 1 - 54 in Horton (ed.). The Third World and Press Freedom. New York: Praeger Publishers.

Woollacott, M.
1975 "In Search of Bad News", New Straits Times, Kuala Lumpur (September 2nd).

مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية

نعيم حافظ أبو جمعة
كلية التجارة ـ جامعة الكويت

مقدمة

ثارت في الآونة الأخيرة عدة تساؤلات حول مستوى خريجي كليات التجارة المصرية ومدى التوافق بين التأهيل الذي يحصل عليه الخريج خلال سنوات الدراسة بالجامعة ـ سواء من الناحية الكمية (عدد وحجم مواد الدراسة) أو الناحية النوعية (نوع ومحتوى مواد الدراسة) واحتياجات سوق العمالة في مصر لهذا التأهيل. وتركزت هذه التساؤلات حول النقاط التالية:

١ ـ هل هناك انخفاض ملحوظ في مستوى التأهيل الذي يحصل عليه خريجو كليات التجارة المصرية؟ وما هو المدخل الذي يمكن استخدامه لتقييم مستوى هؤلاء الخريجين؟

٢ ـ اذا كان مستوى خريجي كليات التجارة ضعيفا، فما هي أسباب ذلك؟ وكيف يمكن معالجة هذا الضعف؟

٣ ـ حتى إذا لم يكن مستوى هؤلاء الخريجين ضعيفا، فهل هناك ضرورة لتطوير هذا المستوى والارتقاء به بحيث يمكن الوفاء باحتياجات سوق العمالة بمصر لهذا النوع من الخريجين بشكل أفضل (بالشكل الذي يمكّن من المساهمة الفعالة للخريجين في خطة التنمية)؟.

وتعتبر هذه الدراسة محاولة مبدئية للإجابة عن هذه التساؤلات من خلال استخدام مدخل تسويقي مقترح بواسطة الباحث. وينبثق هذا المدخل بصفة أساسية من الاتجاه الذي ظهر في أواخر الستينات وأوائل السبعينات في الفكر التسويقي (kotler & Levy, 1972; Kotler, 1972؛ بازرعة، ١٩٧٨) والذي تبلور فيها أطلق عليه المفهوم الموسع للتسويق

The Generic Marketing Concept . وطبقا لهذا المفهوم فإنه يمكن تطبيق المفاهيم والأساليب التسويقية على عمليات التبادل Exchange التي تتم بين وحدات اجتماعية معينة (أفراد - جماعات . . . . الخ .)- بصرف النظر عن وجود تعاملات مالية، وبصرف النظر عما إذا كان الهدف من التبادل هو الربح أو هدف آخر خلاف ذلك. وعلى الرغم من الجدل الذي أثاره هذا الاتجاه (Luck,1969; Kotler & Levy, 1969)، فقد ساعد على تدعيمه وجود أمثلة ناجحة لتطبيق التسويق بهذا المفهوم الجديد. كذلك فقد لجأت بعض المنشآت كالجامعات والمستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية الى الاستفادة من تطبيق هذا المفهوم كمخرج لها من المشاكل العديدة التي تواجهها (kotler, 1980) وطبقا لهذا المفهوم، فان المنتج Product موضع التسويق قد يكون سلعة أو خدمة، أو شخصا (كالمرشح السياسي). أو منظمة، أو فكرة (كفكرة تنظيم النسل). وبالتالي، يمكن الاستعانة بالمفاهيم والأساليب التسويقية في مجالات تخطيط وتطوير المنتجات والتسعير والترويج والتوزيع - وبصرف النظر عن نوعية المنتج موضع الاعتبار - بحيث يتحقق النجاح في تسويق هذا المنتج. وبناء على ذلك، فان هذه الدراسة تنظر الى خريج كليات التجارة المصرية كمنتج قائم يتم تسويقه في سوق العمالة، ومن ثم فانه يخضع للتقييم والتطوير بناء على رغبات واحتياجات وانتقادات هذا السوق. وتمثل هذه النظرة الأساس الذي بنى عليه النموذج المقترح بالدراسة والذي سيرد شرحه في موضع متقدم من البحث.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من النقاط التالية:

١ - محاولة توضيح كيف يمكن استخدام وتطبيق المفاهيم التسويقية في مجال التعليم التجارى[١] العالي من خلال بناء واستخدام نموذج تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة، ومايترتب على ذلك من فوائد لهذه الكليات. ويمكن أن يمتد المنطق الذي ينبنى عليه هذا النموذج الى مجال خدمات أخرى بخلاف التعليم التجاري. إن غرض المؤسسات التعليمية أيا كان نوعها لايجب أن ينحصر في مجرد تخريج أعداد معينة من الأفراد، وإنما يجب أن يرتكز على مراعاة التوافق بين خصائص ومواصفات هؤلاء الأفراد وبين متطلبات سوق العمالة.

٢ - إعطاء تصور عام عن مستوى خريجي كليات التجارة المصرية كما تراه الفئات المختلفة التي تستخدم هؤلاء الخريجين وتتصل بهم - بما فيهم الخريجون أنفسهم - ويعتبر ذلك نقطة البدء نحو تطوير هذا المستوى بالشكل الذي يخدم احتياجات سوق العمالة في مصر من الناحية النوعية لخريجي التجارة.

٣ - يمكن أن تستخدم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث كنقطة بداية

لتكوين فروض عن مستوى خريجي كليات التجارة المصرية، وما يرتبط به ويؤثر فيه من متغيرات، ثم اختبارها في دراسات لاحقة.

أهداف البحث

فيما يلي عدد من الأهداف التي يسعى البحث الى تحقيقها:

١ ـ تقييم مستوى خريجي كليات التجارة المصرية.

٢ ـ التعرف على الأسباب وراء ارتفاع أو انخفاض هذا المستوى.

٣ ـ التوصل الى عدد من الاقتراحات التي يمكن أن يؤدي تطبيقها الى الارتقاء بمستوى خريجي كليات التجارة عما هو عليه الآن.

ويعد هذا البحث بمثابة دراسة مبدئية أو أولية Pilot Study في هذا المجال، وبالتالي يمكن أن يتبعه عدد من الدراسات التي قد يتم تصميمها لاختبار عدد من الفروض التي يتم التوصل اليها اعتمادا على نتائج هذه الدراسة. وقد تم بناء نموذج يعكس مدخلا تسويقيا لتحقيق أهداف الدراسة فضلا عن استخدامه في تحديد أسلوب الدراسة وذلك على النحو التالي.

مدخل الدراسة

تقوم الدراسة على استخدام مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية. ويبين الشكل التالي النموذج المستخدم في الدراسة.

وفيما يلي شرح مختصر لعناصر النموذج واستخداماته في الدراسة:

أولا ـ عناصر النموذج : يتكون النموذج من أربعة عناصر رئيسية، ويشتق العنصر الخامس من هذه العناصر الأربعة. وفيما يلي نعرض لمفهوم كل من هذه العناصر.

١ ـ المنتج Producer: وهو يتمثل في كليات التجارة بمصر كهياكل تنظيمية ومراكز لاتخاذ القرارات، وهي التي تؤهل خريجيها وتقدمهم الى سوق العمل. وعلى الرغم من أن الكليات يمكن أن تؤخذ بالمبادأة في تطوير مستوى خريجيها، فإن النموذج يركز بصفة أساسية على رؤساء المنظمات بالقطاعات المستخدمة وأعضاء هيئة التدريس والخريجين كمصادر رئيسية لتطوير مستوى الخريج.

٢ ـ وسائل ونظم الانتاج: وهي تمثل ما تستخدمه الكليات من نظم وتسهيلات وموارد مادية وبشرية وذلك لإعداد وتأهيل خريجيها. وتتكون هذه من عناصر أهمها (أ) أعضاء هيئة التدريس، و(ب) المواد الدراسية، و(جـ) نظم تقييم الطلاب، و (د) طرق التدريس، و(هـ) المراجع، و(و) التسهيلات المادية والمالية. وتؤثر هذه العوامل سواء كل على حده، أو مجتمعة في مستوى الخريج (خ)، ومن ثم يمكن التعبير عن مستوى الخريج كدالة (ل) لهذه العناصر وذلك على النحو التالي:

خ = ل (أ ، ب ، جـ ، د ، هـ ، و)

هذا، ويلاحظ أن النموذج ينصب على الجزء من العناصر الذي يستخدم لإعداد وتأهيل الخريج كمنتج، وبالتالي، فقد استبعد ذلك الجزء من العناصر الذى يتعلق بالمنتجات الأخرى للكليات. وسوف يتم مناقشة هذه النقطة تحت البند التالي.

٣ ـ المنتج Product ويتمثل في خريج كليات التجارة وكأي منتج يقدم في السوق، لابد وأن يكون له خصائص وصفات معينة. وتتعلق هذه بالتأهيل سواء من الجانب العلمى (الأكاديمي) Academic وهو يشبه تصميم المنتج بالمعنى التقليدي وإنتاجه بالمواصفات المطلوبة للأداء، أو الجانب العملي Practical وهو يشبه المنتج بالمعنى التقليدي في الأداء أو الاستخدام الفعلى بواسطة العملاء ويتأثر هذان الجانبان الى حد كبير بالوسائل والنظم التي تتبع (عنصر ٢). وحتى يكون الخريج مقبولا في سوق العمالة لابد من أن تتوافر تلك الخصائص والصفات ـ من الناحيتين ـ التي يتطلبها ويتوقعها ذلك السوق. ومن المهم ملاحظة أن خريج التجارة كمنتج يختلف عن المنتج كسلعة حيث أن لديه القدرة على تقييم مستواه العلمي والعملي بناء على خبرته التعليمية والعملية، وبالتالي يستطيع اقتراح مجالات التطوير المطلوبة للارتقاء بهذا المستوى. بيد أن الخريج يشبه المنتج كخدمة من ناحية صعوبة بل استحالة تنميطه هذا، ويلاحظ أن الخريج لايمثل المنتج الوحيد الذي تقدمه كليات التجارة للسوق، فهناك منتجات أخرى كالأبحاث والاستشارات والتدريب. وبالتالى يقتصر هذا النموذج على الخريج باعتباره المنتج الرئيسي في هذا البحث.

٤ ـ العملاء Customers ويتمثل العملاء هنا في القطاعات المختلفة التي تستخدم خريجي كليات التجارة. ويتكون العملاء طبقا للنموذج المقترح من الوحدات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص والهيئات الحكومية. وسوف يتم استخدام المنظمات في هذا البحث للدلالة على كل من الوحدات والهيئات. ويجب أن يلعب العملاء دورا أساسيا في تحديد الخصائص والمواصفات المطلوبة في الخريج بداءة، أو في اقتراح ما يرونه لتطوير مستواه بحيث يتلاءم مع احتياجاتهم. ويلاحظ أن النموذج لم يتضمن رؤساء الوحدات بالقطاع المشترك حيث أن هذا القطاع يستعين في الغالب بخريجي الجامعة الأمريكية بالقاهرة في تخصص التجارة.

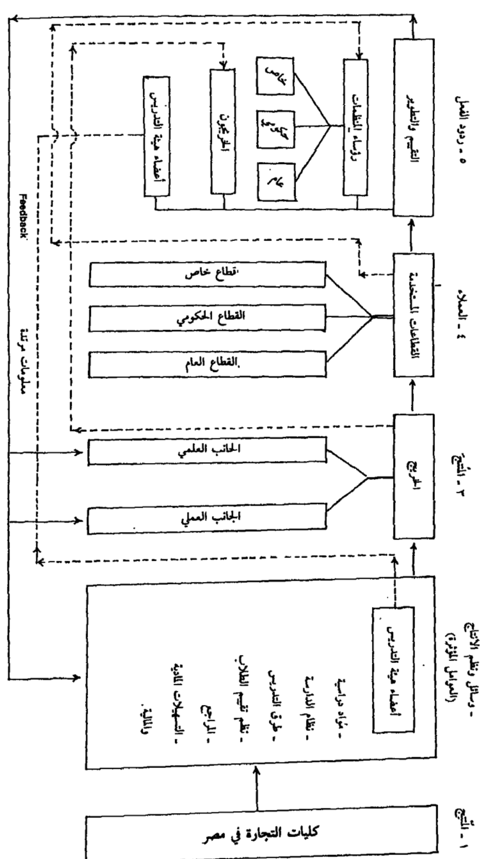
٥ ـ ردود الفعل بالنسبة لمستوى الخريج سواء من الناحية العلمية أو العملية، وتمثل ردود الفعل ـ هذه ـ الأساس في تقييم وتطوير هذا المستوى، وتنقسم مصادر ردود الفعل هذه الى الفئات التالية:

أ ـ العملاء أو القطاعات المستخدمة، ويمثلها رؤساء المنظمات سواء أكان قطاعا عاما أو حكومياً أو خاصا.

ب ـ أعضاء هيئة التدريس، فبالإضافة الى تأثيرهم على مستوى الخريج يمكن الاستعانة بهم كأحد المصادر في مجال تقييم وتطوير مستوى الخريج لما يتوفر فيهم من اتصال بالخريج كطالب أو بعد التخرج من خلال الاستعانة به في المكاتب الاستشارية، وكذلك الملمهم بمختلف العوامل المؤثرة على مستواه (العنصر الثانى في النموذج). ولايختلف ذلك كثيرا عن حالة تقييم المنتجات وتطويرها بالمعنى التقليدي، حيث أنه قد يتم اللجوء الى المديرين الذين يتخذون قرارات تتعلق بمواصفات وخصائص المنتج، فضلا عن إلمامهم بما يتوافر لدى المنشأة من إمكانيات وموارد، وذلك للاسترشاد بآرائهم في هذا المجال. هذا بالإضافة الى الاستعانة بآراء العملاء في السوق.

جـ ـ الخريجون: يمثل الخريج أحد المصادر التي يمكن استخدامها في تقييم وتطوير مستواه حيث تعرض للعملية التعليمية بالكلية بكل جوانبها ونظمها، كذلك فانه يخوض تجربة الحياة العملية وما يصاحبها من مشاكل وعقبات قد يتعلق بعضها بالعملية التعليمية التي مر بها ذاتها. وبالتالي قد يعد الخريج نفسه من أفضل المصادر لتقييم وتطوير مستواه طبقا لما أسفرت عنه تجربته الدراسية والعملية. بيد أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار احتمال تحيز Bias الخريج إذا ما طلب منه بيان رأيه في مستواه. ولكن يقلل من ذلك اذا كان الرأى المطلوب رأيا عاما لا ينطبق على خريج بذاته أو على خريجي كلية تجارة معينة، وإنما على الخريجين بصفة عامة.

وبالأضافة الى العناصر السابقة، هناك المعلومات المرتدة Feedback والتي تمثل ردود الفعل فيما يتعلق بمستوى الخريج من حيث تقييمه وإمكانيات ومجالات تطويره، وهى قد تنصب على خصائص ومواصفات الخريج من الناحية الأكاديمية أو العملية، أو على الوسائل والنظم من أجل ضمان الارتقاء بهذا المستوى. هذا، ويلاحظ أن الأسهم التي تمثل المعلومات المرتدة واتجاهها العكسى لا يقصد بها بيان الجهة التي تستقبل أو تستفيد بها. ان أي جهة في النموذج كالكليات باعتبارها مراكز اتخاذ قرارات، أو الخريجين أنفسهم، أو رؤساء المنظمات، يمكن أن تستفيد من هذه المعلومات. ولكن الهدف الأساسي من استخدام هذه الأسهم في النموذج هو بيان العناصر التي تنصب عليها هذه المعلومات بحيث تعكس مجالات التغيير والتطوير المطلوبة بناء على ردود الفعل للمستوى الحالى للخريج.



النموذج المستخدم في الدراسة

هذا، وعلى الرغم من أن هذا النموذج يمثل مدخلا تسويقيا، فإن التركيز الأساسي هنا على عنصر المنتج Product من عناصر المزيج التسويقي، وبالتالي لايتضمن دور الكليات في تحديد مرتبات خريجيها (التسعير) أو الترويج لهم أو توزيعهم في سوق العمالة.

ثانيا ـ استخدامات النموذج : يمثل هذا النموذج بصفة عامة المدخل الذي استخدم في تصميم وتنفيذ الدراسة. وعلى وجه التحديد، فقد استخدم هذا النموذج فيما يلي:

١ ـ تحديد مجتمع الدراسة، وذلك من حيث الفئات التي تستخدم في التقييم والتطوير، وسيتم مناقشة ذلك تحت بند أسلوب البحث.

٢ ـ تصميم قائمة الاستقصاء، حيث روعي أن تتضمن أسئلة تتعلق بعناصر النموذج كمستوى الخريج، والعوامل المؤثرة فيه، والاقتراحات بشأن تطويره.

٣ ـ محاولة توضيح إمكانية تطوير المفاهيم التسويقية الأساسية Basic Concepts (كالمنتج ومواصفاته وتقييمه وتطويره، والعملاء في الأسواق ومتطلباتهم ورغباتهم وردود الفعل لديهم وآرائهم كأساس لتقييم المنتج وتطويره)، وتطبيقها والاستفادة منها في مجال غير تقليدي يتمثل في خريج كليات التجارة، بحيث يمكن الاستفادة الى أقصى درجة ممكنة من الموارد والإمكانيات المتاحة بالكليات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم متطلبات واحتياجات العملاء بسوق العمالة لمثل هذا النوع من الخريجين.

٤ ـ التوضيح والتركيز على أهمية المعلومات المرتدة من مصادر التقييم والتطوير في سوق العمل، وماتنصب عليه من عناصر، في تخطيط البرامج التعليمية والتدريبية المتعلقة بالخريجين بواسطة الكليات مما يساعد على تلبية احتياجات هذا السوق بشكل أفضل.

منهج البحث

أولا ـ البيانات المطلوبة : تم الحصول على البيانات المطلوبة عن طريق النوعين التاليين من الدراسة:

١ ـ الدراسة المكتبية : وتضمنت مراجعة للأبحاث والدراسات والكتابات التي تناولت موضوع البحث أو موضوعات مماثلة. كذلك تم مراجعة النشرات والقرارات والإحصاءات المتعلقة بالتعليم الجامعي في مصر والتعليم التجاري بالجامعات على وجه الخصوص.

٢ ـ الدراسة الميدانية : وتضمنت جمع البيانات الأولية من مفردات عينة البحث عن طريق قوائم استقصاء أعدت لهذا الغرض.[٢] وحيث أنه طبقا للنموذج المقترح يجب الرجوع الى ثلاث فئات لتقييم وتطوير مستوى الخريج، فقد تم تصميم واستخدام قائمة استقصاء لكل من هذه الفئات مع مراعاة التفرقة في القوائم المستخدمة

بالنسبة لرؤساء المنظمات وفقا للملكية المنظمة [٣] وعلى ذلك، أخذ تصميم القوائم الشكل التالي:

أ ـ قائمة استقصاء خاصة برؤساء المنظمات في القطاع العام والقطاع الحكومي.
ب ـ قائمة استقصاء خاصة برؤساء المنظمات في القطاع الخاص.
جـ ـ قائمة استقصاء خاصة بالخريجين.
د ـ قائمة استقصاء خاصة بأعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة.

وعلى الرغم من اختلاف هذه القوائم في بعض الأسئلة التي طلب من المستقصى منهم في كل فئة ـ من الفئات الأربع ـ الإجابة عنها، فقد تم تنميط وتوحيد الأسئلة الخاصة برأى المستقصى منه في مستوى خريجي كليات التجارة، والمقترحات المتعلقة بتطوير هذا المستوى، وتطوير التعليم التجاري في مجموعات القوائم الأربع، وذلك بهدف تيسير عملية المقارنة بين الأراء. هذا، وقد تم الاسترشاد بالنموذج المقترح في تحديد البيانات المطلوبة من المستقصى منهم وبالتالي في تحديد الأسئلة التي تتضمنها القائمة [٤]. وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بالرأى في مستوى الخريج، فقد طلب من المستقصى منه أن يحدد تقييمه لهذا المستوى من الناحيتين العلمية والعملية كل على حدة. وقد استخدم الباحث مقياسا للتقييم يتكون من خمس رتب (ممتاز ـ جيد جدا ـ جيد ـ متوسط ـ ضعيف) تعبر كل منها عن مستوى معين للخريج من وجهة نظر المستقصى منه. وطلب من الأخير اختيار أحد هذه الرتب أو التقديرات التي تعكس رأيه في مستوى الخريج. ونظرا لان هذه الرتب قد يكون لها دلالات ومعاني تختلف باختلاف المستقصى منهم، فقد تم توضيح المقصود بكل من هذا الرتب في شكل مدى من النقاط، وذلك في الخطاب المرفق بقوائم الاستقصاء.

هذا، وقد تضمنت هذه القوائم أسئلة مفتوحة بالإضافة الى عدد من الأسئلة المغلقة. كذلك تضمنت القوائم قسما، الهدف منه الحصول على بعض البيانات الديموغرافية (كالمؤهل ونوع التخصص وسنة التخرج والخبرة). وقد تم استخدام هذه البيانات للتأكد من التنوع في صفات وخلفية المستقصى منهم في كل فئة، حتى يكون التقييم معبرا عن آراء ووجهات نظر أفراد ذوى خلفيات وصفات متنوعة. وقد أعتبر الباحث أن الفئات الأربع تعتبر أقدر من غيرها في الحكم على مستوى خريجي التجارة موضع الدراسة.
وقد تم اختبار قوائم الاستقصاء قبل تعميم استخدامها بالنسبة لمفردات الدراسة.
وبالإضافة الى البيانات الميدانية التي تم جمعها عن طريق قوائم الاستقصاء، فقد قام فريق البحث بزيارات ميدانية لكليات التجارة لجمع بيانات عن التخصصات والمواد التي تدرس وأعداد الطلاب.

ثانيا ـ مجتمع البحث والعينة : استخدم النموذج المقترح في تحديد البحث في فئات أربع وذلك على النحو التالي :

١ ـ رؤساء المنظمات في القطاعين العام والحكومي.
٢ ـ رؤساء المنظمات في القطاع الخاص.
٣ ـ خريجو كليات التجارة.
٤ ـ أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة.

ويمثل هؤلاء الأفراد وحدات المعاينة. وقد تم اختيار المنظمات (بالنسبة للرؤساء والخريجين) والكليات والأقسام (بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس)بطريقة تحكمية، وذلك لمراعاة التنوع فيها. وقد تم اختيار عينة ميسرة تحددت بمائة مفردة من كل فئة من الفئات الأربع. بيد أن التعليمات المعطاة لجامعي البيانات قد تضمنت ضرورة مراعاة التباين والتنوع في خصائص المستقصى منهم، بحيث تكون العينة ممثلة تمثيلا مناسبا لمجتمع الدراسة. وبالتالي، فقد كان الحجم المخطط للعينة ككل ٤٠٠ مفردة. وقد تم تحديد هذا الحجم اعتمادا على خبرة الباحث، بالإضافة الى الميزانية المخصصة للبحث. وقد اعتبر هذا الحجم كافيا ـ من وجهة نظر الباحث ـ لإلقاء الضوء على التساؤلات موضع الدراسة.

ثالثا ـ جمع البيانات : تم جمع البيانات بواسطة فريق مكون من ستة من الباحثين العاملين بالادارة المركزية للبحوث بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بمدينة نصر بالقاهرة، وذلك تحت أشراف الباحث الذي قام بتدريب الفريق على عملية جمع البيانات الميدانية واستخدام قوائم الاستقصاء، وقام كذلك بتزويد الفريق بقائمة بالتعليمات التي يجب مراعاتها عند القيام بهذه العملية. وأخيرا قام الباحث بمراجعة البيانات التي تم جمعها بواسطة فريق البحث. وقد استغرقت عملية جمع البيانات ٤٥ يوما، وكانت القوائم تسلم الى المستقصى منهم، ويتم شرح أهداف البحث وأهميته، ثم يتم الاتفاق مع كل منهم على موعد لاعادتها لجامع البيانات بعد استيفائها. وفي الوقت المحدد لاستلام القوائم، كان جامعو البيانات يجرون مقابلة مع المستقصى منهم كل على حدة، وذلك للتأكد من استيفاء القائمة من ناحية والرد على الاستفسارات التي أثارها المستقصى من ناحية أخرى ـ بما في ذلك تلك المتعلقة بالأسئلة التي تضمنتها القوائم.

هذا، وقد بلغت نسبة الردود الإجمالية ٦٦٪ من الحجم المخطط للعينة. وبينما بلغت نسبة الردود في الفئات الثلاث الأولى ٨٠٪ من الحجم المخطط للعينة، بلغت نسبة الردود في الفئة الأخيرة ـ أعضاء هيئة التدريس ـ ٢٥٪. وقد يعزى انخفاض النسبة الأخيرة الى انشغال أعضاء هيئة التدريس وحاجتهم الى وقت أطول من غيرهم لاستيفاء مثل هذه القوائم.

رابعا ـ تحليل وتفسير البيانات : تم الاعتماد بصفة أساسية على النسب المئوية لتحديد ميل Tendency المستقصى منهم نحو إجابة معينة سواء كانت تتعلق بأسئلة خاصة بمستوى وتقييم الخريج موضع البحث، أو تتعلق بالأسئلة الأخرى التي تحتوى عليها قوائم الاستقصاء. هذا، وقد رؤى عدم مقارنة النتائج التي تم التوصل اليها من تفريغ وتحليل البيانات المتعلقة بفئة أعضاء هيئة التدريس بمثيلتها في الفئات الأخرى للمستقصى منهم. ويرجع ذلك الى أن نسبة الردود في هذه الفئة تقل بكثير عن نسب ردود الفئات الثلاث الأخرى (٢٥٪ مقابل ٨٠٪). لذلك تم الاكتفاء بعرض المؤشرات العامة التي تعكسها إجابات المستقصى منهم في هذه الفئة بشكل منفصل عن بقية الفئات.

وقد تم الاعتماد على إجابات المستقصى منهم على بعض الأسئلة لتفسير اتجاه إجاباتهم في اتجاه معين بالنسبة لأسئلة أخرى. وقد اعتمد تفسير البيانات على المنطق بصفة أساسية.

حدود البحث

تتلخص حدود البحث في النقاط التالية :

١ ـ اقتصر البحث على احتياجات سوق العمالة المصرية فقط ، وبالتالي لم يتطرق الى أسواق العمالة خارج مصر، والتي قد تطلب خريجي كليات التجارة المصرية. وقد تختلف وجهات نظر هذه الأسواق فيما يتعلق بمستوى الخريج عن مثيلتها بالنسبة لمصر. ويمكن أن يتم ذلك في دراسة لاحقة.

٢ ـ لم يتعرض البحث لمستوى الخريجين بحسب الجامعات التي يتم تأهيلهم بها. وعلى الرغم مما قد يوجد من بعض الاختلافات في مستوى الخريج بحسب الجامعة التي تخرج منها، إلا أن خبرة الباحث من خلال العمل والاتصال بكليات التجارة المصرية تشير الى أن أوجه الشبه بين الجامعات ـ من حيث شروط القبول بها بصفة عامة، وتبعيتها للمجلس الأعلى للجامعات الذي يرسم سياساتها الرئيسية، والفروق الطفيفة في كل من المجاميع التي يتم قبولها، والمقرارات التي يتم تدريسها وأعضاء هيئة التدريس بكل منها، وغير ذلك من العوامل ـ تفوق أوجه الاختلاف. هذا، فضلا عن أن ربط مستوى الخريج بجامعة معينة قد يؤدي الى تحيز المستقصى منهم. فعلى سبيل المثال، قد يتحيز المستقصى منه لخريج جامعة القاهرة لأنه أحد خريجيها أو بسبب سمعتها وقدمها. كذلك فان مايهم الدراسة هو مستوى الخريجين بصفة عامة وليس مستوى خريجي جامعة معينة مقارنا بجامعة أخرى.

٣ ـ لم يتعرض البحث لتأثير قدرات الطلاب واستعداداتهم على مستواهم

كخريجين. فلاشك أن مستوى الخريج لابد وأن يتأثر بها، حيث أن الطالب يعد بمثابة المادة الخام التي تستخدم في إنتاج الخريج، وبالتالي فإن مستوى جودة هذه المادة في شكل مهارات وقدرات ومستوى ذكاء... الخ، لابد وأن ينعكس على مواصفات وجودة مستوى الخريج. بيد أن النموذج المقترح يعتبر الطالب الذي يلتحق بكليات التجارة "معطى Given حيث يتدخل في تحديد مواصفاته العديد من الاعتبارات التي لايخضع أغلبها لتحكم الكليات. ومن هذه الاعتبارات مستوى المجاميع (الدرجات الإجمالية) للطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة كل عام، ومدى إقبالهم وميولهم نحو الالتحاق بكليات التجارة، وغير ذلك من العوامل. وبالتالي، فإن على الكليات أن تستخدم وسائل ونظم الإنتاج بها بأقصى درجة ممكنة من الكفاية والفعالية بحيث تؤثر على الطالب في الاتجاه المرغوب. وتشبه هذه الحالة تلك التي يفرض فيها على مشروع الأعمال مادة خاما بمواصفات معينة ـ لسبب أو لآخر ـ ويتطلب الأمر أن تبذل الإدارة قصارى جهدها في استخدام وسائل ونظم الإنتاج بالشكل الذي يؤدي الى قبول المنتج النهائي في الأسواق. وفضلا على ماتقدم، فإنه عادة مايكون توزيع الطلاب ـ خاصة في حالة الأعداد الكبيرة ـ توزيعا طبيعيا حيث تقع الغالبية في نطاق المستوى المتوسط للقدرات والاستعداد، بينما تقع قلة قليلة في مجال القدرات والاستعدادات غير العادية، وقلة قليلة في مجال القدرات والاستعدادات المحدودة أو الضعيفة.

٤ ـ لم يتعرض البحث لدور وتأثير الجهات الخارجية بالنسبة للكليات كالمجلس الأعلى للجامعات ـ على سبيل المثال ـ في مستوى خريج كلية التجارة. إنه لمن المنطقي أن يتبلور تأثير هذه الجهات في النهاية في القرارات التي تتخد على مستوى الكليات أو تتعلق بوسائل ونظم الإنتاج المشار اليها. بيد أن هذا لا يعني قلة أهمية الدور الذي تلعبه هذه الجهات وتأثيرها على مستوى الخريج من ناحية، ومن ناحية أخرى فان هذا لا يعني عدم اهتمام هذه الجهات بمعرفة ردود فعل سوق العمالة بالنسبة لخريجي كليات التجارة.

النتائج

فيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم التوصل اليها من الدراسة مع محاولة تفسيرها:

أولا ـ تقييم الخريجين: توضح النقاط التالية آراء المستقصى منهم ـ والتي تعبر عن تقييم (العنصر الخامس من النموذج) خريجي كليات التجارة (العنصر الثالث من النموذج) ـ من الناحيتين العلمية والعملية (خصائص ومواصفات الخريج كمنتج في سوق العمل):

١ ـ الناحية العلمية:

(١) آراء الفئات الثلاث: تتجه الآراء الى أن مستوى خريجي كليات التجارة يعتبر جيدا (٤٨٪ من المستقصى منهم)، بينما يرى آخرون (٣٣٪) أن مستواهم مرتفع عن ذلك

(جيد جدا أو ممتاز). وقد يعزى الاتجاه ناحية المستوى الجيد الى ميل المستقصى منهم لاختيار الرأي الوسط ـ الجيد في هذه الحالة ـ في التقييم. ويطلق على هذا الاتجاه «الميل المركزي أو الميل نحو المركز» Central Tendency (Yoder, 1970) وهو يحدث عادة عندما يطلب من المستقصى منهم إبداء الرأي أو التقييم طبقا لمقياس يحتوي على رتبة تعكس الرأي الوسط. وتأتي هذه النتيجة على خلاف الاعتقاد السائد لدى البعض من أن هناك شبه اتفاق على انخفاض المستوى العلمي لخريج التجارة. كذلك، فان هذه النتيجة قد تعني أن هذا الاعتقاد المتعلق بانخفاض مستوى خريج التجارة لا يعني ضعفه بقدر ما يعني مجرد فجوة بين ماهو متوقع وما هو كائن بالفعل، وقد تكون هذه التوقعات مبالغا فيها بعض الشيء. وقد ترجع هذه النتيجة الى أن توقعات المستقصى منهم فيما يتعلق بمستوى الخريج متواضعة الى حد كبير، وبالتالي فهم يرون هذا المستوى الفعلي للخريجين الذين يعملون معهم جيدا أو أعلى من ذلك.

هذا، وتبدو الاختلافات في الآراء بين هذه الفئات طفيفة، فيما عدا أن رؤساء المنظمات بالقطاع الخاص يميلون أكثر من غيرهم الى اختيار المستوى الجيد جدا للخريج.

(٢) آراء أعضاء هيئة التدريس: يتجه أعضاء هيئة التدريس الى اختيار المستوى المتوسط للخريج (٨٠٪ أي ٢٠ من ٢٥ مفردة)، بينما ترى القلة (١٦٪ أي ٤ مفردات) أن مستواه العلمي ضعيف. وقد يرجع ذلك الى عدة أسباب منها: (أ) أن هؤلاء أقدر من غيرهم في الحكم على الخريج وتقويمه ومستواه من الناحية العلمية، أو (ب) أن أعضاء هيئة التدريس يستخدمون معايير أكثر مثالية ـ من غيرهم ـ لما يجب أن يكون عليه مستوى الخريج، أو (جـ) أن هؤلاء ربما قارنوا بين مستواهم كخريجين ومستوى طلابهم كخريجين، وهي مقارنة ليست سليمة حيث أنه من الطبيعي أن هذه الفئة لا تعتبر عينة ممثلة لخريجيها.

هذا، ويلاحظ أنه بالرغم من اتجاه الآراء بشكل عام الى أن مستوى الخريج متوسط فما فوق، فإن ذلك لا يعني عدم وجود إمكانية لتحسينه والارتقاء به. إن النظرة السريعة الى رتب التقييم تؤكد إمكانية بل وضرورة تحسين وتطوير هذا المستوى. ويشبه هذا الموقف حالة تقييم العملاء لمنتج معين، حيث أن اتجاه آرائهم نحو الجانب الإيجابي للمنتج لا يجب أن يؤخذ على أنه ظاهرة صحية لا تستدعي عمل شيء، وإنما يكون هناك عادة مجال لتحسين وتطوير المنتج بالشكل الذي يخدم العملاء بشكل أفضل، بل ويجب أن تسعى المنشأة الى ذلك. وبالإضافة الى ذلك فان تقييم مستوى خريج التجارة ككل على النحو المبين لا يعني بالضرورة عدم وجود خصائص أو مواصفات تفصيلية (كإجادة اللغات الأجنبية) تحتاج الى تحسين أو تطوير.

٢ ـ الناحية العملية:

(١) آراء الفئات الثلاث: تتشابه الآراء الى حد كبير فيما يتعلق بمستوى الخريج من

الناحية العملية بتلك الآراء المتعلقة بالمستوى من الناحية العلمية (٤٧٪ جيد، ٣٥٪ جيد جدا أو ممتاز). وقد يرجع ذلك الى الخلط بين التأهيل العلمي والتأهيل العملي للخريجين، بحيث يتم الحكم على مستوى الخريج من خلال أي نوع من التأهيل بنفس الدرجة.

(٢) آراء أعضاء هيئات التدريس: يتجه رأي أعضاء هيئة التدريس الى المستوى المتوسط للخريجين (٧٦٪ أي ١٩ من ٢٥ مفردة)، بينما يرى بقية المستقصى منهم أن مستوى الخريج ضعيف من الناحية العملية. ويتضح هنا كذلك درجة التشابه الكبيرة بين آراء هذه الفئة هنا وآرائهم المتعلقة بالناحية العلمية. وقد يرجع ذلك الى اعتقاد أعضاء هيئة التدريس بأن التأهيل العلمي للخريج ـ والذي يعتمد بدرجة كبيرة على العوامل المؤثرة عليه والتي يلمسها ويحسها هؤلاء نتيجة لاحتكاكهم المباشر والمستمر بها ـ يؤثر تأثيرا كبيرا على التأهيل العملي له.

ثانيا ـ أسباب انخفاض المستوى: بالنسبة للمستقصى منهم الذين رأوا أن مستوى الخريج أقل من جيد (متوسط أو ضعيف) وهم يمثلون قلة في الفئات الثلاثة الأولى (حوالي ١٧٪) وكل المستقصى منهم من فئة أعضاء هيئة التدريس، فقد أبدوا الأسباب التالية لانخفاض المستوى:

١ ـ الناحية العلمية:

(١) الفئات الثلاث الأولى: أبدى ٢٥٪ منهم أن السبب هو أزدحام المدرجات بصورة لا تمكن الطالب من استيعاب المحاضرات، بينما يرى ١٨٪ منهم أن السبب هو بعد الدراسة النظرية عن الواقع العملي واقتصارها على مجرد معلومات يلقنها الأستاذ للطالب ليحفظها بهدف النجاح في الامتحان فقط، ويرى الباقون أن أسباب ذلك هو عدم الاهتمام بتدريس اللغة الانجليزية، وكبر حجم المقررات. وتعتبر الاختلافات بين إجابات الفئات الثلاث هنا طفيفة فيما عدا أن فئة الخريجين لم تذكر سبب عدم الاهتمام باللغة الانجليزية.

ويلاحظ أن هذه الأسباب تتعلق بالجزء الخاص بالمواد الدراسية والتسهيلات المادية من العوامل المؤثرة على مستوى الخريج (العنصر الثاني من النموذج)، بينما لم تذكر أي أسباب تتعلق بالعوامل الأخرى كنظم تقييم الطلاب والمراجع.

(٢) أعضاء هيئة التدريس: أما أسباب انخفاض مستوى الخريج من الناحية العلمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فقد كانت على النحو التالي: (أ) عدم تطوير المواد طبقا للتطورات الحديثة في علوم الإدارة والاقتصاد وجمود المقررات الدراسية، و(ب) الاعداد الضخمة للطلاب، و (جـ) ضعف مستوى بعض أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين، و(د) تدهور القيم الجامعية، و(هـ) تدهور نظام التعليم

ككل. ويلاحظ أن هذه الفئة قد أرجعت المستوى المنخفض للخريج لقصور في أغلب العوامل المؤثرة على مستواه. وبالإضافة الى ذلك، يرى أعضاء هيئة التدريس أن المتغيرات البيئية الداخلية بالنسبة للجامعة كالقيم الجامعية، و الخارجية كتدهور نظام التعليم ككل تؤثر على هذا المستوى. ويلاحظ أنه على الرغم من وجود العديد من المنظمات الاجتماعية والثقافية التي تمارس تأثيرا معينا (سلبا أو إيجابا) على القيم الجامعية ونظام التعليم ككل، يمكن للجامعات وما تحتوى عليه من كليات تقوم بإعداد خريجي التجارة أن تمارس نوعا من التأثير على هذه المتغيرات. وهذه الحالة تماثل حالة المنتجين للسلع والخدمات حيث أنه على الرغم من تأثرهم بالعوامل البيئية المختلفة، إلا أنهم يتخذون العديد من القرارات التسويقية التي تؤثر بشكل أو بآخر على هذه العوامل[٥].

٢ ـ الناحية العملية:

(١) الفئات الثلاث الأولى: اتجهت الآراء (٤٥٪) الى أن السبب في انخفاض المستوى من الناحية العملية هو عدم وجود تدريب عملي أثناء الدراسة بالكليات، ويلي ذلك وجود فجوة بين الدراسة النظرية بالكلية والحياة العملية (٢٥٪). وقد ذكر المستقصى منهم أسبابا أخرى لانخفاض المستوى والتي تكررت بشكل محدود منها: (أ) نظم الامتحانات السائدة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الاسترجاع والاستدعاء، و (ب) تفشي ظاهرة الغش، و (جـ) الاعتماد على أسلوب المحاضرات، وعدم تدريب الطالب على إجراء البحوث الميدانية والمكتبية بنفسه، و (د) عدم وجود ارتباط بين الطالب والكلية من ناحية، وضعف عملية الاتصال بين الطالب وأستاذه من ناحية أخرى.

(٢) أعضاء هيئة التدريس: أبدى أعضاء هيئة التدريس عددا من الأسباب وراء انخفاض مستوى الخريج من الناحية العملية أهمها: (أ) عدم وجود التدريب العملي، و (ب) عدم وجود علاقات وثيقة بين كليات التجارة ومنشآت الأعمال.

ثالثا ـ الاقتراحات: فيما يلي عرض للاقتراحات التي أبداها المستقصى منهم والتي تتعلق برفع وتطوير مستوى خريج التجارة عما هو عليه الآن وذلك من الناحيتين العلمية والعملية:

١ ـ الناحية العلمية:

(١) ضرورة الاهتمام باللغة الانجليزية وتدريس أساسياتها (٢٧٪ من المستقصى منهم). وقد تركزت آراء رؤساء المنظمات في القطاع الخاص بصفة أساسية على هذا الاقتراح، كذلك فقد اتجه الخريجون اليه بينما يأتي رؤساء منظمات القطاع العام والحكومة في المرتبة الأخيرة بالنسبة لهذا الاقتراح. هذا، وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة التدريس لم يذكروا صراحة الاهتمام باللغة الانجليزية، إلا أنهم اقترحوا ضرورة استخدام المراجع الأجنبية مع ربطها بالبيئة المصرية، وهو ما يشير ضمنا الى ضرورة الاهتمام باللغات.

(٢) ضرورة إلمام الطلاب بمهارات الكتابة على الآلات الكاتبة بالإضافة الى الاختزال والتلكس (١٦٪ من المستقصى منهم).

(٣) ضرورة الاهتمام بتدريس الحاسب الآلي من بداية السنة الأولى مع التركيز على المواد الإحصائية (١٥٪ من المستقصى منهم).

(٤) زيادة الحجم المقرر في مواد التخصص مع تعميقها.

(٥) إلزام الطلاب بحضور نسبة معينة من المحاضرات.

(٦) منح الطالب الحرية في اختيار دراسة بعض المواد التي تتفق مع ميوله.

(٧) خفض أعداد الطلاب المقبولين بكليات التجارة، وزيادة أعضاء هيئة التدريس مع توفير الحافز المناسب لهم.

(٨) الأخذ بنظام الفصول الدراسية، ومراجعة نظم الامتحانات، وعقد امتحانات شفوية.

(٩) توفير الإمكانيات المادية (مدرجات مناسبة ـ سماعات ـ معينات ومساعدات سمعية وبصرية ودوائر تليفزيونية مغلقة).

(١٠) تشجيع البحوث الميدانية التي لا بد وأن يكلف بها الطلاب أثناء العام الدراسي.

(١١) التركيز في المناهج الدراسية مع حذف (الحشو) من الكتب.

(١٢) الاهتمام بمواد الاقتصاد والتوسع في دراسة موضوعات الاستثمار ودراسات الجدوى بصورة أعمق، وكذلك عمل ملخصات لنتائج أعمال المشروعات وتدريسها للطلاب.

وبالاضافة إلى الاقتراحات سالفة الذكر، فقد اقترح أعضاء هيئة التدريس:
(أ) تعديل لائحة الامتحانات بحيث لا ينقل إلى الفرقة الأعلى إلا الطالب الذي يستحق ذلك، و(ب) استخدام أساليب متطورة في التدريس، مع تطور بعض المناهج.

ويلاحظ أن الاقتراحات السابقة تتعلق بواحد أو أكثر من العوامل المؤثرة على مستوى الخريج كنظام الدراسة، وطرق التدريس، ونظام تقييم الطلاب، والمواد الدراسية والمراجع.

هذا، وتجدر الاشارة إلى أن هذه الاقتراحات لم تمتد إلى معالجة مشاكل أخرى عديدة للطلاب ـ بخلاف الكتاب الجامعي والمدرجات وأعضاء هيئة التدريس ـ والتي قد تؤثر

بشكل أو بآخر على التأهيل العلمي للخريج. ومن أمثلة هذه المشاكل تلك المتعلقة بالإسكان والمواصلات والتعامل مع الجهاز الاداري بالكلية (راشد، ١٩٧٨) وقد يرجع عدم ذكر اقتراحات تتعلق بهذه المشاكل إما إلى أن الاقتراحات المذكورة تتعلق بحل مشاكل لها الأولوية عن غيرها، أو أن هذه الاقتراحات يؤدى الأخذ بها إلى التأثير على مستوى الخريج بدرجة أكبر من غيرها من الاقتراحات. وبالتالي فمن المنطقي ان يتركز الاهتمام عليها بالدرجة الأولى.

٢ ـ الناحية العلمية:

(١) أبدى معظم المستقصى منهم (حوالي ٩٤٪) ضرورة أن يتم عقد برامج تدريبية صيفية ملزمة للطلاب. وأن تعتبر هذه البرامج جزءا أساسيا من متطلبات اجتياز مراحل الدراسة بالكلية بنجاح.

(٢) ضرورة تنظيم الزيارات ـ للطلاب وأعضاء هيئة التدريس ـ إلى الوحدات الاقتصادية المختلفة وتوجيه البحوث الميدانية إليها.

(٣) ضرورة توزيع الخريجين بما يتناسب مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم حتى يمكن الاستفادة منهم إلى أقصى حد ممكن في الوظائف التي يشغلونها.

هذا، ولم يبد أي من أعضاء هيئة التدريس الذين استجابوا للاستقصاء أية اقتراحات بهذا الصدد. وقد يرجع ذلك إما إلى اعتقادهم أن الاهتمام بالناحية العلمية للخريج لا بد وأن ينعكس في شكل الارتقاء بمستواه عند ممارسته لعمله في الواقع العملي، أو أن بعض هؤلاء بعيدون إلى حد ما عن الممارسة الفعلية والواقع الذي يواجهه خريج كليات التجارة بسبب اهتمامهم وتركيزهم على الجانب الأكاديمي ربما على حساب الجانب التطبيقي أو العملي.

وبالإضافة إلى النتائج السابقة التي أسفر عنها البحث فيما يتعلق بتقييم الخريجيين استنادا على الأسئلة المشتركة التي وجهت إلى الفئات الأربع موضع الدراسة، تم التوصل إلى عدد من النتائج الأخرى من خلال استعراض إجابات المستقصى منهم للأسئلة الخاصة بكل من الفئات الأربع، والتي قد تلقى الضوء على بعض النقاط التي أثيرت في هذا البحث. وفيما يلي عرض لهذه النتائج مبوبة بحسب الاستقصاء الموجه إلى كل فئة من الفئات الأربع موضع البحث.

رابعا ـ نتائج أخرى:

١ ـ استقصاء رؤساء المنظمات بالقطاع العام والحكومة: فيما يتعلق بطريقة الاختيار بين المتقدمين لشغل الوظائف بهذه الوحدات، فقد أوضح غالبية المستقصى منهم (٦٧٪)

أنه يتم عن طريق إجراء مسابقات. كذلك، فقد اتجهت إجابات هذه الفئة (٤٤٪) إلى أنه في أغلب الحالات يعمل خريجو كليات التجارة بالمنظمة كل في مجال تخصصه. كذلك، يقوم أغلب هؤلاء الرؤساء (حوالي ٧٤٪ منهم) بتشجيع ترشيح خريجي التجارة للالتحاق ببرامج تدريبية داخل أو خارج المنظمة. ويتضح من ذلك أن رؤساء هذه الوحدات كعملاء بصفة عامة (طبقا للنموذج المقترح) لديهم درجة من الحرية في اختيار الخريج كمنتج متاح في سوق العمالة، ويستخدمونه في مجال تخصصه، كما يشجعونه على تحسين وتطوير مستواه من خلال التدريب، الأمر الذي قد يفسر اتجاه معظم هؤلا الرؤساء إلى الحكم على مستوى الخريجين بأنه جيد أو أعلى من ذلك.

٢ ـ **استقصاء رؤساء المنظمات بوحدات القطاع الخاص:** أبدت هذه الفئة رغبات بالنسبة للمواد التي يجب التوسع في حجم ما يعطى للطالب منها. وقد اتجهت الآراء إلى مادة أو مواد التكاليف بالدرجة الأولى، ويليها مواد البنوك والتجارة الخارجية والمحاسبة المالية والحاسب الآلي والإحصاء، وأخيرا المخازن والضرائب. وتعكس هذه النتيجة حاجة القطاع الخاص إلى متخصصين في مجالات معينة أكثر من حاجته إلى مديرين أو خريجين ذوي تأهيل تجاري عام أو تخصصات غير دقيقة.

وفيما يتعلق بمدى وجود صعوبة في الحصول على التخصصات المطلوبة، فقد أبدى غالبية المستقصى منهم في هذه الفئة (٦٥٪) أنهم لا يجدون صعوبة في هذا الصدد. وقد يرجع ذلك بصفة أساسية إلى نظام الأجور والحوافز بالقطاع الخاص الذي يجذب اليه الكفاءات المطلوبة واعتماد هؤلاء على معارفهم وأقاربهم وأصدقائهم في ترشيح بعض الخريجين المعروفين لهم ليتم الاختيار من بينهم وبالاضافة إلى ما تقدم، فقد أوضح معظم المستقصى منهم (٩٨٪) أن خريجي كليات التجارة الذين يعملون بالمنظمات التي يرأسونها يعملون في مجال تخصصهم.

هذا، ويهتم الرؤساء في هذا القطاع (٤٢٪ منهم) بإعداد برامج تدريبية للخريجين. بينما لا يهتم رؤساء آخرون (٣٢٪) بهذه البرامج. وقد يرجع ذلك إلى تصور المستقصى منهم لبرامج التدريب على أنها تلك التي تعد بواسطة جهات خارجية وعدم اعتبار التدريب أثناء مزاولة العمل ـ وهو عادة ما يعتمد عليه في هذه المنظمات ـ تدريبا بالمعنى المقصود.

ومن الجدير بالذكر أن الأساس الأول الذي يتم بناء عليه اختيار خريجي كليات التجارة للعمل بهذه المنظمات هو التفوق العلمي (٦٨٪)، يليه إجادة اللغات الأجنبية (٦٤٪)، ثم توافر خبرات عملية سابقة (٥٧٪)، وأخيراً الجوانب الشخصية والمظهرية. إن اتباع الأسس الثلاثة الأولى لا بد وأن يترتب عليه اختيار خريج على مستوى عال من التأهيل، وبالتالي، قد لا يعتبر الخريجون الذين يتم الاستعانة بهم في هذه المنظمات عينة

ممثلة تمثيلا مناسبا لخريجي كليات التجارة عامة. وقد يفسر ذلك ميل رؤساء المنظمات بالقطاع الخاص أكثر من غيرهم نحو تقييم مستوى الخريج على أنه جيد جدا.

٣ ـ **استقصاء الخريجين:** أبدى حوالي ٥٨٪ من المستقصى منهم في هذه الفئة أن السبب في التحاقهم بكلية التجارة يرجع إلى ميولهم إلى هذا النوع من الدراسة، بينما ذكر الباقون (حوالي ٤٢٪) مكتب التنسيق وقواعدة كسبب للالتحاق. وقد يكون هذا الميل إلى الالتحاق بالتجارة بسبب الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي بمصر الذي بدأ في أوائل السبعينات، وما ترتب عليه من ازدياد فرص العمل والكسب أمام خريجي كليات التجارة بالمقارنة بغيرهم من خريجي بعض الكليات الأخرى. هذا، وقد أبدت الغالبية العظمى منهم (٨٨٪) أنهم يعملون في مجال تخصصهم. كذلك فقد أبدت غالبيتهم (حوالي ٨٤٪) أن المواد التي درسوها تؤهلهم لأداء عملهم الحالي. بيد أن البعض (حوالي ١٦٪) رأوا عكس ذلك ـ بالنسبة للمواد التي درسوها ـ لأسباب منها: ضعف مستوى التدريس والاختصار في المناهج وعدم الحاجة إلى بعض هذه المواد.

ويؤكد الخريجون على أنهم كانوا يرغبون في دراسات اضافية كاللغة الانجليزية والحاسب الآلي والاختزال والآلة الكاتبة. كذلك، فقد أبدى الغالبية منهم (٦٨٪) أن التحاقهم بالعمل كان على أساس المسابقة. وقد يعكس ذلك التقارب في الآراء ـ فيما يتعلق بمستوى خريج التجارة ـ بين هذه الفئة وبين فئات رؤساء المنظمات، حيث أن المستقصى منهم في هذه الفئات قد أوضحوا أنهم يعتمدون بصفة أساسية على المسابقة في توفير احتياجاتهم من خريجي التجارة.

٤ ـ **استقصاء أعضاء هيئة التدريس:** يرى غالبية أعضاء هيئة التدريس موضع البحث (٦٤٪ أي ١٦ من ٢٥) أن المواد التي يقومون بتدريسها تتناسب مع احتياجات سوق العمل في مصر. وقد تعكس هذه الإجابة إما وجود فجوة Gap بين ما يراه أعضاء هيئة التدريس مناسبا لسوق العمل وما يتطلبه ذلك السوق، أو أنهم يرون أن متطلبات سوق العمل بمصر لا زالت متواضعة، وبالتالي يعتبر ما يتم تدريسه مناسبا، أو أنهم يركزون على المواد التي يدرسونها كمسميات أكثر منها كمحتويات. أما المجموعة التي رأت عكس ذلك (٣٢٪ أي ٨ مفردات) فقد أوضحوا جميعا أن القصور في التعرف الدقيق على حاجات سوق العمالة في مصر من قبل الجهات المسئولة عن تخطيط التعليم هو السبب الرئيسي لذلك، ويأتي بعده عدم تطوير المواد التي تدرس بصفة دورية، وصعوبة تعديل أو تغيير بعض المواد والمقررات الدراسية من الاستاذ، بل وعدم محاولة الاستاذ إجراء هذا التعديل بسبب بطء الاجراءات التي تمر بها هذه العملية، وأخيرا عدم توفير سوق العمل لمؤشرات تتعلق بحاجات ومتطلبات سوق العمالة (من الناحية النوعية).

هذا، ويرى غالبية المستقصى منهم (٥٦٪ أو ١٤ مفردة) عدم ضرورة إنشاء أقسام أخرى بكلياتهم بل يرون ضرورة تدعيم الأقسام الحالية وخاصة بأعضاء هيئة التدريس، بينما يرى آخرون (٣٦٪ أي ٩ مفردات) ضرورة إنشاء اقسام جديدة كالادارة العامة والمحليات (وذلك بسبب حاجة سوق العمل في الأقاليم إلى التخصصات التي يمكن أن توفرها هذه الأقسام)، واقتصاديات الأعمال والمناطق الحرة (وذلك لمسايرة الاتجاهات الحديثة)، وأخيرا بحوث العمليات وتحليل النظم. ويلاحظ أن بعض الأقسام المقترحة تندرج حاليا تحت أقسام قائمة فالادارة العامة تقع تحت قسم الادارة، وبحوث العمليات تدرس تحت مظلة أكثر من قسم.

الخلاصة والتوصيات

تمثل هذه الدراسة محاولة لتقييم مستوى خريجي كليات التجارة المصرية من خلال استخدام مدخل تسويقي يتم فيه النظر إلى هذه الكليات (كوحدات إنتاجية) لديها وسائل ونظم تستخدم في إنتاج خريج بمواصفات وخصائص معينة سواء من ناحية التأهيل العلمي أو العملي. ويتم عرض هذا المنتج في سوق العمالة حيث يتم استخدامه في عدد من القطاعات. وبناء على هذا الاستخدام تحدث ردود فعل معينة تعكس تقييم مستوى هذا الخريج من الناحيتين العلمية والعملية. ويمثل هذا التقييم نقطة البدء نحو تحسين وتطوير مستوى الخريج بحيث يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات سوق العمالة. ويتأتى ذلك من خلال إحداث تغييرات وتطويرات في واحد أو أكثر من وسائل ونظم الإنتاج التي تؤثر على هذا المستوى بواسطة كليات التجارة كهياكل تنظيمية ومراكز لاتخاذ القرارات. وقد استخدم النموذج التسويقي المقترح كأساس لتحديد مجتمع الدراسة وتصميم قوائم الاستقصاء. وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم التوصل اليها من هذه الدراسة، وكذلك أهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تغيير وتطوير مستوى الخريجين موضع الدراسة:

أولا ـ الخلاصة: من خلال استعراض النتائج السابق الإشارة اليها في البحث، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١ ـ تقييم مستوى الخريج: على الرغم مما قد يبدو للكثيرين من أن هناك شبه اتفاق على انخفاض مستوى خريجي كليات التجارة المصرية من الناحيتين العلمية والعملية، فقد توصلت هذه الدراسة إلى عكس ذلك، حيث رأت الغالبية العظمى من المستقصى منهم أن هذا المستوى لا يقل عن جيد، بل ان الاختلافات في التقييم كانت طفيفة بين فئات المستقصى منهم، فيما عدا أعضاء هيئة التدريس الذين يميلون إلى اختيار المستوى المتوسط للخريج. وتنطبق هذه النتيجة تقريبا وبنفس الدرجة على كل من المستويين العلمي والعملي للخريج. وبالرغم من ذلك. فإن هذا لا يعنى عدم إمكانية تحسين وتطوير هذا

المستوى. كذلك فإن التقييم العام أو الكلي لمستوى الخريج بأنه جيد أو أعلى لا يعني بالضرورة عدم وجود بعض الجوانب التفصيلية التي تحتاج إلى تحسين وتطوير.

٢ ـ تتعدد الأسباب التي ذكرها الذين رأوا أن مستوى خريج التجارة منخفض سواء من الناحية العلمية أو العملية. وتتعلق هذه الأسباب بصفة أساسية بأعداد الطلاب أو الخريجين مقارنة بأعداد هيئة التدريس، ونوع ومحتوى المواد الدراسية، وطرق التدريس، وطرق تقييم الطلاب، والعلاقات مع منشآت الأعمال. وعلى الرغم من أن هذه الأسباب تعكس وجهات نظر المستقصى منهم والتي قد لا تكون مبنية على بيانات ومعلومات فعلية، فإن بعض هذه الأسباب يمكن تدعيمها ببيانات منشورة كتلك المتعلقة بأعداد الخريجين وأعضاء هيئة التدريس. ففي الوقت الذي تتزايد فيه أعداد خريجي كليات التجارة بشكل ملحوظ، فإن الزيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس بها تتم ببطء وبمعدل يقل بكثير عن معدل الزيادة في الخريجين. فعلى سبيل المثال، بينما تزايد عدد الخريجين من عام ١٩٧٥/ ـ ١٩٧٦ إلى عام ٧٩/ ٨٠ إلى أكثر من الضعف (من ٩٣٩٣ إلى ١٨٨٥٥ طالبا وطالبة على التوالي)[٦]، زاد عدد أعضاء هيئة التدريس بحوالي الثلث (من ٢٥٦ إلى ٣٣٥ عضوا)، بينما زاد عدد المعيدين والمدرسين المساعدين بأقل من الربع (من ٧٤٦ إلى ٩١٣ معيدا ومدرسا مساعدا)[٧].

٣ ـ بالاضافة الى النتائج التي تم التوصل اليها من استقصاءات الفئات موضع البحث، فقد أسفرت الزيارات الميدانية التي قام بها فريق جمع البيانات لكليات التجارة عند جمع بيانات عن المواد التي تدرس بهذه الكليات والتخصصات المختلفة[٨]، والتي يمكن من خلال استعراضها إما استنتاج ضرورة إجراء بعض التغييرات في هذه المواد من اجل الارتقاء بمستوى الخريج وتطويره، أو تفسير بعض الأسباب وراء انخفاض مستوى الخريج الذي يؤيده بعض المستقصى منهم. وفيما يلي أهم النتائج التي تعكسها هذه البيانات:

(أ) وجود تشابه كبير بين ما يتم تدريسه بكليات التجارة المختلفة المواقع رغم الاختلاف في متغيرات البيئة المحيطة بكل منها، ويرتبط بذلك ايضا نظام الشعب والتخصصات حيث يكاد يكون متشابها في هذه الكليات، وبصرف النظر عن وجودها في القاهرة أو المناطق الساحلية (كالاسكندرية) او في مناطق زراعية (كطنطا).

(ب) في معظم كليات التجارة، يتم تدريس اللغة الانجليزية لمدة سنتين فقط، وهو ما ينم عن عدم الاهتمام الكافي بتدريس اللغات.

(جـ) بطء التطوير في المواد التي تدرس في كليات التجارة وضيق نطاقه، حيث أن هناك تشابها كبيرا بين ما كان يدرس في الخمسينات وما يدرس الآن، رغم التطورات

العلمية المتزايدة في العلوم الكمية والسلوكية والاستخدامات المتنوعة للحاسب الآلي والتي حدثت ولا زالت تحدث في الخارج.

(د) جميع كليات التجارة المصرية باستثناء تجارة حلوان لا تهتم بشكل كاف بأن يكتسب الطالب مجموعة من المهارات الهامة كالكتابة على الآلة الكاتبة والاختزال والتلكس.

٤ ـ فيما يتعلق بالاقتراحات التي أدلى بها المستقصى منهم كمدخل لرفع وتطوير مستوى الخريج، فقد دارت أساسا حول المراجع، ونوع ومحتوى المقررات والتخصص، وأساليب التدريس، وتقييم الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية والكليات، وتوزيع الخريجين حسب تخصصاتهم.

ثانيا ـ التوصيات:

فيما يلي عدد من التوصيات التي يمكن أن يؤدي الأخذ بها الى الارتقاء بمستوى خريجي كليات التجارة وتطويره، ومعالجة بعض أوجه القصور فيه، بحيث يتلاءم مع متطلبات واحتياجات سوق العمالة في مصر. وتنصب هذه التوصيات بصفة أساسية على وسائل ونظم الإنتاج (العنصر الثاني من النموذج التسويقي المقترح)، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على هذا المستوى، بالإضافة الى بعض التوصيات العامة الأخرى.

١ ـ توصيات تتعلق بوسائل ونظم الإنتاج:

(أ) **أعضاء هيئة التدريس**: دعم وحفز هذه الفئة، ويمكن أن يتأتى ذلك عن طريق التوسع في البعثات الخارجية والداخلية لإعداد المعيدين والمدرسين المساعدين للالتحاق بهذه الهيئة، التفكير في إنشاء كلية للدراسات العليا بمصر لتوفير أعضاء هيئة التدريس اللازمين على أن يتم دراسة جدوى لهذه الكلية قبل اتخاذ قرار بإنشائها، تعديل نظام الأجور والحوافز لأعضاء هيئة التدريس بحيث يؤدي الى اجتذاب من هم على درجة عالية من الكفاءة واستمرارهم في العمل بالجامعات [٩]، بالاضافة الى مساعدة هؤلاء الأعضاء على التفرغ بشكل أكبر لأعباء التدريس والأبحاث والإشراف على الرسائل العلمية داخل الكليات.

(ب) **نظام الدراسة**: يمكن التفكير في الأخذ بنظام الفصول الدراسية، بيد أنه يجب إدراك ما قد يترتب على الأخذ بهذا النظام من مشاكل تتعلق بأعداد وتخصصات أعضاء هيئة التدرييس، ونظام تقييم الطلاب، ومدى توافر المراجع في الوقت المناسب، وغير ذلك من المشاكل.

(جـ) **المواد والمقررات الدراسية**: يجب إجراء بعض التعديلات والتغييرات في هذا المجال منها: تطوير المناهج من حيث المحتويات، وإدخال مقررات حديثة كدراسة الحاسب الآلي وهو ما يفرضه التطور العلمي في عصرنا الحديث، والاهتمام بتدريب الطلاب على الكتابة على الآلة الكاتبة والاختزال والتلكس، وكذلك الاهتمام بتدريس اللغات كمقررات أساسية فى السنوات الأربع التي يقضيها الطالب بالكلية. ويمكن أن يتم تنفيذ النقطة الأخيرة بالتعاون مع أقسام اللغات بكليات الآداب والألسن، أو عن طريق إنشاء قسم مستقل للغات داخل كل كلية تجارة ليقوم بتدريسها والإشراف عليها. وبالإضافة الى ذلك، يتطلب الأمر تعديلا في بعض المواد والتخصصات التي تدرس حاليا بالكليات بحيث تتلاءم مع البيئة المحيطة بالكلية. وتقع مسئولية الدراسة المبدئية للتعديل المطلوب على عاتق أعضاء هيئة التدريس بكل من الأقسام العلمية بهذه الكليات.

(د) **الكتب والمراجع العلمية**: وفي هذا المجال يجب العمل على حل مشكلة الكتاب الجامعي. ويتطلب ذلك الاتجاه نحو استخدام الكتب كمراجع Text books بدلاً من اللجوء الى المذكرات التي تعد بسرعة وتحتوي على القليل من المادة العلمية اللازمة. كذلك، يجب تدعيم مكتبات الكليات بالمراجع الحديثة التي تلائم ما يقوم طالب التجارة بدراسته، مع تعديل قواعد الاستعارة، والاهتمام بالأماكن المحددة للاطلاع بحيث تشجع الطلاب على الاستفادة من تلك المراجع الى أقصى درجة ممكنة.

(هـ) **طرق التدريس**: وهنا يتطلب الأمر استخدام أساليب متطورة للتدريس. ويمكن في هذا المجال التعاون بين أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة وزملائهم بكليات التربية الذين يهتمون بالطرق الحديثة في التدريس بحيث يتم الاستفادة من خبرة الفئة الأخيرة في تطوير الطرق التي تستخدمها الفئة الأولى. ومما هو جدير بالذكر أن هناك تخصصا جديدا نسبيا يطلق عليه تعليم الادارة Business Education في معظم الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو يهتم بعرض أفضل الطرق التعليمية في هذا المجال. ويمكن أيضا الاستفادة من الدراسات في هذا المجال لتطوير طرق التدريس. وبالاضافة الى ذلك، يجب تشجيع بل والزام الطلاب باجراء البحوث الميدانية التي تعتبر مكملة لما يتلقاه الطالب من محاضرات وقراءات في مجال المقرر موضع الاعتبار.

(و) **نظم تقييم الطلاب**: تعديل لائحة الامتحانات التي يتم على أساسها تقييم الطلاب بحيث تستخدم معايير أكثر دقة في هذه العملية، وبحيث لا يعتمد بصفة أساسية على الامتحان التحريري النهائي لتحديد التقدير الذي يستحقه الطالب. فقد يتم تقييم الطالب بالاعتماد على أكثر من عنصر منها البحوث المكتبية والميدانية التي يكلف بها، وقدرته على عرضها في السمينارات التي يتولاها المعيدون والمدرسون المساعدون، وكذلك التدريب العملي للطالب في الوحدات الاقتصادية خارج الجامعة، ويعتبر ذلك تقييما

أساسيا وملزما يعتمد عليه جزئيا Partially في تقييم الطالب في المواد التي تم التدريب في نطاقها.

(ز) **التسهيلات المادية**: وهي تتمثل في مدرجات وحجرات الدراسة المناسبة من حيث العدد والحجم والتجهيز من سماعات ومعينات سمعية وبصرية . . الخ . وعلى الرغم من أن ذلك يلقى العبء على وزارة المالية من حيث توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، فان هناك بعض الوسائل الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن لمنشآت الأعمال كالبنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية أن تساهم في ذلك كجزء من أنشطة العلاقات العامة بها، بحيث يوضح على المدرج أو الحجرات الدراسية بالكلية انه تم تجهيزها بواسطة الشركة المعينة أو البنك المعين (١)، بل وقد يطلق عليها اسم الجهة ـ قاعة شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج ـ على سبيل المثال.

٢ ـ توصيات أخرى:

(أ) **في مجال علاقة الكليات بالوحدات الاقتصادية والهيئات الحكومية**: يجب العمل على زيادة الصلات بين أعضاء هيئة التدريس وكليات التجارة من ناحية والمسئولين في الوحدات الاقتصادية والهيئات الحكومية من ناحية اخرى. ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال عدد من الطرق منها: عقد مؤتمرات وندوات ولقاءات بالكليات يدعى اليها المسئولون بهذه الوحدات كل في مجال تخصصه وخبرته العلمية، والاستعانة ببعض هؤلاء المسئولين في التدريس بكليات التجارة بحيث يتولون أجزاء من مواد يحاولون فيها إعطاء الطالب فكرة عن المشاكل العملية التي تواجههم في ممارستهم لأعمالهم واختصاصاتهم. وكيفية مواجهتها، والتعاون في مجال إجراء البحوث، حيث يمكن أن يكلف الطلبة بالاشتراك مع المسئولين بهذه الوحدات والهيئات بإجراء بحوث تخدم الممارسين في شكل المعاونة في حل مشاكلهم بطرق علمية، بالإضافة الى خدمة الأكاديميين عن طريق توفير معلومات وبيانات عما يدور في الواقع العملي.

(ب) **في مجال سياسة القبول وتوزيع الخريجين**: فيما يتعلق بسياسة القبول يفضل خفض أعداد الطلاب المقبولين بكليات التجارة، وإن كان يصعب تنفيذ ذلك في ظل الأعداد الكبيرة التي تحصل على الشهادة الثانوية بتخصصاتها المختلفة كل عام. ولكن يمكن الاستعانة ببعض الوسائل في هذا المجال منها عقد امتحانات قدرات للطلاب الراغبين في الالتحاق بهذه الكليات / أو اجراء مقابلات شخصية معهم، متعمقة بحيث يتم قبول تلك الفئة من الطلاب الذين تتوافر لديهم القدرات للدراسة ـ ثم بعد ذلك للعمل ـ في تخصصات التجارة. وقد سبق التنويه في موضع سابق من البحث الى تأثير مستوى وقدرات وميول الطالب الذي يلتحق بهذه الكليات على مستواه كخريج. اما في توزيع الخريجين

فيجب أن يراعى توزيعهم على الجهات المختلفة بما يتناسب مع تخصصاتهم، بحيث ينعكس ذلك في شكل ارتقاء بمستوى أداء الخريج من الناحية العملية.

(جـ) في مجال العلاقة مع سوق العمالة: ضرورة الربط بين احتياجات سوق العمل بمصر لخريجي كليات التجارة وبين التخصصات والمواد والدراسات التي تقدمها هذه الكليات. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التعاون بين وزارات التخطيط والقوى العاملة والتعليم العالي ـ وبصفة خاصة المجلس الأعلى للجامعات ـ في شكل جهاز يتم تشكيله من هذه الجهات قد يأخذ شكل لجنة دائمة أو جهاز قائم بذاته يتولى هذه العملية.

وأخيرا، فان هذه الدراسة ما هي الا محاولة لتوضيح أهمية وكيفية استخدام مدخل تسويقي لتقييم خريجي كليات التجارة المصرية من وجهة نظر من يستعينون بهم في سوق العمالة بقطاعاتها المختلفة بمصر. إن استخدام مثل هذا المدخل يتطلب أن تحرص هذه الكليات على تقييم مستوى خريجيها من وقت لآخر وبصفة منتظمة، بحيث تتعرف على ردود فعل سوق العمالة لهذا النوع من الخريجين، وتحدد التغييرات والتعديلات التي يجب اجراؤها ـ بناء على التقييم ـ في العوامل التي تؤثر على هذا المستوى الأمر الذي يترتب عليه خدمة أفضل لسوق العمالة والوفاء بمتطلباته واحتياجاته لهذا النوع من الخريجين.

لذلك، يقترح الباحث أن يتم إجراء دراسات مماثلة في هذا المجال لتقييم خريجي الكليات الجامعية المصرية بصفة عامة، وخريجي كليات التجارة على وجه الخصوص. ويمكن أن تستخدم بعض النتائج التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة لتكوين فروض يتم اختبارها في دراسات لاحقة تتعلق بتقييم مستوى خريج التجارة.

الهوامش:

(١) من الجدير بالذكر ان هناك اتجاها نحو الاستفادة من استخدام تطبيق المفاهيم التسويقية في مجال تطوير التعليم التجاري في مصر. للحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يمكن الرجوع الى:
ـ دكتور محمد ابراهيم، تحليل وتقويم الاقبال على تخصص ادارة الاعمال: مدخل تسويقي مطبوعات مؤتمر تطوير التعليم التجاري لخدمة المجتمع، القاهرة: ١٧ ـ ١٨ ابريل ١٩٨٤، المجلس الأعلى للجامعات، لجنة قطاع الدراسات التجارية.

(٢) يمكن الرجوع الى الباحث أو الى مجلة العلوم الاجتماعية للاطلاع على قوائم الأسئلة المستخدمة في هذا البحث.

(٣) نظرا لاختلاف الفلسفة الموجهة للقرارات المتعلقة بادارة الأفراد في كل من القطاعين العام والحكومي من ناحية، والقطاع الخاص من ناحية اخرى، وكذلك خضوع القطاعين العام

والحكومي فقط لتعيينات القوى العاملة، يتوقع أن ينعكس ذلك على اختلاف مستوى الخريجين وعلى تقييم الرؤساء ووجهات نظرهم في كل منها، ومن ثم رؤىء الفصل بينهما. وخلاصة القول، انه قد افترض ان نوع ملكية المنظمات (عام وحكومي أو خاص) يؤثر على عملية تقييم خريجي التجارة بواسطة هذه الوحدات.

(٤) سبق عرض هذه النقطة عند مناقشة استخدامات النموذج في تصميم قائمة الاستقصاء.

(٥) للحصول على مزيد من التفصيلات عن تأثير المنتجين والمشتغلين بالتسويق في العوامل البيئية الخارجية، وتأثرهم بها يمكن الرجوع الى مراجع منها:
W.M. Pride and O.C. Ferrell, Marketing: Basic Concepts and Decisions (Hopewell, New Jersey: Houghton Mifflin Co., 1980).
- أمين فؤاد الدرغامي، بيئة السلوك التسويقي، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩).

(٦) للحصول على مزيد من التفصيلات عن هذه الإحصاءات انظر:
المجلس الأعلى للجامعات - إدارة الإحصاء، بيان باعداد الطلاب الخريجين بكليات التجارة بجامعات جمهورية مصر العربية موزعين حسب النوع والتخصص في العام الجامعي ١٩٧٦/٧٥ (دور يونيو ونوفمبر).
- المجلس الأعلى للجامعات - مركز تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء إجمالي أعداد خريجي كليات التجارة بجمهورية مصر العربية موزعين حسب الشعب والأقسام والنوع في العام الجامعي ١٩٨٠/٧٩.

(٧) للحصول على مزيد من التفصيلات عن هذه الإحصاءات انظر:
المجلس الأعلى للجامعات، مركز تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء - بيان أعضاء هيئة التدريس - المدرسين المساعدين والمعيدين بكليات التجارة بجامعات جهورية مصر العربية حسب المشغول في السنوات من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠).

(٨) للحصول على مزيد من التفصيلات عن البيانات التي تم جمعها من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها فريق جمع البيانات لكليات التجارة موضع البحث، يمكن الرجوع إلى الإدارة المركزية للبحوث بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالقاهرة.

(٩) من الجدير بالذكر أنه قد تم في خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٤ إجراء عدة تعديلات في نظم ومرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، بيد أن الباحث يرى أن هذه خطوة أولية يجب أن يتبعها العديد من التعديلات من أجل وضع نظام مناسب للحوافز بهذه الفئة.

(١٠) شهد الباحث تجربة رائدة وناجحة في هذال المجال بكلية إدارة الأعمال بجامعة ولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية.

المصادر العربية

ابراهيم، م
١٩٨٤ «تحليل وتقويم الإقبال على تخصص إدارة الأعمال: مدخل تسويقي» مطبوعات مؤتمر تطوير التعليم التجاري لخدمة المجتمع بالقاهرة (١٧ - ١٨ ابريل)، المجلس الأعلى للجامعات، لجنة قطاع الدراسات التجارية.

الدرغامي، أ
١٩٧٩ بيئة السلوك التسويقي. القاهرة: دار النهضة العربية.

بازرعة، م
١٩٧٨ إدارة التسويق. القاهرة: دار الفكر العربي.

راشد، ع
١٩٧٨ «إدراك الطلبة لمشاكل التعليم الجامعي» مجلة الإدارة (ابريل): ٩٣ ـ ١٠٦.

المصادر الأجنبية

Kotler, Ph.
1972 "A Generic Concept of Marketing." Journal of Marketing (April): 46-54.

Kotler, Ph.
1980 Principles of Marketing. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall.

Kotler Ph. and S.J. Levy.
1969 "Broadening the Concept of Marketing." Journal of Marketing (January): 10 - 15.

Kotler, Ph. and S.J. Levy
1969 "A New Form of Marketing Myopia: Rejoinder to Professor Luck." Journal of Marketing (July) : 55 - 57.

Luck, D.
1969 "Broadening the Concept of Marketing - Too Far. "Journal of Marketing (July) : 53-55.

Pride, W. and O.C. Ferrell
1980 Marketing : Basic Concepts and Decisions, Hopewell, New Jersey: Houghton Mifflin Co.

Yoder, D.
1970 Personnel Management and Industrial Relations. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم

هاشم الباش
ديوان الموظفين ـ البحرين

مقدمه

حظى التخطيط التربوي، منذ الحرب العالمية الثانية، بأهمية كبرى من قبل أكثر دول العالم، ويرجع هذا الاهتمام الى تزايد عدد المسجلين في المدارس وارتفاع حجم الأموال المكرسة للتعليم بسبب التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والتخطيط في جوهره عملية منظمة واعية لاختيار أحسن الحلول الممكنة للوصول الى أهداف محددة، إلا أن الأخذ به كأسلوب ومنهج يجرنا الى استخدام بعض النماذج العامة لربط البيانات وملاحظة العلاقات بينها وعمل تقديرات عن احتمالات المستقبل. ويعني ذلك أن التخطيط هو محاولة تشكيل المستقبل الذي يرتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والجماعات، أي ليس هو عملا تجريديا أو فنيا بحتا لاعلاقة له بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والإنسانية.

وهذا ما يطرح كثيرا من التساؤل عندما نضع النظام التعليمي في بيئته المحيطة به، فنموه ملتصق بالعلاقات الداخلية والخارجية (المتغيرات والقيود)، المحيطة بالنظام، كما أن اتجاهاته المستقبلية لها وشائج متينة مع هذا المحيط.

والمحيط الذي يوجد فيه النظام في الحقيقة متكامل معه وفي حالة ديناميكية دائمة، وهذا ما يدفعنا إلى اعادة توجيهه في حالة أي تغيير، وخاصة إذا اريد لهذا النظام أن يؤدي وظيفته الاقتصادية والاجتماعية.

إن توافر الإحصاءات والمعلومات كمًّا ونوعا عن هذا المحيط يساهم كثيرا في توضيح صورة المستقبل، مع عدم تجاهل أن إمكانية إبعاد التنبؤات عن الأخطاء ليست بالعملية الهينة. إلا أن الأهداف التعليمية تجعل المخطط أمام عقبة النزاع بين الكم والكيف.

ويبدو جليا، أن الأرقام يمكن أن تعبر بصورة دقيقة عن بعض الأهداف، الا أن البعض الآخر منها غير قابل للقياس بسبب طبيعته، ولهذا فاستخدام الرياضيات في ميدان التخطيط التربوي هو أداة دقيقة للتعبير وحل بعض القضايا بيسر، وسيكون من غير المقبول والمعقول منطقيا أن تطمس تحت الأرقام ما يمكن ان يبين بطرق ووسائل أخرى بيانا واضحا.

فليس الهدف من الدراسة التي بين أيديكم، عرض جميع طرق قياس المخرجات التعليمية، وإنما في الحقيقة محاولة تحليلية لدراسة الأسس الأولية التي تقوم عليها تلك المخرجات ومحاولة لتصور البيانات الضرورية التي يمكن الاعتماد عليها في المستقبل للتخطيط التربوي وقد سلكنا منهج تحليل النظم Systems Analysis كأسلوب علمي ـ تحليلي يمكن أن يساعد العاملين في ميدان التعليم بينها، مما يفيد في رفع كفاءة نظام التعليم. الا أن استخدامه (منهج تحليل النظم)، لا زال يواجه صعوبات جمة ناتجة عن طبيعة العامل البشري كعامل متغير باستمرار، إضافة الى صعوبة في تحديد الأهداف التعليمية بصورة إجرائية.

وسوف تناقش هذه الدراسة ما يلي

١ ـ مناقشة مفهوم تحليل النظم ومدى إمكانية تطبيقها على التعليم.
٢ ـ الكفاءة والانتاجية في التعليم.
٣ ـ تطبيق نموذج رياضي لقياس كفاءة نظام التعليم وكطريقة لقياس المخرجات التعليمية.

منهج تحليل النظم ونظم التعليم

بدأ الاهتمام بالوجه الاقتصادي للتعليم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب الضغوط الديمغرافية والاجتماعية والسياسية التي أدت الى التطور والنمو في عدد الملتحقين بالتعليم وامتصاصه لنسب عالية من الأموال الوطنية. ومنذ ذلك الوقت شرعت محدودية وندرة الموارد بالظهور، وبرزت منافسة الاستخدامات البديلة للأموال وأخذت تضغط على السلطات المسؤولة عن الحياة الاقتصادية. ويجب القبول ـ حتى ولو كان في أغلب الأوقات، على مضض أو في أحيان أخرى للابهام الذي يحيطه المتمسكون بالمفهوم التقليدي أو الغير مبالين للأهمية الاقتصادية للتعليم ـ بإخضاعه لمطلب قياس كفاءته.

إن الوعي بأهمية دراسة التعليم من الناحية الاقتصادية أخذ ينتشر في جميع جنبات العالم (دول متقدمة أو متخلفة) نتيجة للاستخدامات الكبيرة للموارد المالية الوطنية في مجالات ليست ذات طبيعة اقتصادية. وبدأت تظهر عقليات وطرق جديدة في معالجة توزيع واستخدام موارد المجتمع بمعنى أن إعداد وتنفيذ القرارات المجتمعية أخذت تنتهج فكرة تحليل النظم Systems Analysis التي راجت في السنوات الأخيرة والتي تتبنى النظرة الشمولية.

اولا: مفهوم تحليل النظم: من المنظور الاقتصادي، يمكن اعتبار نظام التعليم نشاطا يهدف الى «تحويل» الإنسان. هذا التحويل يظهر في شكل مدخلات Inputs ومخرجات Outputs ويحتاج الى موارد ليعطى نتائج. إن اعتبار النشاطات التعليمية عملية لمدخلات ومخرجات تبعدنا عن الحقيقة. فالتعليم مرتبط بظواهر معقدة ومتشابكة لطبيعة مختلفة مادية وغير مادية. فالقرارات في هذا المجال يجب أن لا تهمل هذا الثراء والتعددية، بل يستحسن إعادة إدماجه في رؤية متكاملة، تشجع وتؤكد منطق الاقتصاديين.

وضمن هذه الرؤية، يقترح بعض الكتاب وبالأخص (Coombs, 1968) تطبيق منهج تحليل النظم على التعليم، هذه الطريقة التي تعتمد على تحديد وحل المشاكل، كما يمكن تطبيقها على الظواهر الطبيعية وعلاقة الانسان بالآلة وفي بعض الأنشطة الأخرى كالادارة والتمدن وتطوير المدن والحربية . . . الخ إن إعطاء تعريف بسيط وملموس وواقعي لمنهج جديد ذي تطبيقات متعددة ليس بعمل سهل وهين، كما أنه يجرنا في أغلب الأحيان للاستعانة بالأساليب الرياضية وطرق حسابات متطورة. ولكن عندما نضع الأمر في مستوى عال من التجريد نسبيا يمكن القول بأن منهج تحليل النظم هو أسلوب ينظم حقيقة متعددة الأشكال مع تصورها كنظام. وبكلمات أخرى، إنها طريقة تقوم على تحديد المشاكل التي تعرقل سير عمل النظام واختيار الأهداف المراد تحقيقها والتعرف على البيئة التي تحتضن النظام وتؤثر فيه وايجاد الوسائل التي يمكن عن طريقها تقدير كفاءة النظام.

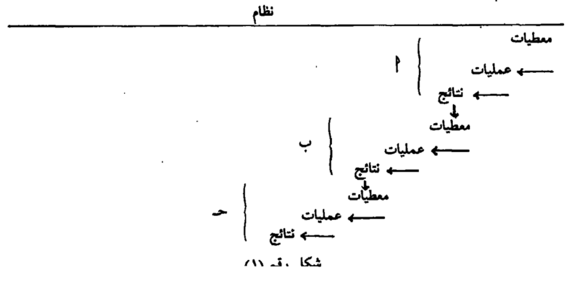
واعتمادا على كتاب (Optner, 1968) المعنون «تحليل النظام ومشاكل التسيير» نحاول تلخيص مفهوم ومضمون منهج تحليل النظام:

١ - النظام هو مجموعة من الأجزاء أو العناصر ومجموعة العلاقات التي تربطها ببعض وصفات ومميزات هذه الأجزاء التي تمثل معاملات النظام (معلومات ونتائج ومعوقات) وتتصف هذه المعاملات بإمكانية تقييمها رقميا. وأن الأجزاء أو العناصر تكتسب كل منها صفات أو مميزات جديدة بارتباطها بباقي أجزاء النظام. ويمكن النظر الى هذا النظام على أنه نظام رئيسي يتكون من أجزاء يطلق عليها نظم فرعية لأنها هي الأخرى تتكون من أجزاء مترابطة، تنتظم معا في تكوين متناسق لتحقيق غرض معين.

٢ - كل نظام تحتضنه بيئة معينة، وتتحكم فيه، وتعرف البيئة كمجموعة من العناصر، بما فيها بعض القيود، التي يمكن أن تمارس تأثيرا على أداة النظام وتقدمه. ويتكون منهج تحليل النظم من: تحديد وتشكيل مجموعة من الظواهر التي يمكن اعتبارها نظاما يطمح بالتالي الى حل المشاكل. ويعرف ذلك كنشاط للمحافظة أو لتحسين أداء عمل النظام الذي يمكن الحصول عليه عن طريق إدخال تعديلات تسمح باستخدام الموارد بصورة أكثر فعالية وقد تكون الموارد أفرادا، موادا، آلات، أبنية، رأس مال، وقتا. إن أداء أو سير عمل النظام يوضح بشكل مسبق مفهوم العمليات Processes التي تعني مجموعة العناصر المتضمنة جميع الأجزاء والخصائص والعلاقات من أجل تحقيق نتائج معينة. ويتوقف نجاح النظام بدرجة كبيرة على كفاءة العمليات والأنشطة الجارية به، وقدرتها على استيعاب المدخلات المتاحة والإفادة منها إلى درجة متناسبة مع طبيعة النتائج المستهدفة. إلا أنه يمكن التنويه بأهمية دراسة النتائج المحصلة، إضافة الى العمليات للتعرف على كفاءة النظام.

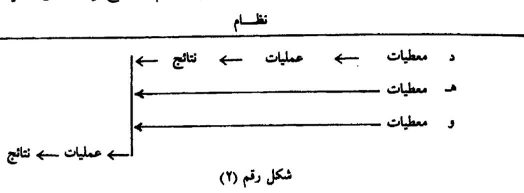
يمثل منهج تحليل النظم جهدا لبناء - بصورة منطقية - مجموعة من الظواهر أو النشاطات تترابط فيه الأجزاء أو العناصر. إلا أن ذلك قد يجعلنا نقارنه بالنموذج Model الذي يفترض فيه معطيات محددة وعلاقات معرفة جيدة وتصرفات بسيطة وثابتة، وكذلك، يتصف بالتجريد والتبسيط والتطوير العددي (الشيخ سالم ومحمد حسن ١٩٨٣م: ١٤ - ٢٠) وهو قبل كل شيء أداة تسيير للادارة. أما منهج تحليل النظم فهو يسمح لنا بمعالجة القضايا الاستراتيجية وتتوجه منهجيته (ميثودولوجيا Methodology) في الواقع الى المشاكل المعقدة غير مبينة بصورة كاملة وقد تحمل أجزاء كمية أو نوعية، أما الحل فقد يتضمن تجديدا وإبداعا. وبناء عليه، فالنماذج تدخل في منهج تحليل النظم وتكون جزءاً منه.

والشكل التوضيحي رقم (١) يصور نظاما بسيطا يبين العلاقات بين ثلاث نظم فرعية مترابطة بصورة تعاقبية وإجبارية.



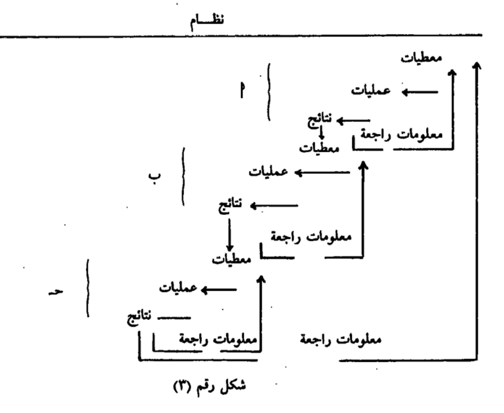
شكل رقم (١)

كما يمكن إدخال بعض التعقيدات على ماسبق، أي بوضع بعض المعطيات المتقطعة أي غير مرتبطة بشكل متسلسل بالعملية السابقة لها في النظام الموضح في الشكل التالي:



شكل رقم (٢)

فاذا كان منهج تحليل النظم لا يهدف فقط للتعرف على سير العمل ولكن التجديد والتحسين والإصلاح، فإنه يمكن تصور نظام مركب من النموذجين السابقين مع إضافة نظام فرعي للمعلومات الراجعة (التغذية الراجعة) Feedback من أجل ضمان رقابة على النظام، إذ يسمح هذا النظام الفرعي بالقيام بعملية المقارنة بين النتائج المحققة والمعايير الموضوعة. فإذا كان النظام هو تنظيم إنساني فإنه سيتيح الفرصة لاتخاذ قرارات معينة (تغيير المعاملات) يتم عن طريقها تصحيح الاختلافات أو الانحرافات بين النتائج المحققة والمعايير الموضوعة سلفا (الشكل رقم ٣).



شكل رقم (٣)

ثانيا: تطبيق منهج تحليل النظم على التعليم: ببعض التجريد والتعميم والتمثيل المبسط، يمكن تحليل النشاطات الإنسانية المنظمة بمنهج تحليل النظم، وعليه فستدخل الأنشطة التعليمية ضمن منهجيته في التحليل وتطبق عليها. وهذا التطبيق ليس موجها فقط للتعرف على سير أداء النظام ولكن للبحث أيضا عن كفاءة أكبر. ويرى P.H. Coombs ان «الدراسة النقدية Critique لعمل النظام التعليمي ليست بتقسيمه إلى أجزاء مختلفة ومستقلة بعضها عن بعض ولكن باعتباره نظاما حقيقيا، أي كمجموعة مركبة من أجزاء مختلفة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتؤثر تأثيرًا يوضح الحسن أو السيء من عملية هذا الترابط (Coombs, 1968: 22) وضمن هذا الاطار سنعالج نظام التعليم على مرحلتين؛ أولا: كنظام لا تأثير للبيئة عليه، وثانيا: كنظام تحتضنه اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

١ ـ **نظام التعليم كنظام معزول عن البيئة**: يستقبل النظام تدفقات طلابية (المدخلات) ومن ثم تخضع «لعميات تحويلية من أجل الوصول للهدف المعين المحدد عن طريق التدفقات الطلابية الخارجة منه (المخرجات) وإذا اعتبرنا النظام معزولا عن البيئة، فلا جدوى من التساؤل عن أصول هذه المدخلات ولا عن كيفية استخدام المخرجات وإنما سيركز الاهتمام حول النشاطات الداخلية «لعمليات التحويل»، وبذلك فاستعمال مجموعة من العمليات تحتاج الى أجزاء من طبيعة بشرية وغير بشرية وأفكار ونظريات من أجل الحصول على النتائج.

ويمكن تصور نظام التعليم كمجموعة من مستويات وأنواع مختلفة من التعليم المدرسي والتعليم الغير مدرسي (محو الامية ـ تعليم الكبار ـ تأهيل مهني . .) مهما كانت السلطة الإدارية التابع لها (وزارة التربية، الشئون الاجتماعية. . .).

ومن نظرة اقتصادية إجمالية، فهذا المفهوم يرجح في بعض الأحيان محاولات التقييم لمجموع الأموال المكرسة للتعليم، إلا أن هناك صعوبة في ضبط وتقييم الأموال المكرسة للتأهيل أثناء العمل. وقد يؤخذ مفهوم ضيق للتعليم، ويحصر في النشاطات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم لاسباب عملية. ومهما اتبع من مفهوم للتعليم، فإنه يمكن حصر وتعداد الأجزاء أو المكونات الرئيسية لنظام التعليم.

إن بعض الأجزاء أو المكونات تشكل المعطيات المنظمة والمحركة للنظام. ويقصد بها الأهداف المحددة للنظام والموضحة لسياسة التعليم وتتفق مع الاختيارات المختلفة لغايات التعليم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. هذه المعطيات يمكن اعتبارها خارجية Exogenous في نطاق تحليل نظام التعليم بمعزل عن البيئة.

والفئة الثانية للمعطيات مرتبطة بالنظام نفسه، وقد تظهر بعض العوائق المتعلقة بقواعد ووتيرة انتقال الطلاب (المستويات المختلفة، أنواع التعليم والترابط بينها، مباديء

القبول وقواعد الانتقال من مرحلة الى أخرى أو من مستوى إلى آخر في نفس المرحلة) وتوضح هذه المعطيات مبادىء ادارة وتسيير مختلف وحدات التعليم ويمكن اعتبارها معطيات داخلية Endogenous في نطاق تحليل سير عمل النظام.

أما الأجزاء الأخرى للنظام فيمكن اعتبارها معطيات مرتبطة مباشرة بالتسلسل التالي: معطيات ـ عمليات ـ نتائج. وأهم هذه المعطيات:

- الطلاب والتلاميذ وهم يمثلون مدخلات النظام وموضوع النشاط التعليمي وإحدى وسائله.
- الطرق التعليمية ولا يمكن فصلها عن المضمون وما تنتجه من اختيارات متعلقة بمخزون المعرفة والسلوك المراد إعطاؤه للطلاب والتلاميذ.
- المعلمون والإداريون.
- الأجهزة والتجهيزات المادية والأبنية والأثاث..

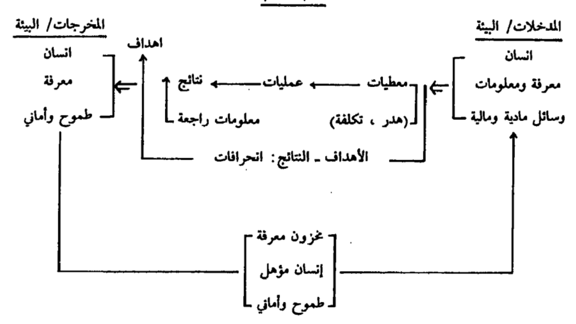
هذه المعطيات جميعها هي المكونات الرئيسية لنظام التعليم وهي مترابطة مع بعضها البعض وبدرجات مختلفة. وعليه فإن إدخال أي تجديد في البرنامج التعليمي سوف يتطلب، على الأرجح، إصلاح وتعديل في طرق التعليم وطرق تحصيل المعرفة وتغيير في جدولة المواد وتحويل في الإنشاءات والتجهيزات وتبديل في هيئة التدريس وتوزيعها على المواد التعليمية. فاتخاذ أي قرار يتطلب الإحاطة بالظروف والوعي بما سيؤدي اليه من ردود فعل والاستعداد لمواجهتها. ولهذا يبدو من المنطقي إضافة الى هذه المكونات، نظام فرعي للمعلومات الراجعة أو التغذية الراجعة Feedback للمراقبة. ومن العناصر الرئيسية لهذه الرقابة، عن طريق المعلومات الراجعة، يمكن تحليل الإهدار التربوي والتكلفة، فهذين العاملين من المؤشرات الهامة للتعرف على حسن استخدام الموارد. وهذا النظام الفرعي للرقابة يرتبط بالتحليل الاقتصادي للتعليم ويركز على سير عمل النظام نفسه بغض النظر عن البيئة.

بكلمة أخرى إن التأكيد والاهتمام متوجه نحو «إنتاج» النظام التعليمي وكفاءته، دون العناية باستخدام هذا «الإنتاج». إن كل التغييرات والتحسينات في النظام يمكن أن تتأثر بعوامل خارجة عنه ولهذا فمن الأفضل دراسة هذا النظام في بيئته.

٢ ـ نظام التعليم والبيئة: إن إدماج نظام التعليم في بيئته الخارجية، يسمح لنا بطرح وتوجيه السؤال عن أصل المدخلات واستخدام المخرجات والتغييرات التي يمكن أن تؤثر في أحدها وخاصة إذا كانت الفرصة مؤاتية لتغيير المخرجات عن طريق التأثير على المدخلات. فالمجتمع يقدم للنظام التعليمي المدخلات (طلاب، معلمون، إداريون ـ المعلومات ـ

الموارد المادية والمالية) ليقوم بعمله، إلا أن بعض هذه العناصر تتغير تحت تأثير عوامل غير مرتبطة مباشرة بالنظام التعليمي وقد تفرض عليه حدودا وقيودا. (العامل الديمغرافي، تغييرات الطلب الاجتماعي على التعليم، تخصيص الموارد الوطنية أو القومية بين مختلف حاجات المجتمع). وبالمثل يوفر النظام التعليمي للمجتمع مخرجات على هيئة أفراد مؤهلين لتحريك نشاطاته بفعالية، وتطويرها.

وبديهيا، يجب أن تكون المخرجات مطابقة للأهداف التي وضعها المجتمع وتشبع حاجاته وطموحه وأمانيه وهذا يفرض على الفرد الخارج من نظام التعليم أن يكون في مستوى يؤهله أن يلعب دورا إيجابيا كعامل اقتصادي في المجتمع مما يتطلب مطابقة التأهيل العلمي مع حاجات الاقتصاد. وقد رأينا أن بيئة النظام هي مجموعة لجميع الأشياء والحدود والقيود التي يمكن أن تمارس تأثيرها على سير عمل النظام. وانطلاقا من هذا، فإن بيئة نظام التعليم مكونة من قبل المجتمع ولصيقة به وإن كل تغيير فيها لابد وأن يؤدي الى إعادة تكوين الظروف الداخلية لسير عمل النظام. الشكل رقم ٤ يوضح علاقة نظام التعليم بالبيئة.



شكل رقم (٤)

الكفاءة والانتاجية في التعليم

إن ازدياد الاهتمام بترشيد الأموال المخصصة للإنفاق على التعليم ومنافسة الاستخدامات البديلة للأموال الوطنية، دفع بالمسئولين للبحث عن طرق جديدة لتحسين «الإنتاج» كما ونوعا لنظام التعليم.

فالتحليل الاقتصادي لهذا النظام، يساهم في إيجاد معايير يمكن من خلالها مراقبة انجازاته، وبدون شك فإن التركيز على سير عمل النظام نفسه لن يبعدنا عن تأثير البيئة وما تفرضه من قيود.

إن التأكيد والتشديد على مقدار ما ينتجه النظام التعليمي، يقودنا الى مفهوم الكفاءة أو الانتاجية الطبيعية Physical أو الكفاءة والإنتاجية الفنية للنظام التعليمي. أما الاهتمام بنوعية هذا الإنتاج فسيفرض علينا سؤالا هاما، هو ما تكاليف هذا الانتاج؟ بعبارة أخرى هل يمكننا استخدام تحليل التكلفة كمعيار أو مؤشر لحسن استخدام الموارد واتخاذ القرارت؟.

أولا: مفهوم الكفاءة والإنتاجية: يبدو أن المفهومين (الكفاءة والانتاجية) يغطيان حقيقة واحدة، حيث أن كل عمليات الإنتاج تظهر العلاقة بين المدخلات والمخرجات أي العلاقة بين العناصر التي استخدمت في الحصول على ناتج ما سواء على هيئة سلع مادية او خدمات.

والحقيقة أن الإنتاجية ما هي إلا مقياس لمدى الكفاءة التي تمتع بها إدارة مافي عملية تحويل المدخلات المختلفة الى مخرجات تتمثل في سلع أو خدمات (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٨٣) أي أن العلاقة بين المدخلات والمخرجات يمكن تحليلها عن طريق هذا الترابط وضمن تركيب وتنظيم معين. بمعنى أن الحصول على أكبر قدر من المخرجات من مجموعة معينة من المدخلات أو الحصول على مقدار محدد من المخرجات باستخدام أدنى مقدار من المدخلات هي الكفاءة أو الإنتاجية وهي وسيلة للمقارنة بين أداء الوحدات الاقتصادية. وهذا يفترض أن تكون المدخلات والمخرجات من طبيعة واحدة ومعبر عنهما بنفس وحدات القياس. إلا أنه يمكن التعبير عن الكفاءة أو الإنتاجية بصورة أضيق أو ما يطلق عليها بالإنتاجية الجزئية أي مقدار الوحدة من المخرجات بالنسبة للوحدة من المدخلات (إنتاجية العمل مثلا) أو يمكن قياسها لبقية عوامل الإنتاج (عدد ساعات العمل - رأس المال الثابت...).

ويفضل عند تقويم كفاءة أداء نظام الانتاج عدم ادخال أثر السوق، أي التغير في أسعار عناصر الانتاج أو سعر الناتج. إن الالتفات إلى أثر السوق يفيد في معرفة الكفاءة الاقتصادية وليس الفنية لنظام الانتاج. وقد يجرنا ذلك الى مفاهيم أخرى للانتاجية الداخلية والخارجية والتحليل التقليدي للانتاجية الحدية لعنصر العمل واتجاهات الأجور .. الخ.

ويلجأ البعض الى قياس الإنتاجية عن طريق التقويم المعبر عنها بالنقد، لسهولتها في الحساب. وقد تكون مصدرا للغموض والتضليل وخصوصا أثناء تطبيقها على التعليم، كما

قد يتأثر الناتج بعوامل لا علاقة لها البتة بالكفاءة الإنتاجية للعامل. وفي التطبيقات العملية لقياس الإنتاجية يقارن الناتج بأحد أو عدة عوامل ضرورية للحصول عليه، وتكون وحدات القياس سواء كانت طبيعية، إذا سمح الامر بذلك، أو الأسعار الثابتة. إن اللجوء الى الأسعار الثابتة، يؤدي بلا شك إلى إدماج آثار السوق في أسعار العوامل الداخلة في العملية الإنتاجية ومن أجل تقويم التغييرات اللاحقة للإنتاجية تثبت انعكاسات آثار السوق عن طريق استخدام فترة للأساس Basis Period وهذا الحل غير كامل ولكنه عملي.

فمن ناحية المصطلحات، يوجد ما يؤدي الى التفريق بين الكفاءة والإنتاجية، ففي كلا الحالتين يعني مفهوم الكفاءة التقويم الاقتصادي للموارد المستخدمة من أجل الوصول الى النتيجة، وهو ما يعبر عنه بالعلاقة ما بين الناتج والعامل أو العوامل الداخلة في العملية الإنتاجية.

إن الترابط بين المدخلات والمخرجات هو بلا شك مركز التحليل لهذه الانتاجية أو الكفاءة وإن تحقيق أكبر عائد بأقل مال وجهد وفي أقصر وقت هو قلب العلاقة بينهما.

ثانيا: تطبيق مفهوم الكفاءة والانتاجية على نظام التعليم: رأينا أن الانتاجية والكفاءة هي نسبة الناتج إلى العنصر أو العناصر الداخلة في تكوينه، وانطلاقا من ذلك، يبدو أن هناك مجالين لتطبيق هذا المفهوم على التعليم:
- الكفاءة أو الانتاجية لعامل (عنصر) واحد داخل في العمليات التعليمية.
- الكفاءة أو الانتاجية لنظام التعليم، أي تقدير إنتاج النظام منسوبا إلى مجموع العوامل الضرورية لتكوينه.

١ ـ عوامل وناتج نظام التعليم: إن تحديد عناصر الإنتاج لا يثير مشاكل كبيرة، حيث أنها تتكون من: رأس المال الثابت (أبنية، الأراضي، التجهيزات والمعلمين والطلاب، كل هذه العناصر يمكن تقسيمها إلى وحدات طبيعية. الا أن الصعوبة تبرز ـ وهي كبيرة ـ عند تحديد ناتج نظام التعليم. والسؤال المطروح ماهو هذا الناتج؟. فالصعوبة تتمثل في تحديد وقياس العوامل (العناصر) الداخلة في تكوين هذا الناتج. ما هي طبيعة ناتج نظام التعليم؟ هل هو ناتج متجانس أم غير متجانس؟ فاذا كان متجانسا فإنه يمكن قياسه أو عده أما اذا كان غير متجانس، ففي هذه الحالة هل يمكن استخدام وحدة قياس مشتركة هي القيمة المالية بالأسعار الثابتة؟

اقترح (Hallak, 1968: 1-16) التفريق بين المعرفة المعطاة Savoir dispensé والمعرفة المكتسبة Savoir acquis عند تحديد ناتج نظام التعليم، ورجح وجهة نظرة المعرفة المعطاة كمعيار عند هذا التحديد. ان هذا التصرف منطقي اذا كان البحث منصبا على مطابقة كل ما يدخل في النظام (مدخلات) وكل ما يخرج منه (المخرجات). ولكن يصادف هذا

التصرف مشكلة تعريف «المعرفة المعطاة». هل يمكن تشبيه ذلك بمحتويات البرنامج التعليمي وباي وحدة قياس يمكن تقدير المعرفة المعطاة؟ هل كل ما يقدم من معرفة هو هدف نظام التعليم؟ بمعنى ألا يوجد أهداف أخرى للتعليم كالتنمية الثقافية والنفسية وخلق الفضول العلمي . . الخ . (Hallak, 1974: 97-122)

أما من الطرف الآخر، فان الأخذ بنظرة المعرفة المكتسبة، لا تخلو من المشاكل أيضا. كيف يمكن تقدير المعرفة المكتسبة كميا وعمليا بعد انتهاء مرحلة دراسية؟ كما أن الصفة النوعية وعدم التجانس لمضمون البرنامج الدراسي الذي اكتسبه الطالب يلقى الى السطح بمشكلة كيفية قياس المعرفة المكتسبة.

ان قياس وتحديد الناتج للنشاطات التعليمية تكون أكثر دقة لنظام فرعي بدلا من قياسه بالنسبة لمجموع النظام.

٢ ـ طرق قياس الكفاءة أو الانتاجية لنظام التعليم: ويعني ذلك قياس العلاقة بين الناتج والعوامل الضرورية للحصول عليه، ولا يمكن أن يفهم الناتج والعناصر إلا بواسطة مؤشرات الكفاءة أو الانتاجية حيث أن المؤشر هو تعبير يبين الأهمية أو التطور لظاهرة ما، إلا أنه لا يعكس الحقيقة بكاملها.

والحقيقة أنه لا يمكن أن يتم قياس «المعرفة المكتسبة» الا عن طريق الطلبة المؤهلين من قبل النظام. وأن القبول بـ «عدد الطلاب» كتعبير عن ناتج النظام مرتبط أساسا بكيفية قياس الكفاءة والمعرفة والإنجاز في كل حلقة من حلقات المرحلة التعليمية. إن تحديد من هم هؤلاء الطلاب الذين حصلوا أو اكتسبوا المعرفة في فترة زمنية مثالية ودنيا (فلتكن عاما دراسيا واحدا) وحساب عدد سنة/ طالب مستثمرة من قبل النظام ليس الا حلاً ناقصا. وعليه، فالناتج الكلي للنظام خلال السنة t

$$Q_t = \sum_{i=1}^{n} P_i^t$$

حيث P عدد الطلاب الذين انتقلوا من الفصل الدراسي (i-1) الى الفصل الدراسي i خلال السنة n , t عدد الفصول الدراسية في المرحلة التعليمية. الا أن نظرة متعمقة الى الصيغة السابقة، ستوضح لنا أنها لا تفرق بين الطلاب الذين رسبوا ـ سابقا والذين لم يرسبوا ولا المستوى التعليمي الذي وصلوا اليه. وسيتضح أيضا أن هذا الأسلوب في القياس لا يدعو الى تكامل المرحلة التعليمية ولا يبين الوسط الاجتماعي ـ الثقافي الذي سيكون فيه الخارج من نظام التعليم.

ويمكن إيجاز طريقتين للتوصل لعلاج تلك المثالب:

الطريقة الأولى: ترجح المخرجات بمؤثرات نوعية حيث تركز هذه الطريقة على الفروقات بين الطلاب. الترجيح بمؤشر الدخل المتوقع تحقيقا للغاية الاقتصادية لنظام التعليم.

ان هذا المؤشر سيتعرض لبعض النقد عند تركيزنا في التحليل على الكفاءة الفنية لأداء نظام التعليم. ودون الرجوع الى المشاكل التحليلية والإحصائية للعلاقة بين التعليم ـ الدخل، فان ترجيح المخرجات التعليمية المتمثلة في الطلاب ستتأثر بعوامل خارجية، لا قدرة لنظام التعليم على التحكيم فيها. فما ذنب نظام التعليم اذا خرج مهندسين أكفاء، ولكن لم يستطع الاقتصاد امتصاصهم فهذا السبب لا يؤثر في الكفاءة الفنية للنظام في أداء عمله وإنما في القدرة والكفاءة في نظام اتخاذ القرار. وان الترجيح بمؤشر الدخل المتوقع من أجل قياس ناتج التعليم، سيؤدي أيضا إلى إدخال تحليل الانتاجية لعمليات التعليم المرتبطة بالنفقات التعليمية الترجيح بعدد سنوات الدراسة تحقيقا لغاية أن النظام يهدف الى إكساب الأفراد تأهيلا معينا. واستنادا على ذلك فكلما ازداد عدد السنوات التعليمية ارتفع حجم المعرفة والقدرة التأهيلية. وبالتالي تعتبر نوعية النظام غير جيدة اذا تسرب بعض أفراده (اذا اتيحت لهم الفرصة) وجيدة اذا بقوا ولم يتركوه قبل نهاية المرحلة التعليمية. هذا النوع من الترجيح يسمح للنظام بإدخال الأفراد غير المكملين للمرحلة التعليمية بكاملها، ضمن الناتج. وبالمقابل، لا يلتفت هذا الترجيح لمشكلة الرسوب التي قد تزيد من عوامل الإنتاج للحصول على نفس النتيجة، ويعني ذلك انخفاض في الإنتاجية.

الترجيح بمؤشر عدد الأفراد الناجحين في الامتحانات لكل مجموعة منهم. وبالرغم من بعض التحفظات حول الامتحانات (طريقة الامتحانات ـ وضع العلامات . . .)، الا أننا يمكن اعتبارها مؤشرا جيداً بسبب تفريقه بين الطلاب المؤهلين حسب مستوياتهم بعد انتهاء أو عدم انتهاء المرحلة التعليمية إلا أن هذا الأسلوب من الترجيح قد يغض البصر عن مشكلة الرسوب وعدد مراته وهو بلا شك يترك آثاره على إنتاجية النظام.

الطريقة الثانية: تعديل الناتج الفعلي بمعامل الإهدار التربوي (الرسوب والتسرب) وترتكز هذه الطريقة على مفهوم الناتج النهائي أي ينصب الاهتمام على الطلاب الذين أكملوا المرحلة التعليمية سواء حصلوا على دبلوم أم لم يحصلوا عليه. ولابد من التنويه أن مشكلة الترجيح تجنبا، من وجهة نظر المعرفة المكتسبة، التجانس في الطلاب الخارجين من النظام التعليمي.

ومن أجل قياس انتاجية النظام لناتج حقيقي وليس ظاهريا، فإن من الأرجح تعديل النتائج المتحصل عليها آخذين بعين الاعتبار الظروف التي تمت فيها عملية التعليم. ويحتاج هذا التعديل الى معرفة تدفق الطلاب خلال المرحلة التعليمية سنة بسنة.

ويمكن تقدير الكفاءة لنظام التعليم من خلال تكوين فوج طلابي وحساب نسبة، الطلاب الحاصلين على الدبلوم أو الواصلين الى نهاية المرحلة التعليمية الى عدد الطلاب المسجلين فيها. وعند غياب الإهدار التربوي، فإن معدل الكفاءة ستكون معادلة للواحد

الصحيح ، بمعنى أن جميع الطلاب الذين دخلوا المرحلة التعليمية قد قضوا الزمن الأدنى فيه وهو ما يعادل الطول الزمني للمرحلة نفسها. وفي حالة الالتفات الى الإهدار التربوي وتعديل معدل الكفاءة فانه سيكون بلاشك أقل من الواحد. وتعبر الصيغة التالية عن هذا المعدل.

$$\frac{\text{الطول الزمني للمرحلة التعليمية بالسنوات}}{\text{الطول الزمني الوسطى الفعلي}}$$

إن هناك إمكانية حساب الإنتاجية (الكفاءة بالنسبة لعنصر واحد)

$$\frac{\text{عدد الطلاب المسجلين في نهاية المرحلة التعليمية (نهاية الفوج)}}{\text{عدد الطلاب المسجلين في بداية المرحلة التعليمية}}$$

أو

$$\frac{\text{عدد الطلاب الحاصلين على الدبلوم في نهاية المرحلة التعليمية}}{\text{عدد الطلاب المسجلين في بداية المرحلة التعليمية (بداية الفوج)}}$$

ويمكن التعبير عن معدل الكفاءة بالتعبير المالي كالتالي:

$$\frac{\text{عدد الطلاب الحاصلين على الدبلوم للمرحلة التعليمية ص}}{\text{النفقات الفعلية للمرحلة التعليمية ص بالأسعار الثابتة}}$$

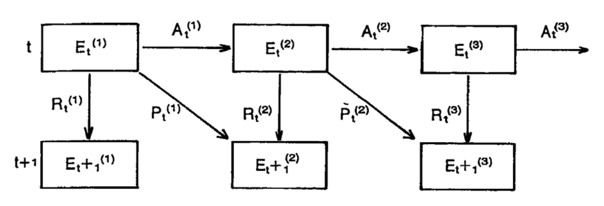
قياس المخرجات التعليمية عن طريق البقاء والإهدار

إن من الطرق المعروفة في تحديد التدفق والمخرجات وكفاءة النظام التعليمي طريق تحليل الفوج حيث تتبع مجموعة من التلاميذ عبر النظام منذ التحاقهم به حتى الخروج منه ومن خلال حساب معدلات البقاء والإهدار الخاصة بكل صف يمكن تقدير مخرجات النظام المستقبلية.

إن (Blot, 1965) قد وضع نموذجا رياضيا مبنيا على نظام لمجموعة من المعادلات التفاضلية System d'equations aux difference ففوج الطلاب الملتحزقين حديثا في مرحلة تعليمية معينة، لن يصلوا الى نهايتها في نفس الوقت، بسبب أن التقدم خلال الصفوف الدراسية غير منتظم نتيجة للتخلف والتسرب.

اولا: عرض نموذج Blot لتحليل الهدر التربوي وتقدير المخرجات:

١ ـ **تطور الطلاب**: على افتراض أن مرحلة تعليمية تتكون من سنة دراسية وأن سنة دراسية لأعلى التعين ($i = 1,2,3,......,n$) كما أن تدفق الطلاب لسنتين متتاليتين $t,t+i$ ولمرحلة تعليمية مكونة من ثلاث سنوات دراسية هي كما يلي:



شكل رقم (٥)

وبناء على ذلك، فان عدد الطلاب المسجلين في السنة الدراسية (الصف) i في نهاية السنة t الذي هو E^i_t يتكون من ثلاث مجموعات من الطلبة:

- مجموعة من الطلاب الراسبين R^i_t
- مجموعة من الطلاب الناجحين P^i_t
- مجموعة من الطلاب المتسربين A^i_t

وعليه فان $E^i_t = R^i_t + P^i_t + A^i_t$

كما تعبر N^i_t عن عدد الطلاب الجدد المسجلين في السنة الأولى الدراسية (الصف الأول) في بداية السنة t.

وبناء على ذلك يمكن تعريف

معدل الرسوب

$$r_t^{(i)} = \frac{R_t^{(i)}}{E_t^{(i)}}$$

معدل التسرب

$$a_t^{(i)} = \frac{A_t^{(i)}}{E_t^{(i)}}$$

معدل النجاح

$$p_t^{(i)} = \frac{P_t^{(i)}}{E_t^{(i)}}$$

٢ ـ **نظام المعادلات**: اذا أخذنا فوجا طلابيا في السنة الأولى الدراسية وفي بداية تعليمية، فان اعضاءه لن يتبعوا نفس المسار في تدفقهم عبر الفصول الدراسية للمرحلة التعليمية، بل سينتشرون على مختلف الفصول وسيتناقصون في مختلف السنوات الدراسية في المرحلة التعليمية. وإن هذا الفوج سيتلاشى سنة بعد سنة بسبب التسرب (ترك المرحلة التعليمية).

ففي لحظة من التطور، يمكن للطلاب ترك المرحلة التعليمية أو العكس. واذا بقوا فإنهم سيكونون في سنة من n سنة دراسية (صف دراسي). أو سيتركون في نهاية السنوات الدراسية. نستنتج من ذلك أن مجموعة من 2n رتبة تسمح بتحديد وضع طلاب الفوج في أية لحظة من اللحظات بشكل واضح.

ففي أية سنة دراسية، إن الطلاب المسجلين فيها هم

$$E^{(i)}_{t+1} = P_t^{(i-1)} + R_t^{(i)} \qquad \text{I}$$

(لنفترض في جميع الأحوال $P_t^{(i-1)} = O$ من أجل $i = 1$)

ونشير الى $^TA^{(i)}_t$ جميع الطلاب التاركين في نهاية السنة الدراسية منذ بداية التدفق.

$$^TA^{(i)}_{t+1} = A_t^{(i)} + {}^TA_t^{(i)} \qquad \text{II}$$

إن تدفق الفوج الطلابي بين $t, t+1$ في نظام معادلات من 2n معادلة المجموعة الأولى من الشكل I والمجموعة الثانية ستكون من الشكل II

وباستخدام المعاملات (معامل الرسوب، معامل التسرب، معامل النجاح) فان المعادلات تتكون كما يلي:

$$E^{(1)}_{t+1} = N^{(1)}_{t+1} + ri^{(1)} E_t^{(1)}$$

$$E^{(2)}_{t+1} = P_t^{(1)} E_t^{(1)} + r_t^{(2)} E_t^{(2)}$$

$$E^{(3)}_{t+1} = P_t^{(2)} E_t^{(2)} + r_t^{(3)} E_t^{(3)}$$

$$^TA^{(1)}_{t+1} = a_t^{(2)} E_t^{(2)} + {}^TA_t^{(2)}$$

$$^TA^{(3)}_{t+1} = a_t^{(3)} E_t^{(3)} + {}^TA_t^{(3)}$$

٣ ـ حل نظام المعادلات: ولحل نظام المعادلات، فمن الأفضل البدء بعزل فوج الطلاب بوضع $N^{(1)}t+1 = O$ وتبنى اربع افتراضاتُ هي:

١ ـ أن جميع المعاملات مختلفة في كل سنة دراسية.
٢ ـ أن جميع المعاملات ثابتة خلال الفترة المدروسة.
٣ ـ أن جميع المعاملات مستقلة عن الحياة التعليمية السابقة. أي أن ماضي الطالب التعليمي لا أثر له على المستقبل.
٤ ـ أن عدد مرات الرسوب غير محددة.

فان المعادلات الست السابقة ستوضع كما يلي:

$$\begin{bmatrix} E_{t+1}^{(1)} \\ E_{t+1}^{(2)} \\ E_{t+1}^{(3)} \\ {}^{T}A_{t+1}^{(\ )} \\ {}^{T}A_{t+1}^{(\ )} \\ {}^{T}A_{t+1}^{(\ )} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} r_1^{(1)} & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ P_1^{(1)} & r_2^{(2)} & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & P_2^{(2)} & r_3^{(3)} & 0 & 0 & 0 \\ a^{(1)}{}_1 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & a^{(2)}{}_2 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & a^{(3)}{}_3 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} E_t^{(1)} \\ E_t^{(2)} \\ E_t^{(3)} \\ {}^{T}A^{(1)} \\ {}^{T}A^{(2)} \\ {}^{T}A^{(3)} \end{bmatrix}$$

يكن الحصول على III ـــ $S_{t+1} = CS_t$

نفترض $S_t = [E^{(1)}{}_t, E^{(2)}{}_t, E^{(3)}{}_t, {}^{T}A^{(1)}{}_t, {}^{T}A^{(2)}{}_t, {}^{T}A^{(3)}{}_t]$

فالمصفوفة C تمثل سلسلة ماركوف بمعنى أن مجموع عناصر عامود المصفوفة يساوي واحد، وأن قيم هذه العناصر موجبة أو سالبة. أن قيم المعاملات ri, Pi, i ثابتة.

وعليه IV ← $S_t = C^T S_0$

والآن سنقوم بتحويل الحل IV لمعادلة III من أجل التفريق بين n رتبة السنوات الدراسية و n رتبة اللاحقة للمتسربين.

وبوضع

$$E_t = (E_t^{(1)}, E_t^{(2)}, E_t^{(3)})$$
$${}^{T}A_t = ({}^{T}A_t^{(1)}, {}^{T}A_t^{(2)}, {}^{T}A_t^{(3)})$$

ينتج $S_t = (E_t, {}^TR_t)$

$$\begin{bmatrix} E_t \\ {}^TA_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} P^t & 0 \\ D(1-P^t)(1-P)^{-1} & I \end{bmatrix} \begin{bmatrix} E_0 \\ {}^TA_0 \end{bmatrix}$$

وبما أن المصفوفة P هي مثلثه فان جذورها

$$(r_1 - \lambda)(r_2 - \lambda)(r_3 - \lambda) = 0$$

$$r_1 = \lambda_1 \quad r_2 = \lambda_2 \quad r_3 = \lambda_3$$

وإن قيمهم موجبة وأقل من الواحد.

وعليه فإن

$$\lim_{t \to \alpha} P^t = 0$$

$$\lim_{t \to 0} E^t = 0$$

وإن تقدير الخارجين في نهاية كل سنة دراسية يمكن حسابهم بالمعادلة التالية.

$${}^TA = \lim_{t \to \alpha} {}^TA_t = D(1-P)^{-1}.E_0$$

ثانيا: تطبيق نموذج Plot على التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العام الحكومي في دولة البحرين.

إن الغاية الأساسية لتطبيق هذا النموذج الرياضي على المراحل التعليمية المذكورة أعلاه في دولة البحرين هي توضيح إمكانية ومدى صلاحية تطبيق النموذج بما توفر من إحصاءات وبيانات وكذلك تبيان مدى كفاءة نظام التعليم.

واعتمادا على الإحصاءات التعليمية الصادرة من وزارة التربية والتعليم فإننا قمنا بحساب متوسطات النجاح / الرسوب / التسرب للأعوام ١٩٨٢/٨١م، ١٩٨٣/٨٢، ١٩٨٤/٨٣، ١٩٨٥/٨٤، كما هي موضحة في الجدول رقم (١).

وقد افترضنا ما يلي لتسهيل تطبيق النموذج

١ ـ تجاهلنا عدد الطلاب الغير بحرينيين في الحساب لقلة عددهم وأن تأثيرهم سيكون ضعيفا على العدد الملي لعدد المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العام.

٢ ـ ليس هناك «هجرة عالية» من وإلى هذه المراحل التعليمية .

٣ ـ اعتبرنا الوفيات صفرا.

وعليه فالمصفوفة C المكونة من

$$C = \left[\begin{array}{c|c} P & 0 \\ \hline D & I \end{array}\right]$$ للتعليم

الابتدائي (ذكور، إناث) ستكون كما هي مبينة في الشكل ١ ، ٢ وعند تطبيق المعادلة $E_t = P^t E_o$ نحصل على تطور الأفواج الطلابية اعتمادا على متوسطات معدلات البقاء والإهدار. كما هو موضح في افتراض أن الفوج في كل مرة ١٠٠٠ طالب أو طالبة وابتداء من $t = o$

الجدول رقم (١)
متوسط معدلات النجاح والرسوب والتسرب في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العام للسنوات ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٥/٨٤م

المراحل التعليمية		الصف الأول			الصف الثاني			الصف الثالث			الصف الرابع			الصف الخامس			الصف السادس		
		Pi	ri	ai	pi	ri	ai	pi	ri	ai	pi	ti	ai	pi	ri	ai	pi	ri	ai
المرحلة الابتدائية	ذكر	٩٠,١	٨,٥	١,٤	٩٠,٩	٩	٠,١	٨٨,٤	١١,٢	٠,٤	٨٦,٥	١٢,٤	١,١	٨٥,٧	١٢,٧	١,٦	٩٠,٦	٨,١	١,٣
	انثى	٨٨,٨	١٠,٩	٠,٣	٩٠,٢	٩,٥	٠,٣	٨٨,٢	١١,٤	٠,٤	٨٨,١	١١,٦	٠,٣	٩٠,١	٩,٥	٠,٤	٩٤,٧	٤,٥	٠,٨
المرحلة الإعدادية	ذكر	٧٦,١	٢٠,٦	٣,٣	٨٦,١	١٠,٦	٣,٣	٨٣,٤	١٣,٩	٢,٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	أنثى	٩٠,٢	٨,٣	١,٥	٩٢,٢	٦,٩	٠,٩	٩٠,٤	٨,٤	١,٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المرحلة الثانوية (القسم العلمي)	ذكر	٨٩,٤	٨,٦	١,٠	٩١,٤	٧,٥	١,١	٨١,٧	١٦,٤	١,٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	أنثى	٩٥,٥	٣,٦	٠,٩	٩٥,٤	٣,٥	١,١	٨٣,٨	١٥,٠	١,٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المرحلة الثانوية (القسم الادبي)	ذكر	٩٤,٣	٤,٦	١,١	٨٤,٢	١٢,٢	٣,٦	٨٩,٥	٨,٩	١,٦	—	—	—	—	—	—	—	—	
	أنثى	٩٠,٠	٧,١	٢,٩	٩١,٦	٦,٦	١,٨	٩١,٣	٧,٧	١,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر: حسب معدلات النجاح والرسوب والتسرب من إحصاءات التعليم الصادرة من وزارة التربية والتعليم بدولة البحرين.

حساب معدل الكفاءة (المخرجات / المدخلات)

توضيحا لما نعني بمعدل الكفاءة في التعليم، فاننا سنعطي مثلا، معتمدين على المعلومات الواردة في الشكل رقم ١ . فان تخرج ٩٥٠ طالبا يتطلب ٦٥٣٩ سنة / طالب اي ٦,٨٨ سنة / طالب في المتوسط لتخريج طالب واحد بدلا من استثمار أمثل، مقداره ٦ سنة / طالبا.

السنة الدارسية

I	١٠٩٢
II	١٠٨١
III	١١٠٧
VI	١١١٧
V	١١٠٨
IV	١٠٣٤

الاستثمار الكلي: ٦٥٣٩ سنة / طالب
الاستثمار الأمثل: ٩٥٠ × ٦ = ٥٧٠٠ سنة / طالب

معدل الكفاءة : $\frac{٦٥٣٩}{٥٧٠٠}$ = ١,١٥

ان الهدر التربوي سيؤثر بلاشك في تكلفة التعليم وسيؤخر جزءا من الطلبة عن الالتحاق بالمراحل التعليمية الأخرى. كما أن من يتسرب قد يسقط في الأمية ويعني ذلك تكلفة أخرى اقتصادية واجتماعية للمجتمع. يكشف لنا معدل الكفاءة ١,١٥ بأنه يمكن زيادة عدد الطلاب بمقدار ١٥٪ دون زيادة في التكلفة.

ويعطى الجدول رقم (٢) صورة واضحة عن التكلفة الزائدة التي تتحملها ميزانية وزارة التربية والتعليم في دولة البحرين من جراء الرسوب والتسرب في المراحل المدروسة.

الجدول رقم (٢)

معدل الكفاءة والمدة الزمنية التي يستغرقها الطالب في إنهاء المراحل الدراسية الابتدائية، الإعدادية، والثانوية العامة.

	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	
			علمي	أدبي
الاستثمار الأمثل (سنة/طالب)				
ذكر	٥٧٠٠	٢٧٧٢	٢٩١٠	٢٨٤١
أنثى	٥٩١٦	٢٩٢٥	٢٨٥٠	٢٨٣٨
الاستثمار الكلي (سنة/طالب)				
ذكر	٦٥٣٩	٣٤٠٣	٣٢٤٥	٣٢٢٥
أنثى	٦٦٣٤	٣٢١٢	٣٢١٦	٣٢٢٢
معدل الكفاءة				
ذكر	١,١٥	١,٢٣	١,١٢	١,١٤
أنثى	١,١٢	١,١٠	١,١٣	١,١٤
المدة الزمنية لإنهاء المرحلة				
ذكر	٦,٨٨	٣,٦٨	٣,٣٥	٣,٤١
أنثى	٦,٧٣	٣,٢٩	٣,٣٩	٣,٤١

ان التطور الكمي الذي شهده التعليم في دولة البحرين يخفي في طيانه إهدارا للأموال، حيث أن الجدول السابق قد أوضح ذلك من خلال مقارنة الاستثمارات المثلى والاستثمارات الكلية لإنهاء المراحل التعليمية.

إن استخدام النمّوذج السابق، قد يساعدنا في بناء تنبؤات عن تطور المسجلين في المراحل التعليمية وفي البحث عن الحلول التي يمكن تبنيها عن دراسة القضايا الكيفية المؤثرة على الكفاءة الكمية. ورغم بساطته وإمكانية تعميم نتائجه، والآن فإن هناك بعض الملاحظات التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

١ - افتراض المعاملات ثابتة، ان هذا يبعد آثار التجديد في طرق التعليم أو تأهيل وتدريب المدرسين أو تغير سياسة الترفيع من فصل الى آخر عن الكفاءة الكمية. خاصة فى النظم التعليمية المتغيرة باستمرار، وقد يشكل هذا ثغرة كبيرة في إسقاطات المقيدين في التعليم.

٢ - اعتبار عدد مرات الرسوب غير محدودة أمر مخالف للواقع في أكثر الدول.

٣ - يتناسى النموذج تأثير البيئة الأقتصادية والاجتماعية والثقافية على معدلات الرسوب والتسرب، وإننا لا ننكر الصعوبة في بناء نموذج وادخال المتغيرات النوعية، إلا أنه من الأفضل أخذها بعين الاعتبار في عمليات التطوير والإصلاح في نظم التعليم، وإيجاد بيانات ومعلومات متعلقة بالبيئة.

الخلاصة

حاولنا في الصفحات السابقة، الاهتمام بمناقشة المفاهيم الأساسية للمدخلات والمخرجات في نظم التعليم عن طريق منهج النظم، اعتقادا بأن الأرقام صماء وجوفاء، ولا يمكن أن تعبر عن ظاهرة ما، بمعزل عن محيطها.

إن الحديث عن قياس المخرجات التعليمية يجبرنا على الاهتمام أكثر وأكثر بالناحية النوعية إضافة للناحية الكمية وخاصة أنه ليس من الأمور الهينة قياس المردود الاقتصادي أو الاجتماعي للتربية، هذه القضايا عصية على التقدير والقياس لتشابكها وترابطها ولصعوبة عزل كل عامل على حدة بسبب تداخل الآثار والنتائج. ولهذا فقد انصب الجهد في توضيح مفهوم منهج تحليل النظم كوسيلة لدراسة المخرجات التعليمية من منظور شمولي ولما يقدمه من منفعة خاصة لدراسة سير أداء النظام والرقابة عليه، كما يفتح الباب للتطوير والإصلاح.

لم نكن نهدف، عند مناقشتها، أبعاد الطرق الرياضية من العمل التخطيطي وقياس

المخرجات لعدم استطاعتها احتواء القضايا الكيفية، ولكن عدم الاعتماد عليها كليا، ولهذا يجب اعتبارها نظاما فرعيا، لا تكتمل نتائجه دون تفسير للقضايا الكيفية التي يمكن أن تؤثر عليه.

لقد عرضنا طريقة لقياس مخرجات نظام التعليم وطبقناها على التعليم العام (بنين/بنات) في دولة البحرين كمثال، لأن ما نشرته اليونسكو والمنظمة الأوربية للتنمية الاقتصادية OECD والمنظمات الدولية أو المؤسسات الحكومية من نماذج رياضية لتخطيط تنمية الموارد البشرية والتعليم عديدة ومتنوعة، لم يكن غرضنا عرضها، ما دامت هناك الإمكانية للرجوع إليها في كتب ومنشورات تلك المنظمات. ويقول راسل. ج. دافيز Russell G. Davis في كتابه المترجم تخطيط تنمية الموارد البشرية: نماذج ومخططات تعليمية لم يوجد بعد نموذج عام أو مجموعة من النماذج، يمكن أن تصنف أو تشرح أو تتنبىء بالطريقة التي يقوم بها مجتمع ما لتنمية موارده البشرية عن طريق تعليم وتدريب أفراده (دافيز ١٩٧٥ : ١٩) فهذا ما يدفعنا للتفكير والوعي بهذه الأساليب عند استخدامها ومدى صلاحيتها لظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى توافر البيانات وقدرتها في كشف العلاقات التي بدونها قد لا تكون واضحة.

المصادر العربية

الشيخ سالم، فؤاد ومحمد حسن، فالح
١٩٨٣ بحوث العمليات نظرية وتطبيق الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

دافيز، راسل. ج
١٩٧٥ تخطيط تنمية الموارد البشرية: نماذج ومخططات تعليمية ترجمة سمير لويس سعد وأحمد محمد التركي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ـ معهد النفط العربي للتدريب
(بدون تاريخ) الانتاجية مفاهيمها وسبل قياسها وتطويرها. (مجموعة من الدراسات المنشورة) بغداد.

المصادر الاجنبية

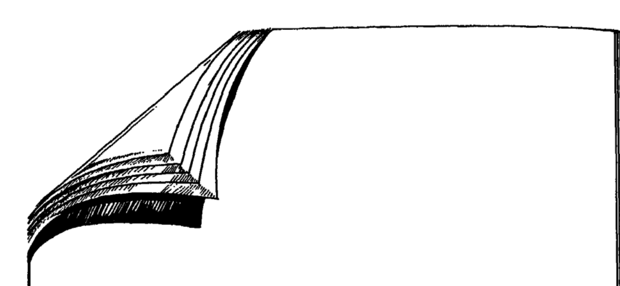
Blot, D.
1965 "Les déperdition d'éffectifs scolaires Analyse theorique et application." Revue du Tiers - (monde Avril - Juin): 479-510.

Coombs, P.H.
1968 La crise mondiale de l'éducation. Paris, Presses Universitaires de France

Hallak, J.
1968 "Coût globaux, coût unitaires dans la planification." Paris Institut International de Planification No. 24: 1-16.

Hallak, J.
1974 "A qui profite l'école" Paris, PUF Economie en Liberté 97-122.

Optner, S.L.
1968 "L'analyse des systèmes et les problèmes." Paris, Dunod - coll. Sigma No. 15: 146 - 157.



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

لماذا تتخلف الإدارة في الدول النامية
«تساؤلات وإجابات»

أحمد رأفت زكي
كلية الاقتصاد والادارة ـ جامعة الملك عبد العزيز

مقدمة

ليس الهدف من هذه المناقشة البحث في تعريفات مختلفة للدول النامية اذ من المتفق عليه أن الدول النامية لها ملامح اقتصادية، مثل انخفاض مستوى معيشة الأفراد فيها، ضعف البنية الاقتصادية الأساسية، انخفاض مستوى كفاءة الانتاج، عدم توفر رأس المال الكافي، وتركز الاقتصاد الوطني في نوع محدود من النشاط بل ونوع محدود من السلع أو الخدمات. وأيضا تصدير الإنتاج في صورة أولية، وتركز إيرادات الدولة على حصيلة هذه الصادرات الى الدول الصناعية المتقدمة التي تصنعها وتعيدها الى أسواق الدول النامية في شكل منتجات صناعية، وتستحوذ بذلك على نصيب إكبر بكثير مما دفعت في ثمن المواد الخام. ومن هنا كان القول بأن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعا بمرور الوقت وعاما بعد عام. كما أن ضعف المؤسسات والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضا ملامح معروفة في الدول النامية التي تمثل غالبية دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لقد كان الاستعمار السياسي والاحتلال العسكري من الدول المتقدمة صناعيا للدول المتخلفة سببا أساسيا لهذا التخلف حيث كانت تجرى عملية استغلال واستنزاف لثروات الأمم المستعمرة. وحصلت معظم دول العالم ومنذ فترة طويلة على استقلالها السياسي.. وكان التساؤل الأول.. هل من السهل الحصول بالتبعية على الاستقلال الاقتصادي؟

لقد كانت القيادات السياسية في كثير من الدول المستقلة غير مؤهلة لوضع استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي.. وأصبحت اجتهادات القيادة في كل دولة ـ غير المبنية على أسس علمية أو عملية ـ هي أساس هيكلة الاقتصاد الوطني في الدولة.

كما أن التجارب التي تقود مرة الى نجاح ومرات عديدة الى فشل هى أسلوب العمل الاداري والاقتصادي في منشآت هذه الدول ومؤسساتها. والآن أصبح من الشائع القول أن الإدارة المتخلفة في منشآت الدولة النامية هي المسئولة عن التخلف الاقتصادي والمشاكل الاقتصادية التي تعانى منها معظم الدول النامية وأن التنمية الإدارية هى أسلوب رفع كفاءة الانتاج بل هى الطريق لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد القومي ككل.

نعد الآن الى الوراء مع بداية هذا القرن ومع نشأة علم الإدارة. فمنذ سنة ١٩١٠م وحتى الآن والفكر الإداري يتطور ويتغير، وعلماء الإدارة يحاولون وضع نظريات إدارية تحكم الأداء والعمل الإداري في منشأت الأعمال بل في جميع مؤسسات ومنظمات الدولة. كانت البداية مع محاولة لرفع كفاءة الأداء للعمال حيث حركة الادارة العلمية ثم جاءت مدرسة العلاقات الإنسانية لتركز على ضرورة معاملة الفرد كإنسان له طموحه واحتياجاته وآماله. وكانت الدعوة الى بناء القادة والمديرين محور الفكر للمدرسة السلوكية. وتميزت كتابات إدارية بأنها ذات منهج اجتماعي وأخرى ذات منهج اقتصادي.. وظهرت كتابات في اتخاذ القرارات وتحليل النظم، وأيضا المدرسة الكمية في الإدارة حيث استخدام بعض الأساليب والنماذج الرياضية والاحصائية في معالجة المشكلات الادارية وأصبح التساؤل القائم هو هل المعرفة الادارية شيء وإمكانية التطبيق شيء آخر؟

لماذا إذن تتخلف الإدارة بالرغم من توافر المعرفة الإدارية؟ هل المسؤولية تقع على عجز الادارة عن تشغيل الموارد المتاحة بكفاءة؟ أم المسئول هو عدم استجابة العنصر البشري وانخفاض مستوى أدائه؟ هل السبب هي الظروف الداخلية خاصة المستوى التكنولوجي المتخلف؟ أم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة؟ أو أنها الظروف الدولية حيث تمارس الدول المتقدمة الصناعية أسلوبا أنانيا في المحافظة على مستوى التقدم لديهم، والإبقاء على الفجوة بينهم وبين الدول النامية أو بالتعبير الساخر الشائع الاستخدام «الدول النائمة»!

والآن لننتقل الى مناقشة مثل هذه التساؤلات ولعلنا نضع أحيانا بعض إجابات ولكن أين الإجابات عن تساؤلات أخرى كثيرة؟ وأيضا هل بعض الإجابات التي نوردها صحيحة أم غير ذلك؟ تلك بالطبع مادة لبحوث ومقالات أخرى:

- **أسباب تخلف الادارة في الدول النامية:**

* سوء التخطيط.
* انخفاض مستوى المديرين والقادة الإداريين.
* انخفاض مستوى أداء العمال والموظفين.
* انخفاض المستوى التكنولوجي.

* التغيرات المستمرة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية دون وعى ودون دراسة.
* انخفاض مستوى التعليم والمستوى الثقافي للشعب.
* الظروف الاقتصادية الدولية والضغوط الاقتصادية والمنافسة القوية من جانب الدول المتقدمة.

سوء التخطيط : من المعروف أن التخطيط يرتبط بمستقبل العمل والنشاط. . ويهدف الى اختيار أفضل البدائل الممكنة بعد تحليل البدائل المتاحة. . ولذلك فإن التخطيط يعتمد على البيانات والمعلومات التي يجب أن تكون كافية كما ونوعا وأن توضع بطريقة تفيد في عملية استخدامها ومن هنا كانت أهمية نظم المعلومات. . والتخطيط هو وضع البرامج الزمنية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل للنشاط. . وهناك التخطيط على المستوى القومى والتخطيط النوعي أو القطاعي والتخطيط على مستوى المشروع أو المنشأة وكذلك التخطيط على مستوى نوع النشاط في المنشأة مثلا في مجال الانتاج والتسويق والتمويل والأفراد. . . . الخ. وعكس التخطيط هو العشوائية والتخبط واتخاذ القرارات دون دراسة. إن كثيرا من الدول النامية تعانى من مشكلة سؤ التخطيط أو حتى عدم وجوده في كثير من الأحيان. فوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة النامية يحتاج الى علم وخبرة كما أنه يحتاج الى صدق ووعى. . كما أن متابعة الخطة أولا بأول في شتى جوانبها وتقييم الأداء وتصحيح الانحرافات أمور هامة يجب أن تراعى. ونلاحظ قصورا كبيرا في أداء كثير من تلك الوظائف في الدول النامية. إن مرونة التخطيط أي امكانية الانتقال الى خطط بديلة كاملة أو جزئية ومرونة الإحلال في العناصر المشغلة في الخطة متطلبات أساسية لنجاح التخطيط إذ أن الشلل الذي يصيب الأداء نتيجة لتغير بعض الظروف الداخلية أو الخارجية أو الدولية هي ظاهرة تعانى منها كثير من الدول النامية. والمشاركة في التخطيط ليس شعارا ولكنه ضرورة أساسية حتى يكون التخطيط واقعيا. . إن التخطيط «المكتبي» أقصد الذي يضعه المخطط بعيدا عن واقع التنفيذ ومشاكله لا يلبث أن يصطدم بالواقع وتكون النتيجة عدم إمكانية التنفيذ.

إن التنسيق والتكامل بين الخطط الجزئية ضرورة أساسية سواء على مستوى المنشأة أو القطاع الاقتصادى أو حتى على المستوى القومي، ولكن الواقع في الدول النامية غير ذلك فالانفصال ظاهرة موجودة للخطط الجزئية ودعوى الاستقلال بالخطة حجة واهية ورأي غير صائب فكم من تداخل بين الخطط حدث بسبب ذلك وكم من تكرار في النشاط الواحد وبالتالي كم من موارد تضيع في ظل هذه الظروف! بالطبع فان التخطيط ثم التنفيذ والرقابة كلها أنشطة تحتاج الى موارد بشرية منظمة وتنظيمات إدارية ذات فعالية وكفاءة في استخدامها للموارد المادية المتاحة والمحددة غالبا. والإحباط الإدارى - إذا جاز هذا التعبير - الذي يصيب كثيرا من المديرين في الدول النامية نتيجة للمعوقات الإدارية والقيود

والروتين الحكومى أصبح ظاهرة ملموسة تقضي تماما على إمكانيات الإبداع الإداري للمدير الناجح . . !

تلك فقط بعض الجوانب التي رأيتها ظاهرة على السطح أم عمق المشكلة الخاصة بسوء التخطيط فتحتاج الى كثير من التحليل والدراسة.

انخفاض مستوى المديرين والقادة الإداريين: يبنى المدير قدراته الإدارية من العلم والخبرة . . كما أن المدير يجب أن يتمتع بمواهب خاصة تؤهله لأداء عمله بنجاح وكفاءة . .

إن قدرات التنفيذ تختلف اختلافا ملموسا عن قدرات الإدارة . . وبالرغم من أن حصول المدير على مستوى علمى معين في مجال المعرفة الإدارية بشكل عام وفي مجال تخصصه الفرعى بشكل خاص وأعمق متطلب أساسي وضروري للمدير إلا أن ذلك وحده غير كاف لوجود مدير ناجح!

إن الخبرة والممارسة والاحتكاك بظروف العمل المختلفة وإنشاء العلاقات مع الآخرين وتبادل الرأي وتكوين رأي واتخاذ قرار لها دورها الفعال في وجود مدير ناجح . . وإن القدرة على الاتصال الفعال مع الرؤساء من ناحية ومع المرؤوسين من ناحية أخرى مكملة تحدد وإلى مدى بعيد إمكانية نجاح المدير.

والسؤال الآن هو هل الظروف الحالية في الدول النامية وعلى ضوء ماسبق تسمح ببناء المدير الناجح الذي يحقق مستوى عال من الكفاءة؟ ان الصراعات الادارية ووجود الشلل في التنظيمات الإدارية . . والمحاباة والمحسوبية والنفاق، وتصيد الأخطاء للأكفاء والممتازين، والتسلق والوصولية، وغيرها كثير وهي أمراض اخلاقية أصابت التنظيمات الإدارية في الدول النامية فجعلتها مريضة ضعيفة الأداء . .

إن القيم والمبادىء النبيلة والأخلاق السامية كما حددها ديننا الإسلامي الحنيف هي السبيل الى بناء إنسان يمكنه النجاح في عمله سواء كان رئيسا أو مرؤوسا . كما أن الصدق والعدل والأخلاص والأمانه لهى الأسس المتينة لبناء البشر ولو تحقق ذلك في منشآت الأعمال وكافة التنظيمات لكانت علاجا لكل الأمراض التنظيمية التي نحللها بطريقة ملتوية بعيدا عن الحقيقة . هناك أهمية لوظيفة التدريب الإداري في رفع كفاءة المديرين . . مع ملاحظة أن التدريب لاينتهى، فإعادة التدريب عملية هامة جدا .

إن تقييما لبرامج التدريب في منشآت ومؤسسات الدول النامية يعطينا الحقيقة وهي أن كثيرا من الموارد المالية والوقت والمجهود تضيع هباء دون استفادة حقيقية . إن برامج تدريب المديرين ضعيفة وتحتاج الى تخطيط ورقابة . ولهذا يجب أن تكون أبعاد معرفة المدير وخبرته شاملة ومتنوعة وأن يعمل هو أو التنظيم الذي يعمل فيه على تنميتها . . وعلى سبيل المثال فان مدير التسويق الدولي يجب أن تتوافر لديه قدرات ومؤهلات جديدة غير ذلك التي

كانت عندما كان فقط مديرا للتسويق المحلي في السوق الوطنية. . السؤال هل في مثل هذه الحالة، لتوسع منشأة ما واتجاهها للتصدير للخارج لبعض منتجاتها ـ تم إعداد المدير وتأهيله للعمل بنجاح في الأسواق الدولية؟ هل تم إعداد وتأهيل المدير الذي رقي الى وظيفة مدير عام أو ناؤب مدير عام. . لقد كان يشغل وظيفة مدير متخصص. . إنتاج مثلا أو تسويق. . . ولكنه الآن يرأس الجهاز التنفيذي ويشترك عضوا رئيسا في الإدارة العليا! إن الدول النامية تعانى من مثل هذه المشاكل في عدم إعداد وتأهيل المديرين للعمل في المناصب الأعلى!

انخفاض مستوى أداء العمال والموظفين : إن تحليل مستوى أداء العمال والموظفين كمرؤوسين يجب أن يقوم على أساس تحليل قدراتهم المطلوبة والمناسبة للعمل من ناحية وتحليل الظروف التي يعملون فيها من ناحية أخرى. إن ضعف الإعداد والتأهيل وضعف البرامج التعليمية لهي مشاكل ملموسة تعانى منها كثير من الدول النامية. فبعض الدول النامية تعاني من كثافة أعداد التلاميذ وتكدسهم في الفصول والمدارس مما ينعكس على الخدمة التعليمية بانخفاض ومستواها وتعانى دول أخرى من ضعف أمكانيات التعليم من مدارس وإعداد كتب ووسائل تعليمية عصرية. وتعانى دول نامية أيضا من عدم توفر المدرسين الأكفاء وضعف مستوى إدارة المدارس. . إن كل ذلك وغيره يؤدي الى انخفاض مستوى التلميذ المتخرج. . وهكذا تبنى مرحلة تعليمية على مرحلة ضعيفة وتتوالى المشاكل نفسها حتى في الجامعات. . . و من هنا نجد مستوى عمال وموظفين منخفض في قدراته ومؤهلاته. إن كثيرا من برامج التعليم والتدريب والتأهيل في الدول النامية تحتاج الى تطوير وتنمية لتواكب العصر من ناحية ولتتمشى مع متطلبات العمل وبرامج التنمية القائمة في هذه الدول.

هناك مشكلة في توزيع العاملين على قطاعات النشاط وفي داخل القطاع الواحد على الأنشطة الفرعية فيلاحظ تكدسا في بعضها بما تنطوى عليه من مشاكل كثيرة ونقصا في بعضها الآخر فتخلق مشاكل ومعاناة من أنواع أخرى. . إن إعادة توزيع العاملين ووضع الفرد في المكان المناسب له ليس شعارا ولكن ضرورة أساسية يجب أن تنفذ في كثير من الدول النامية. وهناك مشكلة أخرى لانخفاض مستوى كفاءة وأداء العاملين ترجع الى عملية التوزيع أيضا ولكن ليس هذه المرة على أنواع النشاط والقطاعات الاقتصادية ولكن على أساس جغرافي إقليمي. . إن مناطق الريف والقرى والمناطق النائية الصحراوية أو الساحلية تفتقر إلى برامج كثيرة للتنمية يجب أن تقام فيها ويتضمن انتقال أعداد هائلة من العمال والموظفين للعمل بها والإقامة الدائمة في تلك المناطق. إن ذلك يؤدي الى تنمية هذه الأقاليم من ناحية وتخفيف التكدس والضغط من المدن الكبيرة المزدحمة من ناحية أخرى. لذلك قلنا إن التنسيق بين برامج التنمية على أساس نوع النشاط (زراعة ـ صناعة ـ تجارة ـ

خدمات . .) ضرورة أساسية وأيضا على أساس إقليمي جغرافي . . إن توازن التنمية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي للدولة من ناحية وفي مختلف أقاليم الدولة من ناحية أخرى متطلب أساسي للتنمية .

والسؤال الهام في مناقشة هذا العنصر وهو انخفاض مستوى أداء العمال والموظفين هو: هل يستطيع المدير حتى المدير الكفء أن يعمل بكفاءة ويحقق أهداف منشأته أو قطاع النشاط الذي يديره في الوقت الذي يعمل تحت رئاسته عمال وموظفين منخفضو الكفاءة؟ الاجابة المنطقية بالنفى طبعا . واذا ما ناقشنا الظروف التي يعمل فيها العمال والموظفون في كثير من الدول النامية لوجدنا كثيرا من هذه الظروف بمثابة معوقات ومثبطات حقيقية لهم في عملهم . هناك مشكلة انخفاض الأجور والمرتبات وارتفاع مستوى الأسعار في كثير من الدول كيف يتفرغ العامل أو الموظف لعمله ويبدع فيه وهو لايغطي حاجته الأساسية له ولأسرته من طعام أو ملبس أو مسكن أو نفقات علاج وتعليم للأبناء؟

إن هذه الحاجات الأساسية الغير متوفرة بالمستوى المناسب للعمال والموظفين في كثير من الدول النامية تستحوذ على تفكيرهم وتشغلهم عن آداء أعمالهم بكفاءة . ومشكلة عدم التوازن في دخول العمال والموظفين من نوع ومستوى واحد من الذين يعملون في منشآت مختلفة . . ولنوضح المشكلة أكثر . في كثير من الدول النامية هناك القطاع العام والحكومي وهناك القطاع الخاص . ونلاحظ اختلافا كبيرا في مستوى الأجور والمرتبات وخاصة تلك المشروعات المشتركة أو مشروعات الاستثمار الأجنبي كما تسمى والتي تعطى معدلات دخول كبيرة عن غيرها . ان الموظف أو العامل في القطاع العام أو الحكومي والذي يعمل في ظروف عمل صعبة سوف يصاب بالإحباط عندما يقارن نفسه بزميله في القطاع الخاص أو المشترك . . مثل هذه المشكلة تخلق الكثير من عدم العدالة الاجتماعية واثارة الحقد بين الناس ويأسهم من إمكانية إصلاح احوالهم المعيشية!! وبالطبع فان ذلك يؤدي الى انخفاض مستوى أدائهم في أعمالهم .

إن صراعات السلطة الإدارية وإمكانيات الترقي وتداخل الاختصاصات الوظيفية ووجود التنظيمات غير الرسمية وغير الإيجابية في المنشآت وطريقة اتخاذ القرارات في كثير من المشروعات القائمة في الدول النامية لهى مشاكل تنظيمية تؤدي الى زيادة تدهور مستوى الأداء للعمال والموظفين . . وآه لو كان المدير ضعيفا ومنخفض الكفاءة لأسباب كثيرة سقناها في مناقشة العنصر السابق . . لأدى ذلك وبكل تأكيد الى انخفاض مستوى أداء العمال والموظفين التابعين له . ومشكلة انخفاض مستوى برامج التدريب واعادة التدريب للعمال والموظفين إذ أنه بالرغم من وجود فجوة كبيرة ومنذ بداية التعيين في الوظائف لكثير من العمال والموظفين بين قدراتهم ومؤهلاتهم وبين متطلبات الوظيفة حيث تنخفض الأولى عن الثانية بكثير إلا أن برامج التدريب الحالية لاتعالج هذه المشكلة أبدا بالمستوى

المطلوب . . إن التغيرات الدائمة في الظروف الداخلية للعمل بالمنشأة وفي الظروف الخارجية المحيطة سواء داخل المجتمع أو على المستوى الدولى تدخل متطلبات جديده من اللازم توفرها في قدرات العمال والموظفين ومن هناك كان لابد أن تلاحق برامج التدريب والتأهيل هذه التغيرات وتسد الفجوة التى تتسع بين قدرات العاملين وبين متطلبات العمل .

انخفاض المستوى التكنولوجي: استخدم لفظ «تكنولوجيا» استخدامات مختلفة وكانت «التكنولوجيا» واسعة الدلالة في بعض الكتابات بحيث أشارت الى المعارف والتطبيقات الفنية والمهندسية والاقتصادية والادارية لشعب ما . ولكن الاستخدام العادى الذي يقتصر على الجوانب الفنية والهندسية هو الذي سنتبعه في مناقشة هذا العنصر . والسؤال الهام هو: هل يستطيع المدير في الدولة النامية أن يحقق الكفاءة العالية مستخدما تكنولوجيا متخلفة؟ الإجابة بالطبع لا . إن تأثير المستوى التكنولوجي أي التقنى واضح جدا على مستوى جودة الإنتاج وعلى كمية الانتاج ومن ثم على تكاليف الانتاج. إن كثيراً من الدول النامية لاتستطيع شراء التكنولوجيا المتقدمة وذلك لضعف تكوين رأس المال لديها وكذلك لضعف مستوى كفاءة الأفراد لتشغيل هذا المستوى المتقدم من التكنولوجيا.

لقد أصبح تعبير «نقل التكنولوجيا المتقدمة» شائع الاستخدام في كثير من الكتابات كما أنه هدف يردده المسئولون في كثير من الدول النامية . وتكييف التكنولوجيا لتتلاءم مع البيئة عملية هامة إذا استطعنا نقلها . كما أن التوازن في معدلات التقدم التكنولوجي عملية هامة جدا بين قطاعات النشاط الاقتصادي للدولة النامية وفي داخل القطاع الواحد بين المنشآت المختلفة أيضا. وذلك حتى لايقوم البناء الاقتصادي قويا في جانب وضعيفا في جوانب أخرى كثيرة بينما تتابع الأنشطة الاقتصادية واعتمادها على بعضها عملية قائمة ومن هنا فإن القطاع الضعيف سيسبب ضعفا للقطاع القائم عليه في نشاطه . . مثلا في حالة قيام صناعات زراعيه إذ أنه يجب أن تحدث الزراعة لتقوم على منتجاتها صناعات زراعية متقدمة!

وعندما يستخدم المدير في الدولة النامية تكنولوجيا متخلفة فمعنى ذلك أنه يستخدم آلات ومعدات وأجهزة متخلفة ذات كفاءة منخفضة في الأداء أى في الانتاج كما ونوعا كما أن نتيجة ذلك هي ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالطبع عدم القدرة على التصدير للخارج بل والمعاناه من مركز تنافسى ضعيف حتى في السوق المحلية أمام المستورد من الخارج من الدول المتقدمة تكنولوجيا!

وأذا ما أمكن لدولة نامية أن تدخل التكنولوجيا المتقدمة وتنشىء الصناعات الوطنية فعليها أن تخطط لذلك بوعى ودراسة وأن تخطط لاحتياجات السوق المحلية وكيفية إنشاء

صناعات يمكنها منافسة المستورد بإنتاجها من حيث الكمية والجودة والسعر. . ويجب أن يكون الدعم الممنوح للدولة لتشجيع الصناعات الوطنية مخططا ليكون وقتيا وليس دائما إذ لايمكن للصناعة الوطنية أن ترقى لمستوى إمكانية التصدير والمنافسة إلا إذا رفع الدعم عنها وأصبحت ناجحة محققة لأرباح فعلية وحقيقية. وبالتالي يجب على المدير أن يخطط على أساس أنه سيعتمد على نفسه وليس على الحكومة في دولته سواء في تخطيط برامج الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الأفراد أو غيرها وأيضا في تنفيذها بنجاح محققا أهداف المنشأة.

التغيرات المستمرة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية دون وعى ودون دراسة: يعاني المدير معاناة حقيقية في الدولة النامية من هذه المشكلة أي مشكلة نقل «النماذج الأجنبية» كما هي وتطبيقها حتى دون محاولة تكييفها مع البيئه المحلية. ليس هذا فقط بل يواجه المدير بتغيرات مستمرة في الهيكل الاقتصادي للدولة وتغيرات مستمرة في القرارات الاقتصادية وتأثر واضح في اقتصاد الدولة من وراء تقلب وتغير اتجاهاتها السياسية!

ويجب ألا يتبادر الى ذهن القارىء أني أبحث عن حالة من الاستقرار تصل الى درجة السكون فهذا غير موجود وغير ممكن وغير عملي. . إن التغير الدائم في الظروف البيئية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية سواء على المستوى القومي أو على المستوى الدولى شيء معروف وواقعي. إنما أقصد تضارب القرارات الاقتصادية. . مثلا تفتح أبواب الاستيراد تماما في فترة وفجأة يقيد الاستيراد. . تنشأ مؤسسات عامة تتبعها شركات. . وتلغى المؤسسات. . وتنشأ بدلا من المؤسسات مجالس سلعية. . وتلغى المجالس السلعية. . والتضارب في السياسة النقدية للدولة. . والتضارب في القرارات والتشريعات الخاصة بإنشاء المشروعات. . هذه وغيرها كثير أمثلة للتغيرات غير المدروسة التي أقصدها. . بالطبع فان هذه الحالة من عدم الاستقرار تسبب التردد لدى المدير والحيرة في اتخاذ القرارات. . وعندما يجمع البيانات والمعلومات التي تفيده في التخطيط واتخاذ القرارات سيجدها غير كاملة ومتضاربة ومختلفة وغير واضحة!!

إنها قيود وصعوبات تكبل المدير في الدولة النامية وتحد من إمكانية نجاحه.

وليس من الواضح هل التغيرات الاقتصادية في المجتمع النامي تحدث أولا فتتبعها تغيرات اجتماعية أم العكس. . السؤال هو من يتبع من؟ عموما أعتقد أن هذا السؤال يجب أن يترك للباحثين في مجال «التغير الاجتماعي». . ولكن مايعنينا هو معرفة أثر ذلك على كفاءة المدير فهناك تغيرات اجتماعية تحدث دائما في المجتمع النامي وتؤثر أولا في إمداد المشروعات باحتياجاتها من مديرين وعمال وموظفين والذين يعملون بقيم ومبادىء معينه تؤثر في مستوى أدائهم وكفاءتهم. وأيضا لو سألنا أنفسنا هذا السؤال: من الموزعون لمنتجاتنا؟ ومن المستهلكون لها؟ وماهي رغبات واحتياجات كل في ضوء انتمائهم

الاجتماعي؟ بمعنى أكثر وضوحا. . هل يختلف الوضع اذا كان المديرون مثلا في مجتمع معين معظمهم من الطبقة العليا، طبقة الأغنياء وأن نسبة كبيرة منهم يديرون ملكيتهم أى أنهم اصحاب المشروعات هل يختلف عن وضع آخر في مجتمع آخر نجد المديرين فيه من الطبقة المتوسطة حيث يحترفون العمل الإداري بعد استكمالهم للدراسات الجامعية؟

هل الانتهاء الاجتماعي هذا يؤثر على طريقة أداء المدير؟

وهناك طبعا سوق العمل. . عرض وطلب محلي ودولي على القوى العاملة ومن مختلف التخصصات ونسوق هنا هذا العنصر من حيث تأثيره الاجتماعي. . فزيادة الطلب على نوع معين من العمالة يعنى ارتفاع مستوى أجورها ومرتباتها ومن ثم يعنى زيادة مستوى إنفاقها ومعيشتها وأيضا ارتفاع المستوى الاجتماعي لها. مثل هذه التغيرات الدائمة والمستمرة في الهياكل الاجتماعية وأيضا الاقتصادية لانجدها في الدول المتقدمة الصناعية. . إن تلك التغيرات المتقلبة والتي لاتسير على نمط محدد ويصعب توقعها ويصعب دراستها ويصعب استنتاج تأثيراتها. . كلها معوقات تحد من قدرة المدير في الدولة النامية.

انخفاض مستوى التعليم والمستوى الثقافي للشعب: لقد احتفلت «السويد» منذ حوالي نصف قرن بتعليم آخر أمى القراءة والكتابة والسؤال الاول الذي لانعرف إجابته هو متى تحتفل الدول النامية مثل هذا الاحتفال؟ بل يمكننا التساؤل: هل يأتي هذا اليوم! أما السؤال الثاني فهو ما مدى تأثير وجود نسبة عالية من الأمية في الدولة النامية على إدارة المنشآت والمؤسسات بها؟ إن تأثير ذلك بالضرورة يظهر في عدم توفر القوى العاملة المتعلمة التي يسهل ادارتها والتي يمكنها استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وبرامج التدريب الجادة. ومن ناحية أخرى فان المستهلكين غير المتعلمين يصعب على الإدارة أن تتعرف على احتياجاتهم ورغباتهم بسهولة ويصعب الاتصال بهم اتصالا فعالا بواسطة برامج الإعلان مثلا. . وفي النهاية يصعب وضع برنامج تسويقي لهم!! كلها صعوبات أمام الإدارة تحد من قدراتها وتجعلها متخلفة.

أما من جهة انخفاض المستوى الثقافي للشعب في الدولة النامية فليس المقصود به فقط انخفاض مستوى الثقافة العامة لأن هذه نتيجة منطقية للجزء الأول من هذا العنصر الذي ناقشناه وهو ارتفاع مستوى الأمية ولكن نقصد بذلك انخفاض المستوى الحضارى أى مستوى وطريقة الحياة. . إن المتحكم الأساسي في ذلك هو العادات والتقاليد السيئة للشعب في الدولة النامية. إن عدم النظام وعدم النظافة وعدم الاكثرات أو اللامبالاة والمحاباة والمحسوبية والرشوة ظواهر هدم وأسباب تخلف. . والعلاج مرة ثانية في مبادىء الدين الإسلامي الحنيف حيث يحث على النظام والنظافة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والعدل والفضيلة وعفة اليد واللسان والذمة. . !! إن هذه الظواهر التي سقناها تؤدي الى

تخلف الإدارة. . إذ أن الادارة تعمل في بيئة غير صالحة وغير مهيأة للنجاح والوصول الى مستوى عال من الكفاءة.

الظروف الاقتصادية الدولية والضغوط الاقتصادية والمنافسة القوية من جانب الدول المتقدمة : إن الظروف الاقتصادية الدولية لوجود عالم متقدم وعالم متخلف وازدياد الهوة واتساعها دائما بين الاثنين تمثل نوعا من الإحباط العام أمام الدول النامية. . لقد كان للعوامل التاريخية أثرها في إحداث هذه الحالة. . إن التقدم الصناعي الذي شهدته دول أوربا خاصة وانتقل الى الولايات المتحدة الامريكية قد أحدث تحولا جذريا في تلك المجتمعات وسبب تقدما اقتصاديا هائلا ـ ولانناقش الآن الآثار السلبية الاجتماعية والأخلاقية الكثيرة التى سببها إيضا هذا التقدم ـ وأدى الى ارتفاع مستوى معيشة الشعوب في تلك الدول. .

إن الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول المتقدمة ضد الدول النامية حتى في مجال المساعدات الاقتصادية تشكل قيوداً وصعوبات أمام الدول النامية وأمام الإدارة في منشآتها. بل يمكننا القول أن الضغوط الاقتصادية هذه قد تحولت في كثير من الأحيان الى ضغوط سياسية. . فالدولة المتقدمة المسيطرة تقيد مساعداتها الاقتصادية بالسياسة الدولية للدولة النامية. . !

ومن هنا نرى أن الإدارة في الدولة النامية تعمل في ظروف منح وظروف منع. . ظروف تسهيل وظروف عرقلة. . في الحصول على الآلات والتكنولوجيا والخبرة وبعض المستلزمات وأيضا في إمكانية تسويق المنتجات في الأسواق الدولية والظروف متغيرة أيضا فالمنح يتحول إلى منع والعكس صحيح والسهل يتحول إلى صعب والعكس صحيح أيضا. . بحيث يصعب على الإدارة تخطيط وتنفيذ ومراقبة برامجها بكفاءة. . !

وإذا ما انتقلنا الى مناقشة أثر المنافسة الأجنبية القوية من جانب الدول المتقدمة ضد الدول النامية سواء على مستوى الأسواق الدولية أو حتى في السوق المحلية للدولة النامية لوجدنا أن ذلك محصلة طبيعية لما ناقشناه سابقا. والحقيقة التي يجب أن نقولها أن دولا نامية قد بدأت في برامج تصنيع على مستوى جيد وبالطبع فلابد أن لديها إدارة ذات كفاءة. . وإن كانت منتجاتها مازالت على مستوى جودة متواضع إلا أنها تنافس منتجات الدول المتقدمة في كثير من الأسواق الدولية لأنها تعرض بأسعار منخفضة جدا من أمثلة هذه الدول تايلاند وكوريا. .

إن تجربة اليابان يجب أن نشير اليها هنا بكثير من التقدير. . لقد تحطمت اليابان في الحرب العالمية الثانية وهي الآن وبعد حوالي أربعين سنة أصبحت عملاقا اقتصاديا على المستوى الدولي. .

لقد حققت فائضا في ميزانها التجاري في سنة ١٩٨٦ فقط قدره ٨٠ مليار دولارا . . ويمكننا القول أن الإدارة في اليابان متقدمة وعلى مستوى عال جدا من الكفاءة. أما كيف تم ذلك . . وتحليل تجربة اليابان فأمور تحتاج الى كثير من البحث والتقصى . . ويبدو أن اليابان لاتريد أن تشيع تجربتها!

إن المنافسة التي تواجهها منشآت الدولة النامية في أسواقها المحلية وفي الأسواق الدولية من جانب الدول المتقدمة الصناعية لاتقف عند حدود فالكميات والجودة والأسعار والخدمات كلها عناصر منافسة مشغلة تماما وبمهارة من جانب إدارة المنشآت في الدول المتقدمة .

ويظل المستهلك في سوق الدولة النامية مشتريا للمنتجات المستوردة ومفضلا لها على المنتجات من الصناعات الوطنية وهو في الحقيقة يجد العذر أحيانا عندما يجد المنتجات الوطنية منخفضة الجودة مرتفعة السعر . . ولكنه في الحقيقية أيضا وفي أحيان أخرى يكون متجنيا عندما ترقي المنتجات الوطنية الى مستوى المنتجات المستورده وفي هذه الحالة فان عقدة الأجنبي وتفوقه هى التي تحكم عاداته الشرائية! . . وعندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات مع اليابان لفتح اسواق اليابان أمام المنتجات الأمريكية وفعلة اليابان لم يقبل الشعب الياباني إطلاقا على شراء المنتجات الأمريكية . . !!

خاتمـــة :

لقد حاولت في هذه المناقشة وضع بعض التساؤلات وبعض الإجابات عن أسباب تخلف الإدارة في الدول النامية وكان الهدف من ذلك هو فتح مجال المناقشة والبحث مع المتخصصين والباحثين في هذا المجال وربما استطعت في هذه المقالة إعطاء هيكل لعناصر في الموضوع سواء كانت تساؤلات أو اجابات رأيت أنها هامة ولكن يبقى الموضوع مجالا للبحث والدراسة المكملة .



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

تغيير العالم
أنور عبدالملك سلسلة
عالم المعرفة، العدد ٩٥، الكويت،
المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٨٥، ٢٦٥ص

مراجعة : تركي علي الربيعو
دمشق ـ سوريا

كيف السبيل الى تغيير العالم، وهل هناك من امكانية لاحداث ذلك التغيير وما هي قوى التغيير التي تتصدى لتلك المهمة الشاقة؛ وما هي طبيعة المشروع الحضاري الذي تلتف من حوله دول العالم النامي في محاولة للخروج من ازمتها، والتي تتجلى في مزيد من التبعية لسوق الاستهلاك العالمي، والمتمثلة في تبني الأنماط الانتاجية والاستهلاكية لعالم الغرب؟ كيف يمكن الخروج من دائرة الاستقطاب للنظام العالمي المتمحور حول القوتين العظميين، الدول الصناعية المتقدمة بزعامة امريكا وكذلك دول المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي. خاصة وأن لهذا النظام من المروجين والمنظرين ما فيه الكفاية؟ وهل الخروج من دائرة الاستقطاب، يتم بامتلاك نفس الوسائل الحربية بالاخص لتشكيل قوى جديدة تمثل اركان النظام العالمي الجديد؟ هذا غيض من فيض الاسئلة التي يطرحها الكتاب والتي يستشفها القارىء منه. ولعل السؤال الرئيسي الى ماذا يدعو عبدالملك؟ والجواب الى حوار حضاري، الى اعتراف بالاخر الهامشي وامتداداته الوجودية، حوار من شانه ان ينهي حالة الاغتراب والاستلاب الحضاري ويعيد طرح المفاهيم من جديد، من منظور يقلب رأسا على عقب الكثير من التصورات التي سادت نتيجة لهيمنة مراكز القوى العالمية على وسائل الاتصال الجماهيري، التي ادت الى سيادة النزعة الفردية وانتشار القيم الاستهلاكية التي جعلت من الانسان مجرد اداة وعبدا لادواته كما قادت الى انتشار المذاهب الفلسفية العدمية. هذا الحوار يجد صداه وامتداده، من الجيل الجديد في المجتمع الصناعي والذي يرفع راية الاحتجاج في وجه الصياغات البرجوازية للنظام العالمي، الى قادة حركات التحرر الوطني في القارات الثلاث والتي تسعى الى صياغة المفاهيم التي أحدثتها الثورة التقنية في النصف الاخير من هذا القرن وما يتناسب وخصوصيتها القومية.

وباختصار ان مفتاح التغيير ينشأ من الحاجة الى صياغة مشروع حضاري يتكون في الواقع

من عدة مشروعات حضارية. تساهم في تقديم رؤية جديدة، تعيد الى الانسانية املها في الحياة على قاعدة من التنوع الحضاري. ولعل في استعراض الكتاب ما يشفي الغليل. يتألف الكتاب من ثلاثة ابواب وكل باب بدوره ينقسم الى عدة فصول كما يلي:

الباب الأول: وهو بعنوان:عالمية العالم، ويتضمن اربعة فصول هي: في اصول النظام العالمي، من عالمية العالم الى حتمية التغيير، ثلاثة رؤى لتغير العالم، ومنطقتا الصراع الرئيستان. وفي هذا الباب يرى المؤلف أن مفهوم النظام العالمي ـ إدراك معظم المجتمعات أنها مرتبطة في اطار واحد ـ لم يظهر الى الوجود الا في نهاية القرن الماضي وبداية القرن العشرين. وبالضبط مع تطور وسائل الاتصال، حيث بدأت تدرك الطلائع الجديدة في أوروبا السياسية والثقافية ـ العالم الذي يحيط بها. والذي تشغل به اوروبا المركز بينما العالم الاخر هو العالم الهامشي، عالم الاطراف المتخلفة والبدائية والذي يجب غزوه وتحضيرة وتعميده بالحضارة المسيحية. لقد بات واضحا ان المركزية الأوروبية ـ بكل تبريراتها الأيديولوجية ـ كانت صيحة حرب على الثقافات والحضارات الاخرى كانت دعوة الى تدمير العالم ونهبه وفرض الحصار عليه. هذا النهب شكل كما يقول عبدالملك فائض القيمة التاريخي. والذي بنت فيه أوروبا نفسها على حساب العالم. وقد ترجمت هذا الصيحة الى حرب شاملة شنتها (حضارة البعد الواحد وفي جميع الجهات وعلى شكل اربع موجات امتدت على مسافة احدى عشر قرنا من الزمان. الاولى تمثلت بالحروب الصليبية والتي تشكل الصهيونية امتدادها الطبيعي كما يرى عبدالملك استهدفت تدمير الحضارة العربية الاسلامية واجهة الشرق في مقابل الغرب. والثانية والاشد فتكا عصفت بالقارة الافريقية، بينما دمرت الثالثة الحضارة الهندية في امريكا الوسطى والرابعة وصلت الى شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. هكذا تم اخضاع العالم وفرض الحصار من حوله ليظل «عديم الفاعلية، هامشيا، مرفوضا، عاجزا» ص١٨

إن الخلل في المعادلة بين المركز والأطراف، وكذلك السعي من قبل بعض الدول الأوروبية لقيادة المركز. دفع الى الحرب العالمية الأولى والتي كانت حربا اوروبية والحرب العالمية الثانية. حيث قاد هذا الخلل الى تبلور النظام العالمي في مؤتمر يالتا ١٩٤٥ بزعامة امريكا للعالم الغربي. حيث ظهرت على أنها أقوى قوة عالمية هائلة ومتفوقة اقصاديا وتقنيا وعسكريا، وظهر في الطرف الاخر الاتحاد السوفيتي كزعامة جديدة للعالم الاشتراكي تسعى للامساك بزمام المبادرة العسكرية بعد خروجه منهكا من الحرب العالمية الثانية. وقد كان للصراع الايديولوجي بينهما الدور الكبير في تأزم النظام العالمي والذي بدا مندفعا الى حرب باردة مرتين الاولى في الخمسينات والثانية في عهد الرئيس ريغن. اما كيف السبيل الى الخروج من هذا الوضع العالمي المأزوم، فالمطروح في هذا المجال ثلاثة رؤى. الأولى تقليدية كما يسميها المؤلف حيث تدعو الى مناصرة طرف على آخر لتقويضه من خلال حرب عالمية ثالثة. لكن امام صحوة الضمير العالمي بدا أصحاب هذا الاتجاه في مأزق. خاصة وأن الحرب النووية هي حرب مدمرة تطال الوجود برمته. أما الرؤية الثانية فهي

تقنية. فالثورة الصناعية الثانية سوف تفتح للإنسان افاقا رحبة في التقدم والتغيير والتوازن. لكن تحكم قلة من المجتمعات فيها يجعل منها عائقا في وجه حركة التغيير بحيث تؤكد هيمنة طرف على آخر اضافة الى انها تساعد على تعميق الهوة بين العالم الصناعي المتقدم والقارات الثلاث. ولذلك فالمؤلف يبني أمله على رؤية ثالثة تقرر أن للشرق الحضاري دورا كبيرا في الريادة التاريخية في النهوض وتغيير العالم نحو ذلك استنادا الى عمقه الحضاري وتاريخ نهضته القومية. وهذا الدور يستفيد من التناقض القائم الآن في النظام العالمي وفي الانجازات الحضارية في مجال الثورة الصناعية الثانية.

إن الشرق الحضاري عند المؤلف ليس مفهوما غائما، بل يستند الى وجود حضاري يجب تغييره في دائرتين. الدائرة الأولى وتشمل اليابان والصين وبعض دول جنوب شرق آسيا كالكوريتين حيث بدأت هذه البلدان بطرح مفاهيم جديدة عن التطور الرأسمالي والاشتراكي سواء في التجربة اليابانية ذات النمط الرأسمالي الجديد أو الاشتراكية الصينية. والدائرة الثانية هي الدائرة الاسلامية حول العالم العربي بقيادة مصر وثقلها التاريخي. ان الخروج من النظام العالمي القائم بات امرا ملحا وقد سعت الكثير من البلدان للخروج من هذه الحال من باندونغ ١٩٥٥ الى حركة عدم الانحياز. ان المطالبة بتغيير العالم كما يقول المؤلف، والحاجة الى تغييره وصياغة مفاهيم التغيير، إنما تمثل كلها الخاصية المميزة وكذلك الضرورة الحيوية لكل من هاتين الدائرتين في تداخلها مع الدائرتين الاخريين وذلك من اجل مستقبل اعم للبشرية.

الباب الثاني قنوات التغيير: ويتكون هذا الباب من خمسة فصول تمتد من الفصل الخامس وحتى العاشر وتحمل العناوين التالية بالترتيب. السوق العالمية والطريق المسدود، الحياة الاجتماعية والثورة العلمية التكنولوجية، دورة الافكار، الاصولية والتحديث الوطني، في التساؤل الفلسفي والايماني، السلطة الاجتماعية، واخيرا ثقل الجيو-سياسية. ولن اتقيد بالعرض الكلاسيكي لهذه الفصول. ولكنني سأقوم باعادة ترتيب لها. ناقلا فحواها الى القارىء بالأمانة العلمية المطلوبة وذلك بهدف عدم التكرار الوارد في الكتاب والذي يقتضيه العرض الموسع.

لقد بات واضحا ان الثورة العلمية التكنولوجية في النصف الثاني من القرن العشرين قد قادت الى نتائج بعيدة المدى وفي عدة مجالات:

ففي المجال الاقتصادي كرست هذه الثورة التبعية الاقتصادية التي قادتها الولايات المتحدة كشكل جديد للاستعمار بحيث اصبحت السوق العالمية واقعا تاريخيا قصب السبق فيه للدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها أمريكا. بحيث ولى زمان اتفاقية بريتون وودز/ يوليو ١٩٤٤/ والذي يقوم على أساس تنوع الأنظمة الاقتصادية المحلية ويمكن حكومات كثير من الدول من

التحكم باقتصادياتها وقد قادت هذه التبعية الى تراكم الديون العالمية على دول القارات الثلاث من ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٩م إلى ٨٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٤م.

وفي الجانب الاجتماعي سادت انماط الاستهلاك، وتأكدت النزعة الفردية. والتأكيد على دور الشباب كمنتج وكمستهلك مع استبعاد الشيوخ. كذلك انتشار افكار وفلسفات عدمية بدأت تلعب دورا كبيرا في رواج المشروع الحضاري الغربي. الانتاج بلا حدود والاستهلاك بلا قيود.

وفي الجانب العسكري ساد النظام العالمي جوا من التوتر والقلق والخوف والفزع بسبب من التطور التقني في مجال انتاج السلاح النووي. وسباق التسلح بين العملاقين وسعيهما لتقسيم مناطق النفوذ بينهما بعد مؤتمر يالطا ١٩٤٥. مما قاد الى جو وظروف الحرب الباردة. القديمة في الخمسينات والجديدة في عهد ريجان كما اسلفت. تخللهما فترة من الوفاق بدت مكانها اشبه بطيف عبر. في المقابل شهد النصف الثاني من هذا القرن ظهور وانتشار الكثير من الحركات الوطنية من الجزائر الى فيتنام على سبيل المثال. وقد تسلحت هذه الحركات بأيديولوجية ثورية هي بالأساس ايديولوجية مضادة، وبمثابة رد فعل على ايديولوجيا التقدم وعلى التوغل الغربي الذي اخذ شكل الطوفان كما يقول المؤلف ص١١٧. وقد تمسكت هذه الأيديولوجية. بالخصوصية في مواجهة العالمية التي يروج لها مفكرو الايديولوجية التقدمية. وهكذا رفعت شعارات الاصالة والتحديث، القديم والجديد، التراث والثورة... الخ كما تمكنت هذه القيادات من إعادة طرح الأسئلة الفلسفية والتي أعلن عن موتها في الغرب ـ من جديد. والتي تطال الوجود الإنساني وغاياته. وقد قاد هذا الطرح الى احياء وبلورة تيار الاصولية في جميع انحاء العالم. حيث بدأ بالظهور ما يسمى بتيار الصحوة ـ صحوة الاديان ـ والعودة الى الصياغات الدينية التي تطال الانسان في بعديه الطبيعي وما بعد الطبيعي. وعبر هذا كانت «ظاهرة الايمان تخاطب بعدا يتعدى البعد الاني والاجتماعي معا للانسان، وذلك هو البعد الذي يتمثل في السعي لايجاد مغزى لحياة موقوتة بين حدي الميلاد والموت» ص١٤٢.

وعلى صعيد عالمنا العربي الاسلامي. يرى الاستاذ عبدالملك ان هذا التيار عبَّر عن نفسه بظهور تيارين تيار الأصولية الإسلامية والذي اعتمد منطق براجماتي نصفي في اطار ايديولوجيا التحديث لتبرير الحداثة وتيار العصرية الليبرالية الذي يضم اتجاهات مختلفة (برجوازية، ليبرالية، ماركسية) والذي يعتبر ان نقطة الانطلاق هي نهضة الحضارة الغربية مع الحفاظ على التقاليد المستمدة من الماضي والتي لا تحول والتقدم. إن تيار الأصولية او ما نسميه بدعاة الخصوصية في العالم النامي يجد نفسه كما يقول المؤلف في بؤرة غاية في الثراء» ص١٣٣. فهو يطرح الخصوصية في مواجهة العالمية، الاعتماد على الذات وبناء انماط ثقافية مغايرة للنمط المهيمن، التمسك بسلم معياري من القيم الفلسية الإخلاقية، ربط النضال الوطني بالنضال الاجتماعي والاشتراكي. خلاصة القول الالتفاف حول مشروع حضاري يشكل الاطار والمخرج للأزمة التي يعيشها الفكر

العالمي. على أن المؤلف يرى أن قيادة التحولات في هذا المشروع تقع على مسؤولية الجبهة الوطنية المتحدة والتي تضم اطرافا متعددة تغني المشروع الحضاري وتكون بديلا واعيا لتغييرالعالم.

الباب الثالث ـ التحديات والرؤى: يتكون هذا الفصل من اربعة فصول قصيرة تمتد من الفصل الحادي عشر وحتى الرابع عشر. وهي بالتتالي ازمة العالم ام تغيير العالم، الرؤية الأولى. هيمنة المركز الواحد، الرؤية الثانية. صراع الحضارتين الأيديولوجيتين، الرؤية الثالثة التعددية. ويستنتج القارىء للكتاب ان ازمة العالم المعاصر ليست ازمة اقتصادية، بالرغم من انتشار المجاعة الى جانب البذخ. ولا ازمة سياسية، بالرغم من التهديد باستخدام السلاح النووي وظروف الحرب الباردة الجديدة. ولكنها ازمة شاملة اي ازمة حضارية، ازمة النمط الحضاري المهيمن منذ القرن الخامس عشر»ص٢٠٤ والذي يسعى الى توحيد العالم في اطار دائرته وحصاره المفروض. ان اشتداد الأزمة هو في الواقع كما يراه المؤلف شروع في تغيير العالم وذلك عبر صياغة حضارية جديدةتأتي من الهامش لتتحدى المركز. إن تغيير العالم، في نظر دعاة الهيمنة الامريكية، هيمنة المركز الواحد. لا يكمن في السعي الى اقامة نظام عالمي اكثرعدلا ومساواة، واكثر انسانية. بل الى الغاء النظام العالمي غير الواقعي والذي يفترض ان مجموعة الدول الوطنية، تشكل مجموعة من الوحدات المتساوية من حيث القانون الدولي ومن حيث الحقوق والواجبات حسب ميثاق الأمم المتحدة. وهذا النظام يتنكر لأولوية الاقتصاد وبذلك يتنكر للدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة من حيث هي اكبر قوة اقتصادية عالمية. إن التغيير المطلوب عبر وجهة النظر السابقة هو سعي لتكريس هيمنة المركز الواحد. الاعتراف للدور إلتاريخي للولايات المتحدة. وانكار بالمقابل لدور الحضاري للدول الاخرى. الغاء ذاتيتها والتنكر لذاتها الوطنية انه على حد تعبير المؤلف «الحصر النمطي»ص١١٦ والذي يلقى مقاومة كبيرة من قبل العديد من الدول الاشتراكية بل وحتى في دول اوروبا الغربية.

بالمقابل نجد الرؤية الثانية وهي رؤية العالم الاشتراكي والتي تسعى لاقامة نمط جديد من الحياة يتمثل في القضاء علي الملكية الفردية، ورفع شعارات الاخاء والمساواة والسلام، وذلك في اطار الاشتراكية التي تسعى وبقيادة الاتحاد السوفيتي الى تقديم مشروع حضاري يستند الى مقومات جديدة ويكون بديلا للمشروع أو الرؤية الأولى ومناهضا لها. لكن هذا المشروع رغم تفوقه الحضاري المستقبلي يندرج في اطار الصراع بين القوتين. انها رؤية تسعى الى تغيير العالم بالقوة والعنف ايضا. وبامتلاك نفس الادوات ـ السيطرة على مقتضيات السوق العالمية وحركيتها وسيولتها ـ وكذلك امتلاك الادوات الحربية كما يشهد على ذلك الصراع المحموم وسباق التسلح بين المجموعتين.

أما الرؤية الثالثة التي يدعو اليها المؤلف فهي التعددية في الانظمة الاقتصادية الداخلية، وفي السياسات الخارجية والتي تجد ركيزتها في كثير من التجارب الحديثة في قلب الدائرتين. الصينية اليابانية وما حولها. والاسلامية وفي داخلها العالم العربي. فهي وحدها التي تستطيع ان تحد من

هيمنة المركز الواحد، وأن تقلل من اخطار قيام المواجهة النووية وأن تكون نقلة موضوعية الى تغيير العالم وذلك استنادا الى عمقها الحضاري وبذلك يهيؤ الجو ويبشر بهبوب ريح الشرق على الغرب وسطوع شمسه المحجوبة خلف الغيوم. .

وفي الختام هذه ليست يوتوبيا. انها دعوة للامساك بزمام المبادرة ومواجهة التحدي. تجد جذورها من مالك بني نبي المفكر المسلم والداعي الى كومنولث اسلامي مرورا بالمهدي بن بركة ووصولا الى انور عبدالملك صاحب فكرة الاسلام السياسي وامتدادا الى قادة الحوار الحضاري مثل غارودي والكثير من خبراء الانثروبولوجيا. وقد يقول قائل ان الواقعية السياسية تشير الى ان الدائرة الحضارية حول العالم العربي تمزقها الحروب. ويفتتها غياب المركز القيادي. هذا صحيح. ولكن اليست هذه هي التحديات. ولعل الدائرة الثانية حول الصين واليابان نموذجا لهذا التحدي خاصة بعد الانفتاح الحضاري بين اليابان والصين والسعي الى وحدة الكوريتين.

Through The Hebrew Lookong Glass

في المرآة العبرية

Fauzi Al Asmar,

فوزي الاسمر
لندن، زد بوك، ١٩٨٦، ١٤٩ ص.

مراجعة : فارس المنصوري
ملقة - اسبانيا

في البداية كان الشعار الشهير الذي وضعه الكاتب البريطاني اليهودي اسرائيل زانغويل في أواخر القرن الماضي: «شعب بلا وطن، لوطن بلا شعب»، الذي ترجم إلى العديد من لغات العالم، ووظف لتأدية مهمة معينة هي الترويج للدعاية القائلة أن فلسطين أرض خالية من السكان، لا يقطنها إلا البدو الرّحل، الذين هم في هذه البقعة اليوم، وفي تلك البقعة غدا. تلك كانت الأسطورة الأولى التي تبعتها أساطير عديدة أخرى خلال المئة سنة الأخيرة. على أنه من البداية تصدى لتنفيذها كاتب يهودي معروف هو غنربرغ الذي كان يوقع كتاباته باسم «أحدهم»، اذ كتب في عام ١٨٩١ يقول:

«نحن (اليهود) الذين نعيش خارج (فلسطين) نعتقد أن أرض اسرائيل تكاد تكون خالية

تماما من السكان، ارضا يبابا غير مزروعة، وأن كل من يريد شراء الأراضي ما عليه إلا أن يأتي ويشتري قدر ما يرغب منها. ولكن الواقع ان الأمر مخالف لذلك تماما. فمن العسير العثور في البلاد كلها على أراض غير مزروعة. فقط الاراضي الرملية والجبال الصخرية التي لاتصلح لشيء سوى أشجار الفواكه فهي متروكة سائبة، علما بأن غرس هذه الأشجار يتطلب العمل المرهق والكلفة الكبيرة».

كتاب «في المرآة العبرية» موضوع المراجعة ينقسم إلى قسمين، أولهما يستعرض بايجاز كتابات المفكرين الصهيونيين الذين سبقوا ثيودور هيرتزل، مثل موزيس هيس وليون بنسكر، وثانيهما يتناول النقاط الدعائية التي وضعها هيرتزل ورفاقه من الزعماء الصهاينة الأوائل بغية نيل دعم الدول الكبرى والحصول على تأييدها. ويمكن تلخيص ما جاء في هذا القسم بالنقاط التالية:

١ - تقديم فلسطين في صورة البلاد التي لا يوجد فيها سكان.
٢ - التحذير من العواقب المترتبة على عدم الاعتراف بأحقية اليهود في فلسطين، والانذار والتهديد بأن عدم الاعتراف سوف يؤدي إلى انضمام اليهود إلى الأحزاب والحركات الاشتراكية الثورية التي تهدد الحكومات القائمة.

٣ - الترويج للفكرة القائلة بأن الدولة اليهودية التي ستقام في الشرق الأدنى سوف تحرس المصالح الأوروبية في تلك المنطقة ضد أية نهضة عربية محتملة، وهي فكرة كانت مستحبة بشكل خاص في الأوساط البريطانية، حيث كانت الامبراطورية البريطانية حريصة على حماية خطوط مواصلاتها البرية والبحرية، الممتدة عبر البلاد العربية والإسلامية، مع الهند.

بعض اليهود الأوائل ممن استوطنوا فلسطين حاولوا في البداية الترويج لنظرية تقول أن الفلاحين الفلسطينيين ما هم إلا سلالة العبريين القدماء الذين دفعوا قسرا إلى اعتناق الإسلام. ويين معتنقي هذه النظرية دافيد بن غوريون (أول رئيس وزراء لإسرائيل) الذي كتب في عام ١٩١٧ مقالا نشرته مجلة يهودية كانت تصدر في نيويورك، طرح فيه هذه النظرية. لكن بعض المفكرين من اليهود قاموا بتسفيه هذه النظرية من بينهم المؤرخ الاسرائيلي المعاصر ابراهام ياكوب براور الذي أعرب عن رأيه بأن العرب ينتمون إلى «جنس منحط، ولا يمكن أن يحتوى على عنصر يهودي».

وهكذا لم تنل نظرية بن غوريون القبول، حتى أنه هو نفسه نبذها فيما بعد وبقي على مدى حياته الطويلة يرفض حمل بطاقة الهوية الشخصية، نفورا من وجود الكتابة العربية إلى جانب الكتابة العبرية. وبعد موت هذه النظرية، عاد اليهود إلى اعتناق العقيدة الهيرتزلية التي اعتبرت العرب مجرد برابرة لا يصلحون لشيء سوى تطهير أرض اسرائيل من الزواحف قبل القائهم خارج الحدود «بطريقة مستترة»، على حد زعم هيرتزل في كتابه «الدولة اليهودية» الذي حدد فيه مهمات الدولة التي يطمح إلى انشائها، وأهمها «أن تصبح دولته مركزا أماميا للحضارة في وجه البربرية».

هذه النظرية الاستعلائية التي تزدري العرب، ترجمت فيما بعد إلى اجراءات فظيعة وقع

الفلسطينيون ضحية لها. ويستشهد المؤلف بشاهد عيان اسرائيلي يدعى أيال كفكافي نشرت له صحيفة «دافار» (العبرية) في عام ١٩٧٩ ذكرياته عن مذابح ١٩٤٨ ورد فيها ما يلي:

«أود أن أقدم لكم تقرير جندي اشتمل على شهادته العيانية لما حدث في الدوايمة (قرية فلسطينية) في اليوم الذي تلا احتلال الاسرائيليين لها، فقد فتح قلبه لي، لأنه لا توجد في هذه الأيام قلوب كثيرة مستعدة للاستماع، وكان قد دخل الدوايمة بعد احتلالها مباشرة من قبل الكتيبة ـ ٨٩، فوجد أن أفراد هذه الكتيبة قتلوا ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ عربي، نساء وأطفالا، وكان الأطفال يقتلون بتهشيم جماجمهم بالهراوات».

وبعد تسجيل تفاصيل هذه المذبحةالتي استهدفت أناسا من غير المحاربين، قتلوا بدم بارد أضاف كفكافي يقول «آمرون عسكريون مثقفون ومهذبون يعتبرون في عداد الأشخاص الطيبين تحولوا إلى قتلة وضيعين، علما بأن المذبحة لم تحدث عندما كانت المعركة تعصف، ووسط الهيجان الأعمى، وإنما أتت نتيجة للرغبة في تحقيق الإبادة والطرد المنظّم، «كلما قل عدد العرب الباقين، كلما كان ذلك أفضل».

ولتبرير سفك الدماء، كان لا بد أن يخلقوا أدب أحداث متسربل برداء العنصرية التي ترى في الفرد الفلسطيني عدوا أبديا لا مناص من مقاتلته وافنائه. على أن هذه العنصرية الدموية اقلقت حتى بعض الاسرائيليين، فقام باحث اسرائيلي في أواخر الستينيات باستطلاع سوسيولوجي بين تلاميذ المدارس، وجه فيه السؤال التالي: هل يوجد في رأيكم تبرير أخلاقي لأساليب العنف التي استخدمها العبريون الأوائل ضد الكنعانيين، المذكورة في التوارة؟ الجواب على هذا السؤال كان «نعم» في أغلبية الحالات. وحينما صاغ الباحث سؤاله بشكل يستهدف معرفة رد الفعل لدى المجيب في حالة اتباع الجيش الاسرائيلي الحالي لنفس الاساليب القاسية التي استخدمها العبريون القدامى، فكان الجواب مرة أخرى «نعم» في معظم الحالات.

هذه الدراسة السوسيولوجية التي نشرتها مجلة «نيواوتلوك» التي يصدرها حزب مابام اللبرالي بالانجليزية، بينت مدى ارتباط العقلية الاسرائيلية بالماضي السحيق بالنسبة للصراع من اجل فلسطين. والطريف أنه بعد زمن وجيز على صدور هذه الدراسة، وابان حرب الاستنزاف عبر ضفتي قناة السويس في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠، عرضت احدى دور المسرح في تل أبيب مسرحية ساخرة عنوانها «ملكة البانيو» (المقصودة بذلك كانت غولدا مئير، رئيسة وزراء اسرائيل عندئذ) تضمنت مشهدا يظهر فيه أحد انبياء التوراة وهو على وشك ذبح ابنه لتقديمه قربانا إلى رب اسرائيل. ونسمع الابن يقول لابيه: اني أسمع يا أبي صوت الرب يوعز اليك بذبح كبش عوضا عني». ولكن الأب يجيبه: أي رب؟ ألا تعلم انه لا يوجد رب في هذا الكون؟!».

ان السخرية المريرة واضحة في هذا الحوار الذي يغمز من قناة الطبقة الاسرائيلية الحاكمة ومجاهرتها بالالحادية وعدم الإيمان بالله. فالمعروف أن معظم مؤسسي إسرائيل وقادة الحركة

الصهيونية، من هيرتزل ونوردا وسوكولاف وروتشيلد وزانغويل، إلى فايتزمن وبن غوريون وشاريت وغولدا مئير واشكول وبيريز ورابين، هم جميعا من الملحدين، علما بأن أول يهودي متدين حكم اسرائيل هو ميناحيم بيغن (!) ومع ذلك، فمطالبة اليهود بفلسطين وادعائهم باحقيتهم فيها ترتكز على وعد ديني!!. أي أن كاتب المسرحية كان يقول للجمهور الاسرائيلي: ان حكومتكم تريد التضحية بارواحكم في حروبها التي لا تنتهي، مثلما كان «النبي الاسرائيلي القديم» يريد التضحية بحياة ابنه من أجل رب لا يؤمن به.

ثمرة هذه العقلية العنصرية الغارقة في النيهيلية، نجدها في الكيان الاسبارطي العسكري «لدولة» اسرائيل، فالشباب الاسرائيلي هو وقود المدافع وغذائها في الحرب تلو الحرب، ولذا ليس مستغربا أن ينشأ أدب أحداث عنصري يصور العرب في صورة الحشرات التي لا بد من مكافحتها وتطهير الأرض منها. فجميع الروايات والقصص التي يقرؤها أحداث اليهود، ويستشهد بها الدكتور الأسمر ترسم صورة كليشية للعربي المقيت تظهره بشكل مباين لصورة المقاتل الاسرائيلي الذي تتداخل في تكوينه النفسي والجسدي كافة الفضائل الانسانية من شرف وإخلاص وبطولة وثبات جأش وذكاء وتصميم. انه البطل السوبرمان، بينما العربي، وهنا المفارقة، يظهر في هيئة مشابهة لتلك التي كان أدب الاحداث في المانيا النازية يرسمها للشخصية اليهودية.

ويبين الدكتور الأسمر أن بعض المفكرين الاسرائيليين يستهجنون هذه العنصرية، وبينهم استاذ التربية في جامعة حيفا الذي كتب في تقرير نشرته صحيفة «هارتس» في عام ١٩٧٦ يعرب عن استغرابه لبقاء الصورة السلبية للعربي في أدب الاحداث العبري دونما تغيير أو تطور بالرغم من مرور عشرات السنين على مجاورة اليهود للعرب في بقعة واحدة هي اسرائيل. وكان الاستنتاج الذي وصل إليه هذا الاستاذ في بحثه الاستطلاعي أنه لا توجد أية محاولة للنظر إلى العرب على أنهم متساوون في الحقوق والإنسانية مع اليهود.

ويعلق الدكتور الأسمر على هذه الفئة اللبرالية من الاسرائيليين الذين يستنكرون العنصرية بأنها مازالت قلة قليلة، وبأن التزام أفرادها بالعقيدة الصهيونية له الأولوية على اعتناقهم لمبادىء المساواة الانسانية. انهم قد يجاهرون بمناهضتهم العنصرية، ولكن هذه المناهضة تظل في مستوى القول ولا تترجم إلى عمل فعال.

إن الدكتور الأسمر بكتابه «في المرآة العبرية» قدم لنا مساهمة ممتازة في حقل الأدب الاجتماعي، حيث عمل على القاء الضوء على عنصرية الكتب التي يتداولها «الأحداث الاسرائيليون».

اختراق العقل المصري
رفعت سيد أحمد
الطبعة الأولى، القاهرة، دار التوني
للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ١٠٩ص

مراجعة : معالي عبد الحميد حمودة
الاسكندرية ـ مصر

هذا الكتاب الذي نعرضه ليس من نوعية الكتب العادية أو المهمة، ولكنه يعد أخطر كتاب صدر في القاهرة في موضوعه. وهو بكل بساطة ووضوح يكشف عن دور الجامعة الامريكية في مصر والدور الخطير الذي تلعبه والغزو التي تمارسه لتدمير الثقافة المصرية، والعربية، وإخضاع العقل المصري ـ وبالتالي العربي ـ لعملية (برمجة) أمريكية تنذر بالخطر الداهم. فالكتاب يتناول أبعاد الغزوة الصهيونية العلمية الممثلة في الأبحاث التي أجراها المركز الأكاديمي الصهيوني في مصر خلال الفترة من عام ٨٢ ـ ١٩٨٥.

إن ظاهرة (البحوث المشتركة) التي تجريها الجامعة الأمريكية بالقاهرة هي أسلوب تغلغل غربي خطير، وهذه الجامعة تدنس مصر والعالم العربي بشبكة منسقة الأدوار والأدوات والمفاهيم. شبكة عندما نصفها بأنها شبكة تجسس نكون غاية في التقصير، وأفضل تعبير لها أنها وسيلة اختراق واحتلال عقلي وثقافي وإذا لم نسارع جميعا الى محاصرة هذا الاختراق ـ تمهيدا لإلغائه واقتلاعه بعد ذلك ـ فإننا جميعا سنسقط في هذه الهاوية الخطيرة، وبعدها ستتحول الى دمى أطفال مبرمجة ومعدة سلفا لأداء أدوار تخدم الاستعمار الأمريكي الصهيوني المشترك.

يتحدث الفصل الأول عن (موقع مصر في الاستراتيجية الأمريكية) فيقرر الكتاب أنه قبل رحيل السادات، كانت مصر العربية المسلمة قد دخلت معه دائرة (التبعية القلقة) للغرب الرأسمالي بقيادة الولايات الأمريكية تحت سياسات ما سمى بالانفتاح الاقتصادي، وعلى قاعدة هذه التبعية صيغت العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والحضارية. وعن أهداف الاستراتيجية الأمريكية تجاه مصر، فإنها تتحدد كما يلي:

١ ـ أصبحت المنطقة التي تحتوي إسرائيل بداخلها امتدادا استراتيجيا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية القومي، وتحول مفهوم الأمن القومي الامريكي لاليوفر حماية أمن اسرائيل بل لضمان سيطرة إسرائيل وتفوقها العسكري على العرب جميعا، وإمكانية تأديب من يحاول أن يخرج برأسه عن حدود الهدف العام. وقد تحقق هذا الهدف تماما في ظل نظام حكم السادات وما فعله ببلاده والوطن العربي والإسلامي من التبعية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية ولتنفيذ الهدف الأول تم تحديد قدرة وإمكانيات مصر وتقليم أظافرها، وتحييد سيناء عسكريا ودخول مصر تحت مظلة كامب ديفيد سياسيا.

٢ - أما الهدف الاستراتيجي الثاني فهو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لجعل مصر ركنا فعالا فيما يسمى بالاجماع الاستراتيجي لدول المنطقة تجاه الخطر السوفيتي على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. والولايات المتحدة ترمى في هذا الهدف الى جعل مصر قنطرة استراتيجية تربط وتوفق بين إسرائيل والعرب لدعم استراتيجية مواجهة الاتحاد السوفيتي.

٣ - والهدف الثالث يهدف الى تفريغ مصر من القيادات التاريخية ومفاهيم الإرادة المستقلة من أجل خلق كيان هش، ضعيف، وتحويل مصر الى دولة تابعة لأمريكا عن طريق إحلال زعامات هشة في مصر لخدمة المصالح الأمريكية كلها.

٤ - أما الهدف الرابع فهو خلق التبعية وفرض الهيمنة المعنوية والحضارية على المجتمع المصري. وهذا الهدف هو أهم تلك الأهداف لأن مصر قد تتمرد على الأهداف السابقة ولكن إذا تحقق الهدف الرابع فلن يمكن لمصر - لا قدر الله - أن تفلت من القبضة الأمريكية التي ترمى الى شل عناصر (الفعل) و (الثورة) وإسكات ينابيع التمرد المتدفقة في المجتمع المصري ضد الاستعمار الامريكي الجديد.

ويمضى الكتاب مستعرضا وسائل الاستراتيجية الامريكية في مصر، هذه الوسائل التي تحددت الى وسائل اقتصادية عن طريق المعونة الامريكية والقروض الطويلة والقصيرة والمنح الاقتصادية التي لا ترد، وكلها وسائل لربط عجلة الاقتصاد المصري بعجلة الاقتصاد الغربي وكذلك السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي المصري.

وعن الوسائل السياسية فالمعروف أن الإدارة السياسية الأمريكية تهدف الى زعزعة مفهوم الولاء للوطن (لمصر)، وضرب الوحدة الوطنية، وتدعيم الولاء الطائفي، وربط الوسائل السياسية بالوسائل الاقتصادية عن طريق الضغط السياسي الأمريكي الشديد.

أما الوسائل العسكرية فالكتاب يوضح أن أردأ أنواع الأسلحة يعطى لمصر، في حين أن أحسن الأسلحة تذهب الى الكيان الصهيوني. بالإضافة الى الضغط الخطير من أجل التسهيلات العسكرية (وهي عبارة مخففة تعنى القواعد العسكرية) ويستعرض المؤلف الوسائل الأخرى المرتبطة بالوسائل السابقة التي تكمن في السيطرة على الإعلام وتوجيهه توجيها يخدم استراتيجية الولايات المتحدة. والتبادل الثقافي الرسمي وشبه الرسمي والمشروعات العلمية والثقافية المشتركة. ويوضح الكتاب - بعد ذلك - كيف أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هي الخندق الأول للاختراق الثقافي والعلمي لمصر. وأن البحوث العلمية المشتركة هي الخندق الثاني لهذا الاختراق.

يحدثنا المؤلف أن أول اهتمام امريكي بالمنطقة كان عام ١٨١٥م حين عين المجلس الامريكي الخاص بالبعثات التبشيرية الاجنبية ممثلين له في القدس وعهد إليهم بمهمة تكوين بعثة تبشيرية في القدس. ولما واجهت البعثات التبشيرية المقاومة خاصة من القانون العثماني السائد وقتها الذي كان يحظر اي نشاط تبشيري للمسيحيين حولت الولايات المتحدة اهتمامها ناحية التعليم. وكانت البداية مدارس الأحد فافتتح المُبشرون أول مدرسة رسمية لهم في بيروت عام ١٨٤٢م وتدريجيا ارتقت مدارس التبشير الى كليات ثم المستوى الجامعي. ويقدم المؤلف إحصائية

عن التغلغل الثقافي الامريكي في منطقة الشرق الأوسط مع بداية القرن العشرين ففي تركيا كان هناك ٣٦ مدرسة أمريكية ثانوية، و٣٩٨ مدرسة أولية، و٤ مدارس لاهوتية. وفي ايران ١٠٨ مدرسة وفي سوريا ٩٥ مدرسة وفي مصر ٢٠٠ مدرسة. ويمضي الكتاب الى الحديث عن التعاون الثقافي الذي نشأ بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني - في مايو ١٩٤٨م - وكيف أن هذا التعاون بدا وكأن مخططا له من سنوات بعيدة.

وعن الجامعة الأمريكية فهي انشئت بالقاهرة عام ١٩١٩م ومارست منذ إنشائها التبشير الديني. ثم جاءت فترة السبعينات (السادات) فلعبت الجامعة الأمريكية دورا سياسيا وثقافيا وحضاريا خطيرا لخدمة أهدافها الاستراتيجية بالمنطقة. ويعترف المؤلف ببعض القصور في بحثه عن الجامعة الامريكية ويرجع هذا إلى أن الجامعة الامريكية تفرض ستارا حديديا حول نفسها وأبحاثها ووظائفها الثقافية والسياسية.

ويمضى الفصل الأول في تقديم محاور الأدوار التي تلعبها الجامعة الأمريكية في مصر. فالمحور الأولى يدور حول أن كافة المناهج الدراسية تبتعد تماما عن القضايا والحقائق المصرية والعربية، وهذه المناهج تم تدريسها وفقا للنمط الأمريكي في التعليم، بالإضافة الى النفقات الباهظة للتعليم في الجامعة الأمريكية، وكذا الخطورة الكبرى الممثلة في أن خريجي الجامعة دائما يحتلون مناصب اقتصادية وسياسية وإعلامية هامة في مصر.

أما المحور الثاني فيكمن في حقيقة البحوث التي تقوم بها الجامعة الأمريكية عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصرية. فعلى سبيل المثال في ١٩٨٢/١٢/٢٢ قام أحد أساتذة الجامعة الامريكية (وهو مصري) باستقدام (سامي زبيدة) وهو يهودي متعصب للصهونية يدرس في احدى جامعات بريطانيا جاء ليلقي محاضرات عن الصراع العربي والصهيوني وإيران). كما أن الأبحاث التي قام بها الدكتور (ليونارد بايندر) أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو والمستشار السياسي السابق لجولدا مائير قام باعداد بحث عن الجماعات الإسلامية في مصر، وأبحاث أخرى عن الاقتصاد المصري وهرب بأبحاثه إلى أمريكا.

أما المحور الثالث فهو صلة الجامعة الأمريكية بالعديد من القوى الوطنية المصرية ورجال القوات المسلحة المصرية. ويوضح الكتاب كيف أن الجامعة الامريكية تنتقى بعض رجال القوات المسلحة المصرية عن طريق منحهم الدراسات المجانية في اللغات والدرجات العلمية وتتيح لهم إجراء البحوث العلمية الخطيرة التي تتناول فيها تتناول أسرارا عسكرية وبشرية واقتصادية هامة.

أما الفصل الثاني من الكتاب فيتحدث عن الاتجاهات السياسية لابناء الصفوة في مصر، وهو دراسة ميدانية على طلاب الجامعة الأمريكية، وهذا الفصل يعترف المؤلف أنه ترجمة نقلا عن مجلة (ميدل ايست جورنال) وهي دراسة توضح التطبيق الحي للنتائج العلمية الخطيرة التي تجري في مصر وهي أصلا ضد مصر والعالم العربي والإسلامي.

ويقدم الكتاب احصائيات خطيرة من عينة البحث توضح ان المصريين الذين يتلقون

تعليمهم في الجامعة الامريكية بالقاهرة بعيدون تماما عن وطنهم ولا يملكون مطلقا أي مؤشرات مستقبلية أو أي حلول لمصر او العالم العربي.

أما الفصل الثالث من الكتاب فهو يتناول بالتحليل البحوث المشتركة في مصر، ويتحدث المؤلف باسهاب عن الفرق بين الاحتكاك الثقافي والاختراق العلمي ثم يورد المؤلف نماذج لظاهرة البحوث المشتركة في مصر والتي تتناول أخطر قضايا المجتمع المصري وتوظيف هذه البحوث لا للنهضة بمصر ولكن لربطها بقيود حديدية بالولايات المتحدة الأمريكية وكذا تقديم كل ما تريد اسرائيل معرفته عن مصر تحت ستار البحوث العلمية المشتركة.

يقدم المؤلف قائمة هامة ـ قبل استعراضه للبحوث المشتركة بأسماء الهيئات والوكالات والمؤسسات التي أنشأتها الولايات المتحدة الامريكية للقيام بالتجسس والاختراق العلمي والاقتصادي والثقافي وارتباط العديد من هذه الاجهزة بوكالة المخابرات المركزية الامريكية.

ويقدم المؤلف كذلك نماذج للبحوث المشتركة مع الاسرائيلين فيورد مجموعة من الحقائق الخطيرة عن المركز الأكاديمي الإسرائيلي الذي انشيء عام ١٩٨٢ تنفيذا لاتفاقيات كامب ديفيد، وقد مارس هذا المركز مسحا منظما للمجتمع المصري سياسيا واجتماعيا وسبق هذا مؤتمر ووترجيت الإسرائيلي الذي ضم علماء الطب النفسي الصهاينة والمصريين في ٢٥ يناير ١٩٨٠، ومؤتمر لوزان الذي عقد بعد شهور من يناير ١٩٨٠ استمرارا للتعاون العلمي بين الصهاينة والمصريين ومؤتمر الاسكندرية الذي عقد وكان القصد منه البحث التاريخي للصراع العربي الصهيوني وكان يرأس الوفد الصهيوني شلومو جازيت الرئيسي السابق لجهاز الموساد (جهاز المخابرات الاسرائيلي) أما عن القائمة الهامة للبحوث المشتركة، فالمؤلف يوردها موثقة وواضحة.

ويورد كذلك اسماء المؤسسات المصرية التي تتعامل مع الجهات الأمريكية والصهيونية فيعرض المؤلف مجموعة من الأسماء لبعض الاساتذة بكليات الاعلام والعلوم والصيدلة والآداب بجامعة القاهرة والزقازيق وعين شمس والاسكندرية والمنصورة، كما تتعامل بعض المؤسسات الصحفية المصرية، ومعهد التخطيط القومي، ووحدة العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية.

ويورد المؤلف كذلك عدة بحوث علمية مشتركة خطيرة منها مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، ويختتم الكتاب صفحاته بقائمة عن الأبحاث التي أجراها المركز الأكاديمي الإسرائيلي في مصر خلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٥.

وأخيرا فالكتاب جهد وطني لمؤلف يعد أول من كتب بالتفصيل والتوثيق عن دور الجامعة الأمريكية خاصة والسياسة الأمريكية عامة في اختراق الوطن العربي وقد خصص المؤلف كتابه بالحديث عن مصر وما يجرى فيها تحت ستار البحوث العلمية المشتركة. وإذا كانت بعض المعلومات التي أوردها المؤلف مبتورة بعض الشيء فهذا راجع ليس الى تقصير المؤلف ولكنه راجع الى صعوبة الحصول على (التفاصيل) الكاملة عن الجامعة الامريكية ودورها الخطير في اختراق

العقل المصري وتطويعه و(برمجته) لأداء الأدوار التي تتطلبها الأهداف الاستراتيجية للاستعمار الأمريكي الجديد.

وهذه الملاحظة لا تقلل مطلقا من قيمة الكتاب العلمية، فهو يعد بكل الدقة في التعبير محاولة للرصد والكشف عن الدور الخطير الذي تقوم به الولايات المتحدة الامريكية عبر خنادقها في مصر، والكتاب دعوة جادة لباقي العلماء والباحثين لإكمال الجهد من أجل الكشف عن المزيد من أسلوب وممارسات الاستعمار الأمريكي الجديد.

بقيت كلمة نوجهها من فوق منبر هذه المجلة الى (بعض) أساتذة الجامعات المصرية الذين قبلوا ـ تحت ظروف معينة ـ التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في مصر. نقول لهم بكل الحقائق العلمية المجردة الكاشفة إن المهمة القومية لكم تكمن في تعليم الأجيال لا إفسادها، وأمانتكم العلمية تلزمكم بعدم تسريب البحوث والدراسات الأكاديمية الى دولة ثبت للقاصي والداني وللمتعلم والأمي وللمثقف والجاهل أنها العدوة الأولى لمصر والوطن العربي والإسلامي وأن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية علميا واكاديميا لن يحقق ولا حتى منافع مادية، ذلك أن الولايات المتحدة بأسلوبها القائم على عمل المخابرات فإنها بعد أن تحصل على كل ما تريده من أصدقائها فإنها تحرقهم. . وأسألوا التاريخ عن الزعماء والعملاء والقادة الذين تحالفوا معها.
ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

التطبيع ـ المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية
عادل حسين
بيروت، مكتبة افرال للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ١١٠ص.

مراجعة: جورج المصري
القاهرة ـ مصر

في إطار أهتمام عدد من الباحثين العرب بتحليل نمط العلاقة بين مصر وإسرائيل عقب توقيع معاهدة «السلام» المشتركة بين البلدين في مارس/ آذار ١٩٧٩ يأتي كتاب الأستاذ/ عادل حسين لتقييم اختيار وخطوات التطبيع على المستوى الاقتصادي. يتألف الكتاب من أربعة أبواب، تسبقها مقدمة وتتبعها خاتمة، وينقسم كل باب إلى عدد من الفصول حسب الموضوعات التي يتناولها: يدور الباب الأول حول الاقتصاد الاسرائيلي وكيفية تمحوره حول نفسه ومصادره المتكاملة، ويرصد الباب الثاني مراحل تطور الاقتصاد الاسرائيلي، ويناقش الباب الثالث دور الانفتاح المصري إقتصادياً كمدخل للتطبيع، ويعرض الباب الرابع والأخير لهيمنة إسرائيل من الداخل من خلال التطبيع كمفهوم وممارسة.

عرض الكتاب : المشروع الصهيوني مشروع سياسي له قيادة مستقلة في الارادة تقود بكفاءة عالية صراعاً لتثبيت الوجود ثم لاستخدام هذا الوجود رأس جسر للتوسع والانتشار. والاقتصاد الاسرائيلي يخضع في أسلوب إدارته وعلاقاته الخارجية لقرارات الاستراتيجية العليا، والكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخداماتها يضحى بها إذا تعارضت مع هذه الاستراتيجية. ومن القضايا التي يثيرها المؤلف في بحثه عن ماهية الاقتصاد الإسرائيلي هي رغبة إسرائيل في تعظيم اعتمادها على الموارد والامكانات المحلية لإشباع حاجات سكانها بأى تكلفة اقتصادية بالرغم من كثافة الدعم الذي تتلقاه عبر تحالفاتها الدولية، فيتزايد اهتمامها على سبيل المثال بأبحاث الطاقة الشمسية وعمليات التنقيب عن النفط في منطقتي البحر الميت والسهل الساحلي بالرغم من التزامات أمريكا تجاهها بالامدادات النفطية. وتعد الإدارة المركزية من أهم سمات الاقتصاد الاسرائيلي الذي يعتمد على ملكية الدولة للوحدات الاقتصادية وتوظيفها للعمالة بالاضافة الى سلطاتها التجارية والمالية في تخصيص الموارد وسن القوانين لتشجيع الاستثمار في مجالات صناعية معينة وتنشيط دور المصارف المتخصصة والمجالس القومية لتحقق المركزية من دون بيروقراطية تخنق المبادرة الفردية.

ويوضح المؤلف عدم استطاعة أى دارس للاقتصاد الاسرائيلي أن يتغافل عن دور العلاقة الفريدة للكيان الصهيوني مع الخارج. فقد أثرت تلك العلاقة على آليات الاقتصاد منذ نشأة الدولة وبعدها فكان ينفق دائماً في مستوى يعلو كثيراً على موارده المحلية اعتماداً على تدفق المعونات الخارجية المتزايدة التي وإن اختلفت مصادرها وأشكالها ولكنها لم تنقطع مما مكن الدولة من التصرف في أموال المعونة كمورد ثابت فوظفته لخدمة مشروعها الخاص بحساب دقيق للمصالح الاستراتيجية للحليف الذي تحدده كل مرحلة ووفق توازنات مستقلة لإمكان قيام الدولة وتوسعها في قلب الوطن العربي الخاضع لهذه القوة الخارجية (الدولة العثمانية، إنجلترا وفرنسا، أمريكا) وقد استطاع المشروع الصهيوني تعظيم مكوناته دائماً بحيث يحقق مستوى من علاقات القوى لايفقده مرونة التحرك مستنداً إلى العلاقة الوثيقة للمنظمات الصهيونية بالدولة والقدرة على إستيعاب الفئات الصهيونية المنتشرة في العالم وتوظيفها لمصلحة المشروع العام.

والواضح من تحليلات المؤلف في الباب الثالث مدى تركيزه على إشكالية الاقتصاد المصرى في مرحلة الانفتاح بابراز دلالة اعتماد ذلك الاقتصاد على موارد النفط، السياحة، تحويلات العاملين في الخارج. فقد خططت الجهات الخارجية لتنمية تلك الموارد التي لاتنتج عن جهد تنموى حقيقي. بل أن استمرارها يعني تبعية الهيكل الاقتصادي المصري للخارج فبمجرد نشوب قتال تتوقف هذه الموارد مما يعنى أن التكلفة الاقتصادية لقرار مصرى بالحرب تكاد تكون غير محتملة وهو مايعني انتقاصا من منعة الأمن القومى للدولة التي تأخذ في التضاؤل بازدياد المساعدات الأمريكية لها بما تشكله من ضغوط على الاقتصاد وتحكم فيه. ولعل أخطر ما واجهته مصر في عهد الانفتاح هو تقليص سيطرة الدولة على إدارة الاقتصاد القومي بتحرير الأسعار من سيطرة السلطات المحلية وإخضاعها لهيكل الأسعار المتميز الذي تحدده الأسواق الغربية مما مهد السبيل ليكون هيكل الاقتصاد المصري متسقاً مع متطلبات السلام الأمريكي ـ الصهيوني. وعلى سبيل

المثال ففي قطاع الصناعة إدركت المخططات الخارجية صعوبة تصفية منشآت القطاع العام فصدرت التعليمات بوقف المشروعات العامة الجديدة وقدمت الدولة كل الحوافز لتنشيط القطاع الخاص بهدف زيادة وزنه النسبي ليصبح شريكاً محتملاً للمستثمرين الأجانب وكل ذلك مهد السبيل لإسرائيل لفرض نفوذها على الاقتصاد المصري فقواتها هي التي تحتل الأرض التي مثلت مراحل الانسحاب منها ورقة ضغط أساسية في المقايضة. والنفوذ الصهيوني داخل المؤسسات الأمريكية التي اعتمدت عليها الدولة في السبعينات بالإضافة إلى تشوه المراكز العصبية في المجتمع المصرى وظهور فئات طفيلية تتلهف على التعامل مع الغرب مما مهد الطريق لعملية التطبيع. وهذا مايطرحه الباب الرابع في فصله الأول «التطبيع كمفهوم ـ هيمنة إسرائيلية من الداخل»، ويعتمد المؤلف في كشفه لمخطط الهيمنة الصهيونية على التقارير الرسمية لوكالة التنمية الدولية التي تعلن منذ عام ١٩٧٥ أن برنامج مساعداتها موظف لخدمة المفهوم الأمريكي للسلام ويؤكد أن التقويمات السياسية للولايات المتحدة ودعمها لمصر تحكمها تصورات صانعي السياسة في الإدارة الأمريكية بشأن مايمثله السادات: السلام، التوجه الغربي، معارضة الاتحاد السوفيتي. وإعادة النظر في تلك السياسات يعني انهاء المساهمة الأمريكية لمصر سياسياً واقتصادياً. وينتقل المؤلف في بحثه لتقارير الوكالة إلى الكشف عن محاور التحرك الأمريكي في مصر والتي تركز على مواصلة البرامج الإستهلاكية والاهتمام بسكان المدن وخاصة الفئات الاجتماعية المؤثرة ويستبعد المشروعات التي تعطي لأحد البلدين ميزة نسبية على حساب الآخر مثل تحويل حصة مياه النيل لإسرائيل وينحى بصورة مؤقتة المشاريع المعقدة تكنولوجيا مثل المحطات النووية. وبصورة عامة فإن أخطر ما في البرنامج المقترح هو أنه يبدو تشجيعاً لحركة تلقائية وتعامله مع الجانب المصري كوحدات متفرقة في حين أن مجموعات الجانب المضاد تتحرك من دون أن تفقد خطوط اتصالها بمركز القيادة.

وينتقل المؤلف إلى أهم أجزاء الكتاب حينما يستعرض الفصل الثاني من الباب الرابع ماتم تحققه من مخطط الهيمنة الصهيونية على مصر في قطاعات اقتصادية مؤثرة فخطورة ماطلبته إسرائيل بشأن النفط ألجأ السلطات المصرية إلى إحاطة الترتيبات بسرية كاملة فلم تأخذ شكل اتفاقية دولية وإنما قيل أنها مجرد تنظيم لعلاقات بين شركة مصر للبترول وثلاث شركات إسرائيلية (باز، دليك، سونول)، وحقيقه الأمر أن مصر أعطت لإسرائيل معاملة تفضيلية فأصبح لها حصة منتظمة من النفط المصرى (أكثر من مليوني طن سنوياً) تحصل عليها بسعر يقل ٥ دولارات في البرميل الواحد عن سعره السائد في السوق العالمية بالإضافة إلى ميزة توفير النقل لقرب المسافة بين إيلات ومواقع الإنتاج. ومثلت اتفاقية التجارة بين البلدين إطاراً لتأكيد حق إسرائيل في استخدام أبواب مصر مفتوحة بضمان اشتراك الصهاينة في المعارض وتفضيلات المزايا الناشئة عن أى اتحاد جمركي أو منطقة حرة فيصبح أى من الطرفين عضواً فيها.

وفي بيان أساليب التسلل الصهيوني الى مصر يوضح المؤلف قذارة الأدوات الإسرائيلية لتحقيق أهدافها فلم تندرج ممارساتها تحت أعراف التبادل التجاري بين الدول بل مثلت نمطاً مريباً متسللاً تحت غطاء رجال أعمال من جنسيات مختلفة وارتبط اسم السادات بهذا الدور في علاقات مباشرة برأس المال الصهيوني ولقاءات معلنة مع المستثمرين الصهاينة مثل اللورد سيف (الصهيوني

الانجليزي) الذي خطط للنفاذ إلى مشاريع الأمن الغذائي بل أن تجارة الألماس الإسرائيلي وتهريبه كانت تدار بواسطة عصمت السادات وأولاده.

تقويم الكتاب : من الاستعراض السابق لموضوعات الكتاب يمكن القول أنه كتاب تطغي عليه روح الكتابة الصحفية فهو أقرب إلى الخاطرات الفكرية المنظمة منه إلى البحث الأكاديمى الجاف خاصة في نصفه الأخير عند بحث التطبيع كمفهوم وممارسة ولكن هذا لايمنع تشبيهه بقارع الناقوس الذي يفتح باب الاجتهاد النظري والرؤية الموضوعية لقضايا الأمة العربية والخطر الذي يتهددها من إسرائيل لايجاد مخرج من الأزمة التي وقعنا فيها منذ أن اعتمد السادات على أمريكا في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في اتفاقية الفصل بين القوات عام ١٩٧٤.

وبقى أمامنا أن نسجل بعض الملاحظات:

ـ فمن الناحية الشكلية، جاء الكتاب بعنوان «التطبيع ـ المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية» دون تحديد للإطار المكاني للتطبيع وهو بالتأكيد مصر وبذلك فأن المؤلف يكون قد نكص عن وعده للقارىء في بداية الكتاب بأنه يعالج الموضوع بمنهج قومي فكان الأجدر به توضيح تأثير التطبيع على لبنان خاصة في أعقاب الغزو الاسرئيلي عام ١٩٨٢. بالاضافة الى أن «المخطط الصهيوني» يجب أن يتضمن دور المنظمات الصهيونية العالمية في التطبيع ولكن المؤلف ركز على دور الدولة الاسرائيلية وباشارات هامشية لفاعليات صهيونية فردية كاللورد سيف.

كان من المتوقع ـ وهذا بديهي ـ أن يسهب المؤلف في شرح الخلفيات التاريخية للعلاقة الفريدة بين إسرائيل والدول الاستعمارية ولكنه ذكر ذلك باقتضاب (ص ٢٢ لقد اختلفت مصادر المعونة وأشكالها ولكنها لم تنقطع قط) فلم يبرز دور فرنسا في تسليح الجيش الاسرائيلي قبل حرب عام ١٩٦٧ أو أثر المساعدات الالمانية منذ عام ١٩٥٣ (اتفاقية التعويضات) على بناء الاقتصاد الاسرائيلي.

ـ إن المعالجة انتهجت الأسلوب الوصفي، أي أسلوب السرد المجرد في الجزء الثاني من الكتاب وكان يؤمل من باحث متخصص في مقدرة الأستاذ/ عادل حسين أن ينهج في تناوله لهذه الحقائق أسلوباً تحليلياً من شأنه أن يشخص ويفسر ويربط ويستنتج الا أنه آثر الطريق السهل ومن هنا جاء هذا الجزء محدود نسبياً خلافاً للبابين الأول والثاني اللذين شرح فيهما ماهية الاقتصاد الإسرائيلي.

ـ كان الكتاب في حاجة الى فصل أخير، وليست خاتمة انشائية كما فعل المؤلف، تركز فيها النتائج الأساسية التي توصل العمل وتوضع من خلالها مقترحات عملية لمقاومة التطبيع على المستوى الإقليمي في مصر باستعراض دور المقاومة المصرية النقابية والشعبية في التصدى للمخطط العدواني.

هذه الملاحظات الشكلية لن تنال من أهمية الكتاب والبحث الجاد المقدم من خلاله كأحد الدراسات الجادة النادرة التي تضع العرب أمام حقيقة ضرورة مواجهة الصهيونية في مرحلة هيمنتها الجديدة التي بدأت بما اصطلح على تسميته «اتفاقية كمب دايفيد للسلام بين مصر وإسرائيل».

اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام مع الاشارة الى الكويت

حسن علي سليمان،
دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٥، ٣٠٢ص

مراجعة : محسن كاظم
قسم الاقتصاد / جامعة الكويت

يقدم الدكتور حسن علي سليمان في الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته عرضا شاملا لاقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام. ولعل من المناسب الإشارة في البداية الى هيكل الكتاب ومفرداته. فالكتاب يحتوي على أربعة أبواب، يشمل الباب الأول فصولا تمهيدية أربعة هي: مداخل اقتصاديات العمل، العمل في المجتمعات الصناعية، القوى العاملة والتنمية، والتكنولوجيا ومتطلبات القوى العاملة في العملية التنموية. ويتناول الباب الثاني أسواق العمل والأجور والاستخدام في فصول ستة هي: فرص العمل (الجوانب الكمية)، عرض العمل (الجوانب النوعية)، الطلب على العمل، أسواق العمل (تحليلات النظرية الاقتصادية)، واقع أسواق العمل وسبل تحسينها، والأجور والرفاهية الاقتصادية. أما الباب الثالث فيتناول العلاقات الصناعية في فصول ثلاثة هي: تنظيمات العمل وتشريعاته، المساومة الجماعية، وبعض جوانب العمل في المجتمع الاشتراكي المخطط مركزيا. وأخيرا يعالج الباب الرابع العمل والاستخدام في دول مجلس التعاون الخليجي مركزا على الكويت. ويشتمل هذا الباب على فصلين: واقع العمل والاستخدام في دول مجلس التعاون الخليجي واقتصاديات العمل والاستخدام في الكويت.

وتتمثل ميزة الكتاب في تقريرنا بالأمور التالية:

١ - النظرة التحليلية التي تكاد تتجلى في معظم صفحات الكتاب.

٢ - المحاولة الجادة لعرض الموضوع في إطار العملية التنموية. وفي هذا السياق قدم المؤلف عرضا أوليا مركزا لاقتصاديات العمل والاستخدام في الكويت بصورة خاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام.

٣ - التركيز على الأوجه التطبيقية للنظريات والأفكار المطروحة في إطار من التحليل المقارن. فالمؤلف لايشير فحسب الى تجارب العديد من الدول في معالجه مشاكل العمل والاستخدام بل ويؤكد أيضا وحدة طبيعة هذه المشاكل من جهة وأسباب ودرجة تباينها من جهة اخرى.

٤ - غطى المؤلف العديد من الدراسات الحديثة والرائدة في موضوع اقتصاديات العمل والاستخدام والعلاقات الصناعية. وتميزت التغطية بكونها متوازنة وذات طبيعة انتقادية بناءة.

٥ - أثار المؤلف الكثير من التساؤلات المهمة وقدم لها في معظم الحالات حلولا تحليلية مقنعة. كما أنه أشار الى موضوعات عديدة على جانب عظيم من الأهمية لمسار العملية التنموية في

دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي: «تطوير جوانب المعرفة والوعي التكنولوجي، إعداد الدراسات المقارنة حول العمل والاستخدام، تطوير جوانب الاستثمار البشرى من خلال الدراسات الهادفة وبالارتباط بسياسات تخطيط القوى العاملة، تنسيق الجهود في مجال التنمية البشرية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، . . . الخ». وغني عن الذكر أن هذه الموضوعات جديرة باهتمام الباحثين وعنايتهم إذ أنها تمثل المشاكل الأساسية التي يتوقف على حلها مستقبل عملية التنمية المصيرية ذاتها، ليس في دول الخليج العربي فحسب، بل وفي معظم دول العالم الثالث أيضا.

٦ - استعمل المؤلف لغة سلسلة خالية من التعقيد والغموض استطاع بوساطتها باقتدار وجدارة عرض أفكار متشعبة ونظريات معقدة دون اللجوء الى الإطناب والإسهاب. ولهذا جاء العرض متوازنا ومركزا يترك للقارىء فرصة التفكير ويشجعه ويحثه على التعمق في الموضوع وتنمية معارفه وقدراته التحليلية.

٧ - أورد المؤلف في ختام الدراسة مراجعا عديدة أغلبها حديث العهد في اللغتين العربية والانجليزية. ومما لاريب فيه أن هذه القائمة الشاملة من المراجع توفر للطالب والباحث المتعمق على حد سواء الكثير من العناء في تقصى أدبيات موضوع الدراسة.

ولعل من المناسب أن نشير الى بعض الملاحظات الانتقادية رغم قلتها ومحدودية أهميتها. وفي هذا السياق نورد الأمور التالية:

١ - يتناول المؤلف العديد من الدراسات الرائدة بالشرح والتوضيح في متن الكتاب دون توثيق في المتن نفسه. وعليه فالقارىء مضطر للرجوع الى الملحق في ختام الدراسة للتعرف على الدراسة المعنية وكذلك يلزمه قراءة معظم هذه الدراسة للوصول الى المعلومات والأفكار التي يشير اليها الدكتور حسن في كتابه. وغني عن الذكر ماينطوى عليه ذلك من مشقة وعناء.

٢ - يورد المؤلف في نهاية كل فصل «اسئلة للمناقشة». ولكن هذه الأسئلة في معظم الأحيان، مع بعض الاستثناءات المهمة، لاتعدو أن تكون تذكيرا للقارىء بالمواضيع والنظريات والأفكار الرئيسة التي عالجها الفصل.

٣ - يورد المؤلف «ملخصا» لكل فصل في نهايته ولكن الملخص أحيانا ليس الا مجرد تعداد أو تعريف للبنود التي يشملها الفصل.

٤ - لايخلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، ومع ذلك لن تقلل هذه الأخطاء من متعة قراءة الكتاب نظرا لقلة عددها وسهولة التعرف عليها.

٥ - يتعرض المؤلف باقتضاب لبعض المشاكل الرئيسة التي تجابه الدول الخليجية والعالم العربي عموما وخاصة مشكلة العمالة الوافدة وافرازاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. وغني عن الذكر أن المعالجة المقتضبة لهذه الموضوعات لاتنسجم مع خطورة هذه المشكلات وأهميتها في المرحلة الحالية من التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية.

ويستمد الكتاب قيمته، في نظرنا، بالدرجة الأساسية من زاويتين الأولى افتقار المكتبة العربية للكتب التي تتبنى منهجية تحليلية مماثلة في حقله، والثانية الأهمية الفائقة لموضوع الاستثمار البشرى وتنمية الموارد البشرية والذي يحتل مركز الصدارة في الكتاب ليس في العالم الثالث عموما فحسب بل وفي دول الخليج العربية بصفة خاصة.

والكتاب يهدف على حد تعبير مؤلفه الى «تلبية حاجات الطلبة في المرحلة الجامعية الأولية وكذلك الباحثين والمعنيين بجوانب اقتصاديات العمل والعلاقات الصناعية». والمؤلف، في تقديرنا، قد وفق في تحقيق هدفه خير توفيق إذا أنه قدم دراسة متعمقة تتسم بالبعد التحليلي والتوازن والوضوح والسلاسة وتعكس احاطته الجامعة بأدبيات الموضوع وخبرته المهنية الواسعة. ونحن إذ نهنىء الدكتور حسن علي سليمان على هذا الإنجاز العلمي الأصيل والمتميز نتطلع إلى المزيد من إسهاماته القيمة في إغناء المكتبة العربية وتنوير القارىء العربي.

تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية

أحمد يوسف أحمد

القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥

مراجعة : محمود الورداني

القاهرة / مصر

على كثرة وتنوع الدراسات التي تناولت آثار الثروة النفطية، من جوانب وقضايا متعددة، فإن هذه الدراسة تختلف بشكل جذرى عن غيرها من الدراسات، باعتبارها ليست دراسة فردية تحمل وجهة نظر محددة على النحو الذي ألفناه.

قام بالدراسة منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط التابع لجامعة الأمم المتحدة ـ في اطار مشروع المستقبلات العربية البديلة. وقدر مر إعداد هذا العمل بمراحل عديدة: أولها إعداد ورقة عمل بحثية تضم كل وجهات النظر المتعلقة بالموضوع، من خلال الأدبيات ذات الأهمية سواء كانت كتباً أو دراسات أو مقالات. وثانيها توزيع هذه الورقة البحثية على عدد كبير من المفكرين والكتاب، وبعض ذوي الخبرة الذين ساهموا في اتخاذ قرارات بترولية، أو ممن شغلوا أدواراً رسمية هامة سواء في أقطار عربية أو من مؤسسات عربية ودولية. وشارك في الندوة واحد وعشرون كاتباً ومفكراً من مصر والعراق والسعودية والكويت وقطر ولبنان وليبيا وفلسطين. أما ثالث هذه المراحل، فهو اجتماع هذه النخبة من الباحثين والمفكرين في اطار ندوة عقدت في الفترة من ١٥ ـ ١٧ مارس ١٩٨٣ لمناقشة كل ماعرضته الورقة البحثية المشار إليها. وأخيراً قام الباحث د. احمد يوسف احمد ـ الذي أعد الورقة الأصلية المعروضة كخلفية للحوار في الندوة ـ بصياغة العمل في شكله النهائي.

تحتوى الدراسة على فصل تمهيدي، يتناول بعض المقدمات الضرورية اللازمة للولوج في قضية البحث. ثم تنقسم الدراسة بعد ذلك الى فصلين أساسيين، يضم الأول خمسة عناصر أساسية، بينما يضم الثاني عنصرين وخاتمة. وقد عمد الباحث في بداية تناوله لكل موضوع، إلى تحليل الأدبيات المنشورة، ثم تحليل الاتجاهات العامة للندوة، على النحو الذي يبرز مناقشات الندوة بوصفها إضافة جديدة في بحث هذا الموضوع أو ذاك.

الفصل التمهيدي عمد الى تحديد دقيق لمصطلحات ثلاثة أساسية: أولها «الثروة النفطية». حيث اتخذ الكاتب من عام ١٩٧٣، الذي شهد الطفرة الهائلة في أسعار النفط، نقطة زمنية مناسبة، سوف تدور حولها دراسة تأثير الثروة النفطية على مجمل العلاقات السياسية العربية. وثاني هذه المصطلحات «التأثير المطلوب دراسته للثروة النفطية». وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن دراسة آثار هذه الثروة على العلاقات السياسية العربية لن تقتصر على الأبعاد المباشرة، بل سوف تمتد إلى الأبعاد غير المباشرة. وبعبارة أخرى، فإن سعر النفط على سبيل المثال لم يعد يقتصر على الأقطار النفطية وحدها، بل إن الأقطار غير النفطية التي شهدت إستقراراً نسبياً يمكن رده إلى تفكير الجماهير العربية في حل نفطي لمشاكلها بالهجرة للأقطار النفطية. وأخيراً، مصطلح «النظام القومي العربي» الذي يعني العلاقات السياسية العربية التي يهدف البحث إلى بيان مدى تأثرها بالثروة النفطية.

ينتقل بعدها المؤلف ليلقى نظرة عامة على أوضاع النظام القومى العربي قبل الطفرة النفطية. ويحدد عام ١٩٤٥، عام تأسيس الجامعة العربية، بداية لنشأة النظام القومي العربي، مع التسليم بأن هناك قوى خارجية لعبت دوراً أو آخر من هذه النشأة. وتمثل (ثورة ١٩٥٢) الحدث التالي الذي اكتسب بالنسبة للنظام القومي العربي وتطوره أهمية حاسمة تتجاوز الحدث الأول. فلقد تبلورت السياسة العربية لمصر في عهد عبدالناصر في محاور ثلاثة أولها محور النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي. والثاني محور العمل لتحقيق شكل من أشكال الوحدة العربية. والثالث محور تأييد وتدعيم النظم العربية المماثلة - في توجهاتها العامة - للنظام المصري. وقد ترتب على ذلك قيام مصر بالدور القيادي في النظام القومي العربي، ذلك الدور الذي اكتسب تأييد غالبية الجماهير العربية. وبالرغم من وجود تحديات للدور القيادي المصري الذي كان يحدد التوجهات العامة للنظام القومي العربي، فان هذا الدور ضرب من الخارج، من خلال العدوان الإسرائيلي الأمريكي في عام ١٩٦٧، كما ضرب من الداخل بسبب عوامل الضعف الذاتية للنظام المصري نفسه والتي ساهمت في هزيمة ١٩٦٧ وضرب أخيراً بسبب تغير قيادة النظام بوفاة عبدالناصر وحلول السادات الذي وجه ضربة قاصمة لهذا الدور. وفي نهاية هذا الفصل التمهيدي نجد هناك مناقشة للمرحلة الانتقالية قبل الطفرة النفطية، فيما بين هزيمة ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣. والمعروف أنه كان من بين نتائج هزيمة ١٩٦٧ اللجوء الى سياسة تعمل كحد أقصى الى إزالة آثار العدوان. كما أن الأبعاد الاقتصادية لهذه الهزيمة، دفعت القيادة المصرية الى قبول دعم مالي من نظم عربية محافظة، وسحب قواتها من اليمن. لقد أدت الهزيمة باختصار الى مزيد من التصدع في قيادة مصر للنظام القومي العربي، بعد قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ثم رحيل عبدالناصر ومجيء السادات.

أما الفصل الأول فيحوي مناقشة تأثير الثروة النفطية على الأبعاد الذاتية للنظام القومي العربي. وثمة فرضية أساسية يجرى بحثها خلال هذا الفصل، وتدور حول ما اذا كان هناك دور محوري للنفط في ظهور نظام عربي جديد. وكالعادة يبدأ المؤلف بتحديد الأدبيات المنشورة في كل قضية فرعية، ويعقب ذلك تحليل الاتجاهات العامة للنقاش في الندوة. ويجري بحث هذه الفرضية من خلال خمس عناصر رئيسية، يتناول العنصر الأول، «بناء قاعدة للقوة العربية»، حيث أشارت الأدبيات المختلفة في هذا الخصوص الى أن مادة حيوية كالنفط، تعد مدخلاً أساسياً للحديث عن قاعدة للقوة العربية، يسهم النفط في بنائها على الصعيد الاقتصادي والعسكري. ومن المنطقي أن يكون التصور والأمل في أن تسهم الفوائض النفطية في تطوير قضية التنمية، من خلال منظور وحدوي يغلب المصلحة العربية الكلية على المصالح القطرية. ومن ناحية أخرى، فانه من المفترض أن يسهم النفط في تحقيق البعد العسكري لقاعدة القوة العربية. ومن المعروف أنه قد حدثت قفزة كبيرة في مجال التسليح وميزانيات الدفاع، بحيث أنفق حوالي ٥ بالمائة من الايرادات النفطية في شراء السلاح.

ومما ولاشك فيه أن الأداء العربي لم يتمكن من استغلال هذه الإمكانية المتاحة. فالفوائض المتراكمة لدى الأقطار المصدرة للنفط إلى الدول الصناعية المتقدمة، تتعرض للتآكل المستمر بسبب التضخم، فضلاً عن شيوع نمط الاستهلاك الكمالي من الغرب، وكذلك أوجه القصور الواضحة من السياسات التنموية العربية. أما على صعيد البعد العسكري، فان المال النفطي لم يقدم مساهمة فعالة في هذا الصدد، نتيجة لتأخر القدرات الدفاعية لبعض الأقطار العربية، حيث لم تتواكب الإمكانيات المادية مع المصادر المستعدة لتوفير السلاح، إلى جانب الضغط العربي الذي تتعرض له الأقطار العربية لشراء السلاح بثمن مرتفع. وعموماً فان أغلب الباحثين يخلصون الى أن النظام الاستعماري الجديد للمنطقة العربية استولى فعلياً على كل عائد الثروة العربية، واحتكر عملية إعادة تدويرها لمصلحته.

كيف ناقش المفكرون والخبراء إذن هذه القضية داخل الندوة؟ انقسمت الآراء مابين مؤيد للدور الإيجابي للنفط، ومابين معارض، ومابين مجموعة ثالثة حاولت أن تبين أن ثمة شروطاً غائبة هي المؤدية للظواهر السلبية المصاحبة. أما أنصار الرأى الأول فيد للون على دور النفط الايجابي من خلال إسهامه في بناء قاعدة ثقافية في الخليج والجزيرة بشكل خاص. والمعارضون يذهبون الى أن الثروة النفطية أصابت الأجيال العربية بالوهن القومى والوطني. فالجيل الذي كان يقود النضال العربي في الستينيات، تحول في السبعينيات والثمانينيات إلى جمع المال. بل إن هذه الآثار تمتد الى القوى الوطنية المنتجة من الأقطار النفطية ذاتها، إذ أنه ونتيجة الاعتماد على استيراد العمالة، ثم «تهميش» دورها الإنتاجي، وبالتالي إضعاف دورها السياسي. وفيما يتعلق بدور النفط في بناء قاعدة علمية، فان البعض يشير إلى أن النفط قد «زيف» حضارة الخليج. كما أن الحديث عن آثار إيجابية للنفط من خلال التعليم، هو حديث تنقصه الدقة. فالتعليم لم يكن دوماً عاملاً إيجابياً، بل يمكن أن يصبح التعليم والنخبة المثقفة من بين عوامل تعميق السلبيات الموجودة. وتشير المجموعة الثالثة الى غياب مجموعة من الشروظ الضرورية كي تؤتي هذه الثروة ثمارها. فتدفق الفوائض

النفطية خارج الوطن العربي سببه غياب المؤسسات العربية القادرة على استخدام هذه الفوائض وغياب التخطيط الاقتصادي الفعال، إلى جانب الخلافات السياسية بين الأقطار العربية، وغياب الديمقراطية في كامل أقطار الوطن العربي.

ويتناول العنصر الثاني تغير الأدوار القيادية داخل النظام القومي العربي، حيث برز الدور القيادي السعودي خلال هذه الحقبة النفطية، ثم دخول هذا النظام الى مرحلة تعدد مراكز النفوذ، بعد اختفاء الدور القيادي المصري، دون أن يتمكن بلد عربي آخر من الحلول محل مصر.

ويناقش العنصر الثالث ظهور نظام فرعي جديد مرتبط بطبيعة التغيرات السياسية والاقتصادية والقيادية المصاحبة للثروة النفطية، وفي مقدمتها ظهور مجلس التعاون الخليجي كنظام فرعي وينتقل بنا العنصر الرابع الى الصراعات العربية ـ العربية على مستويين، يشمل أولهما النظام القومي العربي ككل، والثاني يتناول صراعات جزئية. اما العنصر الأخير فيناقش مسألة الوحدة العربية، لاسيما وأن الثروة النفطية رافقها ظهور تجمعات كمجلس التعاون الخليجي، وانقسام عربي بين مجموعتين من البلدان: فقيرة وغنية، ومايرتبط بذلك من مشاكل تتعلق بالعمالة المهاجرة على نحو خاص. ويتحدد الأثر السلبي للنفط على مسيرة الوحدة العربية، في أن هذه الثروة قد دعمت منطق الدولة القطرية، بما أوجدته من مصلحة هائلة للقطر النفطي في الحفاظ على بنيته كدولة مستقلة، وأصبح مظهر التضامن العربي هو المساعدات الاقتصادية.

واذا كان الفصل الأول يتناول دور النفط في ظهور نظام عربي جديد، فان الفصل الثاني يعالج تأثير الثروة النفطية على التفاعلات الخارجية للنظام القومي العربي. ويجرى تناول هذا الموضوع في نقطتين: الاولى ذات طابع اقليمي، وتدور حول الصراع العربي الصهيوني. والثانية ذات طابع عالمي، وتدور حول وضع النظام القومي العربي في النظام العالمي ككل. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فان هناك دراسات اتجهت إلى إثبات أن النفط ومشاكل السيطرة عليه تمثل الخلفية الاستراتيجية للصراع العربي ـ الصهيوني. وتأسيساً على الأبعاد النفطية لهذا الصراع، والعلاقة العضوية بين اسرائيل والاحتكارات النفطية الأمريكية، فان موقف هذه الاحتكارات يقوم على أساس منع هزيمة اسرائيل. أما النقطة الثانية، فتتعرض للنظرة السطحية القائلة أن النفط ساعد على تحسين الوضع العربي بما حمله النفط من إمكانات للقوة العربية.

وفي تحليل اتجاهات الندوة، نجد بعض الآراء وقد اتجهت الى اعتبار الثروة النفطية سبباً في أن يكون الوطن العربي أكثر عرضة للتغلغل الخارجي بكافة أبعاده. فالنفط كان حيوياً للغرب الرأسمالي الى الحد الذي يجعله يحارب من أجله حرباً عالمية ثالثة، وبالتالي عملت القوى الاستعمارية الغربية على خلق أدواتها في المنطقة لحماية مصالحها، ونجح الجانب الأمريكي على سبيل المثال في خداع بعض العرب وادعائه أنه يحميهم من الخطر السوفيتي، بينما يتمثل الهدف الحقيقي في ضرب أية صحوة شعبية ضد هذه المصالح.

Communication & Persuasion

التخاطب والاستمالة

G.H. Jamieson

هاري جاميسون

لندن كروم هيلم، ١٩٨٥، ١٧٠ ص.

مراجعة : عبد المنعم شحاتة محمود
كلية الاداب ـ جامعة المنيا

ونحن في بداية ثورة الاتصالات حيث التطور الهائل في الحاسبات الآلية والتخاطب عن بعد، والذي يلفت انتباهنا الى أهمية تخزين المعلومات لاستخدامها في مخاطبة كل من أنفسنا والأخرين والعالم من حولنا مما يثير الحاجة لدراسة ملامح وسائل التخاطب الجماهيري المتنوعة، والتي تلعب ـ رضينا أم ابينا ـ دورا هاما في حياتنا باستمالتنا الى تأييد ماتدعو اليه، باعتبار أن الاستمالة وسيلة فعالة لتغيير السلوك أو مقاومة هذا التغيير.

لهذا تأتي أهمية الكتاب الذي بين أيدينا لتناوله ملامح وسائل التخاطب الجماهيري المتعددة ودورها في الاستمالة أو مقاومة الاستمالة، ويتناول هذه العمليات من منظور واسع يهتم بالجوانب النفسية والاجتماعية للفرد، ويوضح وجهات النظر المختلفة المتعلقة بهذا المجال بشكل يفيد كلا من القائمين به والدراسين له.

وضم الكتاب ١٧٠ صفحة من القطع الصغير، موزعة على ١٤ فصلا.تبدأ بأربعة فصول تتناول العمليات العقلية ذات الدور الهام في تلقى التخاطب والاستجابة له وهي : التعلم والتذكر والتخيل والدافعية وذلك لارتباط الاستمالة بالطرق التي يتعلم بها الفرد، وبالعوامل التي تساعده على فهم ماتم تعلمه والاحتفاظ به، وأيضاً بالأسباب أو الاغراض التي تحدد أفعاله.

ويبدأ الكتاب بفصل عن التعلم لوجود أرضيه مشتركة بين التعلم والاستمالة هي تغيير وتعديل وتدعيم السلوك (معتقدات ـ اتجاهات ـ أفعال) مما يعني إمكانية الاستفادة من تراث نظريات التعلم في فهم الاستمالة وتفسيرها بل وفي صياغة نظرية عامة لها.

ولأن سعة المخ الإنساني محدودة لمعالجة وتخزين المعلومات التي تبثها وسائل الاعلام المختلفةومن ثم استعادتها، فانه يعتمد على الانتقائية، لهذا يصبح التذكر عاملا هاما في تطوير برامج التخاطب بهدف الاستمالة، ويصبح التعرف على عمليات التذكر ومحدداته مفيدا للقائمين بالتخاطب، ومحدداً هاماً لفعالية برامجهم.

ومن ناحية أخرى، ترتبط الاستمالة بالاشارات والرموز - كأساليب تعبير لفظية كانت أو غير لفظية - الاجتماعية وبقيم المجتمع وأطره الفكرية العامة (الأيديولوجية) لهذا يفرد المؤلف فصولا ستة (٥ - ١٠) لعمليات تكوين الرموز واللغة، وتوضيح العوامل التي تؤثر في تحديد معانيها وملامحها المختلفة، وتوضيح الدور الهام الذي تلعبه في موقف التخاطب، خاصة وأن لدى الانسان قدرة على التخيل تجعل من الممكن خلق أفكار وتصورات جديدة وربطها معا، وابداع الرموز المعبرة عن هذه الأفكار أو التصورات وتوظيف كل ذلك في موقف التخاطب.

ويوضح الكتاب الكيفية التي تزيد بها من فعالية وسائل الاعلام - أو من مصداقية المصدر الذي يستخدمها - من خلال التوظيف الجيد لأساليب التعبير اللفظية وغير اللفظية مؤكدا أهمية «المعنى» - الخاص بأساليب التعبير هذه - كمفهوم مركزى لفهم الاستمالة. كما تتوقف فعالية الاستمالة على مدى التطابق بين المعنى الذي يقصده المصدر والمعنى الذي يفهمه المتلقى.

كما يوضح الكتاب كيف يتباين توظيف أساليب التعبير في موقف الاستمالة بتباين الوسيلة الإعلامية - (صحافة - اذاعة - سينما. . الخ) - المستخدمة.

ويبرز الفصل الحادي عشر الدور الذي تلعبه الجماعة - وخصائصها الاجتماعية والثقافية - في موقف التخاطب، فكما يضع المصدر في اعتباره - عند اعداد رسالته - المتغيرات النفسية الخاصة به أو بالمتلقى، فإن عليه أيضا ألا يغفل معايير المجتمع وجماعاتة الفرعية وأنساق رموزها الاجتماعية خصوصا وأن للجماعة تأثيرها في تيسير أو كف التغيير الناتج (الاستمالة) عن التخاطب وذلك إما من خلال قادتها - حيث يتم تدفق المعلومات في خطوتين، إذ نوجه التخاطب الى قادة الرأى العام في الجماعة أولا، الذين بدورهم يخاطبون أعضاءها - أو من خلال أساليبها - بتوظيف إمكانياتها المتاحة لمكافأة أو عقاب الأعضاء - في جعل أعضائها يتبنون - مجاراة - معايير معينة حفاظا على هوية الجماعة وتماسكها في مواجهة الضغوط الخارجية.

ويتناول المؤلف - في الفصل التالي - تطبيقات الاستمالة في المجتمع، باستخدامها كوسيلة لتحقيق التجانس بين أفراده وجماعاته وزيادة شعورهم بالانتماء له، أو استخدامها بغرض تبرير الإعلان عن المنتجات المختلفة. ويبرز المؤلف كيفية الاستفادة من مبادىء علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة في زيادة فعالية الإعلان - والدعاية عموما - في جذب المستهلكين حيث أن الإنتاج بالجملة يستوجب تسويقا بالجملة.

ويميز بين الاعلان والدعاية باعتبار أن كلاهما أسلوب للتأثير في السلوك مستعينا بالفنون بصورها المختلفة، البصرية منها واللفظية، وتعد الدعاية أكثر عمومية من الإعلان فبينما الاهتمام الأساس للاعلان ذو طابع تجارى لاتوجه الا القيمة الاقتصادية فحسب، فان الدعاية تسعى للتأثير في استجابات الأفراد للقيم الاجتماعية والسياسية والحضارية للمجتمع ككل وأيديولوجيته العامة وجعلها محددا لطموحات ومتطلبات أفراده.

ولاتنفصل دراسة الاستمالة عن دراسة أيديولوجية المجتمع، فمن خلال الأيديولوجية نتعرف على الأطر الفكرية - الواقعية منها والمأمولة - العامة السائدة في المجتمع والتي تلعب دوراً

أساسياً في الاشراط (تشكيل السلوك) الاجتماعي للفرد وخلق أطر الدلالة التي في ضوئها يرفض الفرد الأفكار الدخيلة، أو على الأقل يختبر صدقها.

ويعرض في الفصل الثالث عشر أسس مقاومة الاستمالة (الاستمالة المضادة) مؤكدا أهمية الانتباه اليها ونحن بصدد الاستمالة ومصادرها المختلفة، وقد أبرزت الدراسات أن أكثر العوامل إسهاما في مقاومة الاستمالة هي التي تتعلق بمصداقيه مصدرها وتبنيه لمعتقدات معينة أو انتمائه السابق لجماعات بعينها.

ويوضح المؤلف الطرق المختلفة لتنميه مقدرة الأفراد على مقاومة الاستمالة، تلك الطرق التي تأتي ـ في معظمها ـ تطبيقا لمبادىء التعلم ـ الاشراط وتكوين العادات، وتوظيفا للظروف المختلفة ـ كالتي تساعد على تشتيت أو تركيز الانتباه أثناء التلقى ـ التي تيسر أو تعوق تلقى الرسالة.

ومن طرق المقاومه هذه، طريقة التجصين لـ«ماكجواير» والتي طورها بناء على المماثلة بين مقاومة الاستمالة وبين الوقاية من المرض باعطاء الفرد جرعة فيروسات ضعيفة لحث مقاومة الجسم لها اذا ما هاجمته نفس الفيروسات مستقبلا، وبالمثل يتم تعريض الفرد لمضمون التخاطب المراد مقاومته لحث الفرد على تنمية هذه المقاومة.

صورة أخرى لمقاومة الاستمالة قدمها «برهام» مرتكزا على الحالة الدافعية التي يثيرها شعور الفرد بأن حريته في اختيار سلوكه أو موقفه الاتجاهي من القضايا المختلفة مهدد نتيجة التعرض للتخاطب، فيدفعه هذا الشعور الى مقاومة التخاطب.

ويجمل المؤلف ـ في الفصل الأخير ـ ماسبق أن تناوله بالتفصيل، محددا العوامل النفسية والاجتماعية المختلفة التي تحدد فعالية الاستمالة وأهم هذه العوامل:ـ

١ ـ مدى ملاءمة التخاطب لنسق حاجات وقيم المتلقى وكونه معبرا عن طموحات ومتطلبات المتلقى الفعلية ـ وليس التي يتوقعها أو يتخيلها المصدر ـ ودوافعه.

٢ ـ مدى وضوح مضمون التخاطب وتطابق المعنى الذي يستهدفه المصدر مع الذي يفهمه المتلقى من هذا المضمون ويعد هذا دالة لمتغيرات سياق تقديم التخاطب وصياغة رسالته وتفاصيل المحاجة المتضمنه فيه.

٣ ـ مدى احتواء التخاطب على هاديات تشير لواقعية مضمونه وتضمنه بعض الحقائق الموضوعية فبدون هذه الحقائق يفقد التخاطب مصداقيته.

٤ ـ وضع العوامل الاجتماعية الخاصة بمعايير الجماعة وقيمها والخاصة بسياق التخاطب في الاعتبار.

معنى ذلك أن على القائمين بالتخاطب أو المسئوليين عنه الا يغفلوا المتغيرات النفسية المتنوعة للمتلقى من ناحية، الخصائص الاجتماعية للمجتمع الذي ينتمي اليه هذا المتلقى من ناحية اخرى فأي تخاطب لايضع في اعتباره كل هذه المتغيرات والخصائص فهو تخاطب قاصر،

بمعنى أخر على القائمين بالتخاطب أن يتعاملوا مع موقف التخاطب باعتبار أنه نسق تتفاعل مكوناته معا وتتبادل التأثير.

ويبقى أن نشير ونحن نقدم هذا الكتاب الى أهمية اجراء دراسات عربية للتخاطب لماله من تطبيقات متنوعة في مجالات متعددة كالتربية والصناعة والادارة والعلاج والتأهيل. . الخ، باعتبار أنه عملية أساسية في المجتمع كأحد خمسة مجالات رئيسية للسياق النفسي الاجتماعي المحيط بالفرد والذي ييسر أو يعوق صدور ضروب ما من السلوك بشكل يجعله سلوكا مرغوبا اجتماعيا. كما أن التخاطب وسيلة فعالة لتغيير الاتجاهات والسلوك وذلك التغيير الذي يتوقف عليه حل الكثير من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية فكثير من هذه المشكلات لاتعود الى نقص امكانيات طبيعية أو تكنولوجية حديثة بقدر ماتعود الى تبنى معتقدات واتجاهات سلبية تعوق التقدم المنشود اجتماعيا وحضاريا لذلك فاجراء دراسات عن فعالية التخاطب في المجتمعات العربية له ضرورته الحيوية.

الأطفال وحروب شتى في العالم العربي

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ٢٨٥ ص.

مراجعة : يوسف عبد الله محمود
الكويت

تهتم الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية بالطفل العربي اهتماماً خاصاً، فتعقد من أجل هذه الغاية السامية الندوات والمؤتمرات التي يحضرها عادةً عدد من الخبراء والمختصين العرب في شؤون الطفولة، كما تصدر بين الحين والآخر مجموعةً مختارةً من المطبوعات والمؤلفات التي يتناول مؤلفوها همومَ الطفولة العربية، إلى جانب ماتتضمنه من دراسات علمية لسيكولوجية الطفل ومراحل تعليمه الأولى. ومن بين هذه المطبوعات التي أصدرتها الجمعية في نهاية عام ١٩٨٦، كتاب «الأطفال وحروب شتى في العالم العربي»، وهو يقع في ٢٨٥ صفحة من القطع الكبير، ويشتمل على مقدمة، وستة موضوعات لعددٍ من الباحثين العرب. أما الموضوعات فهي: التنشئة الاجتماعية في عصرٍ مضطرب، الطفل ومعضلة القصور اللغوي في العالم العربي، الحربُ والأطفال في العالم العربي، أساليب تنمية التفكير العلمي لدى الطفل العربي، الوسائل السليمة للمحافظة على الذّات لدى الطفل العربي، وأخيراً، أساليب تنمية الوعي القومي لدى الطفل العربي.

في المقدّمة، يحدّثنا الدكتور حسن الابراهيم رئيس الجمعية عن أهمية هذا الكتاب التي

تكمن في دراسته لواقع الأطفال العرب، في ظلّ الحروب والتمزّق النفسي والأخلاقي الذي يكاد «يُغرق الجميع في حالة من الشلَل والضيَّاع» ومن أبرز ماتكشفُ عنه موضوعات الكتاب الحالة المتردية للطفل العربي ومايُعانيه من فقدان الإحساس بالأمن والثقة بالنفس، والاطمئنان الى الحياة بعد المقدمة، يتناول د. خلدون النقيب وتحت عنوان «التنشئة الاجتماعية في عصر مضطرب» مفهوم التنشئة الاجتماعية التي بوساطتها يتم اكتساب الاتجاهات والقيم الاجتماعية والخلقية، ثم يتطرق الى ما أسماه بـ «عصر الرفاهية» الذي نعمت به أغلب بلدان المشرق العربي في الستينات من هذا القرن. وفي رأيه، فأن عصر الرفاهية هذا قد ولد بلا روح أو قضية، لأنه لم يدفع الناس إلى العمل المنتج الذي يحقق لهم أهدافهم العليا. أما سبب افتقاد تلك الروح، فيعزوه الكاتب إلى افتراضين اثنين، هما: عدم توفر المشاركة السياسية الملتزمة بمجموعة من القيم القادرة على تنظيم عصر الرفاهية تنظيماً نفسياً، يتيحُ لأبنائه تخطِّي الواقع القائم، والتميز عنه، أما الافتراض الآخر فيكمن في أن هذا العصر نفسه لايمثل المجتمع الجديد المنشود، وإنما يمثل مرحلة انتقالية مؤقتة، قد تطول وقد تقصر، وهي ـ على كل حال ـ حقبة زمنية، مثقلة بالأعراض المرضية المروعة، التي تظهر عادة، في الفترة الفاصلة، بين القديم والجديد.

أما الموضوع الثاني فيتناول فيه د. محمد جواد رضا «واقع الطفل ومعضلة القصور اللغوي في العالم العربي» ـ وباستعراض هذه الدراسة، نرى أن الباحث يركز على القيمة السلوكية للغة العربية، باعتبارها لغة القرآن الكريم، وكونها مظهراً تعبيرياً عن الشخصية الثقافية للأمة. إذ أننا وبالرغم من تعلقنا بهذه اللغة، لم نوفق بعد في تكوين وعي عقلي بقيمتها السلوكية. وبمعنى آخر، فإن هناك ـ كما يقول ـ إعضالاً لغوياً في الحياة العربية المعاصرة، سببه أن اللغة المستعملة في التعليم لغة قاموسية، وحتى يزول هذا الإعضال، لابد من وضع حد للصراع الموروث بين الطبيعة البدوية للغة، وبين مستلزمات الوضع الحضاري الذي تولد فيه أجيالنا الجديدة، وهذا لايتأتى الا باخضاع تربيتنا اللغوية، لمنطق علم الاجتماع اللغوي، واستخدام اللغة نفسها هي تنمية الفكر، لتكون بالتالي أداة توحيد، تحسمُ مايعُانيه العقل العربي المعاصر من تجزئة وانقسام..

أما د. هاروت أرمينيان، فيتناول تحت عنوان «الحرب والأطفال في العالم العربي» نتائج الأبحاث التي قام بها بالتعاون مع بعض زملائه، حول أوضاع الطفل في لبنان، وبالتحديد الاعاقات الجسدية والنفسية والاجتماعية، التي لحقت بالأطفال بعد سلسلة من الحروب التي مع الأسف لم تنته بعد. وقد حاولت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث وزملاؤه الآخرون، في لبنان، أن ترصد مستويات الصحة النفسية والجسدية لأطفال هذا البلد، في ظل سنوات محددة من سنوات الحرب، والظروف الاجتماعية لهؤلاء الأطفال، ضمن عائلاتهم أو المؤسسات التي ينتمون إليها. وتخلص الباحث الى القول إن الأوضاع الصحية والنفسية للأطفال في المدارس والمؤسسات التي شملتها الدراسة، بحاجة الى الاصلاح، شريطة أن يتزامن ذلك ـ كما يقول ـ مع خلق الأجواء الملائمة للنمو والتفتح العاطفي والعقلي للأطفال، في لبنان.

ويعيد د. أسامة الخولي، في بحثه «أساليب تنمية الفكر العلمي لدى الطفل العربي» العجز في قدرات الطفل العربي عن التفكير العلمي، إلى عدة ظواهر اجتماعية، منها: انتشار الفكر

الخرافي المعادي للعلم والعقل، والنظرة القاصرة الى النشاط العلمي، التي ترفع انجازاته الى مستوى الحقائق المؤكدة، التي لايأتيها الباطل من بين يديها ومن خلفها، مع أن البشرية، كما يذكر الباحث، لم تعرف حقيقة علمية واحدة، لم ينقضها التفكير العلمي الدائب على البحث والاستقصاء. ومن أجل تنمية الفكر العلمي لدى الطفل العربي يدعو الدكتور الخولي إلى اتباع أسلوب «التثوير» في الفكر والقيم، بغية إيجاد مفاهيم جديده وملائمة، لتحقيق هذا الهدف كما أنه يقترح توظيف الروح الإيمانية القوية، في تنمية التفكير العلمي، إلى جانب إحداث تغيير جوهري وسريع، في العملية التعليمية، يؤدي في النهاية، إلى وضع إطار جديد للتفكير.

ويتحدث بعد ذلك د. بدر العمر، عن الوسائل السليمة للمحافظة على الذات، لدى الطفل العربي» فيقدم في البداية، تعريفاً علمياً للذات، يتبعه بالحديث عن المفاهيم المرتبطة بها وكيفية تكونها، وهنا يتعرض للتنشئة الأسرية وأثرها في شخصية الطفل مميزاً بين ثلاثة أساليب، من أساليب التنشئة، هي: الأساليب التسلطية، والأساليب المتساهلة، الأساليب العقلانية، وفي رأيه، أن النوعين الأولين من الأساليب، لايعطيان فرصة للأبناء للتفاعل الاجتماعي السليم مع الآخرين.

ويؤكد، أن مفهوم الذات هو حصيلة للبيئة الاجتماعية والتربوية، التي يتفاعل معها الانسان وأنه وحتى يتمكن الطفل العربي من تكوين مفهوم عال عن ذاته، لابد أن يتعرض بشكل كاف ومناسب، إلى الخبرات التربوية الضرورية، لعملية التكوين هذه.

أما الموضوع الأخير من موضوعات الكتاب، وعنوانه «أساليب تنمية الوعي القومي لدى الطفل العربي» للدكتور سعد الدين ابراهيم فيتناول مضمون الوعي القومي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، فيذكر منها: الأسرة، والمدرسة، ووسائل الاعلام، ثم يتطرق الى الحديث عن بعض الإشكاليات والمشكلات التي فرضت نفسها على الساحة العربية المعاصرة، ومنها: إشكالية الأصالة والمعاصرة وإشكالية العروبة والإسلام، وإشكالية القطرية والقومية... وكلها ـ كما يرى ـ إشكاليات، تعوق تنمية الوعي القومي السليم، كما أنها تحدث في المجتمع العربي تغيرات سريعة وغير متوازنة، هيكلياً وثقافياً، ونفسياً..

وبعد، لقد حاولت هذه الدراسات العلمية التي تضمنها كتاب الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، أن تبرز أهم المشكلات التي يعاني منها الطفل العربي المعاصر، الى جانب ماتناولته من ظواهر اجتماعية تعوق عملية البناء النفسي والثقافي للأطفال العرب.



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً .

الاشتراكات :

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد :	٤ د.ك - للاساتذة والطلاب : ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكيا - ١٦ دولاراً امريكيا
للمؤسسات :	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكيا

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس للأساتذة والطلاب ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك للاساتذة والطلاب : ٣ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ _ الخالدية

الكويت _ 72454

الحركة النسائية في العالم الثالث
بيفليد ـ المانيا الغربية
١٢ ـ ١٥ (تموز) يوليو ١٩٨٧

سامي الرباع
كلية الدراسات العليا ـ جامعة الكويت

من بين المواضيع التي تهم حركة التحرر النسائية في أوروبا وفي ألمانيا بصورة خاصة هو وضع المرأة في دول ما يسمى بالعالم الثالث ولاسيما في المجتمعات العربية والإسلامية. ومن التساؤلات المطروحة للنقاش هو: هل المطلوب استلهام النموذج الغربي في تحرير المرأة العربية والإسلامية، وإلى أي مدى ينبغي الحفاظ على التقاليد والمفاهيم الإسلامية المتعلقة بسلوكيات المرأة؟ وهل هناك معايير ومقاييس عامة يمكن من خلالها الحكم على مدى تحرر المرأة؟

هذه التساؤلات وغيرها كانت موضوع الندوة التي أقامتها جمعية الصداقة العربية الالمانية في جامعة بيلفيد في المانيا الغربية بين الثاني عشر والخامس عشر من يوليه عام ١٩٨٧. وقد شارك في هذه الندوة عدد كبير من النساء العربيات والألمانيات المتخصصات في علم الاجتماع وجمهور غفير من المهتمين بالموضوع.

وكان لابد من العودة الى تاريخ المرأة العربية ومسيرة تحررها وكيف استطاعت في العديد من المناطق العربية والإسلامية أن تحقق مستوى كبيرا من التحرر، ومن هنا جاءت أهمية بحث سبيكة غلوم التي تعد لرسالة الدكتوراة في جامعة بون، حيث عرضت لتاريخ تطور وضع المرأة في الكويت وخاصة بين العائلات ذات الأصول المهنية البحرية والتجارية. فرغم انفتاح الكويت ـ وخاصة بعد اكتشاف البترول ـ للتحديث في مجالات الاستهلاك والتعليم والتربية والادارة . . وغيرها كان المجتمع الكويتي حتى ماض ليس ببعيد يعيش نمطا اجتماعيا وثقافيا محكوما بصلات القرابة والنسب والجيرة والصداقة. ويتعزز الاتصال بصورة رئيسية عن طريق الزواج حيث يكون للمرأة وخاصة المسنات منهن دور كبير فيه من خلال ما تبثه من معلومات عن العروس تؤثر إلى حد كبير على القرار النهائي للرجل، ويعكس هذا الدور التقليدي أولى اشكال سلطتها الاجتماعية.

وفي خلال العقدين الماضيين بدأ دور المرأة هذا يميل إلى الزوال وذلك بعد أن أخذ مجتمع الكويت الاتصال بالخارج عن طريق الرحلات السياحية والمهمات التي يقوم بها الرجال الى

البلدان المجاورة ولاسيما إلى مصر والشام، وفي غضون ذلك بدأت ظاهرة اصطحاب العائلة الى الخارج، الأمر الذي فتح أمام المرأة الكويتية آفاقا جديدة أكسبتها خبرة لم تعرفها من قبل. وإلى جانب ذلك كان للتعليم أثره على تطوير أفق المرأة الفكرية والتحررية، فقبل تأسيس أول مدرسة للبنات في الكويت، كانت العائلات الميسورة ترسل بناتها إلى الخارج لطلب العلم، وبهذه الطريقة استطاع الكثير من الفتيات أن يبلغن مراحل متقدمة من العلم، علاوة على أن الفتاة المتعلمة العائدة إلى بلادها تأتي بافكار وقيم جديدة تبثها خاصة بين بنات جنسها. وعلى الرغم من كل ذلك فإن درجة مشاركة المرأة الكويتية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والمهنية لم تصل فيما وصلت إليه الى مشاركة الرجل، فالمجتمع الكويتي لا يزال مجتمع رجال ويسيطر عليه الرجال.

وفي الوقت الذي تمثل فيه المرأة الكويتية نموذج دور المرأة في المجتمع بعد اكتشاف النفط هناك مجتمعات أخرى عربية قطعت فيها المرأة شوطا طويلا في التحرر. ففي بلاد الشام ومصر ظهرت بوادر تحرير المرأة في أواخر القرن التاسع عشر ونمت بشكل مطرد حتى أيامنا هذه، وتضاهي هذه الحركة مثيلاتها في العديد من دول أوربا الشرقية والغربية والأمريكيتين، وذلك في العديد من المجالات الحياتية ولاسيما السياسية منها، حيث يحق لها الانتخاب والتمثيل السياسي في المجالس النيابية المختلفة وعلى كافة المستويات.

من سوريا ألقت لويزا عازار ـ التي تعد لدراسة الدكتورة في جامعة هامبورج ـ بحثا عن الحركة النسائية في سوريا وأشارت الى أن المتزمتين في الإسلام يقفون عقبة في طريق تحرير المرأة، ويعتقدون بأن الاسلام قد خط للمرأة أدوارا معينة يجب عدم تجاوزها، أهمها العيش في كنف الرجل وتحت حمايته.

وأشارت السيدة عازار الى أن الاتجاه المعادي لتحرير المرأة من القيود الاجتاعية والقانونية يمثل في الواقع الأقلية في المجتمع. أما الغالبية من الرجال والنساء في بلاد الشام وخاصة بعد اتساع رقعة التعليم، فهم يحبذون فكرة تحرير المرأة ويساندونها في مساعيها هذه.

كما ألقيت في الندوة دراستان لباحثتين ألمانيتين، تناولت في الأولى الدكتوره فيرونيكا بورمان دور المرأة الاجتماعي في إحدى القرى الجزائرية ـ مصرة على إغفال اسم هذه القرية ـ وأشارت الباحثة إلى العلاقات الاجتماعية القائمة في القرية من خلال لقائها بالعديد من النساء في تلك القرية. وأكدت الدكتورة بورمان أن المرأة في تلك القرية محرومة تماما من أية حقوق طالما هي تحت رحمة والدة زوجها. ولكنها تكتسب بعض النفوذ أو كله اذا ما كبر أولادها ولاسيما الصبية منهم، وتصبح مستقلة قادرة على التنقل والتصرف برأسمال البيت ولكن رغم ذلك لا تزال المرأة الجزائرية الريفية تصطدم بالعديد من القوانين الاجتماعية والقضائية التي تحد من حريتها ومساواتها بالرجل.

وتناولت باحثة أخرى المانية هي الدكتورة مارجريتا داي دور المرأة في احدى المدن التركية وتطورات الحركة النسائية هناك. وقالت أن المرأة هناك تعمل في مهن عصرية وتظهر بمظهر

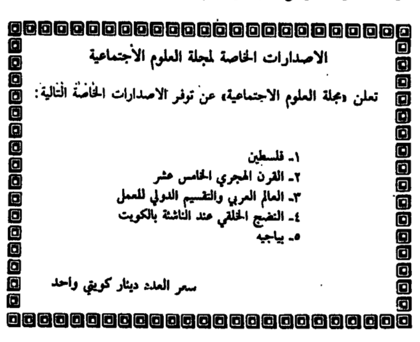
عصْري، الا أنها لا تزال ترزح تحت أعباء القيود التقليدية البطرياركية. فهي تحتاج مثلا الى (كفالة) الرجل ـ كان أبا أو زوجا أو أخا ـ في معظم المعاملات القانونية أو المهنية.

وختمت الدكتورة ابتسام فضل الله رئيسية الندوة، الندوة بالقول «إن قضية المرأة العربية والإسلامية لا تحتمل المساومة، وإن مشاكل المرأة فى أي مجتمع من مجتمعات العالم هي جزء لا يتجزأ من مشاكل المجتمع ككل «وأشارت الدكتورة فضل الله الى أن تحرير المرأة لا يمكن أن يتحقق ضد إرادة الرجل، بل بمساعدته وتضامنه مع المرأة. وأكدت على ضرورة تظافر كل الجهود المجتمعة من أجل العمل على تحرير الرجل من قيود التعاليم والمفاهيم والقيم التقليدية المعادية للمرأة.

ونوهت السيدة كرسيتل هلسفيدا الى أن تحرر المرأة في العديد من الحالات يؤدي الى تمرد المرأة على بعض المؤسسات الاجتماعية والبنائية مثل مؤسسة الزواج والعائلة، حيث تعتقد بعض النساء أن هذه المؤسسة وغيرها هي من صنع الرجال لذلك يجب نسفها والقضاء عليها. وأضافت السيدة هلسفيدا الى أن الانجازات التي حققتها المرأة الغربية ضمن الحركة النسائية الداعية للتحرر قد أدت الى عزلة المرأة وابتعاد الرجل عنها.

وانتقدت الدكتورة شيلمان بشدة سلوكيات بعض النساء «المتحررات» وخاصة حين يكتسبن بعض التصرفات الرجالية كرمز لممارسة القوة والتحرر. وناشدت المرأة الطامحة الى التحرر بأن تبقى امرأة قبل كل شيء وأن تحافظ على أنوثتها وكيانها.

واتضح من سياق الندوة أن تعليم المرأة وتوفير فرص العمل الاقتصادي والاجتماعية والسياسي لها ستساهم في تحريرها ومساواتها بالرجل، وأن هذا لن يتحقق بين ليلة وضحاها، إلا بتضامن الطرفين: المرأة والرجل جنبا الى جنب.



مؤتمر الجمعية الاميركية لعلم السكان
شيكاغو ـ الولايات المتحدة الاميركية
من ٣٠ ابريل ـ ٢ مايو ١٩٨٧

سمراء عنبر مصطفى
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويت

عقد المؤتمر خلال الأيام الثلاثة تسعا وستين جلسة علمية وخمسه وعشرين حلقة نقاشية، شارك فيها مايقرب من ثمانمائة مشارك بين باحث ومناقش.

وقد نوقش في الجلسات العلمية حوالي سبعين بحثا كما طرحت اكثر من عشرين قضية في إطار الحلقات النقاشية ويمكن تصنيف الأبحاث والمناقشات في محاور رئيسية على النحو التالي:

أولا ـ محور النظريات الديمجرافية:
وقد نوقشت في هذا الصدد دراسات تتصل بالنظريات الاقتصادية في الخصوبة ومحاولات تطوير أطر نظرية وتصورية لتحليل التغيرات التي طرأت على محددات الخصوبة في الدول النامية، وعلم الاجتماع والديمجرافيا.

ثانيا ـ محور مناهج البحث وأساليب التحليل الديمجرافي: وفي إطار هذا المحور قدمت أبحاث ودارت مناقشات حول الديمجرافيا الإحصائية والاتجاهات الحديثة في دراسة تيارات الهجرة الدولية المعاصرة، والتطورات التي طرأت على أساليب تحليل الأبعاد الديمجرافية المختلفة في بلدان متعددة، واستخدام الحاسب الآلي في الدراسات الديمجرافية، والتقديرات السكانية المحدودة النطاق والإسقاطات السكانية، ومناهج وأساليب تقييم التقديرات والتنبؤات السكانية، وتقييم البيانات الديمجرافية والمنظورات السسيولوجية والديمجرافية المتصلة بتقدير المتوسط الأمثل لمدى الحياة الانسانية ودراسات مدى الحياة بصفة عامة، والاحصاءات المحلية والمسوح الخاصة بالمعوقين، والمسوح السكانية والصحية، ومشكلات إحصاء وعَد المشردين ومن لا بيت لهم، ومشكلات استخدام وتفسير بيانات الميلاد والوفاة لدى قطاعات معينة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة، والسجلات الإحصائية الحيوية وعلاقتها بالبحث الديمجرافي.

ثالثا ـ السكان والتنمية وفي هذا الإطار عولجت موضوعات السكان والتنمية بصفة عامة، ومشكلات التدرج الاجتماعي والحراك الاجتماعي، والهجرة والتنمية الاقتصادية والعمليات السكانية في علاقاتها بظاهرة الانتشار في المجتمعات المحلية، وسياسات الرفاه في البلدان النامية.

رابعا ـ السياسات السكانية وقد حظي هذا المحور بجانب كبير من الأبحاث والمناقشات غطي موضوعات متنوعة تتعلق بالسياسات المتصلة بتنظيم الأسرة بشكل عام، وسياسات القوى العاملة

والمتغيرات الخاصة بها، والقضايا الديمجرافية على النطاقين القومي والمحلي، والجوانب الديمجرافية للعمالة في البلدان النامية، وقضايا البيئة والصحة العامة في علاقاتها بالديمجرافيا والدراسات السكانية، والقضايا الجديدة في السياسات والبرامج السكانية في بلدان مختلفة (الهند على سبيل المثال) والسياسات والأيديلوجيات المرتبطة بالدراسات السكانية، والسياسة الاجتماعية لرعاية المعمرين في ضوء تعاظم هذه الفئة على نطاق عالمي، وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية ومشكلات إعادة توزيع السكان في بلدان معينة (الولايات المتحدة على سبيل المثال) والسكان والخدمات الاجتماعية المختلفة (الصحية وغيرها).

خامسا ـ الدراسات السكانية والمشكلات الاجتماعية: وقد ركزت الأبحاث والمناقشات في هذا المحور على موضوعات تدور حول علم السكان والجماعات العرقية وقضايا الزواج والطلاق، ومشكلات الاختيار للزواج، ومشكلات المعوقين، والأبعاد الديمجرافية للإعاقة، وظاهرة حمل المراهقات في إطار الجوانب المختلفة لمشكلات المراهقة وسلوكياتها، والديمجرافيا والقطاعات السكانية الهامشية (اللاجئين والمشردين ومن لا مأوي لهم) والجوانب الديمجرافية للفقر، والقضايا الاجتماعية والديمجرافية المتصلة بمرض «الإيدز».

سادسا ـ قضايا المرأة والأسرة والأمومة والطفولة: وقد نوقشت في هذا الإطار موضوعات تتصل بقضايا الاختيار للزواج وتكوين الأسرة، ومدى تأثر الأطفال بالأوضاع العائلية والمنزلية المتغيرة بصفة عامة وفي البلدان المتقدمة بصفة خاصة، ورعاية الطفل والعمليات الديمجرافية، والتحليلات التاريخية للنظم العائلية والمنزلية والمشكلات الصحية للأمومة والطفولة في البلدان النامية، والسلوك العائلي ومكانة المرأة وعلاقتها بالسلوك الديمجرافي في البلدان النامية، والأسرة والتغيرات الديمجرافية على النطاق العالمي والمشكلات الخاصة بوضع المرأة ورعايتها.

سابعا ـ محور الخصوبة والسلوك الإنجابي وتنظيم الأسرة : وقد جرت مناقشة عدد من الأبحاث تعالج قضايا الخصوبة ومحدداتها والتغيرات التي تطرأ عليها في البلدان النامية، وأنماط الخصوبة في البلدان المتقدمة والعلاقات الجنسية خارج الزواج وعلاقتها بالخصوبة في العالم الثالث والقضايا المتعلقة بمحددات اختيار وسائل منع الحمل في البلدان النامية، واتجاهات الخصوبة فيها، واستخدام وسائل منع الحمل في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسات الخصوبة في الدول الغنية والسلوك الجنسي والإنجاب، ومدى تقبل وسائل منع الحمل، ومدى فاعلية برامج تنظيم الأسرة.

ثامنا ـ دراسات ومناقشات متصلة بالاحصاءات الحيوية والتركيب السكاني والقوى العاملة والهجرة: وقد غطت تلك الدراسات موضوعات مثل الفروق بين الجنسين في معدلات الوفيات والجوانب الديمجرافية لبنية قوة العمل والطلب عليه، ونتائج الهجرة الى أمريكا الشمالية، والوفيات في الدول النامية والمشكلات المتصلة بتوقعات الحياة، ووفيات الرضع والأطفال ومشكلات المعمرين وتعاظمهم كفئة عمرية وغير ذلك.

تاسعا ـ موضوعات عامة ومتفرقة: ويمكننا أن نضع في هذا الإطار تلك البحوث والمناقشات التي دارت حول ديمجرافيا الشعوب الأصلية والسكان الأصليين، والسكان في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والسكان في الشرق الأوسط، والديمجرافيا والإنفاق وأنماط الاستهلاك، وديمجرافيا الأعمال والتسويق وغير ذلك.

ثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب

عمر بنعياش
معهد التعريب ـ الرباط

نظمت كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط (المغرب) ندوة تحت عنوان: ثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب. وقد اقتصرت الندوة في مرحلة أولى على تحليل وتقييم الابحاث التي أنجزت حول المغرب خلال الثلاثين سنة الاخيرة في تخصصات أربعة هي: التاريخ، علم الاجتماع، الجغرافيا البشرية، اللسانيات الاجتماعية، على أن تقصر الندوات المقبلة على الاداب والسيميائيات ثم الفكر والفلسفة.

ماذا أنجز في المغرب وحول المغرب خلال فترة الاستقلال؟ ما هي قيمة هذه الابحاث بالنسبة لتطور المغرب، وما هي مساهمة الجامعة المغربية في هذا المجال؟

هذه بصفة عامة هي الأسئلة الثلاثة الكبرى التي انكبت الندوة على دراستها وهي تشكل (اتجاها جديدا في اهتمامات الكلية، لأن لها طابعا تركيبيا وبيبليوغرافيا وتقويميا في آن واحد، يسعى للشمولية ويريد أن يضع صورة لتطور البحث الجامعي في المغرب خلال الثلاثين سنة التي مرت على استقلال البلاد).

وحسب الورقة التي تقدمت بها لجنة الندوات، فقد كانت هذه الندوة تستهدف تقديم مساهمات في كل ميدان من الميادين الاربعة السالفة الذكر، تراعي فيها العناصر الآتية:

١ ـ تحديد الارضية النظرية التي ورثها البحث المغربي عن المرحلة الكولونيالية.
٢ ـ كيفية تداول التصورات المفهومية في هذه الفترة (الطبقة، التبعية، التخلف، نمط الانتاج، الاصالة، التراث، اللغة الرسمية واللهجات الاقليمية.. الخ).
٣ ـ ابراز واقع البحث ومبرراته ومختلف أسبقياته.
٤ ـ كيفية توظيف مختلف النظريات والمناهج.

بقي أن نشير الى أن الندوة نجحت في بلوغ جل أهدافها، لدرجة أنه يمكن اعتبار «التقارير التقويمية» التي قدمت في نهاية الندوة بمثابة ميثاق يساعد على رسم الطريق العلمي الذي يجب أن تسهر الجامعة المغربية على تنمية وتقوية بعض جوانبه..

ولعل المتتبع لأعمال ندوة «ثلاثون سنة من البحث الجامعي بالمغرب» يدرك جيدا مدى الحرج في وضع تقييم شامل وموضوعي لأزيد من أربعين مداخلة ساهم بها أساتذة وباحثون (من داخل وخارج المغرب) سواء من التخصصات الأنفة الذكر أو من تخصصات مجاورة، إضافة الى تشعب القضايا التي أثارتها مختلف المداخلات والأوراق المقدمة للندوة.

علم الاجتماع: يمكن تقسيم العروض التي قدمت في مجال علم الاجتماع الى ثلاثة محاور.

١ ـ عروض متعلقة بالدراسات الأجنبية التي أنجزت حول المغرب.
٢ ـ محور يتعلق برصد ومناقشة أهم التيارات الأنثروبولوجية التي جعلت من المجتمع المغربي حقلا لممارستها العلمية.
٣ ـ محور يتمثل في تقييم الأبحاث المنجزة في بعض الميادين التخصصية كالبحث الاقتصادي والبحث السياسي وسوسيولوجية العائلة وسوسيولوجية التربية والسوسيولوجيا الحضرية.

وقد سجل التقرير التقويمي الذي تقدم به الاستاذ المختار الهراس عدة ملاحظات منها، التراكم الملحوظ في مجال الدراسات السوسيولوجية حول المغرب التي أنجزها باحثون مغاربة.

ولعل من أهم إيجابيات التقرير، الموقف الجماعي الواضح من بعض من بعض القضايا المطروحة على السوسيولوجيين المغاربة؛ منها مثلا: الموقف من السوسيولوجيا الكولونيالية والدراسات الأنجلوساكسونية وغيرها..

وإذا كانت العروض التي قدمت في قسم علم الاجتماع قد أكدت على حصول تراكم كمي في مجال الإنتاج السوسيولوجي بالمغرب، فإن السؤال يظل «مطروحا حول ما إذا كان هذا التراكم الكمي دلالة على حدوث انتقال نوعي في جودة الإنتاج السوسيولوجي بالمغرب؟» أو بعبارة أخرى الى أي حد يمكن القول بأن هناك سوسيولوجية وطنية؟

التاريخ : هل هناك مدرسة تاريخية مغربية؟
هنا هذا هو السؤال الذي طرحه الأستاذ عبد الأحد السبتي مقرر قسم التاريخ، والذي أجاب عنه بقوله أن هناك اتجاهات في طريق التبلور، وإن كتابة التاريخ الاجتماعي المغربي تعرف بداية تراكم منذ الاستقلال الى الآن. هذا التراكم الذي يميز فيه أحد الباحثين بين مرحلتين:
مرحلة أولى من ١٩٥٦ الى منتصف السبعينات، طغى عليها «التاريخ الوطني» الموجه أساسا لدحض الأفكار التي قامت عليها الاستوغرافيا الاستعمارية. ومرحلة ثانية من منتصف السبعينات الى الآن، بحيث «يمكن اعتبار منتصف السبعينات بداية الابتعاد عن التأليف التاريخي الدفاعي».

الجغرافيا : نظرا لتشعب القضايا التي أثارتها المناقشات والتعقيبات، وخصوصا نظرا لما اتسمت به العروض المقدمة في مجال الجغرافيا البشرية من تنوع في الاهتمامات وتباين في المقاربات، فقد قام الاستاذ مصطفى عياد (المقرر) بتقويم ترتيبي أولي اعتمد مقاييس ثلاثة:
١ ـ طبيعة المواضيع المدروسة. حيث لاحظ التقرير أن كل العروض «انطلقت من خلفية الوحدة الجغرافية للتطرق، إما بشكل شمولي أو بشكل قطاعي للإنتاج الجغرافي».
٢ ـ أما بخصوص المقياس الثاني المتعلق بأنواع المقاربات المتبناة فقد برز حسب قول الاستاذ مصطفى عياد إن هناك نوعين أساسيين من طرق المعالجة.
ـ من جهة . مقاربة وصفية قائمة.
ـ ومن جهة أخرى مقاربة مفهومية ومنهجية.

٣ ـ أما من خلال أصناف مصادر الإنتاج المعتمد عليها فقد اتخذ المتناظرون موقفين متباينين: موقف يرى أن تمثيلية الرصيد العلمي تتم عبر الأطروحات الجامعية التي تعتمد على مناهج قاعدية مضبوطة، وتؤدي الى نتائج هامة وملموسة. وموقف يعتمد فقط على المنتوج المطبوع والمنشور الجاهز للاستهلاك.

بالنسبة لبعض مظاهر الحصيلة في مجال الجغرافيا يمكن أن نسجل صعوبة التقييم في:
ـ تكاثر الإنتاج مع تكاثر الجامعات، ولكن ايضا تشتت البحث وضعف التنسيق وقصور العلاقات العلمية.
ـ وكذلك في ضخامة الأرضية الموروثة عن الفترة الكولونيالية واضطراب التعامل معها الخ...

اللسانيات الاجتماعية: يمكن تصنيف العروض المقدمة في مجال اللسانيات إلى ثلاثة أو أربعة تصنيفات أولية:

أولا: عروض قدمت نقدا بيبليوغرافيا أو حصيلة الأعمال المنجزة من قبل. وهذا المحور يتناول ميادين مختلفة منها علم الاجتماع اللسني، والفنولوجيا والمورفولوجيا والتركيب.

ثانيا: ويتضمن هذا المحور عروضا ميدانية تبرز تجارب بعض الباحثين منها مثلا عرض حول اللغة الامازيغية بالأطلس المتوسط.

وهناك أيضا بحث آخر يتعلق بمجال بحث جديد في الاتحاد السوفياتي يسمى بالفرازيولوجيا، أو علم العبارات الاصطلاحية، وهو علم مزدهر في روسيا ويهتم بالعبارات الجاهزة. . ومن خلال هذه الدراسة تبين أن الحقل اللسني في المغرب والمهتم باللغة العربية يمكنه أيضا أن يتجه هذا الاتجاه نظرا لكون اللغة العربية تتوفر على نفس هذه الخاصية.

ومن بين المواضيع التي أثيرت كذلك ظاهرة الاستبدال اللغوي (المزج بين الفرنسية والعربية).

وفي محاولة للاستفادة مما هو إيجابي من مختلف التجارب والدراسات المقدمة، ومحاولة الخروج بمقترحات ومشاريع بديلة، في هذا الاطار تدخل المائدة المستديرة الاخيرة حول «الاطلس اللغوي» وهو عبارة عن خريطة لغوية تهم المصطلحات أو الكلمات المتوزعة جغرافيا في بلد ما.

ومن الملاحظات العامة التي سجلها تقرير الاستاذ المجاهد الحسين اتفاق الجميع حول أن الإرث القديم فيه إيجابيات وفيه سلبيات، وأن من إيجابياته أنه يمثل أرضية للنقد.

ـ ومن بين المقترحات المقدمة في مجال اللسانيات الاجتماعية.
ـ ضرورة الاهتمام بالبحث الميداني.
ـ ضرورة المقارنة بين اللغات فيما بينها.
ـ عدم الاقتصار على الظواهر تزامنيا، أي العمل بالبحث الدياكروني.
ـ الاهتمام بالتوثيق ونشر الأبحاث.

سمير محمد عبد الوهاب، كفاءة توصيل الخدمات العامة الى الريف المصري، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، ١٩٨٦

تنبع أهمية هذا البحث الذي نحن بصدد عرضه من ناحيتين علمية وعملية، اما الناحية العلمية فتتمثل في ندرة الدراسات التي تناولت دور المؤسسات الإدارية في توصيل الخدمات العامة الى الريف المصرى خاصة في الوقت الذي تدرك فيه الدولة أهمية الريف وتعمل على النهوض به وتحسين مستوياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية حتى يعود مثلما كان في الماضى مصدرا للخير والأمن الغذائي. واما الناحية العملية فتأتي من تركيز هذا البحث على الريف المصرى الذي يمثل حوالى ٥٦٪ من إجمالي السكان طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ كما أن المشاكل التي تعاني منها مصر في الوقت الحاضر خاصة المشكلة الاقتصادية وما يرتبط بها من مشاكل كمشكلة السكان لن تحل إلا من خلال تنمية الريف المصرى بشكل مدروس ومكثف وعلى أسس علمية.

انطلاقا من ذلك قام الباحث باجراء دراسة «حول كفاءة الأجهزة الخدمية الحكومية في توصيل الخدمات العامة الى الريف المصري خاصة خدمتى التعليم والصحة تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ أحمد رشيد حسين، ونال عليها، في سبتمبر ١٩٨٦، درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة بتقدير ممتاز.

لقد استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى كفاءة الأجهزة الخدمية الحكومية في توصيل الخدمات العامة الى الريف المصري، خاصة خدمتى التعليم والصحة وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

١) مدى رضاء المواطن المحلى عن الخدمات العامة المقدمة اليه من حيث الكم والكيف.
٢) مدى استعداد المواطن المحلى للمشاركة في تقديم هذه الخدمات
٣) مدى ملائمة التنظيمات المحلية المسئولية عن توصيل هذه الخدمات.

وقام الباحث باختيار ثلاث قرى من القرى الأم التي تقع في نطاق احدى محافظات مصر وهى محافظة بنى سويف (قرية بدهل - قرية هلية - قرية الشنطور).

وقد استخدم الباحث الأساليب الآتية لجمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية:

١) أسلوب الاستقصاء : قام الباحث بعمل استمارتين الأولى خاصة بالمواطنين المنتفعين من الخدمات التعليمية والصحية (وصل حجم العينة الى حوالى ١٩٥ مفردة في القرى الثلاث). والثانية خاصة بالقائمين على خدمتى التعليم والصحة في القرى الثلاث (وصل

حجم العينة فيها الى حوالى ٩٦ استمارة). ودارت الأسئلة التى احتوت عليها الاستمارات حول مستوى الخدمة التي يتلقاها المواطن ومدى رضائه عن ذلك.

٢) أسلوب الملاحظة.
٣) أسلوب المقابلة.
٤) أسلوب التحليل الإحصائي والوثائقي.

كما استخدم الباحث العديد من مناهج البحث خاصة منهج تحليل النظم. أما الدراسة فتقع في ثمانية فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة. ويتناول الفصل الأول الإطار النظري للبحث حيث يعرض لمقاييس كفاءة الخدمات العامة والرضاء العام فتناول مفهوم الكفاءة لدى ماكس فيبر، فردريك تيلر، والمفهوم عند الاقتصاديين، هربرت سايمون، والمفكرون (مازلو ولكرت، ومكريكر) ومقاييس الكفاءة عند سوشمان، Suchman)، ومقياس الكفاءة عند جانوتز، (Janutz) ومقياس جاجادهام Jagamadham للكفاءة، ومقياس وليام لوثى William H.Luthy للمساواة في توزيع الخدمات العامة - كما يتناول الباحث في إطار هذا الفصل مقاييس الرضا العام ومقومات وصعوبات قياس الرضاء العام، كما تعرض الباحث أيضا في هذا الفصل لمجال الدراسة الميدانية واجراءاتها.

وتناول الفصل الثانى تنظيم توصيل الخدمات العامة في الريف المصري. حيث تعرض للتطور التاريخي لتنظيم توصيل الخدمات العامة الى الريف المصرى كما تعرض للأنماط التنظيمية التي تعتمد عليها السياسة العامة في تنفيذ سياساتها المحلية وهما نمط التنظيم المصلحى الذي يتمش في مديريات الخدمات وفروعها في المحافظات والمراكز والقرى ويتم هذا النمط بسمات التدرج، وتقسيم العمل، واحترام اللوائح المكتوبة واعتماد المكتب كوسيلة رئيسية للعمل. والنمط الثاني الذي يعمل الى جانب هذا النمط التنظيمي على المستوى المحلى هو نمط المجالس الشعبية المحلية التي يتم تشكيلها عن طريق الانتخابات.

ثم يأتى الفصل الثالث بعد ذلك لعرض الخدمات التعليمية والصحية في الريف المصري. وهنا وجد الباحث مايلي:-

أولا: الخدمة التعليمية:

١) قلة عدد مدارس الثانوية العامة في الريف بالنسبة لعدد القرى (أكثر من ٤٠٠٠ قرية) ففى عام ١٩٨٥ كانت هناك حوالى ٢١٣ مدرسة ثانوية عامة لحوالي ٨٠٨ مجلس قروى ومن ثم تصبح هناك مدرسة ثانوية عامة واحدة لكل ٤ مجالس قروية، يضاف الى ذلك أن معدل النمو في التعليم الثانوي الفنى أقل من معدل النمو في العليم الثانوي العام في وقت تدعو الحاجة فيه الى زيادة الاهتمام به والتوسع فيه.
٢) انخفاض نسبة الاستيعاب في الريف المصرى حيث وصلت نسبة المقبولين بالصف

الأول الابتدائي الى الملزمين في عام ١٩٨٣/٨٢ الى حوالى ٧ر٣٢٪ في الريف مقابل ١ر٨٨٪ في الحضر.

ثانيا : الخدمة الصحية:

بالرغم مما تحدث من تطور في عدد الوحدات الصحية الريفية والمستشفيات القروية فقد تبين مايلي :-

١) عدم وجود تنسيق في عدد الأطباء البشريين بين كل من المجموعات الصحية والوحدات الصحية الريفية فبينما نجد أن هناك مجموعات الصحية يوجد بها (٤) أطباء بشريين نجد مجموعات صحية أخرى لايوجد بها إلا طبيب بشري فقط، بالإضافة الى ذلك فليس هناك أطباء أسنان في معظم المجموعات الصحية والوحدات الصحية الريفية.

٢) بالنسبة لمعدلات الوفيات في الريف فقد وصل معدل وفيات الأطفال الرضع في الريف المصرى الى ٨٠ في الالف في عام ١٩٨٤ في مقابل ٩٦ في الاف في عام ١٩٧٦.

٣) انخفاض حجم الاعتمادات المالية المخصصة للوحدات الصحية الريفية وكذلك المخصصة للمجموعات الصحية حيث تتركز الخدمات الصحية في المستشفيات العامة في المدن.

وبالنسبة لإدارة الخدمات العامة فقد أثبت البحث أن هناك صراعاً مستمرا وازدواجا في السلطة بين مديريات الخدمات وفروعها وبين المجلس القروى، فالاتصال بين السلطة المركزية والأهالي يتم من خلال الفروع الإدارية في القرى وليس من خلال الأجهزة المحلية بالقرية كما هو متوقع عند وجود حكم محلى حقيقي.

يتصدى الفصل الرابع لتقييم أداء الخدمات العامة في الريف المصرى وبصفة خاصة خدمتى التعليم والصحة الذي بين مايلي:

١) ارتفاع ظاهرة التسرب في القرى البعيدة عن مواقع المدارس وبصفة خاصة القرى النائية، كما تعد ظاهرة التسرب أيضا أكثر وضوحا بالنسبة للبنات منها للبنين خاصة في الريف.

٢) ارتفاع معدل السكان في الوحدة الصحية حيث وصل الى ٩٩٠٠ مواطن في عام ٨٤، وهذا المعدل لم يحقق الهدف الذي استهدفته الخطة الخمسية الاولى وهو ٥٠٠٠ تسمة للوحدة الصحية في الستينات.

٣) ارتفاع معدل سرير/ السكان حيث وصل الى سرير/ لكل ٢٨٩٣ مواطنا في عام ١٩٨٤ يضاف الى ذلك عدم استغلال الأسرة الموجودة.

(وصل معدل تشغيل الأسرّة الى ٩ر٢٪ فقط في عام ١٩٨٣.

أما الفصل الخامس فيختص بمعالجة آراء المنتفعين والقائمين على تأدية الخدمات التعليمية والصحية فيتفق رأي القائمين على تأدية هذه الخدمات مع رأي المنتفعين بها في عدم كفاية المدارس الموجودة في قرى العينة كما يرى القائمون على تأدية الخدمة التعليمية عدم مناسبة المدرسين لعدد التلاميذ في المدارس بالقرى موضوع الدراسة وعلى عكس الخدمة التعلمية يرى القائمون علي تأدية الخدمة الصحية كفاية الوحدات الصحية بهذه القري.

وفي ختام الدراسة عرض الباحث لأهم ماوصل إليه البحث من نتائج بالإضافة الى بعض التوصيات فأوصى الباحث بعدة توصيات لعل من أهمها:

١) ضرورة إعادة النظر في التقسيم الجغرافي للوحدات المحلية بحيث تضم الوحدة المحلية أقرب قرى اليها، وأن تكون المسافة بين القرية ومجلس القرية الذي تتبعه مسافة معقولة بحيث لا تشكل صعوبة في سبيل حصول المواطنين على الخدمات الموجودة في مجلس القرية كما يجب إعادة بناء خريطة المحافظات في مصر بحيث تحتوى على عدد قليل من المحافظات التي تمثل كل منها وحدات جغرافية كبيرة متكاملة ومتوازية سكانيا واقتصاديا، وينبغى أن تقترن إعادة البناء هذه بنقل المزيد من سلطات واختصاصات الأجهزة المركزية الى الوحدات المحلية.

٢) إعادة النظر في مناهج التعليم الأساسي بهدف ربطها بالبيئة بصورة واقعية وتنويعها بتنوع البيئات.

٣) العمل على تشغيل الأقسام الداخلية التي توجد بالمجموعات الصحية وذلك من خلال توفير الأطباء المتخصصين حتى لو اقتضى الأمر الاستعانة بالأطباء الذين يعملون بمستشفيات المدن لمدة يوم واحد. أو يومين في الأسبوع.

إن هذه الدراسة التي عرضها الباحث هي محاولة متواضعة لقياس كفاءة الأجهزة الخدمية الحكومية في ظل عدم وجود مقاييس واضحة ومحددة لمعرفة كفاءة الأجهزة الخدمية.

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة

الكويت 13055

البريد الجوي

BY AIR MAIL

PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالإستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

- -

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

Educational Output and System Analysis

Hashim al-Bash

This paper clarifies the concept of system analysis and examines the possibility of using this approach as a tool to identify the efficiency of educational systems. It presents a discussion of statistical, social and economic difficulties which may be involved in the measurement of educational output. The study concludes by showing the limitations of applying mathematical models in measuring educational output. However, these models would be useful in educational and manpower planning if they were considered as sub-systems. Their results would not be significant unless social and economical interpretations are given to them.

A Marketing Approach to the Evaluation and Development of Egyptian Commercial College Graduates

Naeim Abougomaah

This study utilizes a marketing approach to evaluate graduates from the Colleges of Commerce in Egypt. A sample of 100 subjects was selected from each of the following categories: a) heads of public and governmental organizations, b) heads of private sector organizations, C) graduates of the Colleges of Commerce, and d) faculty members at the Colleges. A different questionnaire was designed and administered to each category of subject, but all shared the same questions concerning the standard of graduates. The overall response rate to the questionnaire was 66%.

The results reveal that although the majority of subjects believe that the standard of graduates is good or above, the faculty members tended to perceive the standard as only average for both academic and practical performance. A number of reasons were given to justify this response. The paper concludes with recommendations for improving the standard of students, including teachers, courses, textbooks, teaching methods, student evaluation systems and the relationship with the labour market.

Regional Planning Approaches in Jordan

Abdul-Ilah Abu-Ayyash

This paper investigates regional planning in Jordan, which has recently become an integral part of the five-year development plan for this country. The paper explores five aspects of this topic. The first section evaluates regional planning experiences since the inception of the concept in the late 1960s. This is followed by a discussion of the approaches and goals of regional planning within its spatial context. The third section includes indicators of regional inequalities and imbalances, showing the severity of social and economic disparities between the different regions. The organizational structure of the regions and sub-regions with their institutional framework is then described, and the last section identifies and discusses the missing components in present regional plans.

Evaluation of the Latest Methods of Personnel Appraisal in the Government Sector

Abd el-Muti Assaf

This study reviews recent approaches and techniques of personnel appraisal which are suited to the government sector. After a brief introduction, the basic principles and techniques of appraisal are discussed, as well as some of the difficulties experienced in personnel appraisal systems. A new model is then outlined, which is suited for reviving and modernizing personnel appraisal in the government sector.

Salaried Employment: A Consequence of Urbanization in Kuwait

Abdulrasoul al-Moosa

Salaried employment is one of the significant developments of the process of social and economic change that accompanied the oil revolution and subsequent exploitation of the oil revenues. The economic boom quickened the pace of urbanization, resulting in the establishment of institutions that were non-existent in the pre-oil era.

Salaried employment, with all its implications, created the urban man and gave rise to new norms of social consciouness that directly affect interpersonal relations for the fulfilment of individual aspirations. The result is weakening, or even abolition, of traditional occupations that forged strong ties of dependency between the individual and the family, securing his past, present and future. Salaried employment, with an overpowering material orientation, threatens the traditional vocational security of the individual, giving rise to new forms of social relations in the Kuwaiti society.

The purpose of the present study is to explore, identify and understand the whole range and depth of the changes occurring in the wake of the salaried employment, which in the urban literature are regarded as 'urban problems'.

A Comparative Study Between Performance of Non- Retarded and Retarded Students on Numeric Conceptual Scale.

Faroug F. Elrousan

The main purpose of this study is to elucidate the performance differences between non-retarded and retarded students on a Jordanian adaptation of a numeric conceptual scale which is both valid and reliable. The scale was administered to a sample of 91 retarded and non-retarded students representing three age levels, ages 6 - 8, 9 - 11 and 12 - 14.

Analysis of variance, Scheffe test and graphic figures were used to find out the performance differences at each age level. The results show that there are significant differences between retarded and non-retarded students at each age level.

Influence of the Candidates' Programs over Parliamentary Election Results: The Case of Jordan

Ahmad Nofal

This is a research study on the relationship between the items suggested in the candidates' election programs and the election results. It is based on an analysis of the election programs of 100 candidates at the subsidiary parliament elections in Jordan. The program items were divided into economic, internal and external policies, and social policies. The most important issue, common to all programs, was the demand for the development of the relationship with the Palestine Liberation Organization, and for its support. Nevertheless, most of the successful candidates did not mention this issue, but concentrated on other points specific to their respective programs. They generally excluded the subjects which were dealt with in the majority of the election campaigns.

The author concludes that there is no relationship between the items mentioned in the candidates' programs and the results of the elections. It appears that other factors, such as religion, tribe, power and status have a greater influence over the election results than the candidates' programs.

The Crisis of Ideological Backgrounds of Social Welfare in the Arab World.

Mukhtar Aguba

The ideology of social welfare encompasses major events of social history, as well as its trends, problems and perspectives. Ideologies contain conflicting values, giving rise to controversies surrounding social welfare concepts, policies, aims, programmes and achievements.

Capitalism, which considers freedom and individualism as fundamental social values, emphasizes that substantial government intervention on social welfare is socially disruptive, wasteful of resources, and promotes economic inefficiency. In contrast, socialism believes that it is the task of governments to modify the injustices in the arbitrary market forces of distribution of political and economic resources. Moreover, humanitarians regard social problems as arising from social disorganization, which can thus be remedied by judicious regulation and control. Modern society acts through the exchange of experiences to solve problems in a gradual piecemeal fashion without disturbing the existing structure of society.

The implementation of social welfare in the Arab World has been influenced by these different ideological backgrounds and experiences, and these alien models of social welfare have not been successful. The paper argues that the relief of poverty has historically been a duty of Muslim Arab States, and rejects the widely held view that welfare states were established in the Arab World after the second World War.

The Problems of Kuwaiti Youth : Past, Present and Future

Masry A. Hannourah

This study examines the problems of Kuwaiti youth, especially university students. A questionnaire was devised for the research, based on a content analysis of statements made by students about their past, current and perceived future problems. This was administered to a group of male and female students. Statistical analysis revealed that males had suffered from problems related to lack of entertainment, cognitive dissonance, personal freedom, and interpersonal relations. Comparisons as to sex revealed that females suffer from physical and psychological problems, while males suffer from a lack of opportunities to travel abroad, to express their views and to obtain venues for creative activities. Both sexes expressed a feeling of uncertainty as to financial security in the future. Rank correlations revealed that for both sexes the problems were almost similar in the past, present and future.

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب المتابعة

المسابقة الثالثة في البحث الاجتماعي

في إطار الاحتفال بالأسبوع العربي الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي، المقرر إقامته في المملكة العربية السعودية خلال شهر شعبان ١٤٠٩هـ الموافق لشهر مارس ١٩٨٩م يسر مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية أن ينظم المسابقة الثالثة في البحث الاجتماعي.

تهدف المسابقة إلى دعم حركة البحث العلمي وتشجيع المهتمين والمشتغلين في الحقل الاجتماعي والإنمائي على الإسهام في دراسة القضايا والمشكلات والظواهر الاجتماعية في الدول العربية الخليجية السبع، الأعضاء في المجلس، وهي "الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت".

شروط المسابقة:

١- أن يعالج البحث إحدى القضايا أو الظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي الخليجي، ويمكن أن يغطي نطاق موضوع البحث الدول العربية الخليجية السبع مجتمعة أو دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء.

٢- أن يتوفر للبحث الشروط العلمية المرعية.

٣- ألا يكون البحث قد فاز بجائزة في مسابقة أخرى.

٤- ألا يكون المتقدم للمسابقة قد فاز بجائزة من جوائز هذه المسابقة من قبل.

٥- ألا يكون البحث قدم تقديمه من قبل لنيل درجة علمية أو أكاديمية.

٦- ضرورة أن تتم الإشارة إلى ما إذا كان البحث المقدم قد سبق نشره في إحدى المجلات المتخصصة أو عرضه على أحد المؤتمرات أو اللقاءات.

٧- ألا يزيد عدد صفحات البحث عن ١٠٠ صفحة فولسكاب، وأن يرفق به ملخص من حوالي ٥٠٠ كلمة.

٨- آخر موعد لاستلام بحوث المسابقة هو ١٧ محرم ١٤٠٩هـ الموافق ٣٠/٨/٨٨

٩- لمكتب المتابعة حق نشر البحوث الفائزة وفقاً لما يراه مناسباً.

١٠- البحوث التي لم تفز في المسابقة سوف لن تعاد لأصحابها.

١١- ترسل ثلاث نسخ من البحث مطبوعة أو مكتوبة بخط واضح، باللغة العربية، وذلك على العنوان التالي:

مكتب المتابعة - ص.ب ٢٦٢٠٣ - البحرين

١٢- سوف تمنح لأصحاب البحوث الثلاثة الفائزة في المسابقة شهادات تقديرية وجوائز مالية موزعة كالتالي:

الجائزة الأولى: (٢٠٠٠) دينار بحريني، ما يعادل (٥٢٠٠) دولار أمريكي
الجائزة الثانية: (١٥٠٠) دينار بحريني، ما يعادل (٣٩٠٠) دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: (١٠٠٠) دينار بحريني، ما يعادل (٢٦٠٠) دولار أمريكي

Contents

Vol, 16 No. 1 Spring 1988

BOOK REVIEWS:

REPORTS AND CONFERENCES:

Contents

Vol, 16 No. 1 Spring 1988

ARTICLES:

DISCUSSIONS:

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2,500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).

* For Public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 16 - No. 1 - Spring 1988

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

THE ARAB JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

يصدر العدد الخامس من المجلة العربية للعلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية، بالتعاون من الناشر العالمي روتلج وكيغان پول ـ لندن ـ في ابريل ١٩٨٨، وفيما يلي أهم الموضوعات التي يتضمنها العدد الخامس:

The fifth issue includes:

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 16 - No. 1 Spring 1988